بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـرى
كلية اللغة العربيـة

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : علي محمد أحمد الشهري .... كلية : اللغة العربيـة قسم : الدراسات العليا العربية (فرع اللغة)
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير ... في تخصص : النحو والصرف
عنوان الأطروحة : ((...... الخلاف النحوي في المقتضب))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٤٢٠هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : د/ سعد حمدان محمد الغامدي	الاسم : أ.د. عبد الرحيم محمود إسماعيل	الاسم : أ.د. صلاح السيد صلاح
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد

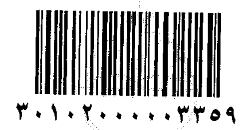
رئيس قسم

الاسم : أ.د. محمد سالم العميري

التوقيع :

١٤٢٠/٦/١٩

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



الخلاف النحوي في "المقتصد"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

تقديم الطالب/علي محمد أحمد الشهري

إشراف الدكتور/سعد حمدان الغامدي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله وحده، وبعد

فقد تناولت هذه الرسالة البحث في الخلاف النحوي في كتاب المقتصد للشيخ عبد القاهر الجرجاني، حيث رصد الباحث مسائل الخلاف النحوي في هذا الكتاب، ثم قام بدراسة هذه المسائل دراسة مفصّلة تعتمد على ما يلي:

أولاً: إيراد أقوال النحاة وآرائهم في مظانها النحوية، بدء بالكتاب وانتهاء بما كتبه العلماء المعاصرون، مع استقصاء لجلّ ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً.

ثانيا: نسبة الآراء النحوية المختلفة إلى أصحابها اعتماداً على ما في كتبهم، محاولاً في الوقت نفسه التنبيه على سهو بعض العلماء المتأخرين في نسبة الآراء إلى أصحابها.

ثالثاً: مناقشة الآراء النحوية مناقشة علمية مبيناً وجه القوة والضعف فيها اعتماداً على ما قاله علماؤنا المتقدمون.

رابعاً: إبداء الرأي في ما تمت مناقشته ومعارضته، رغبةً من الباحث في إبداء الرأي بطريقة علمية حسب قدراته.

وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في خمسة فصول، تسبق بمقدمة وتمهيد عن الخلاف النحوي، وتذيل بخاتمة سطرت فيها خلاصة ما توصل إليه الباحث.

وقد كانت فصول البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: الخلاف في البنية، ويقع في خمسة وأربعين مسألة.

الفصل الثاني: الخلاف في التراكيب، ويقع في خمس وأربعين مسألة.

الفصل الثالث: الخلاف في الأعاريب، ويقع في تسع مسائل.

الفصل الرابع: الخلاف في العوامل، ويقع في اثنين وعشرين مسألة.

الفصل الخامس: الخلاف في المصطلحات، وقد جاء هذا الفصل في مسألتين.

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس، اشتمل أولها على فهارس الآيات الكريمة، ثم اتبعته بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة، تلاهما فهرس للأمثال والأشعار والأراجيز، ثم تلاه فهرس المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

الباحث	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
علي بن محمد الشهري	د. سعد بن حمدان الغامدي	د. صالح بن جمال بدوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله تعالى الذي اصطفى اللسان العربي لساناً لكتابه العزيز وشـــريعته الهادية، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه محمد بن عبد اللـــه، وعلـــى آلـــه وصحبه أجمعين، وبعد.

فإني مذ كنت طالباً في المرحلة الأولى في قسم الدراسات العليا في جامعة أم القرى، وأنا أرغب في دراسة أثر لعبد القاهر الجرجاني يتعلق بعلم النحو، بعـــد أن كنت قد تذوقت حلاوة البناء اللغوي، ورأيت عمق إدراك المعنـــى فـــي التـــراكيب، فوجهني أحد مشرفيَّ إلى قراءة عميقة في كتابه المقتصد فـــي شـــرح الإيضـــاح، فوجدت أنّ الشيخ عبد القاهر راسخ القدم في علم النحو إلى حد لا يقلُّ عن مكانتـــه في علوم اللغة والبلاغة، فاخترت هذا الأثر للشيخ عبد القاهر؛ ليكـــون موضوعـــاً لأطروحتى للماجستير، فالكتاب يعد أهم كتب الجرجاني النحوية التي تكشـــف عـــن شخصيته ومكانته في النحو، وتبين موقعه بين علماء النحو، فضلاً عن أنَّ المقتصـــد شرح لإيضاح الفارسي العلم المشهور الذي حمل لواء النحو في مرحلة من أخطـــر مراحـــل النحو وتطور درسه، فأنشأ مدرسة بغداد في وقت كـــان فيـــه البـــاحثون ينحازون بقوة إمّا إلى البصرة وعلمائها، أو إلى الكوفة ونحاتهـــا، فأنشـــأ مدرســـة تبلورت فيها آراء نخبة من العلماء، واتضح منهجهم، وأخذوا دورهم الهام في تطور الدرس النحوي، ويكفي هنا أن نذكر أنَّ ابن جني اللغوي البارع كان من بين علمائها وأقرب طلاب الفارسي إليه.

وبدراسة كتاب المقتصد وجدت أنَّ للشيخ الجرجاني شخصية بارزة في علـــم النحو تهتم بالتعليل وبسط الحجج والأدلة ومناقشة المسائل النحوية بطريقة بارعـــة، وبخاصة في دراسة المسائل الخلافية، ولا غرابة في ذلك، فقد عاش الجرجاني فـــي القرن الخامس الهجري، مستوعباً آثار نحاة القرن الرابع أمثال الزجاجي والفارسي وابن جني وغيرهم، ممن امتازوا بالتفوق في الدراسة النحوية، بما خلفوه من آثـــار ونظرات عميقة في تراثنا اللغوي في عصر كانت فيه الدولة الإسلامية ذات عمـــق حضاري وثقافي شغل الناس في كل مكان؛ لما احتضنه هذا الفكر مـــن التفـــاعلات

الفكرية والعلمية والفلسفية التي سادت آنذاك، فأخذ منها العلماء ما يتسق مع منهج تفكيرهم الإسلامي، ووظفوه في خدمة مناهجهم في تناول قضايا لغتهم ، وزادوا عليه كثيراً، حتى غدت إنجازاتهم رافداً رئيساً لمناهج التفكير عند الأمم الأخرى التي احتكت بهم، أو تعاملت معهم، فانعكست هذه المعطيات كلها في نشأة علماء ذلك العصر وريث القرون الثلاثة السابقة بكل ما كان فيها، انعكست هذه المعطيات في براعة تفكير عدد من العلماء الأفذاذ الذين يعد الجرجاني أستاذا شامخ الرأس عميق القدم بينهم بما حباه الله من قدرة على الفهم والاستيعاب لآثار العلماء ممن سبقوه، فاستوعب علم النحاة بصريين وكوفيين من سيبويه إلى زمنه، مع عناية خاصة بكتاب سيبويه، فقد كان على دراية به، حتى لكأنّه يحفظه عن ظهر قلب.

ولكنّ إعجابه بسيبويه وبنحاة البصرة لم يمنعه من ذكر مذاهب نحويي الكوفة وبغداد ، فهو كثيراً ما يذكر أسماءهم وآراءهم، ويحاورهم ويناقش ما يقولون باستيعاب كامل لآراء مدارسهم وحججهم.

ولما كان كتاب المقتصد في شرح الإيضاح كتاباً نحوياً هاماً في المكتبة النحوية العربية؛ لما تميز به من عرض المسائل النحوية بطريقة جديدة استفاد فيها الجرجاني ممن سلفه من العلماء أمثال الزجاجي والرماني والفارسي وابن جني ممن اهتموا بالتعليل والترتيب في بسط الحجج والأدلة بطريقة علمية منظمة، فإنني آثرت أن أدرس الخلاف النحوي في كتاب المقتصد الذي نرى أنَّ صاحبه بمقدار ما اعتمد على سابقيه، وأفاد منهم فإنّه قد فتح مجال التأليف في الخلاف للنحاة المتأخرين، وبخاصة أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف. ومن يتأمل كتاب الإنصاف يلاحظ أنَّ الأنباري قد أفاد كثيراً في بناء كتابه ممّا ورد في آراء الجرجاني ، فقد وجدت أن قسماً كبيراً من المسائل الخلافية في المقتصد هي ممّا أورده الأنباري في إنصافه الذي يعد أوفى كتب الخلاف النحوي في التراث العربي.

وقد كان للشيخ عبد القاهر الجرجاني في تناول المسائل الخلافية وعرضها منهجان، يعتمد أولهما على ذكر المسألة ومناقشة آراء العلماء فيها منسوبة إلى أصحابها، أمّا المنهج الآخر فيعتمد على ذكر المسألة ومناقشة الآراء دون نسبتها إلى

أصحابها، إذ يكتفي في بعض الأحيان برد أقوال المخالفين، أو الإشارة إليهم بعبارة مثل "وأما من ذهب، أو أمّا من قال".

وقد حصرت ودرست مسائل الخلاف في كتاب المقتصد في ضوء ما اتبعه الشيخ عبد القاهر.

أمًّا منهجي في البحث فيعتمد على التالي:

أولاً: أضع للمسألة عنواناً.

ثانياً: أورد ما قاله الشيخ عبد القاهر في المسألة الخلافية بنصه موضحاً موضع الخلاف.

ثالثاً: أفصل القول في المسألة الخلافية، فأورد أقوال النحاة وآراءهم من مظانّها النحوية، بدءٍ بالكتاب وانتهاء بما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، مع استقصاء لكل ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً من جميع الزوايا، وقد حرصت في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني للنحاة الأسبق فالأسبق.

رابعاً: كثيراً ما يكون في بعض المسائل سهو من العلماء المتأخرين في نسبة الآراء لقائليها؛ لذا عنيت كثيراً بذلك، فبينت وجه السهو، ونسبت الآراء إلى قائليها اعتماداً على كتبهم.

خامساً: بعد تفصيل القول في آراء العلماء وأدلتهم أناقش هذه الآراء، وأبين وجه القوة والضعف فيها، مسترشداً في ذلك بما قاله النحاة أنفسهم في مناقشتهم لآراء بعضهم.

سادساً: أوجز القول في نهاية كل مسألة، محاولاً بحرص تلمس الخطى لإبداء الرأي في ما أتممت مناقشته ومعارضته، رغبة مني في تطبيق ما غرسه فينا أساتذتنا الأجلاء في مراحل التحصيل السابقة كلها، فطالما حثونا بقوة على إبداء الرأي بطريقة علمية، ونحن في كنفهم العلمي، نتقوى بإقرارهم، ونسترشد بأقوالهم، ونشد سواعدنا بما يوجهوننا إليه، فنحقق لهم رغبتهم في أن نكون ممن يؤتمنون على حمل رسالة هم عليها حراص، وعلى قوة من يحملها أكثر حرصا، تمشياً مع المنهج الإسلامي الحنيف، وتطبيقاً للمنهج

العلمي السليم ، فأن أكون على صواب في ما أبديه من آراء فذلك بفضل الله، ثم بفضل إرشاد أساتذتي، وإن أخفقت فإنني أجزم الاعتقاد أنّ ما سيوجهني إليه أساتذتي سيكون له في النفس أجمل موقع، وفي مسيرتي العلمية أجود تأثير، فأنا طالب أحرص على إرشادهم، وأطمع في توجيهاتهم، وأرغب في تقوية مسيرتي العلمية بما يقولون.

وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في خمسة فصول، تُسبق بمقدمة وتمهيد، أتحدث في المقدمة عن موضوع البحث وأهميته والدافع لاختياره ومنهجي فيه.

أمّا التمهيد فقد تحدثت فيه عن أسباب الخلاف النحوي وثمرته، وقد وضعت للبحث خاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج.

أمّا فصول البحث ومنهجي في كل فصل فقد كانت كما يلي:

الفصل الأول : وقد خصص للخلاف في البنية، ويتناول المسائل المتعلقة ببنية الكلمة الواحدة، كالخلاف في أصالة بعض الحروف وزيادتها، أو الخلاف في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية والحرفية، أو بين الفعلية والحرفية، أو الفعلية والاسمية، أو الخلاف في تركيب بعض الكلمات وبساطتها، وقد جاءت مسائل هذا الفصل في إحدى وعشرين مسألة، كما يلي:

١- القول في أصل الاشتقاق.
٢- أصول الفعل.
٣- ماهية الألف واللام في اسم الفاعل.
٤- الضمير في أنت.
٥- كان ين الفعلية والحرفية.
٦- ليس بين الحرفية والفعلية.
٧- اللام الأولى في "لعلّ" بين الأصالة والزيادة.
٨- حاشا بين الحرفية والفعلية.
٩- سبب بناء الباء على الكسر.
١٠- الكاف بين الحرفية والاسمية
١١- رُبَّ بين الحرفية والاسمية.

١٢- خلاف في "ما" التعجبية.
١٣- أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية.
١٤- نِعْم وبِئْس بين الاسمية والفعلية.
١٥- حبّذا بين الفعلية والاسمية.
١٦- صرف "أحمر" إذا سمّي به ثم نكّر.
١٧- صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.
١٨- لن بين البساطة والتركيب.
١٩- حذف الياء من الاسم المنقوص المحلى بأل.
٢٠- وزن أرطى.
٢١- وزن رمّان.

وهنا استأذن أساتذتي الأفاضل في أن أقف مع ثلاث مسائل مما ورد في هذا الباب، تعد من أكثر المسائل خلافاً وموضع جدل بين العلماء؛ وذلك لأبين قسماً من منهجي في تناول مسائل هذا الباب بين القدماء والمحدثين، وما كان لذلك من أثر في تطور الدرس النحوي.

أولاً: الخلاف في أصل الاشتقاق.

اختلف البصريون والكوفيون في أصل الاشتقاق، فعرضت رأي الفريقين وحججهم، وناقشت ما استدلوا به من حجج، وبينت ضعف بعضها، ثم عرضت رأي الجرجاني في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، وبينت ما فيه من جدة وطرافة، ثم انتقلت إلى رأي علماء اللغة المعاصرين، فعرضت رأي الدكتور تمّام حسّان في هذه المسألة، إذ لم يقر ما ذهب إليه النحاة، وفضّل عليه منهج المعجميين، لأنّ اهتمامهم كان منصباً على الكلمات نفسها، وليس على صيغها، ثم أتبعت هذه المسألة بخاتمة وضعت فيها رأياً أراه اعتماداً على ما اجتمع لديَّ من آراء.

ثانياً: كان بين الفعلية والحرفية.

اختلف النحاة في كان، فعدّها الجمهور فعلاً نظراً لشكلها ولقبولها بعضاً من خصائص الأفعال ، وعدّها المبرد والزجاجي من الحروف نظراً لمعناها ولعدم

قبولها حدّ الفعل، وقد استقصيت في هذه المسألة كل ما قاله النحاة، وعرضت آراء العلماء فيها مبيناً وجه القوة والضعف في كل رأي، ثم عرضت رأي الدكتور مهدي المخزومي والدكتور خليل عمايره من المعاصرين، ثم ختمت المسألة بخاتمة بينت فيها أنَّ عدَّ (كان) من الحروف كما ذهب المبرد والزجاجي يخدم المعنى كثيراً، فهي تفتقر إلى أهم خاصية من خواص الفعل، وهي الدلالة على الحدث.

ثالثاً: نعم وبئس بين الفعلية والاسمية.

وهي من أبرز المسائل الخلافية التي دار فيها الجدل بين علماء المدرستين، إذ عدها البصريون من الأفعال، بينما صنفها الكوفيون من الأسماء، وقد عرضت لرأي كل فريق وما استدل به من أدلة، مع بيان وجه القوة والضعف فيما استدلوا به، وتبين بعد المناقشة أنَّ نعم وبئس تفتقران إلى كثير من خصائص الأفعال والأسماء، فهي لا تدل على حدث وزمن، ولا تتصرف كما تتصرف الأفعال ولا تشير إلى مسمى، ولا تقبل علامات الاسم من تنوين وإضافة وإسناد، ثم تناولت بعد ذلك آراء علماء اللغة المعاصرين، فعرضت رأي الدكتور تمام الذي عدّ نعم وبئس من الخوالف، ثم رأي الدكتور خليل عمايره الذي عدّها أدوات لتأكيد المدح والذم، ثم أنهيت المسألة بخاتمة بينت فيها ما أراه على ضوء ما اجتمع لديّ من آراء.

الفصل الثاني: الخلاف في التراكيب

ويتناول هذا الفصل المسائل الخلافية التي تتعلق بالمفردات في التركيب الجملي، كالخلاف في جواز تقديم بعض الكلمات، نحو: جواز تقديم الفاعل على فعله، وجواز تقديم الخبر على المبتدأ، وجواز تقديم التمييز على عامله، أو كالخلاف في جواز ورود بعض التراكيب، كالعطف على العاملين، أو العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض، أو كالخلاف في حذف بعض العناصر من التركيب كجواز حذف الفاعل أو حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها.

وقد تضمن هذا الفصل خمساً وأربعين مسألة، يعد الخلاف فيها محوراً رئيساً في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً على حد سواء، فهي في التراكيب المرتبطة بالدلالة. وقد وضعنا في متن الرسالة تحت عنوان الباب قائمة بهذه المسائل، يضيق المُقامُ عن ذكرها هنا.

وسأجتزئ من هذا الفصل مسألتين من المسائل الخلافية؛ لأبين منهجي في تناول مسائل الباب.

أولاً: دخول الفاء في خبر "إنَّ" نحو: إنّ الذي يأتينا فله درهمان

تُعدّ هذه المسألة من المسائل المشكلة عند النحويين، فالفاء الرابطة لا تكون إلا مع أدوات الشرط، والشرط منتفٍ هنا؛ ولهذا اختلف النحاة في جواز دخول هذه الفاء، فأجاز سيبويه ذلك، بينما منعه الأخفش، مع أنه يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ دون شروط، وبتتبع المظان النحوية وجدت أنَّ أكثر النحويين ينسبون إلى سيبويه جواز دخول الفاء، وينسبون إلى الأخفش منع دخول الفاء، إلا الجرجاني فقد عكس القضية، فبينت ذلك السهو من الجرجاني، وبينتُ حجج المجيزين والمانعين، واخترت جواز دخول الفاء، وبينت أسباب ذلك، ثمَّ قويت ما ذهبت إليه ببعضٍ من القراءات التي جاءت فيها الفاء محذوفةً، وأخرى مذكورة.

ثانياً: تقديم الفاعل على فعله

اختلف البصريون والكوفيون في جواز ذلك، فأجاز الكوفيون التقديم، ومنعه البصريون، وقد عرضت رأي البصريين وأدلتهم، وناقشتها مبيناً اعتمادهم على الشكل دون النظر إلى المعنى، ثم تعرضت إلى ما قاله الكوفيون، وبينت اتساقه مع المنهج الوصفي الذي يهتم بالمعنى، وبعد ذلك عرضت ما قاله علماء اللغة المعاصرون، فعرضت رأي الدكتور المخزومي والدكتور خليل عمايره والدكتور عبد القادر المهيري، وبينت ما فيها من وجاهة، ثم ناقشت رأي الدكتور المهيري الذي لا يهتم بالحركة الإعرابية ودورها في التركيب الجملي في مثل هذا النمط، ثم أنهيت المسألة بخاتمة بينت فيها ما أراه اعتماداً على ما قاله العلماء، وتحقيقاً للمعنى الذي هو غاية المتكلم والسامع.

الفصل الثالث: الخلاف في الأعاريب

ويهتم هذا الفصل بإعراب بعض من الكلمات في التركيب الجملي، وأوجه الخلاف فيها، وما يترتب على ذلك من معنى وعامل.

وقد جاء هذا الفصل في تسع مسائل هي:

١- الخلاف في إعراب كلمة "آية" في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**أولم يكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بني إسرائيل**﴾[1].

٢- إعراب الاسم المنصوب في باب "كان"

٣- أنْ ومعمولها بعد عسى.

٤- كأنّ وإعراب الجملة بعدها.

٥- أنّ ومعمولاها بعد ظنّ وأخواتها.

٦- الجملة بعد الفعل المتعدي "سَمِعَ".

٧- الاسم الثاني المنصوب بعد استغفر، ومسألة نزع الخافض.

٨- تعريف العلم في النداء.

٩- علة إعراب الفعل المضارع.

وأستأذن أساتذتي في إيجاز مسألتين من هذا الباب الهام؛ لأبين منهجي فيه، ولأتخذ منهما أنموذجاً يبين رغبتي في الإدلاء برأيي في إطار علمي، وفقا لما تعلمته من أساتذتي، وتحقيقاً لفضلهم هذا عليّ.

أولاً: الخلاف في إعراب "آية" بالرفع في قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿**أولم يكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بني إسرائيل**﴾، إذْ اختلف المعربون في توجيه قراءة ابن عامر "آيةٌ" بالرفع، فمنهم من قدر ضمير شأن، وآية خبر لـ "أن يعلمه"، ومنهم من قدر كان تامة، ومنهم من جعل "آيةٌ" هي الاسم، فعرضت لكل هذه الاختلافات، وناقشتها من جميع الزوايا، وبينت ضعف كثير منها بالدليل والحجة، ثم خلصت إلى أنّ "كان" ناقصة، اسمها "أنْ يعلمه"، وخبرها "آيةٌ"، وقد جاءت هذه القراءة ممثلة للهجات بعض القبائل التي كانت تنصب اسم كان وترفع الخبر، نحو: كان عبدَ الله قائمٌ، وعليه قول الشاعر:

أسكرانُ كان ابنَ المِراغةِ إذْ هجا تميماً بأرض الشامِ أمْ متساكرُ[2]

---

[1] الشعراء : ١٩٧

[2] انظر: الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١: ٤٩.

وقد ناقشت ذلك مناقشة مطولة، موثقاً كل ما توصلت إليه، أو اعتمدت عليه.

ثانياً: أن ومعمولها بعد عسى

اختلف البصريون والكوفيون في إعراب أن وما بعدها، فرأى البصريون أنّ المصدر في محل نصب على أنّه خبر لـ "عسى"؛ لأنّها بمنزلة كان، بينما ذهب الكوفيون إلى أن عسى فعل تام، وأن وما دخلت عليه في تقدير البدل، فعرضت هذين الرأيين، وناقشتهما، ثم طبقت عليها حدّ الفعل الذي ارتضاه سيبويه، وبين خصائصه ابن مالك، ثم خلصت بعد ذلك إلى رأي ارتضيته، ودافعت عنه بالحجة والدليل ممّا جاء في كتب التراث، ثم بينت القيمة الدلالية للحرف (أنْ)، وأنه يفيد التراخي، وليس كما ذهب كثير من النحويين إلى أنه حرف مصدري.

الفصل الرابع: الخلاف في العوامل

وقد جاء هذا الفصل في اثنتين وعشرين مسألة، اشتملت على أهم مواضع الخلاف في الدرس النحوي العربي في موضوع كان وما يزال أكثر موضوعات النحو مجالاً للخلاف، وأثراها في عدد الآراء والأقوال، فلم يند عن هذا الباب من موضوعات الخلاف النحوي القائمة على العامل كثير ، حتى إنني أرى أنَّ البحث في هذا الباب ومسائله يمكن أن يطور مع مسائل الباب السابق عليه في التراكيب إلى موضوع يكون عتبة المرور، أو حلقة الوصل بين النحو التعليمي القائم على التركيب الجملي الذي يعتمد على المثال التوضيحي لغرض التعليم، والنحو الدلالي الذي يدرس الجملة والحركة الإعرابية على أنها وحدات في مبنى النص، فلكل فيها موقع، ولكل موقع معنى.

وقد وضعت في صدر الفصل وفي فهرس مضمون الرسالة ثبتاً بالمسائل كلها، يضيق المقام هنا عن ذكرها كاملة، ولكننا سنجتزئ منها ما نستطيع به أن نبين المنهج الذي اتبعنا في مسائل هذا الباب.

وسأجتزئ من هذا الفصل مسألتين للحديث عنهما، وهما ناصب المفعول معه وناصب المستثنى.

أولاً: ناصب المفعول معه.

اختلف البصريون والكوفيون في العامل في المفعول معه، نحو: جئت وخالداً، وذلك لعدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل لازم، والفعـل الـلازم ضعيف لا يقوى على عمل النصب في المفعول معه ، ولهذا قال الكوفيون بالخلاف، بينما ذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل المتقدم بوساطة الواو، فعرضت لهذا الخلاف ورأي كل فريق، وناقشت الأدلة والحجج، وبينت مـا فـي بعضهـا مـن ضعـف، ثم خلصت إلى أنَّ المعنى هو الذي نصب هذا الاسم، فقد كانت الحركـة الإعرابية أداة طيعة على لسان العربي في عصر السليقة اللغوية، يستخدمها للتعبير عمّا في نفسه، فلمّا أراد معنى الجمع فإنّه غير الحركة إلى النصب ليفيد معنى المعية بأقصـر عبارة وأوجز لفظ.

ثانياً: ناصب المستثنى.

اختلف النحاة في ناصب المستثنى في نحو: جاء القوم إلا زيـداً، أو رأيـت القوم إلا زيداً؛ وذلك لعدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل إمّـا أن يكون لازماً، واللازم لا يقوى على هذا العمل، وإمّا أن يكون متعدياً لمفعول واحـد، وقد استوفى هذا المفعول، ونتيجة لهذا اختلف النحاة اختلافاً واسعاً، فذهب جمهـور البصريين إلى أنّ العامل فيه هو الفعل بوساطة إلا، وذهب بعض مـن البصرييـن إلـى أنّ العامل هو الفعل فقط، بينما ذهب المبرد إلى أنّ العامل فعل محـذوف ، أمّا الجرجاني فقد كان له رأي مستقل حيث ذهب إلى أنّ العامل هو إلا.

أما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم أيضاً، فذهب الفراء إلى أنّ "إلا" مركبـة من "إنَّ" التي للتوكيد ولا النافية، فالنصب بإنّ والإتباع بلا العاطفة.

أما الكسائي فقد كان له في هذه المسألة رأيان، ذهب في الأول أنّ المسـتثنى منصوب بـ "أنّ" محذوفة، والتقدير: جاء القوم إلا أن زيداً لم يأت، وذهب في الرأي الثاني إلى أنَّ العامل في المستثنى هو معنى المخالفة.

وقد عرضت لكل هذه الآراء المتشعبة وحجج أصحابها، وناقشتها مبينـاً مـا فيها من قوة ومن ضعف بالحجة والدليل ، ثم ختمت المسألة بخاتمة بينت فيهـا أنّ

الناصب للمستثنى ليس الفعل أو إلا أو معنى المخالفة.. الخ، وإنما الناصب له هو تمام الكلام، كما يرى ابن عصفور.

الفصل الخامس: الخلاف في المصطلحات

وقد جاء هذا الفصل في مسألتين هما: ركنا الجملة: المسند إليه والمسند، وتسمية نائب الفاعل فاعلاً، وقد بينت في هاتين المسألتين اختلاف علماء النحو في المصطلحات الدالة على أركان الجملة العربية، ثم خلصت بعد عرض الآراء إلى رأي ارتضيته وفقاً لما جاء عند جمهور النحويين.

وقد اقتضى هذا البحث التشعب الكبير في المصادر والمراجع، فقد كانت جامعة شاملة، حيث اقتضى الأمر في كثير من الأحيان تتبع آراء العلماء أو جزئيات من آرائهم في مظانها، مما اقتضى أن استقصي المسائل النحوية من أمهات كتب النحو، ومنها الكتاب والمقتضب وأصول ابن السراج وشرح ابن يعيش والرضي، وشرح التسهيل والارتشاف والهمع والأشباه والنظائر وغيرها من المظانّ النحوية الهامة التي لا يسع المقام لذكرها.

ولم تكن مصادري مقصورة على كتب النحو فقط، فقد كنت كثيراً ما أستعين بما كتبه المفسرون في كثير من المسائل، فكان من مراجعي كشاف الزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والمحرر الوجيز والجامع لأحكام القرآن، وتفسير الفخر الرازي وغيرها من كتب التفسير الهامة.

وقد حرصت في هذا البحث أن أعرض ما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، حيثما كان لهم قول في بعض المسائل، مما اقتضى أن أرجع إلى كتبهم ومقالاتهم وتعليقاتهم، فقد رأيت أن جهودهم تحتاج إلى وقفة نأخذ منها ما يفيد وينفع، ونرد ما لا يتسق مع لغتنا ومناهج تناولها، وقد كان جل تركيزي على أبرز العلماء المحدثين، وأخصّ منهم الدكتور تمّام حسّان والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي والدكتور خليل عمايره؛ لما لآرائهم من وجود وانتشار بين الباحثين، ولما لهم من تأثير في الدرس اللغوي والتوجيه النحوي المعاصر.

وقد ذيلت هذا البحث بعدد من الفهارس شمل أولها فهارس الآيات الكريمة، ثم أتبعته بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة ، تلاها فهرس للأمثال والأشعار والأراجيز، ثم تلاه فهرس المراجع والمصادر، وأخيراً فهرس الموضوعات.

وبعد فإني أود أن أشيد بدور الأستاذ القدير الدكتور/ سعد حمدان الغامدي الذي ساعدني، ووقف بجانبي، وشدّ من أزري بتوجيهاته ونصائحه الجليلة التي

عـــادت على البحث والباحث بالنفع الكثير، فله منـــي خـــالص الشـــكر والامتنـــان والتقدير، أعانه الله، ووفقه، وجزاه عني خير الجزاء.

وللجنة المناقشة شكر نابع من القلب لموافقتهم على قراءة عملي هـــذا الـــذي أعده موافقة على إسهامهما في توجيه بنائي العلمي، شأنهما في ذلـــك شـــأنهما فـــي مسيرة عطائهما لطلاب العلم الذين ينتظرون منهما العطاء والتوجيه، فالشـــكر إلـــى الأستاذ الدكتور صلاح الدين صلاح حسنين وللأستاذ الدكتور عبد الرحمـــن محمـــد إسماعيل مع دعائي إلى الله أن يجزيهما خير الجزاء.

كما أود أن أقدم شكري وافراً إلى الجامعة التي أسهمت في بنائي العلمي، كما أسهمت في البناء الفكري لنخبةٍ ممّن تولـــوا ويتولـــون مهـــام التوجيـــه الـــتربوي والأكاديمي في مؤسساتنا العامرة، فالله أسأل أن يوفق الجامعة بهيئتهـــا الأكاديميـــة والإدارية ، وأخص بالذكر كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا الذي أنتمي إليه، فلهم منّي بالغ الشكر لما قدموه ويقدمونه لطلاب العلم في مختلف مراحل التحصيل.

وأقدم شكري إلى مكتبة جامعة أمّ القرى وجامعة الملك عبد العزيز، وإلى كل من أسهم في بنائي العلمي، وبخاصة في عملي هذا الذي أسأل الله أن يجعلـــه فـــي ميزان حسناته.

ومني شكر خاص وتضرع إلى السميع العليم أن يجزي عني خير الجزاء كل من أسهم في هذه الرسالة العلمية وفي بناء صاحبها بقليل أو كثير.

وأنا راغب هنا في أن أرفع أكف الضراعة إلى القائل ﴿**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة**﴾[1]، لأعبر عن رغبتي في الدعاء لأفراد أسرتي كلهـــم، وأخـــص والديّ طالباً منه لهم المغفرة والرحمة، فاللهم ربِّ ارحمهما كما ربيـــاني صغـــيراً، وكما وقفـــا حياتهما لي كبيراً. اللهم تقبل مني صادق الدعاء.

وختاماً، أرجو أن أكون قد وفقت في هذا العمل، وأن أكون قد أضفت لبنـــة جديدة إلى لبنات الدرس النحوي، فإن كنت أصبت فلله الحمد والمنـــة، وإن كـــانت الأخرى فجلَّ من لا يخطئ، والله أسأل أن ينفعني بهذا العمـــل، وأن يجعلـــه فـــي ميـــزان حسناتي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

---

١ الإسراء : آية ١٧

تمهيد

الخلاف النحوي: أسبابه وثمرته

نشأ علم النحو في القرن الثاني الهجري، فجاءنا على أكمل وجه في كتاب سيبويه الذي يعد أوفى كتاب في نحو العربية وتصريفها وأصواتها، فهو خلاصة جهد العلماء السابقين الذين يعد الخليل بن أحمد أبرزهم.

ولمّا كان المسلمون قد انفتحوا على حضارات العالم القديم الفارسية والهندية واليونانية عن طريق الترجمة فإنّ الدرس النحوي قد مرّ بمراحل عديدة، كان في كل مرحلة منها يتأثر بالجو الفكري السائد في ذلك العصر، وكان من نتائج ذلك ظهور الخلافات النحوية الكثيرة بين العلماء في تفسير الظواهر اللغوية.

ولا نبتعد كثيراً إذا قلنا إنّ الخلاف النحوي بين العلماء قد بدأ في مرحلة مبكرة من تاريخ الدرس النحوي العربي، حتى قبل أن يؤلف سيبويه كتابه، فمن ينظر في كتب مجالس العلماء والطبقات يلاحظ أنّ بين النحاة المتقدمين أمثال أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر خلافات تتعلق بالعربية ولهجاتها.

ولما كان الخليل بن أحمد مقصد طالبي العلم في عصره، بعد أن كان قد وضع علم النحو، وأرسى قواعده على نظرية العامل والمعمول، فإنّ العلماء بعده قد ساروا على نهجه، فأخذوا بفكرة العامل والمعمول في دراسة اللغة بدء بسيبويه إلى يومنا هذا.

وقد كان من أبرز من تتلمذ على الخليل بن أحمد سيبويه الذي يُعَدّ شيخ نحاة البصرة بعد الخليل، والكسائيُّ مؤسس مدرسة الكوفة كما يرى أكثر الباحثين، وكان الكسائي بعد أن تتلمذ على الخليل بن أحمد، وأخذ علمه، ثم جال في بوادي نجد والحجاز وتهامة قد عاد إلى الكوفة، وقد ألمّ بما قاله الخليل في نظرية العامل والمعمول، فبدأ بعد ذلك يوجه العربية وأساليبها على ضوئها، مبديا الرأي في كثير من القضايا والمسائل النحوية، فكان الكسائي بذلك نقطة تحول في تاريخ النحو العربي، استطاع أن يكون لنفسه منهجا خاصاً على ضوء نظرية العامل، خالف فيه نحاة البصرة في كثير من المسائل الفرعية، فتكون لذلك المنهج الكوفي الذي يستمد كثيراً من مادته من النحو البصري القائم على نظرية الخليل في العامل والمعمول.

ولمّا كان النحويون جميعاً، بصريون وغيرهم من نحاة الكوفة وبغداد والأندلس، يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة وهي السماع والقياس واستصحاب الحال، فإنّ الخلاف بينهم لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النظر إلى اللغة، ولا إلى خلاف في الأصول التي يقوم عليها النحو، وإنّما يرجع الأمر إلى اختلافهم في تطبيق مقتضيات نظرية العامل، وإلى اختلافهم في النظر إلى أصوله.

وقد كان من آثار ذلك الاختلاف الواسع في مسائل النحو الفرعية، يدل على ذلك أنّ من يقرأ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري وكتاب التبيين للعكبري يجد أنّ الاختلاف في المسائل الخلافية بين العلماء لا يرجع إلى خلاف في أصول النحو وفي النظرية التي يقوم عليها، وإنّما يرجع إلى اختلافهم في المسائل الفرعية المترتبة على التوجيه في ضوئها.

وكان الدكتور إبراهيم السامرائي قد ذهب إلى أنّه لا وجود للمدارس النحوية في الدرس النحوي العربي، إذ إن كل النحاة، سواء ممّن كانوا في البصرة أو الكوفة أو بغداد أو الأندلس يصدرون في دراسة اللغة عن نظرية العامل والمعمول، يقول الدكتور السامرائي: "إني أرفض هذا المصطلح الجديد وهو مدرسة؛ وذلك لأنّ الاختلاف بين النحاة بصريين وكوفيين ليس من طبيعته ومواده أن يؤلف مدرسة"[1].

وهذا هو ما نميل إليه، إذ إنّ النحويين جميعاً على اختلاف مذاهبهم يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة وأصول واحدة، يؤيد ما يقوله الدكتور السامرائي أنّ الخلاف النحوي لم يكن قائماً بين البصرة والكوفة، وإنّما كان في كثير من الأحيان يرجع إلى خلاف بين علماء البصرة أنفسهم أو الكوفة ، فكثيراً ما يختلف سيبويه مع يونس أو الأخفش، وهم بصريون، وكذلك الأمر مع الكوفيين، فقد يوافق الكسائي أو الفراء نحاة البصرة، وقد يختلفان فيما بينهما، بحيث يكون لكل منهما رأي مستقل.

وقد كان هدفنا من هذا التمهيد الكشف عن الأسباب الحقيقية التي كان لها دور هام في توسيع دائرة الخلاف، وقد توصلنا بعد الإطلاع على كتب النحو إلى أنّ

---

[1] في النحو العربي (مقالة): الدكتور إبراهيم السامرائي، مجلة أبحاث اليرموك المجلد الثاني عشر العدد الأول ١٤١٤هـ ص٢٠١.

هناك مجموعة من الأسباب التي ذكر بعضاً منها العلماء والباحثون السابقون، فعدوا منها الأسباب الجغرافية والسياسية، ولكن رأينا أن نذكر هذه الأسباب ذكراً دون تفصيل مع الإحالة إلى مواضع تفصيل القول فيها لمن يرغب في مزيد[1].

أمّا الأسباب التي نرى أنْ نتوقف معها، ولم يذكرها كثير من الباحثين السابقين فهي كما يلي:

أولاً: الاختلاف في تطبيق مقتضيات نظرية العامل والمعمول.

ابتكر الخليل بن أحمد الفراهيدي بما وهبه الله من ذكاء نادر، وفطنة عجيبة نظرية العامل والمعمول؛ ليفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوئها، فأعجب علماء النحو على مرّ العصور بهذه النظرية أيّما إعجاب ، ودرسوا اللغة في إطارها، ووضعوا الأبواب النحوية بناءً على الحركة الناتجة عن العامل، وجعلوا لكل من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات باباً مستقلاً.

وقد استطاعت نظرية العامل والمعمول أن تواكب اللغة العربية في شتى الحقب والعصور التي مرت عليها، فهي النظرية الوحيدة المتكاملة التي استطاعت أن تصف لنا ظواهر لغتنا على الرغم من كل ما وُجّه إليها من انتقادات، كان من أشهرها ما جاء عند ابن مضاء القرطبي في كتابه المشهور "الرد على النحاة".

إلا أنّ نظرية العامل هذه يؤخذ عليها إسرافها في تفسير وجود كثير من الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، لأسباب عديدة، منها ضعف العامل عن العمل، أو عدم إمكان تقديره، أو عدم اختصاصه...الخ.

ونتيجة لهذا فقد ظهر كثير من الخلافات بين النحويين لمحاولة إيجاد عامل يفسر ويبرر وجود الحركة الإعرابية على الاسم أو الفعل، إذ يستحيل عند النحويين وجود معمول من غير عامل. وإليك بعضاً من الأمثلة التي تبين ما نذهب إليه.

١- قد يكون العامل ضعيفا لا يقدر على العمل في الاسم أو الفعل، وذلك كالعامل في المفعول معه أو المستثنى، فهذان الاسمان منصوبان، ولا بُدّ لهما من ناصب، وليس في الجملة عامل يمكن نسبة العمل إليه، فالفعل في باب المفعول معه

---

[1] انظر: الخلاف بين النحويين: الدكتور سيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص٧٠.

لازم، والفعل اللازم ضعيف لا يقوى على عمل النصب في المفعول، أمّا الواو فلا تعمل؛ لأنّها غير مختصة بأحد القبيلين؛ ولهذا ذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل السابق بتوسط الواو، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب على الخلاف، يقول الأنباري مصوّراً هذا الخلاف بين النحويين: "ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ". وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "معَ" في نحو: جئت معه"[1].

وكذلك الأمر في الاسم المنصوب على الاستثناء، فهو منصوب ولا عامل في الجملة يفسره، فالفعل في جملة الاستثناء، سواء أكان لازما نحو: "جاء – قام"، أم متعدياً نحو: "ضرب" لا يمكن أن يعمل في الاسم المنصوب بعد "إلا"؛ لأنّ اللازم قاصر عن العمل، فلا ينصب مفعولاً، أمّا الفعل المتعدي فإنّه يأخذ مفعوله قبل المستثنى، نحو: ضربت القومَ إلا زيداً، فـ "القوم" منصوب بالفعل ضرب، فيبقى المستثنى منصوباً بغير ناصب، وهذا يستحيل عند النحويين، إذ لا بد لكل معمول من عامل، ولذلك تعددت آراء النحويين في إيجاد عامل للاسم المستثنى، يقول الأنباري مصوراً هذا الخلاف الواسع بين النحاة: "اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو: "قام القومُ إلا زيداً"، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه "إلا"، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أنّ "إلا" مركبة من (إنّ ولا)، ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وحكي عن الكسائي أنّه قال: إنّما نصب المستثنى؛ لأنّ تأويله: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنّه قال:

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون، ١ : ٢٤٨ م٣٠.

ينتصب المستثنى؛ لأنّه مشبه بالمفعول، وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"[1].

٢- وقد يتعذر إيجاد العامل في التركيب الجملي للاسم أو الفعل، وعندئذ يقوم الخلاف بين النحويين، وتتعدد الآراء لمحاولة إيجاد مؤثر أحدث الحركة على آخر الاسم أو الفعل، يظهر ذلك جلياً في خلاف النحويين في رافع المبتدأ، فالمبتدأ اسم مرفوع، ولا عامل ظاهراً في الجملة يمكن نسبة العمل إليه، وليس من الممكن تقدير عامل لفظي يعمل الرفع فيه؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى زوال الابتداء؛ ولهذا لم يكن عند النحاة من بدّ سوى اختراع عامل يفسر هذه الحركة، إذ يستحيل وجود معمول من غير عامل ، وقد قال البصريون بالعامل المعنوي، وهو الابتداء، بينما ذهب الكوفيون إلى ترافعهما، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو :زيد أخوك، وعمرو غلامك، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء"[2].

٣- وقد لا يتمكن العامل من العمل؛ لأنّه غير مختص، وعند ذلك ينشأ الخلاف بين النحويين للبحث عن عامل يفسر الحركة الإعرابية، يظهر ذلك جلياً في الفعل المنصوب بعد واو المعية وفاء السبب، فالواو والفاء لا تعملان في الفعل؛ لأنّهما غير مختصتين بأحد القبيلين من الأسماء أو الأفعال؛ ولهذا ذهب البصريون إلى أنّ العامل في الفعل (أنْ) مصدرية مقدرة، لا تظهر أبداً، بينما قال الكوفيون بالخلاف، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع في نحو قولك" لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ" منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بتقدير أنْ"[3].

ثانياً: تعدد اللهجات العربية للقبائل:

قام علماء اللغة في القرن الثاني الهجري بجمع المادة اللغوية من القبائل العربية؛ ليقيموا على ما سمعوه من الناطقين بالعربية قواعد النحو والتصريف، ولكنّ هذا المسموع لم يكن في كثير من الأحيان يجري على سنن واحد، إذ كانت طريقة

---

١ الإنصاف ١: ٢٦١ م٣٤.

٢ الإنصاف ١: ٤٤ م٥.

٣ الإنصاف ٢: ٥٥٥ م٧٥.

الأداء تختلف من قبيلة لأخرى، فقد كانت قبائل العرب في عصر السليقة اللغوية متباعدة متناثرة في شتى أنحاء الجزيرة العربية في نجد والحجاز وتهامة ، وكان لكل قبيلة طريقتها وأسلوبها الخاص في الكلام، وهو ما عرف عند اللغويين القدماء باللغات، يقول أبو عمرو بن العلاء: "أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[١].

ولعلّ من المفيد أن نبين أنّ اللغويين والنحويين الذين جمعوا اللغة في القرن الثاني والثالث لم ينصوا على قبائل بعينها تؤخذ اللغة العربية عنها دون غيرها من القبائل، وقد جاء تحديد القبائل المحتج بها من علماء متأخرين، حدّدوا القبائل الفصيحة من غيرها بعد أن اكتمل بناء النحو العربي، إذ كانت قد أرسيت أصوله، ووضعت قواعده التي قام عليها في القرن الثاني الهجري.

ولكن بالإطلاع على نصوص هؤلاء العلماء نلاحظ أنّهم لم يتفقوا على عدد هذه القبائل، بل إنّهم اختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً، فما يعدّه بعضهم من القبائل الفصيحة المحتج بلغتها، قد يعده آخرون من القبائل غير الفصيحة لمخالطتها العجم.

وإليك هذه النصوص مرتبة ترتيباً زمنياً.

يقول الفارابي: "وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم، أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر ، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشا وجفاء، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم: قيس وتميم وأسد وطيئ ، ثم هذيل، فإنّ هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"[٢].

ويقول ابن خلدون: "ولهذا كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية

---

١ طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية ص ٣٩.

٢ كتاب الألفاظ والحروف، أبو نصر الفارابي، ت: محسن مهدي، بيروت ١٩٦٩م، ص ١٤٧.

وأصرحها؛ لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم"[1].

ويقول السيوطي: "وأمّا كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمّى بـ "الألفاظ والحروف" : كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[2].

يتضح من قراءة النصوص السابقة ما يلي:

أولاً: إنّ أبا نصر الفارابي هو أول من حدد قبائل الاحتجاج، ولكنه لم يكن من علماء اللغة والنحو الذين جالوا في بوادي العرب، وسمعوا اللغة من أصحابها لكي يتسنى له تحديد القبائل الفصيحة من غيرها، إذ إنّ من المعلوم أنّ السماع قد توقف عند علماء اللغة في القرن الرابع الهجري.

ثانياً: إنّ السيوطي لم ينقل نص أبي نصر الفارابي كما كان عليه في كتاب الحروف، بل إنّه نقله اعتماداً على محفوظه فيما يبدو، فجاء النص لذلك محوّراً ومختلفاً عما هو عليه في الكتاب الأصل.

ثالثاً: إنّ هناك اختلافاً واسعاً بين النصوص الثلاثة السابقة، فقد ذكر الفارابي خمساً من قبائل العرب، هي قيس وتميم وأسد وطيئ وهذيل، بينما زاد السيوطي بعض كنانة، أمّا ابن خلدون فقد ذكر أنّ ثقيفاً وخزاعة وغطفان من القبائل المحتج بلغتها، وهذا مخالف لما عند الفارابي والسيوطي، فلم يعدّا هذه القبائل من القبائل الفصيحة المحتج بلغتها، بل إنّ السيوطي ذكر أن قبيلة ثقيف من القبائل غير الفصيحة

---

[1] مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، بدون، ٦١٤.

[2] الاقتراح في أصول النحو وجدله: السيوطي، ت: الدكتور محمد فجّال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ص١٦٢.

لمخالطتها تجار الأمم، يقول السيوطي: "وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمـــم الذيـــن حولهم.

فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهـــل مصـــر والقبط، ...، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيـــف وســـكان الطـــائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأنّ الذيـــن نقلـــوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خـــالطوا غـــيرهم مـــن الأمـــم، وفســـدت لغتهم"[1].

ويبدو لنا أنّ اللغويين الذين جمعوا اللغة في القرون الأولى لم يلـــتزموا هـــذا التصنيف الذي ادعاه كلٌّ من الفارابي وابن خلدون، وإنّما جمعوا اللغة مـــن قبـــائل كثيرة لا حصر لها في نجد والحجاز وتهامة، دون أن يهتموا بنسبة المســـموع إلـــى قائله. وممّا يؤيد ما نذهب إليه أنَّ كتاب سيبويه يقوم على مثل هـــذا. فكثـــيراً مـــا يـــروي سيبويه أقوالاً غير منسوبة إلى قائليها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك ، يقول سيبويه: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجل"[2]، ويقـــول أيضاً: "وزعم يونس أنَّ ناساً من العرب"[3]، ويقول أيضا: "واعلم أنّ بعض العـــرب يقول: ويلاً له وويلةً له".[4]

ولما جاء النحاة ليقيموا القواعد على هذا المســـموع أرادوا أن تكـــون لهـــذه القواعد صفة الاطراد، فقاسوا على الكثير الشائع من كلام العرب، واطرحـــوا مـــا عداه، ووصفوه بالشذوذ والخطأ دون الالتفات إلى أنّ هذا الشاذ أو الخطأ هو كـــلام العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم.

ولما كان النحاة جميعهم يصدرون في دراسة اللغة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل والمعمول فإنّهم قد اهتموا بهذه النظرية اهتماماً منقطع النظـــير،

---

١ الاقتراح ١٦٣.

٢ الكتاب، ١: ١٨٢.

٣ الكتاب، ١: ٢٦٣.

٤ الكتاب، ١: ٣٣٣.

فحصروا دراسة اللغة في إطارها، دون أن يلتفتوا إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعيــــة، تختلف طرق الأداء فيها من قبيلة لأخرى، وكان من نتائج إغفالهم لجانب اللهجــات وتعددها أن توسعت دائرة الخلاف بين النحويين، إذ ربّما يرى بعــض العلمــاء أنّ بعضاً ممّا منعه النحاة، أو وصفوه بالشذوذ أو الخطأ جائز الــورود فــي العربيــة، معتمداً في ذلك على ما سمعه من لهجات القبائل الفصيحة، أو مستنداً إلـــى قــراءة سبعية متواترة.

أقول إنّ كثيراً من الاختلافات النحوية بين علماء النحـــو مردّهـــا اختــلاف لهجات قبائل العرب في كثير من النواحي، سواء كـــان الاختــلاف فـــي الحركــة الإعرابية أم في غيرها.

وقد كان من نتائج إغفال النحويين العرب جانب اللهجات ما يلي:

أولاً: خروج كثير من كلام العرب عمّا وضعه النحويون من قواعد وقوانين ، وهذا ما دعا أبا علي الفارسي إلى القول: "شاذ لا يقاس عليه، وهو كثير في كلامهم".

ثانياً: وصف النحاة بعض القراءات السبعية المتواترة بالشذوذ والخطأ، وإليك نماذج من هذا الوصف:

١- قرأ ابن عامر **﴿وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شـــركائِهم﴾**[١]، وهي قراءة سبعية متواترة[٢]، ولكنّ النحويين لم يقبلوا هـــذه القـــراءة، بــل ردّوهـــا وضعفوها، ووصفوها باللحن، يقول أبو علي الفارسي: "هذا قبيح في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى"[٣].

---

١ الأنعام آية ١٣٧

٢ انظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ٢٧٠

٣ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبـــو بكـــر بـــن مجاهد، ت: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ، ٣: ٤١٢.

ويقول مكي بن أبي طالب: "هذه القراءة فيها ضعف"[1].

ويقول الأنباري: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع".[2]

واضحٌ من هذه النصوص أنّ النحاة قد نصّوا على عدم جواز الفصل بين المتضايفين في كلام العرب اعتماداً على الكثير الشائع، مهملين أن بعضاً من قبائل العرب كانت تجيز ذلك، وقد جاءت القراءة السبعية المتواترة التي قرأ بها ابن عامر ممثلة لها.

٢- قرأ حمزة الزيات ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[3]، بخفض "الأرحام" بالعطف على الضمير المخفوض في (به) من غير إعادة الخافض، ولكنّ النحاة لم يقبلوا ذلك، فوصفوا القراءة بالشذوذ واللحن، يقول الزجاج: "القراءة الجيدة نصب "الأرحام"، والمعنى: واتقوا أن تقطعوها، فأمّا الجر في "الأرحام" فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر"[4].

ويقول أبو البقاء العكبري: "أمّا الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة، والقارئ بها كوفيٌّ تنبيها على أصولهم"[5].

يتضح من هذه النصوص أنَّ النحويين نظروا إلى الكثير الشائع من كلام العرب مغفلين أنَّ من عادات بعض العرب اللغوية العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، وقد جاءت قراءة حمزة الزيات أحد القراء السبعة الموثوق بهم ممثلة لهذه اللهجة العربية الفصيحة، يقول أبو حيان عن هذا التركيب: "والذي

---

١ الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١: ٤٥٤.

٢ البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ، ١: ٣٤٣.

٣ النساء آية ١

٤ معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ٢: ٦.

٥ اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١: ٤٣٢.

اختاره جواز العطف عليه مطلقاً لتصرف العرب في العطف عليه"[1].

ثالثاً : اختلاف النحويين في توجيه بعض الأساليب العربية التي جاءت عن العرب لمراعاتهم مقتضيات نظرية العامل، وإهمالهم جانب اللهجات.

وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١- اختلف النحويون في باب التنازع، نحو: ضربوني وضربني قومك، وضربني وضربت قومك، اختلافاً واسعاً ابتعد فيه النحويون عن حدود التقنين اللغوي في بحثهم عن الأولى بالعمل، ولو أنّهم بينوا أنّ الأمر مرده إلى اختلاف اللهجات العربية ما خرج باب التنازع بهذه الصورة التي تثقل كاهل الدارس والمتعلم.

وكذلك الأمر في لغة أكلوني البراغيث، فقد كانت مثار جدل طويل بين النحاة في مختلف العصور، وقد كان السبب في نشأة هذا الخلاف بين العلماء مخالفة الاستعمال اللغوي عند العرب لما وضعه النحويون من قواعد تنص على أنّه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد إلا على سبيل الاشتراك أو العطف، ولو أنّهم أدركوا أنّ هذه لهجة قبيلة عربية وردت في القرآن الكريم، كانت تلك القبيلة تستخدم فيها علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والمجموع نحو: ضربا الولدان، وضربوا الأولاد ما خرج لنا هذا التركيب بهذه الصورة التي تتنافى والمنطق اللغوي.

رابعاً: اختلفوا في تصنيف بعض الكلمات بين الاسمية أو الفعلية، أو الفعلية والحرفية، بناء على اختلاف اللهجات القبلية، يظهر ذلك جلياً في "حاشا" في الاستثناء، فهي عندما تجرّ ما بعدها، نحو: جاء الأولاد حاشا زيدٍ، فإنّ النحويين يجعلونها حرف جر، وعندما تكون ناصبةً فإنّهم يجعلونها فعلاً له فاعل مستتر وجوباً؛ لأنّ حرف الجر لا يعمل النصب أبداً. وكذلك الأمر في (لعلّ)، فهي حرف مشبه بالفعل إذا نصبت في الغالب الشائع في كلام العرب، أمّا عند بني عقيل فإنّها حرف جر يعمل الجر.

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ٢: ٦٥٨.

ثالثاً: تأثر النحاة بالدراسات الفلسفية والمنطقية

انفتح العرب على حضارات الأمم السابقة عن طريق الترجمة، فعرفوا الكثير عن حضارات العالم القديم، وبخاصة ما أبدعه اليونانيون في مجال الدراسات الفلسفية والمنطقية، فقد كانت اللغة من ضمن ما اهتم به أرسطو وغيره من كبار علماء اليونان.

وقد كانت مدينة البصرة أكثر الأقاليم انفتاحاً على هذه الحضارات القديمة، فقد أنشئت فيها مدرسة جنديسابور التي كانت تدرس فيها الثقافات الفارسية واليونانية والهندية، لكنَّ أثر هذا الانفتاح على ما جاءت به الحضارة اليونانية لم يظهر في نحاة القرن الثاني والثالث كالخليل وسيبويه والكسائي، وإنّما ظهر في نحاة القرن الرابع بخاصة، أمثال ابن السراج والزجاجي والرماني وغيرهم ممّنْ استفادوا من الدراسات الأرسطية على وجه الخصوص، يظهر ذلك جلياً من طريقة تآليفهم التي امتازت بالترتيب والتعليل والاستدلال.

أقول إن كثيراً من نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده قد تأثروا واستفادوا من المنطق الأرسطي، وقد كان ذلك عن طريق أبي نصر الفارابي الذي استطاع بذكائه النادر أن يفهم نتاج أرسطو، ويبينه للناس في ذلك الوقت، فاستفاد منه نحاة القرن الرابع، وبخاصة ابن السراج والزجاجي والرماني الذين ظهرت علامات التأثر واضحة في طريقة تناولهم القضايا والمسائل النحوية، ثم في طريقة تأليفهم.

وقد كان ابن السراج النحوي البصري قد بدأ حياته النحوية مقلداً غيره من النحاة، ولكنّه بعد التقائه بالفارابي، وتتلمذه عليه استطاع أن يكوّن لنفسه منهجاً متميزاً في التفكير، استفاد فيه من معطيات علم المنطق، يظهر ذلك التأثر جليّاً في طريقة تأليفه كتابه الأصول الذي ظهرت فيه بوادر ترتيب الأبواب النحوية وتبويبها ، ثم في كثير من آرائه التي خرج فيها عن إجماع النحاة، يقول في رأي له عن "ليس" في ما يورده عنه السيوطي: "وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية "ليس" تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"[١].

---

١ الأشباه والنظائر: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م، ٣: ٧٣.

أمّا الزجاجي فقد استطاع أن يستوعب ما قاله الفارابي عن المنطق الأرسطي، ففهمه فهماً جيداً، واستطاع بذكائه أن يوظفه في علم النحو بطريقة لم تكن لغيره ممن سبقوه، يظهر ذلك التوظيف في الحدود والتعريفات التي أدخلها في علم النحو، ثم في نظرته لأقسام الكلم، واهتمامه بالعلل، ودور الحركة في المعنى، مما يجعلنا نقول بأنّ الزجاجي يشكل حلقة هامة من حلقات الدرس النحوي عند العرب.

وكذلك الأمر بالنسبة للرماني الذي يقول عنه أبو علي الفارسي في ما حكاه عنه الأنباري: "وكان يمزج كلامه بالمنطق، حتى قال أبو علي الفارسي: إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[1].

وقد تمثلت نتائج هذا التأثر بالمنطق في اهتمام النحويين بالحدود النحوية ممّا جعلهم يخالفون من سبقهم في تقسيم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية والحرفية، ثم في إمعانهم واهتمامهم بنظرية العامل ومقتضياتها، فخالفوا النحويين المتقدمين في بعض الأمور المتعلقة بالعامل والمعمول، وكان من أبرز جوانب التأثر بالمنطق الأرسطي اهتمام نحاة القرن الرابع وما تلاه بالعلة النحوية التي اشتهرت بها مدرسة البصرة أكثر من غيرها.

رابعاً: اهتمام نحاة الكوفة بالقراءات:

تميزت الكوفة بأنّها أسبق من البصرة في دراسة الحديث والفقه وعلوم القرآن، فهي تضم ثلاثة من القراء السبعة، وهم الكسائي وحمزة وعاصم، يقول الدكتور مهدي المخزومي: "فأكثر أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة"[2].

وهذا ما جعل نحويي الكوفة يخالفون نحاة البصرة في كثير من المسائل النحوية، فقد وسّع الكوفيون من دائرة المسموع، فنظروا في مذاهب العرب المختلفة في الأداء؛ ليؤيدوا ويحتجوا لهذه القراءات التي طعن فيها البصريون، ولم

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء،: أبو البركات الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة، بدون، ص٣١٩.

[2] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ ، ص٦٦.

يقبلوها، وبخاصة حمزة بن حبيب الزيات الذي طعن البصريون فيه وفي قراءته كثيراً ، يقول أبو الطيب اللغوي عن حمزة بن حبيب: "قال أبو حاتم: وإنّما أهل الكوفة يكابرون فيه – أي في حمزة الزيات – ويباهتون، فقد صيره الجهّال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت، وقول ذوي اللحى العظام منهم "كانت الجن تقرأ على حمزة"، وكيف يكون رئيساً ، وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف ولا مواضع القطع والوصل والهمز"[1].

وكان من نتائج اهتمام الكوفيين بالقراءات أنّهم وسعوا دائرة المسموع، فقبلوا ما ورد عن العرب، ولو كان قليلاً، فأقاموا عليه القاعدة النحوية، فخالفوا لذلك ما وضعه البصريون من قواعد في كثير من المسائل، التي منها على سبيل المثال مسألة جواز الفصل بين المتضايقين التي قرأ بها ابن عامر من قوله تعالى: "**﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾**[2]، وجواز العطف على المضمر المخفوض كما في قراءة حمزة **﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾**[3].

خامساً: التعصب في المذاهب والشيوخ

منذ أن ابتليت الأمة الإسلامية بالخلاف الذي نشأ بين الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، والبصرة والكوفة تتبادلان العداوات والضغائن في شتى الأمور والمجالات التي امتدت إلى النحو ودارسيه، فقد كان من النحاة من يتعصب لأساتذته وشيوخه، فيحاول لأجل ذلك أن ينتصر لآرائهم ومذاهبهم بالقدح في مذاهب النحاة الآخرين بمخالفتهم فيما يذهبون إليه من آراء.

وقد ظهر هذا التعصب جلياً في المناظرات والمجالس التي كانت تدور بين عالم من البصرة وآخر من الكوفة، ومنها ما دار مثلاً بين اليزيدي والكسائي وبين المبرد وثعلب. ومن يطالع كتاب مجالس العلماء للزجاجي يلاحظ أن كثيراً من

---

١ مراتب النحويين واللغويين: أبو الطيب اللغوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٥م، ٢٧.

٢ الأنعام آية ١٣٧

٣ النساء آية ١

المجالس تدور بين هؤلاء النحاة بخاصة.

وقد كان كلّ عالم يحاول أن ينتصر لمذهبه وشيوخه معتمداً على لهجة لم تصل الآخرين، أو على توجيه جديد لبعض التراكيب اللغوية، أو على بيان ضعف رأي المخالف بقدحه فيه. وكان من نتائج ذلك توسيع دائرة الخلاف بين النحويين في المسائل الفرعية.

وكان قد ظهر من النحويين من كان يتعصب بشدة لمذهبه وشيوخه، فنراه يقدح في علم المخالفين له ولشيوخه ، وقد كان أبو الطيب اللغوي والرياشي من أكثر النحاة عصبيةً، يقول أبو الطيب اللغوي: "والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم في وقتهم، وقد بيّنا منزلتهم عند أهل البصرة، فأمّا الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون، غير مدافعين في المصرين جميعاً، ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية ، ولو كان لافتخروا به، وباهوا بمكانه أهل البلدان، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحمزة بن حبيب الزيات"[١].

ويقول الرياشي: "إنّما أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز"[٢].

وقد قيلت في العصبية أشعار كثيرة منها على سبيل المثال قول اليزيدي في مدح نحاة البصرة، ثم في هجاء الكسائي:

يا طالبَ النحوِ ألا فابْكِه   بعد أبي عَمْرٍو وحمّادِ

وابن أبي إسحاقَ في علمِه   والزين في المشهدِ والنادي

إلى أن يقول:

أمّا الكسائي فذاك امرؤ   في النحو حار غيرُ مرتادِ

وممّا قاله الكوفيون في هجاء نحاة البصرة أبيات لأعشى همدان:

اكسع البصري إن لاقيته   إنّما يكسع من قلّ وذلّ

---

١ مراتب النحويين ص٢٦.

٢ الفهرست: ابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ص ٨٦.

واجعل الكوفي في الخيـل ولا تجعل البصري إلا في النفل

وعلى أية حالٍ فقد ترك الخلاف النحوي آثاراً إيجابية كثيرة تمثلت في تطور الفكر النحوي على مرِّ العصور ممّا عاد على العربية ودارسيها بالنفع.

ويمكن أن نوجز بعض الفوائد والجوانب الإيجابية في خلاف النحاة في مـا يلي:

أولاً: لقد كان لبعض علمائنا المتقدمين نظرات ثاقبة في النحو واللغة، خالفوا فيهـا ما كان عليه جمهور النحويين في أزمانهم، وكان من أهم هؤلاء العلماء محمد بـن المستنير قطرب، ورأيه في الحركة الإعرابية ودورها في الكلام، وأبو الفتح بن جني ورأيه في العامل، وابن مضاء القرطبي ورده على النحاة، فقد تركت هذه النظـرات وغيرها آثاراً إيجابية كثيرة، تمثلت في تطـور الـدرس النحـوي عنـد علمائنـا المعاصرين، فقد استفاد الباحثون المعاصرون من هـذه النظـرات والآراء، فبنـوا كثيـراً من آرائهم ونظراتهم في اللغة عليها، نذكر من هـؤلاء الدكتـور إبراهيـم أنيـس ورأيه في الحركة ودورها[1]، فقد كان متأثراً بما قاله قطرب عـن الحركـة الإعرابية كما جاء في كتاب الإيضاح في علـل النحـو، أمّـا الدكتـور إبراهيـم مصطفـى[2] فقد تأثر في رأيه بأنّ الرفع علم الإسناد والجر علم الإضافة والنصـب علم الخفّة بما قاله الزمخشري عن ذلـك في كتابه المفصل وكـذا بمـا ورد عـن قطرب من آراء.

أمّا ابن مضاء القرطبي فقد لفت بكتابه المشهور "الرد على النحاة" البـاحثين إلى أنّ كثيراً ممّا اهتم به النحويون يخرج عن حدود ونطاق الدرس اللغوي، بل إنّه ممّا لا يفيد المتعلم والمتكلم شيئاً، وكأنّه يشير بذلك إلـى وجـوب اتبـاع المنهـج الوصفـي في دراسة اللغة، دون الدخول بدارس العربية ومتعلمها في كثـير مـن القضايا والمسائل التي تبتعد عن حدود اللغة كثيراً.

وكان الدكتور تمام حسّان والدكتور خليل عمايره قد استفادا كثيراً ممّا جـاء عند علمائنا القدامى، فقد استفاد الدكتور تمام حسّان في رفضـه لنظريـة العـامل

---

[1] انظر: من أسرار العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م.

[2] انظر: إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٩م.

والمعمـــول، ثُمّ في بناء نظريته في القرائن ممّا جاء عند ابـــن مضـــاء القرطبـــي والشيخ عبد القاهر الجرجاني.

أمّا الدكتور خليل عمايره فقد استفاد في بناء نظريته التوليدية التحويلية مـــن نظرات بعض اللغويين القدماء الذين يعد الشيخ عبد القاهر الجرجاني أبرزهم.

أقول إنّ علماءنا المعاصرين قد استفادوا كثيراً، في مـــا قدمـــوه مـــن آراء ونظريات في اللغة، من الخلاف بين نحاتنا القدماء، وقد كان لذلك أثر ملحوظ فـــي تقدم الدرس العربي ورقيه واستمرار التطور فيه قوياً إلى يوم الناس هذا.

ثانياً: كان من نتائج الخلاف النحوي الهامة أن امتلأت المكتبة النحويـــة العربيـــة بالمؤلفات التي تعالج كثيراً من مسائل النحو وقضاياه ممّا عاد على العربية ودارسيها بالنفع الكثير ، فقد مكنت هذه المؤلفات العديدة الباحثين في العربيـــة ونحوهـــا مـــن الإطلاع على إنتاج العلماء في مختلف العصور، ثم في طريقة تفكيرهم ممّا مكنهـــم من تتبع مسيرة النحو العربي الطويلة على مرّ الحقب والعصور، فقد مـــرّ النحـــو العربي بمراحل عديدة كان في كل مرحلة منها يتأثر بالجو الفكري السائد في ذلـــك العصر.

وقد كانت طريقة التأليف النحوي تختلف من عصر لعصر تبعـــاً لاختـــلاف الجو الفكري السائد في ذلك العصر، فمن ينظر في كتاب سيبويه وشـــرح الرضـــي على الكافية على سبيل المثال يلاحظ أنَّ هناك فرقاً كبـــيراً فـــي طريقـــة التنـــاول والعرض، فسيبويه لم يكن يهتم بالحدود والتعريفات وبتطبيـــق مقتضيـــات العـــامل والمعمول كثيراً، بخلاف الرضي الاستراباذي إذ نراه في شرح الكافية يهتم كثـــيراً بالحدود والتعريفـــات وبتطبيق مقتضيات نظرية العامل بطريقة تدل وتؤكد استفادته من الدراسات الفلسفية والمنطقية السائدة في عصره، وهذا موضوع يستحق – في ما نرى – دراسة مستقلة.

وعلى الرغم من كثرة هذه المؤلفات إلا أنّها لا تخلو من كثـــير مـــن الآراء ووجهات النظر التي يبديها أصحابها في القضية أو المسألة، فقد أســـهم كثـــير مـــن العلماء المتأخرين في تطور الدرس النحوي ورقيه بما أبدوه من مناقشة وحوار مـــع نحاتنا القدماء، ثم بما تفردوا به من آراء خاصة تكونت بها شـــخصياتهم النحويـــة،

ومن هؤلاء النحاة على سبيل المثال ابن يعيش وابن مالك وابن أبي الربيع وابن هشام وأبو حيان الأندلسي، فقد كانت لهم جهود واضحة أسهمت في تطور الدرس النحوي، ظهر ذلك في اختياراتهم آراء السابقين، وفي الآراء الجديدة التي تفردوا بها.

ثالثاً: إنَّ اختلافات النحويين قد أنصفت كثيراً من القراء، وبخاصة القراء السبعة الذين طعن النحويون في قراءة كثيرٍ منهم، فقد طعن النحاة في القراءات التي تخالف ما تنص عليه قواعدهم ، فرموها إمّا بالشذوذ أو بالخطأ ، وقد يتعدى الأمر إلى القدح في صاحبها، كما أوضحنا عن طعن البصريين في قراءة حمزة الزيات بخفض "الأرحام" في قوله تعالى: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾[1]، وفي قراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: ﴿**وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم**﴾[2]. وقد تصدى بعض من النحويين لهذا الطعن، فخالفوا ما عليه جمهور النحاة، وبينوا أنّ القراءات التي خطّأوها، ووصفوها بالضعف والشذوذ صحيحة، نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقرأها أصحابه، وأنّها جارية على سنن العرب في كلامهم؛ لأنّ القرآن قد أنزل على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ كما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد كان نحاة الكوفة من أكثر النحاة إنصافاً للقراء، ثم ابن مالك وأبو حيان من المتأخرين، يقول ابن يعيش مدافعاً عن حمزة الزيات، عندما ردّ البصريون قراءته في خفضه "الأرحام" بالعطف على الباء: "وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها"[3].

رابعاً: أسهمت كثير من خلافات النحاة في حفظ كثير من الأساليب واللهجات العربية الفصيحة التي لم تشملها قواعد النحويين من الضياع والنسيان، فقد بنا النحويون قواعدهم على الكثير الشائع من كلام العرب، واطّرحوا ما عداه، ووصفوه بالخطأ والشذوذ، ولكنّ بعضاً من العلماء لم يسلموا بما قاله غيرهم من النحاة، فعدوا ما

---

[1] النساء آية ١

[2] الأنعام آية ١٣٧

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ٣: ٧٩.

وصفه الجمهور بالشذوذ أو الخطأ فصيحاً في الاستعمال، معتمدين في ذلك على قراءة سبعية متواترة، أو على لهجة فصيحة.

وكان من نتائج هذا الخلاف بين النحاة أن كثرت وتعددت الأساليب الفصيحة في العربية. وهذا ما يسّر لأبناء العربية كثيراً من الحرية في الاستعمال اللغوي.

الفصل الأوّل

الخــلاف في البنيــــة

"مسائل الخلاف في البنية"

١- القول في أصل الاشتقاق.
٢- أصول الفعل.
٣- ماهية الألف واللام في اسم الفاعل.
٤- الضمير في أنت.
٥- كان بين الفعلية والحرفية.
٦- ليس بين الحرفية والفعلية.
٧- اللام الأولى في "لعلَّ" بين الأصالة والزيادة.
٨- حاشا بين الحرفية والفعلية.
٩- سبب بناء الباء على الكسر.
١٠- الكاف بين الحرفية والاسمية.
١١- رُبَّ بين الحرفية والاسمية.
١٢- خلاف في "ما" التعجبية.
١٣- أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية.
١٤- نِعْم وبِئْس بين الاسمية والفعلية.
١٥- حبّذا بين الفعلية والاسمية.
١٦- صرف "أحمر" إذا سمّي به ثُمَّ نُكّر.
١٧- صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط.
١٨- لنْ بين البساطة والتركيب.
١٩- حذف الياء من الاسم المنقوص المحلي بأل.
٢٠ وزن أرطى.
٢١- وزن رمّان.

القول في أصل الاشتقاق*

تعددت آراء النحاة في أصل الاشتقاق، فذهب البصريون إلى أنَّ المصدر أصل الاشتقاق، وذهب الكوفيون إلى أن أنَّ الفعل أصل الاشتقاق، أمَّا الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، فالوصف فرع الفرع، وهذا مذهب انفرد به.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق، يقول سيبويه: "لأنَّ الاسم قبل الصفة، كما أنّه قبل الفعل"[١].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[٢].

وقد استدل البصريون على أنَّ المصدر أصل الاشتقاق بأدلة كثيرة، وهي:

الأول: إنَّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدلُّ على زمانٍ معينٍ، فكما أنَّ المطلق أصلُ المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل[٣].

الثاني: إنَّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه في بناء الجملة، أمَّا الفعل فلا يقوم بنفسه؛ لأنَّه مفتقرٌ إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى ممّا لا يستغني بنفسه، ويفتقر إلى غيره[٤].

---

* انظر: الكتاب ج١ ص١٢، ص٢١، الأصول ج١ ص١٦٢، الإنصاف ج١ ص٢٣٥، م٢٨، التبيين ص١٤٣ م٦، شرح المفصل ج١ ص١١٠، شرح التسهيل ج٢ ص١٧٨، شرح الرضي ج٣ ص٣٩٩، البسيط ج١ ص١٦٨ ، الارتشاف ٢: ٢٠٢، شرح التصريح ١: ٣٢٥، الهمع ٣: ٩٥.

١ الكتاب: سيبويه ، ت: عبد السلام هارون،دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ، ١ :٢١.

٢ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١: ٢٣٥، م٢٨.

٣ الإنصاف ١: ٢٣٧، م٢٨.

٤ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٧، م٢٨.

الثالث: إنَّ المصدر له مثال واحد، والفعل له أمثلة مختلفة[1].

الرابع: إنّ الفعل بصيغته يدل على ما يدلّ عليه المصدر من الحدث، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل من الزمن، وهذا يدل على أنّ المصدر أصل الاشتقاق؛ إذْ يجب أن يكون الفرع متضمناً للأصل[2].

الخامس: إنّ المصادر لو كانت مأخوذة من الأفعال لجرتْ على سنن واحد في القياس، كأسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ضارب ومضروب ومكرِم ومكرَم، فلمّا اختلفت المصادر بأنْ تعددت ، نحو شرب شُربا وشرْباً ومَشْرباً، تبين أنَّها ليست مشتقةً من الفعل[3].

السادس: ممّا يدل على أنَّ المصدر أصل في الاشتقاق أنَّ المصدر يطلق في اللغة على الموضع الذي يصدر منه، كقولنا: مصدر الإبل، أيْ المكان الذي تصدر منه، فعلى هذا يكون هو مصدر الفعل، يقول الزجاجي: "فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل سمّي صادراً، لا مصدراً"[4].

السابع: إنَّ بعض المصادر لا أفعال لها أبداً، مثل: ويح وويس والعبودية والرجولية، فإذا تبين أنّ هذه المصادر لا أفعال لها صحَّ أنَّ المصدر أصل المشتقات[5].

هذه أدلة البصريين، ويتّضح من النظر فيها أنَّها أدلة شكلية، تقوم على الاستفادة من المنطق والافتراضات العقلية، فلم يكتفِ البصريون المتأخرون بالقول إنّ المصدر أصل الاشتقاق ، كما قال سيبويه، بل ذهبوا يلتمسون الأدلة المنطقية التي تبتعد بالدرس اللغوي عن مساره الذي يجب أن يكون له ، فقولهم: إنَّ المطلق أصل للمقيد، وإنَّ ما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى ممّا لا يستغني بنفسه

---

١ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٧، م٢٨.

٢ انظر الإنصاف ١: ٢٣٧، م٢٨.

٣ انظر الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ت: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦هـ، ص٥٩.

٤ انظر: الإيضاح في علل النحو ص٥٨.

٥ انظر: السابق ٥٨.

ويفتقر إلى غيره، وإنَّ الفرع لابُدَّ أن يكون فيه الأصل، عبارات منطقيـــة، صلتهـــا بالتخريج اللغوي ليست قوية.

هذا بالإضافة إلى أنَّ كثيراً من أدلتهم يمكن نقضها، فقولهم إنَّ هناك مصادرَ، ولا أفعال لها، مثل ويح وويس والرجولة والعبودية، مردود عليهم بأنَّ هناك أفعالاً، ولا مصادر لها، مثل: نعم وبئس وليس وعسى، وهي في رأيهم أفعـــال، ولكـــن لا مصادر لها في كلام العرب.

أمّا أهل الكوفة فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل الاشتقاق، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه"[1].

وقد استدلوا لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنّ المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، مثل قاوم قواماً، وقام قياماً، حيث صحَّ قواماً لصحة الفعل، واعتلّ قياماً لاعتلال الفعل[2].

الثاني: إنَّ المصدر يكون توكيداً للفعل في قولهم: ضربت ضرباً، فكما أنَّ المؤكَّد قبل المؤكِّد، فكذلك الفعل قبل الاسم[3].

الثالث: إنَّ الفعل يعمل في المصدر، مثل ضربت ضربـــاً، فكمـــا أنّ العـــامل قبـــل المعمول، فكذلك الفعل قبل الاسم[4].

الرابع: إنَّ هناك أفعالاً، ولا مصادر لها، مثل: نعم وبئس وعسى وليس، فهذه أفعـــال ولا مصادر لها، وهذا يدلّ على أنّ الفعل أصل الاشتقاق؛ لاســـتحالة وجـــود الفرع من غير أصل[5].

---

١ الإنصاف ١: ٢٣٥، م٢٨.

٢ انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٠.

٣ انظر: الإيضاح في علل النحو ٦١

٤ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٦، م٢٨.

٥ انظر: الإنصاف ١: ٢٣٦، م٢٨.

الخامس: إنَّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له: فَعَلَ ويَفْعَلُ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر[1].

السادس: إنّما سمي المصدر مصدراً ؛ لأنَّه مصدور عن الفعل، كقولهم: مركب فارهٌ، ومشرب عذب، أيْ مركوب فاره، ومشروب عذب، فالمراد به المفعول لا الموضع[2].

وما قلناه عن أدلة البصريين ينطبق تماماً على ما استدل به الكوفيون، فالمسألة شكلية، تقوم على استنباط الأدلة المنطقية والعقلية التي لا صلة لها باللغة.

هذا بالإضافة إلى أنّ هذه الأدلة يمكن ردّها ونقضها، وإذا تحققت المعارضة بطل الاستدلال كما يقول الأصوليون، فإذا ما نظر الباحث في أدلة الطرفين فإنه يجد أنهما قد استعملا العبارات المنطقية ، كلٌ لإثبات ما يريد ولنقض ما يذهب إليه الفريق الآخر، فإن كان القول يصلح لإثبات الشيء وضده فإنه يكون ضعيفاً في كلا اتجاهيه.

فقولهم إنَّ المصدر يصحُ بصحة الفعل ويعتل باعتلاله، قد ردّه عليهم البصريون ، فقالوا إنّما يعتل المصدر إذا لزمه من الثقل ما لزم الفعل، أمّا إذا لم يكن هناك ثقل، فإنَّه يصح، ولو كان قولهم هذا صحيحاً لوجب أن يكون مصدر كل فعل معتل معتلاً ، مع أنَّهم قد قالوا: وَعَدَ وعداً، ومال ميلاً، فصحَّ المصدر مع اعتلال الفعل، يقول الزجاجي: "لو كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجب ألا يوجد فعل معتل ، إلا ومصدره معتل، ولا يوجد لفعل معتل مصدر صحيح، فلمّا رأينا الأفعال تعتل وتصحّ مصادرها، كقولنا وَعَدَ وعداً، ووزن وزناً، وقام قومة ، وكال يكيل كيلاً، ومال يميل ميلاً ، وما أشبه ذلك ممّا يطول تعداده من الأفعال المعتلة التي صحّت مصادرها؛ علمنا أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر"[3].

---

[1] انظر: الإنصاف ١ : ٢٣٦، م٢٨.

[2] انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٦٢.

[3] الإيضاح في علل النحو ٦٠.

أمّا قولهم إنّ المصدر مؤكد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، فقد ردّه البصريون أيضاً، فقالوا: إنَّ المصدر هنا لا فائدة فيه أكثر ممّا في الفعل، وكان الأصل أنْ يقولوا: قام قام، فلمّا استثقلوه جعلوه اسماً، وليس هو توكيداً يتبع المؤكد، كما في باب التوكيد ، بدليل أنَّهم يقولون: ضرباً ضربت، وقياماً قمت، وهذا لا يجوز في جاء زيدٌ نفسُه، فلا يقال: نفسُه جاءَ زيدٌ، يقول الزجاجي: "وليس هو بتوكيد يتبع المؤكد على الحقيقة، كتواكيد الأسماء التي يتبع المؤكد، نحو: قولك: نفسه وعينه وأجمع وأكتع، والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمت، وضرباً ضربت زيداً، فيقدّمون المصدر على الفعل ، ولو كان توكيداً له على الحقيقة تابعاً كتواكيد الأسماء؛ لما جاز تقديمه عليه، كما لا يجيزون نفسه ضربت زيداً ، وهذا بيّن واضح، ومع ذلك فليس في كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكد"[1].

أمّا قولهم إنَّ رتبة العامل قبل المعمول، فيجب أن يكون الفعل قبل المصدر، فقد اعترض عليهم البصريون، فقالوا: إنّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولم يقل أحد إنَّ الحروف والأفعال أصل للأسماء، وقد تحدث الرضي عن هذا الدليل فضعّفه ، وردّه عليهم، يقول: "واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه، كقعدت قعوداً، والعامل قبل المعمول، وهو مغالطة؛ لأنّ قبله بمعنى: أنَّ الأصل في وقت العمل أنْ يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول،.والنزاع في أنَّ وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيداً، وبزيد، ولم يضرب، فإنّه لا دليل فيها على أنَّ وضع العامل قبل وضع المعمول"[2].

أمَّا قولهم إنَّ هناك أفعالاً مثل (نعم وبئس وعسى وليس)، ولا مصادر لها، فيستحيل وجود الفرع من غير أصل ، فمردود بوجود مصادر كثيرة من غير أفعال، مثل ويح وويس والرجولة والعبودية، يقول الأنباري: "خلوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، وأنَّ الفعل فرع

---

[1] الإيضاح في علل النحو ٦١.

[2] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ٣: ٤٠٠.

عليه؛ لأنَّه قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً"[1].

ويقول أيضاً: "ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: "ويْلَهُ، وَوَيْحَهُ، وَوَيْهَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْسَهُ، وأهلاً وسهلاً......".

قال ابن ميادة:

تفاقَدَ قَوْمِي إذْ يبيعونَ مُهْجتي بجاريةٍ، بهْراً لهم بعدها بَهْرا[2]

فإنَّ هذه كلها مصادر، ولم تستعمل أفعالها"[3].

أمّا أبو علي الفارسي فقد كان بصرياً في هذه المسألة، إذْ يرى أنَّ المصدر أصل الاشتقاق، يقول: "والدليل على أنَّ الفعل مأخوذٌ من المصدر أنَّ هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تختص شيئاً من دون شيء"[4].

ويقول في موضع آخر: "ألا ترى أنَّ (المضرب) لمّا كان مأخوذاً من الضرب، دلّ على مكانه، فكذلك كان ينبغي أن يكون سبيل هذه المصادر أن تكون دالّة على ما تدل عليه الأمثلة من المعنيين"[5].

أمّا الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد تفرّد برأي جديد، حيث زعم أنّ الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، يقول الجرجاني: "والقسم الثاني: ما كان مشتقاً، كأحمر وأسود؛ لأنّهما مشتقان من الحمرة والسّواد، وهكذا حكم ضارب

---

١ الإنصاف ١ : ٢٤١، م٢٨.

٢ انظر: ديوان ابن ميادة، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ، ص١٣٥، والكتاب ١: ٣١١.

٣ الإنصاف ١: ٢٤٢، م٢٨.

٤ المسائل العسكريات: أبو علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى، ص٩٥.

٥ المسائل العسكريات ص٩٦.

وآكِل ؛ لأنهما مشتقان من الفعل الذي هو أكل وضرب، أو يأكل ويضرب، والفعل مشتق من المصدر"[1].

ولم يرتضِ البصريون المتأخرون رأي الجرجاني فردّوه، يقول السيوطي: "ورُدّ بأنّه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين ، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر"[2].

وعلى الرغم مما في رأي الجرجاني من جدّة وطرافة ومخالفة لغيره من العلماء، إلا أنّه لا يخلو من وجاهة وتعليل مقنع، فكأنما الجرجاني يرى أن الوصف أقرب إلى الفعل وأن الفعل قد صدر عن المصدر، فهي في حلقات ثلاث، وكأنّي به قد تأثّر بمنهج أهل الكوفة الذين يرون أن اسم الفاعل من الأفعال.

وممّن أتوا برأي جديد في هذا الموضوع أبو بكر بن طلحة، حيث زعم فيما يرويه عنه أبو حيان في الارتشاف، أنّ كلاًّ من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر[3].

أمّا عن آراء علماء اللغة المعاصرين في الاشتقاق، فسنعرض لرأي الدكتور تمام حسّان.

تحدث الدكتور تمام حسّان عن الاشتقاق، وعرض لنظرة الصرفيين والمعجميين ، وبيَّن نظرة البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق، ولم يقتنع بأيٍّ من النظرتين، يقول: "تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسألة، وهي وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً، وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه ، وتفترض أنّ كلَّ مادة من موادِّ اللغة بدأت في صورة المصدر، أو في صورة الفعل الماضي، ثمّ عكف الناس يشتقون منها ، ويفرعون عليها، حتى تصلَ اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر عام ١٩٨٢ ج١ ص١٠٩.

[2] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، ت: الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ،٣: ٩٦.

[3] انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور مصطفى أحمد النمّاس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ٢: ٢٠٢.

حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة، أو تتوقف عن الاشتقاق؛ لأنّها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفية الممكنة ، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض"[١].

ويقول أيضاً: "والواقع أنّ الصعوبـــات تقـــوم فعـــلاً دون الاقتنـــاع بـــرأي البصريـــن أو برأي الكوفيين على حدّ سواء"[٢].

ثم عرض بعد ذلك لنظرة المعجميين، فوضّح أنّ اهتمـــام المعجميـــن كـــان منصباً على الكلمات نفسها لا صيغها ، حيث جعلوا حروف المادة مدخلاً إلى شرح معاني هذه المفردات، ولكن دون ربطها بمعنى معين، وقد أعجـــب الدكتـــور تمـــام حسان بهذا الرأي، ونادى للأخذ به، يقول: "والذي أراه أجدى علـــى دراســـة هـــذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أنْ يعدل الصرفيون بها عـــن طريقتهـــم إلـــى طريقـــة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف، حسبةً لوجه علم المعجـــم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية، جـــانحين بها في اتجاه المعجم ، بحيث يكون "الاشتقاق" حدوداً مشتركة بيـــن المنهجيـــن، وإذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لنا ألا نجعـــل واحـــدةً منهـــا أصـــلاً للأخرى، وإنّما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمـــات بـــأصول المـــادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منهـــا، والفعـــل الماضي مشتق منها كذلك"[٣].

والذي يراه الباحث أنّ الرأي الذي أخذ به الدكتور تمام حسّان يخدم المســـألة خدمة عظيمة ، إذ إنّ الخوض في أصل المشتقات والأصل والفرع مسألة لا جدوى منها، ولا تخدم الدرس اللغوي، وقد أشار إلى ذلك أبـــو حيـــان، فيمـــا رواه عنـــه السيوطي، يقول: "قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة"[٤].

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٦٧.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٩.

٤ الهمع ٣ : ٩٦.

وقد كان ابن مضاء القرطبي قد نادى بإلغاء المسائل التي لا تفيد نطقاً، وهذه المسألة فيما أرى منها، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في (علة) رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه ، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول ، فنصبَه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة كل (اختلاف) فيما لا يفيد نطقاً"[1].

والذي يحتاجه الباحث من فكرة الاشتقاق غالباً هو أن يجد المعاني المعجمية للألفاظ، وفي هذا يكفي أن يردها إلى المادة المعجمية ليجد تحتها المفردات التي تتكون منها أو بزيادة حروفها.

---

[1] الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٤١.

أصول الفعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة أصول الفعل ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ أصول الفعل هي الماضي والمضارع فقط، أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ أصول الفعل هي الماضي والمضارع والأمر ، يقول الشيخ عبد القاهر: "وأقول: لا ينبغي أن يتوهم أنّ صاحب الكتاب أشار إلى ما يحكى عن الفراء من أنَّ الأصل لِتضرِبْ، ثُمّ حَذَفَ اللام والتاء، وأدخل همزة الوصل على الكلمة؛ ليتوصل إلى اللفظ بالساكن؛ لأجل أنّه قد نصّ على أنّ مثال الأمر مبني بمنزلة هلْ وقدْ، ولو كانت اللام مضمرة لم يكن مبنياً"[1]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ أصول الفعل هي الماضي والمضارع فقط، أمَّا ما يسميه البصريون فعل أمر فلا يثبت عندهم؛ لأنَّهم يرون أنَّه مقتطع من المضارع، فالأصل في "اضربْ" "لتضربْ"، ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة، فهو فعل مضارع مجزوم بلام مقدرة ، يقول السيوطي: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأنَّ الأمر مقتطع من المضارع، إذْ أصل (افعل): ليفعل، كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه . فحذفوها مع حرف المضارعة؛ طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبنوا على ذلك أنَّه معرب"[2]

وقد استدلّ الكوفيون على كونه مضارعاً معرباً بالأدلة التالية:

---

* انظر: الكتاب ٣: ٨ المقتضب ٢: ٣، ٤ ، الأصول ٢: ١٤٥، المقتصد ٢: ١٠٩٤، الإنصاف ٢: ٥٢٤ ، م ٧٢ ، التبيين ١: ١٧٦ م١٥، اللباب ٢: ١٧، شرح المفصّل ٧: ٦١، البسيط ١: ١٧٤ ، ٢٢٤، شرح الرضي ٤: ١٢٥، شرح الأشموني ١: ٥٨، الهمع ١: ٢٦.

[1] المقتصد ٢: ١٠٩٤.

[2] الهمع ١: ٢٧.

أولاً : إنَّ الأصل في الأمر للمواجه أنْ يكون باللام نحو: "لتفعل"، لكنّه لما كثر استعماله في كلام العرب حذفوا اللام، ثم حرف المضارعة، فقالوا "افعل"، يقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنَّه معرب مجزوم؛ لأنَّ الأصل في الأمر للمواجه في "افعل": لتفعل ، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل"، ... ، فثبت أنَّ الأصل في الأمر للمواجه في نحو: افعل أن يكون باللام، نحو: لتفعل، كالأمر للغائب، إلا أنَّه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف"[1]

ثانياً : إنَّ فعل النهي نحو: "لا تفعلْ" معربٌ مجزومٌ ، وإذا كان النهي معرباً فكذلك فعل الأمر، يقول الأنباري : " الدليل على أنّه معرب مجزوم أنّا أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: "لا تفعل"، فكذلك فعل الأمر نحو: "افعل"؛لأنّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر"[2].

ثالثاً : إنّ ممّا يدل على أنَّ "افعل" معربٌ مجزومٌ قولهم في الفعل المعتل: "اغْزُ وارمِ واخْشَ" بحذف حرف العلة كما في الفعل المضارع، وهذا يدلُّ على أنّه مضارع مجزوم، يقول الأنباري: "ومنهم من تمسَّك بأنْ قال: الدليل على أنَّه معربٌ مجزوم بلام مقدرة أنَّك تقول في المعتل: "اغزُ ، وارمِ، واخشَ"، فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول: "لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، بحذف حرف العلة، فدلّ على أنَّه مجزومٌ بلامٍ مقدرة"[3].

رابعاً :ممَّا يدلُّ على أنَّه معربٌ مجزوم بلام مقدرة، قول الشاعر:

مُحَمَّدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا[4]

---

[1] الإنصاف ٢: ٥٢٨ م٧٢.

[2] السابق ٢: ٥٢٨ م٧٢.

[3] السابق ٢: ٥٢٨ م٧٢.

[4] انظر : الكتاب ٣: ٨، وقد نسب هذا البيت إلى أبي طالب وحسّان والأعشى، وليس في ديوان واحدٍ منهم.

وقول الآخر:

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوْضَةِ فاخْمُشي لَك الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى[1]

وقول الآخر:

مَنْ كانَ لا يَزْعُم أنّي شاعرُ فيدنُ مني تَنهَهُ المَزَاجرُ[2]

حيث جزمت الأفعال (تفدِ، يبك، يدنُ) بلام مقدرة محذوفة.

لكنَّ ما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشةٍ من أربعة أوجه:

أولاً : إنّ قولهم هذا يلجئنا إلى الإضمار والتقدير ، ومن المعلوم أنّ القول الذي لا إضمار فيه ولا تقدير أولى مما فيه تقدير وإضمار ، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى ممّا يفتقر إلى تقدير"[3].

ويقول الرضي: "الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[4]، ويقول أيضاً: "الإضمار خلاف الأصل"[5].

ثانياً : إنّ عوامل الأفعال تتميز بالضعف؛ لذا فإنّها لا تقوى على العمل وهي محذوفة ، ومن المعلوم أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ومع ذلك فهي لا تعمل محذوفة ، وإذا كان ذلك متعذراً في العامل القوي فمن الأولى تعذره في العامل الضعيف، يقول الأنباري: "عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال"[6].

---

[1] انظر : الكتاب ٣: ٩، وشرح المفصل ٧: ٦٠.

[2] انظر : معاني القرآن: الفراء، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ، ١: ١٦٠.

[3] الإنصاف ١: ٢٤٩ م٣٠.

[4] شرح الرضي ١: ٣٠٣.

[5] شرح الرضي ١: ٥١٧.

[6] الإنصاف ٢: ٥٥٨ م٧٧.

ثالثاً : إنَّ هذا الفعل لو كان مقتطعاً من المضارع ما حذف منه حرف المضارعـــة، يقول الجرجاني: "والذي يدلّ على فساد هذا المذهب أنَّك تقول: أكرمْ زيـــداً، واعط زيدًا، ولو كان التقدير في قولك: اضربْ: لتضرب، ثُمّ حـــذف الـــلام والتاء لوجب أن يقال: يا زيدُ تكرم، إذْ كان يكون الأصل لتكرم ثُـــمّ تحـــذف اللام فيبقى تكرمْ مثل تضربْ"[1].

رابعاً :إنَّ ما استدلّ به الكوفيون من حذف الجازم في الأبيات السابقة الذكر خـــاصٌ بالشعر، وحذفه من قبيل الضرورات التي لا يقاس عليها، يقـــول ابـــن أبـــي الربيع: "حذف الجازم لم يأتِ إلا في الشعر"[2] .

ومن المعلوم أنَّ البيت الذي جاء لضرورة الشعر أو لإقامة الوزن لا حجـــة فيه، يقول الأنباري: "ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حُجَّة فيه"[3].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّ أصول الفعل ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمـــر، فـــ "اضربْ" فعل أمر مبني على السكون، وهو صيغة مستقلة من صيغ الفعل، ولا علاقة له بالفعل المضارع كما يقول الكوفيون ، يقول ابـــن أبـــي الربيـــع : "وأمَّـــا البصريون فيذهبون إلى أنَّها صيغة على حدتها، وليســـت مختصـــرة مـــن الفعـــل المضارع"[4].

ويقول السيوطي: "والبصريون على أنَّه أصلٌ برأسه"[5].

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه من أنَّه فعل أمر مبني بالأدلة التالية:

أولاً : مما يدلّ على أنَّه فعل أمر مبني أنَّ الأصل في الأفعال البنـــاء، ولـــو كـــان مضارعاً لأعرب؛ لأنَّ المضارع معربٌ لمشابهته الأسماء ، يقول الأنباري:

---

١ المقتصد ٢: ١٠٩٤.

٢ البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، ت: الدكتور عيّاد الثبيتـــي، دار الغـــرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـــ ،١: ٢٢٥.

٣ الإنصاف ٢: ٦٢٨ م٧٨.

٤ البسيط ١: ٢٢٤.

٥ الهمع ١: ٢٧.

"وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّه مبني على السكون؛ لأنَّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنيةً، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أعرب ما أعرب من الأفعال، أو بُنِيَ منها على فتحةٍ لمشابهةٍ ما بالأسماء"[1].

ثانياً : مما يدلُّ على أنَّه فعل أمر مبني أنَّ أسماء الأفعال النائبة عن فعل الأمر والتي على وزن (فعَالِ) مبنية ، نحو: نزالِ، وتراك، ولو كان فعلاً معرباً ما بُنِيَ ما ناب منابه، يقول العكبري: "والثاني: أنَّ (نزالِ) وبابه مبني لقيامه مقام الأمر، فلو كان معرباً لم يُبْنَ ما قام مقامه"[2].

ويبدو أنّ الذي جعل الكوفيين يذهبون إلى هذا القول هو إجماع النحاة على أنّ "لتضرب" فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، فقد عدَّ النحاة هذه "اللام" من عوامل جزم المضارع، يقول ابن مالك: "عوامل الجزم لام الأمر، ولا التي للنهي ولم..."[3].

لكن هذا القول ليس دقيقاً من حيث المعنى؛ لأنّه يدل على طلب في الزمن المستقبل، وقد عدّه النحاة فعلاً مضارعاً لوجود حرف المضارعة ، وقد أدرك ابن يعيش ذلك ، فقال إنّه فعل أمر معرب من حيث المعنى، يقول: "اعلم أنّ فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب"[4] وهو يقصد بالمعرب "لتفعلْ".

والذي نراه أنّ ما قاله البصريون يتسق مع المنهج اللغوي السليم، وذلك للأسباب التالية:

---

1 الإنصاف ٢: ٥٣٤ م٧٢.

2 اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، ت: غازي مختار طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ٢: ١٧.

3 شرح التسهيل : ابن مالك، ت: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ،٤: ٥٧.

4 شرح المفصّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ٧: ٦٢.

أولاً : إنَّ صيغة الأمر الخالية من لام الأمر أكثر في كلام العرب، يقول ابن أبـي الربيع: "وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب"[1]، وما دامت هي الكثـيرة في كلام العرب فلا حاجة إلى القول بأنّها مقتطعة.

ثانياً : إنَّ قول الكوفيين تحكّم بلا دليل؛ لأنّه فعل أمر من حيث المبنـى والمعنـى، بدليل قولهم: إنّه مقتطعٌ من "لتفعل"، و "لتفعل" فعل أمر من حيث المعنـى، كما صرّح بذلك ابن يعيش.

ثالثاً : إنّ قول الكوفيين يؤدي إلى الإضمار والتقدير، وما لا يؤدي إلى الإضمـار والتقدير أولى مما يؤدي إلى الإضمـار والتقديـر، كمـا يقـول الأنبـاري والرضـي الاستراباذي[2].

رابعاً :إنّ الكوفيين يرون أنَّ الفعل المضارع إنّما أعرب لدخول المعاني المختلفـة والأوقات الطويلة عليه، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيـون إلـى أنَّهـا إنَّمـا أعربت؛ لأنَّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"[3].

وهذا غير موجود في فعل الأمر ، إذ إنَّه يلزم البناء في جميع أحواله، وليس له إلا معنى الأمر في الزمن المستقبل، خلافاً للمضارع الذي يكـون للحـال والاستقبال.

وما ذهب إليه الكوفيون يؤدي إلى التناقض؛ لأنَّ صيغة "افعل" لا تتغير فـي معانيها. بخلاف الفعل المضارع الذي قد يتطلب المعنى تغير الحركة لتغير المعنى، كما في المنصوب بعد واو المعية، يقول السيوطي: "قال ابن مالك: بل وجه الشبه أنّه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يميز بينهما إلا الإعراب كما في مسألة :لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ"[4].

---

١ البسيط ١: ٢٢٥.

٢ انظر: الإنصاف ١: ٢٤٩ م٣٠ وشرح الرضي ١: ٣٠٣.

٣ الإنصاف ٢: ٥٤٩ م٧٣.

٤ الهمع ١: ٥٤.

ماهية الألف واللام في اسم الفاعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد، مسألة الألف واللام في الضارب والقائم ونحوه، والخلاف في أنَّها اسم موصول أو حرف، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ الموصول خمسة: الذي وما يتفرع عليه من التأنيث والتثنية والجمع، كاللذان أو الذين، والتي وتثنيتهما وجمعهما، كاللتان واللاتي، والألف واللام الكائن بمعنى الذي في قولك: القائم زيدٌ، تريد الذي قام زيدٌ، ومن وما وأي"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ "ال" الداخلة على الصفات، نحو: الضارب والمضروب اسم موصول، يقول المرادي: "... والثالث: إنَّها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور"[2].

ويقول السيوطي: "ومنها (ال)، فالجمهور أنَّها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه"[3].

وقد استدل الجمهور لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً : عود الضمير إليها في السعة ، يقول الرضي : "الدليل على أنَّ هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها في السعة، نحو: الممرور به زيدٌ"[4].

---

* انظر : الأصول ٢: ٢٦٥، شرح المفصل ٣: ١٤٤ ، الجنى الداني ٢٠٢ ، شرح التسهيل ١: ٢٠٣ ، شرح الرضي ٣: ١١، الارتشاف ١: ٥٣١، المغني ٧١، الهمع ١: ٢٩١، شرح الأشموني ١: ١٥٦.

١ المقتصد ١: ٣١٥.

٢ الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي ، ت: الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣، ٢٠٢.

٣ الهمع ١: ٢٩١.

٤ شرح الرضي ٣: ١٢.

الثاني: استحسان خلو الصفة معها من الموصوف، يقول الأشموني: "الثاني: استحسان خلو الصفة معها من الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولا أنَّها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف"[1].

الثالث: إنّ اسم الفاعل المقرون بـ "ال" يعمل وهو بمعنى الماضي، ولولا أنّه في تقدير الفعل ما عمل ، يقول الأشموني: "الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلولا أنّها موصولة، واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها"[2].

الرابع: دخولها على الفعل في نحو قول الشاعر:

ما أنْتَ بالحكمِ التّرضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرّأي والجدلِ[3]

أمّا الأخفش والمازني – في أحد رأييه – فقد ذهبا إلى أنَّ (ال) حرف تعريف مثلها مثل (ال) في الأسماء الجامدة نحو "الفرس ، الدار"؛ لذلك جعل الأخفش المفعول به في قولهم : "هذا الضارب زيداً أمس" إمّا منصوباً على التمييز، يقول ابن السراج: "وكان الأخفش يقول: "إنَّ زيدًا" في قولك: "الضاربُ زيداً أمس" منصوب انتصاب : الحسن وجهًا ، وإنه إنّما نُصِبَ؛ لأنَّه جاء بعد تمام الاسم"[4].

أو أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان " :فمذهب الأخفش أنَّها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل* لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به"[5] .

---

[1] شرح الأشموني: الأشموني، دار الفكر، ١: ١٥٦.

[2] شرح الأشموني ١: ١٥٦.

[3] انظر: الجنى الداني ٢٠٢، والتصريح: خالد الأزهري، دار احياء الكتب العربية، ١: ١٤٢، والأشموني ١: ١٥٦.

[4] الأصول في النحو: ابن السراج، ت: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، ٢: ٢٦٥.

* هكذا في الأصل، ويبدو أنَّ العبارة هي: إذا دخلت عليهما (ال).

[5] الارتشاف ١: ٥٣١.

وقد احتج الأخفش والمازني بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ قولهم إنَّ الضمير يعود عليها قول مردود؛ لأنّـــه ضمـــيرٌ عـــائد علـــى موصوف محذوف، يقول الرضي: "أجاب المازني بأنَّ الضمير راجـــع إلـــى الموصوف المقدر، فمعنى الضارب غلامه زيد، الرجل الضارب"[1].

الثاني: إنَّ (ال) لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، والإعراب هنا علـــى آخر حرف من اسم الفاعل والمفعول، وهذا يدل على أنَّها ليست باسم، يقول ابن يعيش في تقوية رأي الأخفش والمازني: "والصواب الأول، أنّها حـــرف، إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنَّـــه لا موضـــع لهـــا من الإعراب ، ألا ترى أنَّها لو كانَ لها موضع من الإعراب لكنـــت إذا قلت: جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنَّه فاعل، فكان يؤدي إلـــى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف الألـــف والـــلام واسـم الفاعـــل ، وإذا قلت : ضربت الكاتب يكـــون للفعـــل مفعـــولان، وذلـــك لا يجـــوز؛ لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت : مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران ، وذلك محال"[2].

وقد ردَّ الجمهور هذا الدليل، فقالوا إنَّ مقتضى الظاهر أن يكـــون الإعـــراب على آخر حرف من الاسم، ولكن لمّا كانت صلة الموصول جملـــة تعـــذر ظهـــور الحركة، فكانت مقدرة على الاسم نفسه، إذا كان مبنياً، نحو: "الذي، التي"، وظـــاهرة إذا كان معرباً ، نحو: "اللذان واللتان"، والجملة كما هو معلوم لا محـــل لهـــا مـــن الإعراب، ولكن لما كانت الصلة فعلاً في صورة الاسم المفرد ظهر الإعراب فـــي آخر الاسم المفرد، يقول ابن مالك: "مقتضى الدليل أنْ يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأنَّ نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلـــك كـــون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام غـــير جملـــة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"[3].

---

١ شرح الرضي ٣: ١٢.

٢ شرح المفصل ٣: ١٤٤.

٣ شرح التسهيل ١ : ٢٠٣.

أما الرأي الثاني الذي ذهب إليه المازني فهو أنّها حرف موصول، مثـــل "أن" و "ما"، يقول السيوطي : "وذهب المازني ومن وافقه إلى أنّها موصول حرفي"[١].

وقد رُدَّ هذا الرأي بأنَّها لا تؤول بمصدر؛ إذْ الحروف الموصولة تدخل على الأفعال وتؤول بالمصادر، يقول الأزهري: "ويرده أنَّها لا تؤول بمصدر"[٢].

أما الزمخشري فقد ذهب إلى أنّها منقوصة من (الـــذي)، حيـــث اســـتطالوا الموصول وصلته، فحذفوا الياء تارة، فقالوا (اللذِ) بكسر الذال، ثم حذفوا الكســـرة، فقالوا "اللذْ"، ثم غالوا في التخفيف، فحذفوا (الذي)، وأبقوا اللام، ثـــم حولـــوا لفـــظ الفعـــل إلى الاسم لمشابهة (ال) الموصولة (ال) الحرفيـــة ، يقـــول الزمخشـــري: "ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا اللذِ بحذف الياء، ثم اللذْ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزؤا عنه بالحرف الملتبـــس بـــه وهـــو لام التعريف، وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه، فقالوا: اللتِ واللـــتْ والضاربتـــه هنـــد، بمعنى التي ضربته"[٣].

وقد ردَّ الرضي الاستراباذي هذا الرأي، يقول: "والأولـــى أن نقـــول الـــلام الموصولة غير لام الذي؛ لأنَّ لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة"[٤].

ويبدو أنّ ما قاله الجمهور أقرب للصواب؛ إذ من المعلـــوم أنَّ النحـــاة قـــد اضطربوا في اسم الفاعل، فقال عنه الكوفيون إنَّه فعل دائم، لفظه لفـــظ الأســـماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنّه ينصب فيقـــال: قـــائم قيامـــاً، وضارب زيداً[٥]، وقال عنه البصريون إنه اسم؛ لوجـــود التنويـــن، والتنويـــن مـــن خصائص الأسماء، يقول إبراهيم السامرائي: "ويبدو أنّ النحاة الأقدمين كـــانوا فـــي حيرة من أمر هذه الصيغة واستعمالها ، فقد رأوا اسميتها، كما لمحوا فعليتها، وهـــي

---

[١] الهمع ١: ٢٩١.

[٢] التصريح ١: ١٣٧.

[٣] المفصَّل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤٣.

[٤] شرح الرضي ٣ : ١٢.

[٥] انظر: مجالس العلماء: الزجاجي، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخـــانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ٢٦٥، مجلس ١٥٦.

أصيلة في الاسمية عند البصريين ، وقريبة من الفعلية عند الكوفيين؛ وذلك لاقترانه بلوازم الأسماء كالألف واللام التي صرفوها إلى الموصولية الحرفية، غير أنّهـــا لا تختلف كثيراً عن أداة التعريف ، وظهور التنوين في آخره، وهذا أيضاً من لـــوازم الأسماء"[1].

---

[1] الفعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانيـــة ١٤٠٠هـــ، ١٩٨٠م ص ٣٩.

الضمير في "أنت"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الضمير في "أنت" ، هل هو الهمزة والنون، والتاء حرف خطاب، أم أنّه التاء و "أنْ" عماد له، أم هو ضمير بكماله، يقول الجرجاني: "والتاء في أنت بمنزلة الكاف؛ لأنّه حرف خطاب، والاسم هو الهمزة والنون"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة.

ذهب سيبويه والبصريون إلى أنَّ الضمير في "أنت" هو الهمزة والنون، وأمّا التاء فحرف يفيد الخطاب، ولا محلّ له من الإعراب، يقول سيبويه: "وينبغي له أن يقول إنَّ تاء "أنت" اسم، وإنَّما تاء "أنت" بمنزلة الكاف"[2].

وقد تابعه في رأيه هذا أكثر البصريين ، فأخذ برأيه المبرد والفارسي وابن يعيش وغيرهم، يقول الفارسي: "ويختلف النحويون في "إيّا" في كونها مضمراً أو مظهراً، فمنهم من يقول : إنّه اسم مظهر ، وُضِع في موضع المضمر، ومنهم من يقول : إنَّه مضمر، وأنَّ ما يضاف إليه من كاف المخاطبة وغيرها يدل على معنى الخطاب كالتاء في "أنت" والواو في: قاموا الزيدون، ونحو ذلك مما يدل على معنى الخطاب ، والغيبة، وليس باسم، وهذا القول أشبه من القول الأول"[3]. ويقول أيضاً: "فالقول في هذا عندي: أنَّ الفعل لمّا صيغ للدلالة على الزمان جاءت

---

* انظر الكتاب ج١ ص ٤٧٣ ، شرح المفصّل ج ٣ ص ٩٥ ، شرح الكافية ج٢ ص٤١٧، البسيط ج١ ص ٣٠٦، الإنصاف م٩٨ ، الارتشاف ج١ ص٤٧٣، شرح التصريح ج١ ص ١٠٣، الهمع ج١ ص ٢٠٧، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٠.

١ المقتصد ٢: ٧٦٧.

٢ الكتاب ١: ٢٤٥.

٣ المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ص ٤٠.

هذه الأمثلة مجردة من الحدث، ليكون في هذا إيذان القصد في هذا النوع من الكلـــم الدلالة على الزمن، ويشبه هذا تاء "أنت"، وكاف "ذلك، و "أَرَأَيْتَكَ" ونحو ذلك"[1].

ولعلَّ الأمر الذي دعا البصريين للقول بذلك هو أنَّهم يرون أنَّ أصل الضمير هو "أنا" الذي يستعمل للمتكلم، وهو مكون من الهمزة والنون، أمّـــا الألــف فلبيـــان الحركة، يقول الرضي: "وأمّا أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين "أنْ"، وأصلـــه "أنا"، وكأنَّ "أنا" عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدأوا بـــالمتكلم ، وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة، نحو: "أنتُ" إلا أنَّ المتكلم لمّا كان أصـــلاً جعلوا ترك العلامة له علامة، وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعـــد "أنْ" كالاســـمية فـــي اللفظ والتصرف"[2].

فوجود التاء جعلهم في إشكال، فإن حكموا بأنّها مرفوعـــة فـــلا رافـــع، وإنْ حكموا بأنّها منصوبة فلا ناصب ، وإنْ حكموا بأنّها مجرورة، فالضمير لا يضـــاف، ولاسيما أنَّه أعرف المعارف عندهم، فتخلصوا من ذلك بالقول إنَّها حرف للخطاب، يقول ابن يعيش: "وهي حرف مجرد من معنى الاسمية، إذ لو كان اسماً لكـــان لـــه موضع من الإعراب، ولو اُعتقِد له موضعٌ من الإعراب لكان إمّا رفعاً أو نصبـــاً أو جرّاً، فلا يجوز أن يكون مرفوعاً أو منصوباً؛ لأنّه لا رافع لـــه ولا نـــاصب. ولا يجوز أن يكون مخفوضاً؛ لأنّه مضمر، والمضمرات لا تضاف مـــن حيـــث كـــانت معرفة، وإذا بطل أن يكون في موضع من الإعراب بطل أن يكون اســـماً، فليســـت التاء في أنت كالتاء في ضربت ، كما أنَّ الكاف في ذلك والنجاءك ليست كالكاف في غلامك وصاحبك"[3].

أما الفراء من الكوفيين فقد اعتمد المنهج الوصفي، فقال إنّها بكمالهـــا اســـم، وليس الضمير فيها (أنْ) كما يرى البصريون، أو التاء كما يرى ابن كيســـان، وقـــد

---

[1] المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنـــي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، ٢: ٩١٣.

[2] شرح الرضي ٢ : ٤١٨.

[3] شرح المفصّل ٣ : ٩٥.

نُسب هذا القول للكوفيين بعامة، يقول ابن يعيش : "وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكمالها اسم"[١].

أما ابن كيسان فقد خالف البصريين مخالفة واضحة، فالبصريون يرون أنّ التاء حرف للخطاب، وابن كيسان يراه هو الضميرَ، و (أنْ) تكثير للضمير، أو عماد كما هو مذهبه ومذهب الكوفيين في إيّاك، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف والهاء والياء من "إيّاك وإيّاه وإياي" هي الضمائر المنصوبة ، وأنّ "إيّا" عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان"[٢].

وممن ارتضى رأي ابن كيسان الرضي، يقول: "وقال بعضهم إنّ الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة، فكانت مرفوعة متصلة، فلمّا أرادوا انفصالها دعموا بـ "أنْ" المستقل لفظاً، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في :إيّاك وأخواته، وهو أنّ الكاف المتصرفة كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً؛ لتصير منفصلة، فجعلوا "إيّا" عماداً لها، فالضمائر التي تلي "إيّا"، وإيّا عماد لها، وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين"[٣].

لكنّ ما ذهب إليه ابن كيسان يحتاج إلى مناقشة من حيث إنّ الضمائر المتصلة المرفوعة والمنصوبة لها صورة تختلف عن الضمائر المنفصلة، يقول الأنباري: "والذي يدل على أنّ هذه الكاف والهاء والياء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال، أنّ هذه الأحرف هاهنا ضمائر منفصلة، وتلك ضمائر متصلة، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة كما أنّ لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة، وليس شيء منها معموداً، فكذلك هاهنا"[٤].

وقد ذهب بعض النحويين المتقدمين إلى أنّ "أنت" مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، يقول أبو حيان: "ومن أسخف الأقوال ما ذهب إليه بعض المتقدمين

---

١ شرح المفصّل ٣ : ٩٥.

٢ الإنصاف ٢ : ٦٩٥ م٩٨.

٣ شرح الرضي ٢ : ٤١٨.

٤ الإنصاف ٢: ٧٠١ م٩٨.

من أنَّ (أنت) مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وأنَّ (أنا) مركب من ألف أقوم ونون نقوم"[١].

وهذا الرأي بما فيه من بعد يذكرنا بما يذهب إليه الباحث المستشرق براجستراسر الذي يعد الحروف الزوائد في المضارع من الضمائر ، فهو يرى وفقاً للجدول الذي رسمه في ص ٧٥ أنَّ الألف في الفعل المضارع نحو :أكتبُ ، تماثل الضمير المنفصل (أنا)، والضمير المتصل في الماضي نحو : كتبت، وهكذا في قولنا: نكتب وتكتب وغيرها.

ثم ذكر رأي العلماء الذين يرون أنَّ الضمير في "أنت" هو التاء و"أن" عمادٌ أو مقطع دون أن يحيل إليهم، يقول: "وقد ذكرنا من قبل أنَّ الضمائر المنفصلة للمخاطب، مركبة من المتصلة المستعملة في الماضي، ومن مقطع: (أن)، وهو يحتمل أن يكون في أدوات الإشارة"[٢].

ويرى أنَّ ضمير المتكلم المفرد مركب من (أن) السابقة ومن الضمير المستعمل في المضارع ، يقول : "وذلك أنَّ الحرف الزائد هو في المتكلم المجموع، وفي المخاطب عين الحرف الموجود في الضمير المتصل في الماضي، يعني النون في المتكلم المجموع، والتاء في المخاطب، وفي المتكلم المفرد يتحالف الضميران المتصلان، أحدهما: الهمزة والآخر التاء المضمومة"[٣].

ولعلّ من المفيد أن نبين أنّ التاء المتصلة بالفعل الماضي علامة من علاماته، لا تكون إلا معه، وليست ذات أصول اشتقاقية، أولها علاقة بصيغ أخرى، يقول الدكتور تمام حسّان : "أمّا من حيث المبنى فالمعروف أنَّ الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، فلا تنسب إلى أصول ثلاثة، ولا تتغير صورها التي هي عليها، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني"[٤].

---

١ الارتشاف ١: ٤٧٣.

٢ التطور النحوي للغة العربية: براجشتراسر، إخراج د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي الرياض ١٤٠٢هـ ص٧٦.

٣ انظر: السابق ص٧٦.

٤ اللغة العربية معناها ومبناها ١١٠.

ويقول أيضاً: "كلُّ الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، ولا تتصل أسبابها من ثمَّ بصيغ أخرى، وهذه السمة في الضمائر تقرب بها من حيث المبنى من طـــابع الظروف والأدوات"[1].

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الكّوفيون من أنَّ "أنت" ضمـــير بكمالـــه هـــو الراجح، إذ نطق به العربي الفصيح على مقتضـــى فطرتـــه، للدلالـــة علـــى المخاطب دون تفكير في تركيبه، أو علاقته بالضمير المتصل في الماضي ، نحـــو: ضربْتُ ، وربَّما كانت التاء المتصلة ضميراً بالماضي صيغة اقتضاء الوضع الـــذي أوجبه اتصال الضمير بالفعل تسهيلاً للنطق؛ لذا نرجّح أنَّ "أنت" ضمـــير بكمالـــه ، وليس أصله "أنا" أضيفت لها التاء كما قال البصريون، ولا هي التاء أضيفت لها "أن" كما قال ابن كيسان.

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ١١٢.

"كان" بين الفعلية والحرفية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "كان" والخلاف في أنّها من الأفعال أو الحروف، يقول: "وهي أفعالٌ غير حقيقية ، ومعنى ذلك أنَّها سلبت الدلالة على الحدث، وإنّما تدل على الزمان فقط، فإذا قلت: كان زيدٌ قائماً، كان بمنزلة قولك: قام زيد في أنّه يدل على قيام في زمانٍ ماضٍ، فلمّا سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عوضت الخبر، فلم يسكت على فاعليها"[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الحديث عن فعلية أو حرفية (كان) يقودنا إلى الحديث عن فكرة الإسناد في الجملة العربية، وبخاصةٍ الاسمية قبل دخول كان عليها؛ لنرى آراء العلماء في فكرة الإسناد في هذا النمط من الجمل بعد دخول (كان) عليها.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة من البصرة والكوفة إلى أنّ (كان) فعلٌ يعمل الرفع والنصب ، فهي عامل قويٌّ، وقد شبهها سيبويه بـ "ضرب"، يقول سيبويه: "وإنْ شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخّرت، كما فعلت في ضرب ، لأنَّه فعلٌ مثله"[2].

فهذا تشابه واضح بين (كان) و (ضرب) كما يرى سيبويه، وهذا ما يذهب إليه المبرد يقول: "وهذه أفعال صحيحة كضرب"[3].

---

* انظر : الكتاب ١: ٢٣، ٤٥، الأصول ١: ٧٣، المقتضب ٣: ٩٧، ٤: ٨٦، اللباب ١: ١٦٤، شرح المفصل ٧: ٨٩ ، شرح التسهيل ٢: ١٠٦، شرح الرضي ٢: ١٤٢، الهمع ١: ٢٨، ٢: ٦٣.

١ المقتصد ١: ٣٩٨.

٢ الكتاب ١ : ٤٥.

٣ المقتضب: أبو العباس المبرد، ت: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمه، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، عام ١٣٩٩هـ ٤: ٨٦.

وقد ذهب العكبرى إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد في رأيهما السابق، إلا أنّه فصّل القول، يقول في ذلك: "ذهب الجمهور إلى أنَّها أفعال لتصرفها واتصال الضمائر وتاء التأنيث، ودلالتها على معنى في نفسها، وهو الزمان"[١].

وأمّا ابن يعيش فإنَّه قد اعتمد الرأي ذاته ، ودليله لذلك تصرفها إلى الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل، نحو قولك: كان، يكون، كن، وهو كائن[٢].

لكن من الملاحظ أنَّ القائلين بفعلية (كان) يرونها تختلف عن الأفعال التامة كـ "ضرب" من جانبين:

أولهما: إنَّ "ضرب" كما هو معلوم يمكن أن يكون مع فاعله جملة يحسن السكوت عليها، أمّا (كان) فليس ذلك ممكناً فيها، إذْ لابُدَّ من وجود الخبر، يقول سيبويه، "ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول"[٣] .

ويقول في موضع آخر: "وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهنّ من الأفعال مما لا يستغني عن الخبر"[٤].

ويقول ابن يعيش: "فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"[٥] .

ويقول الرضي: "إنّما سميت ناقصة؛ لأنَّها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنّها تتمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب"[٦].

ثانيهما: إنَّ (كان) لا تدل على الحدث ، إنَّما تدل على الزمان فقط، أما(ضرب) فتدلُّ على الحدث والزمان، وهذا هو الذي جعل النحاة يسمونها فعلاً ناقصاً، في

---

١ اللباب ١ : ١٦٤.

٢ انظر: شرح المفصل ٧ : ٨٩.

٣ الكتاب ١ : ٤٥.

٤ الكتاب ١ : ٤٥.

٥ شرح المفصل ٧ : ٩٠.

٦ شرح الرضي ٤: ١٨١.

حين إن الأصل في الفعل أن يدل على حدث في زمن ، يقـــول الزجــاجي: "الفعل على أوضاع النحويين ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مســـتقبل، نحو قام يقوم: وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[١].

وقد لاحظ النحاة ذلك؛ لذا يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكـــون وصـــار ومـــا دام وليس وما كان نحوهنّ مما لا يستغني عن الخبر ، تقـــول: كـــان عبـــد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[٢].

ويقول ابن السراج: "وكان إنّما يدل على ما مضى من الزمان فقط"[٣].

أمّا المبرد في أحد رأييه والزجاجي فقد ذهبا إلى أنّهـــا حـــرف يـــدل علـــى الزمـــان الماضي ، يقول الزجاجي: "باب الحروف التي ترفـــع الاســـم وتنصـــب الخبر"[٤] فقد جعلها الزجاجي حروفاً، فخالف النحاة أجمعين في هذه المسألة، وقد يظن ظانٌّ بأنَّ الزجاجي لا يقصد بهذا العنوان توجيه كلمة حرف إلى ما نذهب إليه، فيرى أنّه من قبيل العنوان الذي يشتمل على حروف وأسماء وأفعال، ولكن الذي يزيل هذا اللبس نصٌّ آخر أورده السيوطي في الهمع، يقول: "وذهب الزجاجي إلـــى أنَّ كـــان وأخواتها حروف"[٥].

أمّا المبرد فيبدو أنَّ له في هذه المسألة رأيين، ففي المقتضب يصرح بفعليتها إذ يقول : "وهي أفعال صحيحة كضرب"[٦] لكنّ السيوطي أورد له رأيـــا آخـــر فـــي

---

١ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٢.

٢ الكتاب ١ : ٤٥.

٣ الأصول ١ : ٨٢.

٤ الجمل في النحو: الزجاجي، ت: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرســـالة، بـــيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م، ص٤١.

٥ الهمع ١ : ٢٨.

٦ المقتضب ٤ : ٨٦.

الهمع، يقول فيه بحرفية (كان)، يقول السيوطي: "وقال ابن الحاج في النقد: حكى العبْدي في شرح الإيضاح: أنّ المبرد قال: إنّ (كان) حرف"[1].

واضح مما سبق أنّ المبرد والزجاجي قد خرجا عن إجماع النحاة على أنّ (كان) فعل؛ لأنَّهم رأوها لا تحمل الدلالة على الحدث، وهي خاصية أساس من خصائص الأفعال.

ويبدو أنّ هذا الرأي قد استقرّ عند جلّ النحاة في مختلف عصورهم، وإن اختلفت طرق تفسير أو تسويغ قبوله، فيرى النحاة المتأخرون أنّ تفسير هذا الرأي مردّه إلى التأويل، يقول العكبري: "ومن عبّر من البصريين عنها بالحروف، فقد تجوّز؛ لأنّه وجدها تشبه الحروف، وفي أنَّها لا تدلُّ على الحدث، وإنّما هي أفعال لفظية، أو يكون عنى بالحروف الطريقة، إذْ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال؛ ولهذه العلة خصوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر"[2].

ويقول ابن أبي الربيع، بعد أن ذكر عبارة الزجاجي التي يقول فيها : "باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر"، : "وليست بحروف، وإنّما هي أفعال ، وإنّما سمّاها حروفاً لأحد أمرين: أحدها: أن يريد بالحروف الكلم ، فكأنّه قال: باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويعبر النحويون عن الكلمة بالحروف، ... .

الثاني: أن يكون سمّاها حروفاً لضعفها"[3].

من الواضح أنّ العكبري وابن أبي الربيع يحاولان تأويل رأي من قال إنَّها حرف، فيردون ذلك إلى أنَّه إمّا تجوّز؛ لأنَّها أفعال لفظية لا تدل على الحدث، وإمّا لأنَّ من قال إنَّها حرف إنّما أراد الطريقة، كما قال العكبري أو أراد الكلم، كما قال صاحب البسيط.

---

[1] الهمع ١ : ٢٨.

[2] اللباب ١ : ١٦٥.

[3] البسيط ١ : ٦٦١.

ويتضح بعد عرض رأي الفريقين أنّ جمهور النحاة قد راعى جانب اللفظ، حيث أطلق النحاة على (كان) الفعلية لاعتبارات لفظية، منها اتصال الضمائر بها وعملها الرفع والنصب، واتصال تاء التأنيث بها، وتصرفها بالماضي والمضارع والأمر، كما يقول ابن يعيش، فهم يرون أنّها فعل من جهة اللفظ، وإنْ كانت من جهة المعنى لا تدل على ما يدل عليه الفعل، يقول ابن يعيش: "وقيل: أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنّه سُمّي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلاّ من جهة اللفظ والتصرف"[1].

ونرى هنا أنّ المسألة والبحث فيها يقتضي لزاماً البحث في الجملة وتركيبها عند العلماء، لنتمكن من الارتكان إلى رأي وترجيح ما نذهب إليه بالحجة والدليل؛ لأنّ "كان" المسماة بالناقصة لا تكون إلا في جملة تامة قائمة على ركني الإسناد الاسمي.

فمن المعلوم أن الجملة العربية قائمة على فكرة الإسناد، فالجملة الاسمية يكون المبتدأ فيها مسنداً إليه، وهو المحكوم عليه، ويكون الخبر مسنداً، وهو المحكوم به، وفي الجملة الفعلية يكون الفعل مسنداً، والفاعل مسنداً إليه ، يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابُدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء"[2].

ويقول السيوطي: "والحاصل أنّ الكلام لا يتأتى إلاّ من اسمين، أو من اسم وفعل ، فلا يتأتي من فعلين ولا حرفين. ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بُدّ له من طرفين: مسند، ومسند إليه.

---

[1] شرح المفصل ٧ : ٨٩.

[2] الكتاب ١ : ٤٥.

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

فالاسمان يكونان كلاماً، لكون أحدهما مسنداً، والآخر مسنداً إليه.

وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسنداً، والاسم مسنداً إليه.

والفعلان، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما.

والاسم مع الحرف، إمّا أن يفقد منه المسند، أو المسند إليه.

والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند."[١]

فإذا ما عرضنا "كان" وما يليها على فكرة الإسناد وجدنا أنَّ النحاة القائلين بفعليتها لا يرون أنَّها تتمُّ بمرفوعها جملة، ولكن العلاقة قائمة بين الاسم والخبر، و "كان" إنَّما دخلت لتفيد الدلالة على الزمن فقط، يقول سيبويه: "ولا يجوز الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول"[٢]. ويقول أيضاً: "وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول : كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[٣].

ويقول المبرد: "اعلم أنَّ هذا الباب إنّما معناه الابتداء والخبر، وإنَّما دخلت (كان) لتخبر أنّ ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعلٍ وصل منك إلى غيرك"[٤].

ويقول ابن يعيش: "وكان إنَّما تدل على ما مضى من الزمان فقط...؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"[٥].

---

١ الهمع ١: ٣٣.

٢ الكتاب ١ : ٤٥.

٣ الكتاب ١ : ٤٥.

٤ المقتضب ٣: ٩٧.

٥ شرح المفصل ٧ : ٩٠.

فعلاقة الإسناد كما هو واضح، قائمة بين المبتدأ والخبر وما دخلت (كان) إلا لتفيد الزمن الماضي.

ويبدو أن المبرد والزجاجي قد نظرا إلى المعنى حينما قالا بحرفية (كـــان)، وإن كانا لم يجدا مناصرة من النحاة، فـ "كان" كما هو واضح، داخلة على الجملة الاسمية، لتدل على الزمن الماضي فقط ، يقول ابن أبي الربيع في البسيط: "وذلك أنَّ (كان) إنَّما جاءت لتدل على أنَّ الخبر مقيد بالزمان الماضي"[١] ، فهي داخلـــة علـــى جملة اكتملت أركانها، ولا وظيفة لها إلا الدلالة على الزمن المـــاضي، يقـــول ابـــن الحاج مقوياً رأي من ذهب إلى حرفيتها كما جاء في الهمع : "وهو وإن كـــان فـــي بادئ الرأي ضعيفاً ، إلا أنّه أقوى لمن تأمل؛ لأنّها لا تدل على حدث، بـــل دخلـــت لتفيد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه"[٢].

ويبدو ممَّا سبق أنَّ القول بحرفيتها يخدم المعنى كثيراً، فهي عنصر أضيـــف إلى الجملة الاسمية؛ ليعطي الدلالة على الزمن الماضي، يدلُّ علـــى ذلـــك أنَّهـــا لا تدخـــل إلا على جملة مكتملة الأركان، وهذا مـــن خصـــائص الحـــروف، يقـــول الزجاجي: "الحرف ما لا يستغني عن جملة يقوم بها نحو: لن يقوم زيدٌ ، وما خـــرج بكر، وإنَّ أخاك شاخص، وإنَّ محمداً في الدار، لابُدّ أن يكون بعده اسمان، أو اســـم وفعل أو اسم وظرف"[٣]، فلو حاولنا تطبيق هذا النص على كان لوجدنا أنّـــه ينطبـــق عليها؛ لأنّها تدخل في الأصل على اسمين "مبتدأ وخبر"؛ لتفيـــد الزمـــن المـــاضي، وهـــذا ظاهر في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً، يقول تعالى: **﴿كـــان الناس أمّةً واحدة﴾**[٤]. فأصل الجملة " الناس أمة واحدة"، مبتدأ وخبر، ثـــم دخلـــت (كان) لتفيد أنَّ ذلك في الزمن الماضي.

---

١ البسيط ٢ : ٦٦٢.

٢ الهمع ١ : ٢٨.

٣ الإيضاح في علل النحو ص٥٥.

٤ البقرة آية ٢١٣.

ويذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أنَّ (كان) حرف يشير إلى الزمن لا غير، مؤيداً في ذلك رأي المبرد والزجاجي، يقول: "وإذا ما دخلت عليها (أيْ على الجملة) كان أو إحدى أخواتها، وهُنَّ عناصر زمن لا غير، ..."[1].

فهو يأخذ برأي المبرد والزجاجي تماماً، ويحلل الجملة التالية "كانَ عليٌّ مجتهداً" على النحو التالي:

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

علي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ... (أو مسند إليه مرفوع...)

مجتهدا: خبر أخذ الفتحة اقتضاء لكان، (أو مسند أخذ الفتحة...)، (قياساً على ما جاء عن العرب) ويكون تحليلها من حيث المعنى كما يلي:

عنصر زمن ماض (مسند إليه + مسند).

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فقد تحدث عن (كان) في كتابه "في النحو العربي قواعد وتطبيق"، ولكنَّ كلامه عنها كان مضطرباً اضطراباً شديداً ، فقد تحدث عنها أولاً ، فقال إنَّ الإخبار بأفعال الكينونة والكائنات إخبار لا يصح السكوت عليه غالباً؛ لأنَّها إنّما تدل على الوجود، والإخبار عن أصل الوجود ضئيل الفائدة، أو معدومها؛ لذلك يستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة بالكائن المتحدث يجهلها المخاطب"[2].

فهو هنا يتابع النحاة القائلين بأنَّ (كان) لا تتمُّ بمرفوعها كلاماً، إذْ لا بُدَّ من وجود الخبر كما ذكرنا سابقاً.

لكنَّه عاد وذكر أنَّ الإسناد قائم بين (كان) والاسم والمرفوع، أمّا الاسم المنصوب فهو حالٌ، ورأيه هذا راجع إلى تأثره بمذهب الكوفيين في كان وأخواتها، حيث يرون أنَّ الاسم المرفوع بعد كان مرتفع على الفاعلية ، والاسم المنصوب

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها: الدكتور خليل عمايره، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ١٠١.

[2] في النحو العربي قواعد وتطبيق: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م، ص١٣٢.

منتصب على الحالية ، يقول المخزومي: "ويجيء ما يبين الحال منصوباً؛ لأنّه خارج عن الإسناد؛ لأنّ الإسناد قد تمّ بين فعل الوجود والموجود نفسه ، فماذا يُعْرَبُ المنصوب؟.

إذا قلنا: كان المطر غزيراً، أو مازال المطر منهمراً، أو بات المطر طلاًّ، فالإسناد كان قد تّمَّ بين فعل الموجود ، والموجود نفسه، أي: بين (كان) والمطر، و (مازال) والمطر، و(بات) والمطر، أمّا المنصوب فحالٌ تبيّن هيئة الموجود"[1].

وكلام المخزومي في هذا النص يتعارض مع كلامه في النص السابق، فقد أشار أولاً إلى أنَّ هذه الأفعال لا يصح السكوت عليها؛ لذلك يستكمل الإخبار بها ببيان حال خاصة، ثم عاد بعد قليل، وقال إنَّ الإسناد قد تّمَّ بين الفعل (كان) والاسم المرفوع، أمّا الاسم المنصوب فقد خرج عن الإسناد.

وهذا الكلام لا يثبت عند النظر من وجهين:

الأول: إنَّ الإسناد – كما بينا – قائمٌ بين المبتدأ والخبر، ولو كان الإسناد يتمُّ بين كان والاسم ما قال النحاة إنَّها لا تتم بمرفوعها كلاماً، ولا أتمت معنى يحسن السكوت عليه.

الثاني: إنَّ قوله إنَّ الخبر حالٌ فيه ضعف، لأنَّ الحال – كما هو معلوم – وصفٌ فضلة يمكن الاستغناء عنه، يقول ابن مالك:

الحال وصفٌ، فضلةٌ، منتصبُ مفهمٌ في حال كفرداً أذهبُ[2]

فوصف النحاة الحال بالفضلة يشير إلى أنَّه ليس ركناً أساساً في الجملة؛ لذا تقول: جئتُ ، وجئت راكباً، والجملتان صحيحتان تامتا المعنى، أمّا كان فلا تكون مع مرفوعها كلاماً؛ لأنَّ الخبر عنصر أساس في الإسناد في هذا التركيب، وقد وضحنا هذا سابقاً.

ولعلّ ولع الدكتور المخزومي بالمذهب الكوفي هو الذي دعاه إلى الأخذ بهذا الرأي الذي لا نراه يخدم المعنى، وهو رأي مهجن يبدو أنَّه ركّبه من آراء البصريين وجلّةٍ من الكوفيين.

---

١ في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ١٣٢.

٢ انظر: ألفية ابن مالك.

"ليس" بين الحرفية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "ليس" بين الفعلية والحرفية ، يقول الجرجاني: "وآخر هذه الأفعال "ليس" في قولك: ليس زيدٌ منطلقاً، وليس زيدٌ أخاك، ....، ولا يكون في ليس إلا الإتيان بجزأين، كقولك: ليس زيدٌ منطلقا ؛ لأنَّهم لم يجعلوا له تصرف أخواته، ألا ترى أنَّ لفظه أيضاً غير متصرف كما يتصرف لفظ كان"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة، بصريين وكوفيين، إلى أنَّ "ليس" فعل من أخوات "كان"، يدخل على الجملة الاسمية، فيرفع المبتدأ ويسمى اسمها، وينصب الخبر ويسمى خبرها ، يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكون وصار وليس وما كان نحوهنَّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر"[2].

فسيبويه يصرح بفعليتها، ويجعلها من أخوات "كان"، وإلى هذا يذهب ابن السراج في كتابه "الأصول في النحو"[3]، والمبرد في "المقتضب"[4]، وابن يعيش في "شرح المفصل"[5]، وأكثر النحاة على هذا المذهب[6].

وقد اعتمد جمهور النحاة على الأدلة التالية في حكمهم عليها بالفعلية:

---

* انظر : الكتاب ١: ٤٥، ١٤٧، المقتضب ٤: ٨٧، الأصول ١: ٨٢، المقتصد ١: ٤٠٢، اللباب ١: ١٦٥، شرح المفصل ٧: ١١١، رصف المباني ٣٦٨، شرح الرضي ٤: ١٩٨، مغني اللبيب ٣٨٦، الارتشاف ٢: ٧٢.

[1] المقتصد ١: ٤٠٢.

[2] الكتاب ١: ٤٥.

[3] انظر: الأصول ١: ٨٢.

[4] انظر: المقتضب ٤: ٨٧، ١٩٠.

[5] انظر: شرح المفصّل ٧: ١١١.

[6] انظر اللباب ١: ١٦٥، شرح الرضي ٤: ١٩٨ والارتشاف ٢: ٧٢، ومغني اللبيب: ابن هشام، ت: الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمة الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

أولاً : اتصال الضمائر بها، نحو: لسْتُ، يقول ابن السراج: "فأمَّا "ليس" فالدليل على أنَّها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: لسْتُ، كما تقول: ضربْتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسْنَ كضربْنَ، ولستنَّ كضربتُنَّ، وليسوا كضربوا"[1].

ثانياً : إنَّ آخرها مفتوح، كما في الأفعال الماضية، يقول ابن يعيش: "ولأنَّ آخرها مفتوحٌ، كما في أواخر الأفعال الماضية"[2].

ثالثاً : إنَّ تاء التأنيث تلحقها ساكنة وصلاً ووقفاً، يقول ابن يعيش: "وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، نحو: ليست هند قائمة"[3].

رابعاً :جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، بالإضافة إلى جواز تقديم خبرها عليها عند البصريين[4].

وما قاله الجمهور يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً : إنَّ "ليس" تفتقر إلى أهم عنصرين في الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن.

ثانياً : إنَّ علامات الفعل وخصائصه التي نصَّ عليها النحاة لا تنطبق عليها ، مثل التصرف ودخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ، يقول الزمخشري: "ومن خصائصه (الفعل) صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت"[5].

واضحٌ أنَّ التشابه اللفظي بين "ليس" والأفعال الماضية هو الذي جعل النحاة يحكمون عليها بالفعلية، وإنْ كانت لا تحمل الدلالة على الحدث والزمن.

---

١ الأصول ١: ٨٢.

٢ شرح المفصل ٧: ١١١.

٣ شرح المفصل ٧: ١١١.

٤ انظر: الإنصاف ١: ١٦٠ م١٨.

٥ المفصّل ٢٤٣.

أمَّا ابن السراج وأبو عليٍّ الفارسي وابن شقيرٍ فقد ذهبوا إلى أنّ "ليس" حرفٌ من حرف المعاني يفيد النفي ، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وابن شقير إلى أنَّها حرف"[1].

وكان الذي جعل هؤلاء النحاة بدءً بابن السراج يخرجون عن إجماع النحويين هو أنَّ أدلة الفعلية لا توجد في ليس ، إذ إنَّها لا تشير إلى حدث مقترن بزمن ، وإنّما تدل على ما تدل عليه "ما" من النفي، يقول العكبري: "أمَّا "ليس" فمن البصريين من قال: هي حرف ، وإنَّ الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، كما اتصل الضمير بـ "ها" على لغة من قال في التثنية (هاءا)، وفي الجمع (هاؤوا). وأبو عليٍّ يشير إليه في كتبه كثيراً، ويقوي ذلك أنَّها لا تدل على زمان، وأنَّها تنفي كما تنفي (ما)، وأنَّهم شبهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع فيهما"[2].

ولعلَّ من الواضح أنَّ هؤلاء النحاة قد تأملوا كثيراً في "ليس"، فقالوا في بادئ الأمر بفعليتها تقليداً لمن سبقهم من النحاة، ولكنَّهم _ بعد التأمل وطول النظر _ قالوا بحرفيتها؛ لأنَّهم نظروا فيها، فوجدوا أنَّها لا تحمل أيَّ دلالة على حدث أو زمن، يقول السيوطي: "وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية "ليس" تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"[3].

ويبدو أنَّ الذي جعل جمهور النحاة يحكمون بفعلية (ليس) هو شبهها اللفظي بالأفعال الماضية، كما بيّنا في أدلتهم، بالإضافة إلى أنَّها تعمل الرفع والنصب فيما بعدها ؛ لذا كانت من أخوات "كان"، مع أنَّها تدل على معنى مخالف لما تدل عليه "كان وأخواتها"، يقول إبراهيم السامرائي: "ولعلّ من الغريب أن يحشر بين هذه

---

١ الجنى الداني ٤٩٤.

٢ اللباب ١: ١٦٥.

٣ الأشباه والنظائر:السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م ٣: ٧٣.

الموادّ الدالة على الإيجاب مادة "ليس"، وهي على النقيض من هذه المجموعة، فهي في المسائل التي ينبغي أن تكون في مبحث النفي"[1].

وكان المالقي قد أخذ رأيا متوسطاً في هذه المسألة، حيث جعلها بين الفعلية والحرفية، فهي ترد تارة فعلاً وتارة حرفاً، يقول: "اعلم أنَّ "ليس" ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، فزعم سيبويه أنَّها فعل، وزعم أبو عليٍّ أنَّها حرف"[2].

ويظهر واضحاً أنَّ المالقي تأثر برأي الفارسي، فجعل "ليس" بين الحرفية والفعلية، فهي، حينما ترفع وتنصب، فعل، وحينما تدخل على فعل حرف ، يقول: "فالذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنَّها حرفية لا غير، كـ "ما" النافية كقول الشاعر:

تُهْدِي كتائبَ خُضْرًا ليس يَعْصِمُها ... إلا ابتدارٌ إلى موتٍ بإلجامِ[3]

فهذا لا منازعة في الحرفية في "ليس" فيه، إذ لا خاصية من خواصَ الأفعال فيها. وإذا وجدت بشيءٍ من خواص الأفعال التي ذكرناها قبل قليلٍ قيل: إنَّها فعل لوجود خواص الأفعال فيها"[4].

ولعلّ منْ الواضح أنَّ المالقي قد ركّب هذا الرأي من مجموع رأي الجمهور ومن خالفهم من النحويين، فجعل "ليس" حرفاً في بعض الاستعمالات ، وإنْ كان هذا أمراً مرفوضاً عند الجمهور ؛ لأنَّهم يقدرون ضمير شأن يكون اسماً لـ "ليس" عند دخولها على الأفعال، يقول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أنَّ "ليس" تجعل كـ "ما"، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعْرَفُ ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، قال حُميدٌ الأرْقَطُ:

---

1 الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

2 رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي، ت: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، ٣٦٨.

3 انظر: ديوان النابغة الذبياني : تحقيق الدكتور /شكري فيصل، بيروت ١٩٨٦م ص١٢١.

4 رصف المباني ٣٦٩.

فأصبحوا والنّوى عالي معرَّسِهِمْ   وليس كلَّ النوى يُلْقِي المساكينُ[1]

وقال هشام أخوذي الرُّمّة:

هي الشفاء لدائي لو ظَفِرْتُ بها   وليس منها شِفاءُ الداءِ مبذولُ[2]

هذا كله سُمِعَ من العرب. والوجه والحدُّ أن تحمله على أنَّ في ليس إضماراً، وهذا مبتدأ، كقوله: إنَّهُ أَمَةُ الله ذاهبة"[3].

وكان ابن أبي الربيع من نحويي الأندلس المتأخرين قد نظر إلى المعنى، فوجد أنَّها لا تحمل من خصائص الأفعال شيئاً، ولا تدل على حدث مقترن بزمن؛ ولهذا عدّها حرفاً من حروف المعاني بمنزلة "ما" النافية، يقول : "ومثل هذا (ليس) فإنَّها حرف من جهة معناها ؛ لأنَّها بمنزلة "ما" تنفي الجملة التي تدخل عليها، فكما أنَّ "ما" لا يصحّ أن يقال فيها : إنّها فعل لا يصحّ أن يقال في "ليس" فعل"[4].

ولعلَّ من المفيد – قبل أن نختم الحديث في هذه المسألة – أن نبين وجهة نظر بعض علماء اللغة المعاصرين في "ليس"، وسنعرض لما ذكره الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور خليل عمايره.

ذهب الدكتور السامرائي في كتابه" الفعل زمانه وأبنيته" إلى أنَّ فكرة العامل والمعمول هي التي جعلت النحاة يلحقون "ليس" بكان وأخواتها، مع أنَّ لها معنى مخالفاً لما تدل عليه كان وأخواتها؛ ولهذا جعلها السامرائي عنصراً من عناصر النفي، يقول: "وبسبب العمل الواحد، وهو عدم الاكتفاء بالمرفوع، أو قل: إنَّ هذا المرفوع أو إنَّ هذه الأفعال جميعها مفتقرة إلى ما أسموه الخبر المنصوب، أقول بسبب من هذا كلّه ضموا موادَّ مختلفة في دلالتها إلى بعضها، وجعلوا من تلك

---

[1] انظر: أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ٢: ٤٩٧.

[2] انظر : شرح شواهد المغني: السيوطي، ت: الشيخ محمد محمود، دار مكتبة الحياة ، بدون، ٢: ٧٠٤.

[3] الكتاب ١: ١٤٧.

[4] البسيط ١: ١٦٣.

الأشتات المتناثرة باباً واحداً سموه النواسخ، ...، ويبدو أنَّ الأولين كانوا في تـــرددٍ بسبب هذه المسألة، فقد كانت عندهم مترددة بين الحرفية والفعلية، فذهب الجمهــور إلى أنَّها فعل، وذهب الفارسيِّ في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه إلـــى أنَّها حرف.

إن هؤلاء كانوا على حقّ في ترددهم حمل هذه المادة على سائر الأفعال التي أشبهت "كان" في العمل.

ويحسن بنا في بحث هذه المادة أنْ نطالب بإبعادها من المكان حيث وضعهـا النحاة وجعلها في باب المواد التي تنفي"[1].

وقد ذهب الدكتور خليل عمايره إلى هذا الرأي، حيث رأى أنّها عنصر نفـي ليس غير، يقول: "والذي نراه أنَّ هذه اللفظة، بصرف النظر عمّا قيل فـي أصلهـا وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية ، عنصر نفي ليس غـير، ولا علاقـة لهـا باسمية ولا بفعلية، فإن كان الاسم ما يشير إلى مسمّى، والفعل ما يشير إلى حـدثٍ وزمنٍ، فإنَّ "ليس" دالٌ يفتقر إلى مدلوله بين المسميات، ولا يشير إلى حدث ولا إلى زمن"[2].

ويبدو أنَّ القول بفعلية "ليس" لا يخدم المعنى كثيراً، إذْ تفتقـر "ليـس" لأهـم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على حدث وزمن، يقـول الزمخشـري: "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان"[3]، هذا بالإضافة إلى أنَّها لا تقبل كثيراً مـن العلامات والخصائص التي يُعْرَفُ بها الفعل ، يقول الزمخشري : "ومن خصائصـه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمـائر وتاء التأنيث ساكنةً، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت"[4].

ويقول ابن مالك في الألفية:

---

[1] الفعل زمانه وأبنيته ٦٤.

[2] أسلوب النفي والاستفهام في العربية: خليل عمايره، جامعة اليرموك، بدون، ٥٨.

[3] المفصّل ٢٤٣.

[4] المفصّل ٢٤٤.

بتاء فَعلْتَ وأَتَتْ ويا افْعلي   ونونِ أقبلنَّ – فعلٌ يَنْجلي

فــ "ليس" حرف من حروف المعاني، وظيفته في الجملة الدلالة على النفـــي، فجملة مثل: ليس محمدٌ قائماً، جملة أصلها الإثبات "محمد قائم"، ثم دخلت "ليس" لتفيد نفي ذلك.

وممّا يؤكد حرفيتها أنَّها ليست داخلة في الإسناد كما هو الحال في الفعل، وقد لاحظ النحاة ذلك، فجعلوا الإسناد قائماً بين المبتدأ والخبر، ولم يقل أحـــد منهـــم أنَّ "ليس" مسند كسائر الأفعال.

اللام الأولى في "لعلَّ" بينَ الأصالة والزيادة[*]

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة اللام الأولى في "لعلّ" بين الأصالة والزيادة ، يقول الجرجاني: "وكذا لعلّ؛ لأنّ الأصل علَّ، واللام داخلة عليه؛ ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من اللام، كقوله:

علّ صروفَ الدهرِ أوْ دَولاتِها   يدللنَا اللمةَ مِنْ لمّاتِها[1]

وكقول الآخر:

يا أبتا علك أو عساكا[2]   "[3]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ اللام الأولى في "لعلّ" زائدة، والأصل فيها "علَّ"، يقول سيبويه: "ولعلّ حكاية؛ لأنّ اللام هاهنا زائدة"[4].

ويقول المبرد: "وأصله "علّ"، واللام زائدة"[5].

---

* انظر: الكتاب ٣: ٣٣٢، المقتضب ٣: ٧٣، المقتصد ١: ٤٤٣، الإنصاف ١: ٢١٨ م٢٦، شرح المفصَّل ٨: ٨٧، الجنى الداني ٥٧٩، شرح ابن عصفور ١: ٤٧٧، البسيط ٢: ٨٩١.

١ انظر: معاني الفراء ٣: ٩، والخصائص: أبو الفتح بن جني، ت: محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١: ٣١٦.

٢ انظر: ديوان رؤبة وملحقاته، ت: وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ص١٨١، وصدره: تقول ابنتي قد أنى أنا كا، وانظر أيضا الكتاب ٢: ٣٧٥ و ٤: ٢٠٧.

٣ المقتصد ١: ٤٤٣.

٤ الكتاب ٣: ٣٣٢.

٥ المقتضب ٣: ٧٣.

ويقول الأنباري : "وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة"[1].

وقد استدل البصريونِ لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: استعمالها بدون اللام الأولى في الأبيات التالية:

١- ولسْتُ بِلوّامٍ على الأمْرِ بَعْدَما يَفُوْتُ، ولكنْ علَّ أنْ اتقدَمَا[2]

٢- لكَ الخيرُ تملَّلْنا بها، علَّ ساعةً تَمرُّ وسهواءً من الليل يذهب[3]

٣- ولا تهينَ الفقيرَ، علّـك أنْ تركعَ يومـاً والدهـرُ قـد رَفَعَهْ[4]

٤- علّ صروفَ الدهرِ أو دولاتِها يدللنا اللمّةَ من لمّاتِهـا

الثاني: إنَّ الحروف المشبهة بالفعل إنمَّا عملت؛ لأنَّها على وزن من أوزان الفعـل، فـ "أنَّ" مثل "مدَّ"، و "ليت" مثل "ليس"، ولو حكمنا بأنَّ اللام الأولى في "لعلَّ" أصلية لخرجنا عن أوزان الأفعال في العربية، يقول الأنباري: "فكذلك لعـلَّ أصلها علّ، وزيدت عليها اللام ، إذ لو قلنا إنّ اللام أصلية في لعلَّ لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعلّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية"[5].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً : إنّ قولهم إنّ أصل "لعلّ" هو "علّ" لا يسلم لهم ؛ لأنَّ "علّ" قد تكون لغة من لغات لعلّ ، وقد نصّ النحاة على ذلك، يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ العرب قـد تلعبت بهذا الحرف كثيراً، لكثرته في كلامهم؛ لأنَّ معناه الطمـع، ولا يخلـو إنسان من ذلك ، فقالوا لعلّ وعلّ"[6] .

---

[1] الإنصاف ١: ٢١٨ م٢٦.
[2] انظر: الإنصاف ١: ٢١٩ م٢٦.
[3] انظر: السابق ١: ٢٢٠ م٢٦، ومغني اللبيب ٢٠٦.
[4] انظر: السابق ١: ٢٢١ م٢٦.
[5] الإنصاف ١: ٢٢٤.
[6] شرح المفصّل ٨: ٨٧.

ويقول أبو البقاء: "أمَّا مجيئها بغير لام فلغة فيها"[1].

ويقول ابن يعيش: "والكوفيون يزعمون أنَّ اللام أصل، وأنَّهما لغتان، وأنَّ الذي يقول "لعلّ" غير الذي يقول علّ"[2].

ثانياً : إنّه لا حجة لهم فيما استدلوا به من أبيات جاءت بحذف اللام الأولى من لعلَّ؛ لأنّ حذف اللام في هذه الأبيات جاء لضرورة الشعر وإقامة الوزن، إذ لو جاءت هذه الأبيات باللام لاختل الوزن ، ومن المعلوم أنّ ما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامة وزن فلا حجة فيه، كما يقول الأنباري[3].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أصالة اللام الأولى في "لعلّ"، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام الأولى في لعلَّ أصلية"[4].

وقد استدلّ الكوفيون لهذا المذهب بدليلين، هما:

الأول: إنّ "لعلّ" حرف، وحروف الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة في قولهم: "سألتمونيها" مختصة بالأسماء والأفعال[5].

الثاني: إنّ اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذا، نحو: "زيدل وعبدل وفحجل"، فكيف تزاد في الحروف، وهي بعيدة عن التصرف؛ لأنَّها تلزم طريقة واحدة لا تنفك عنها[6].

ولعلّ من المفيد أن نعرض لرأي ثالث في هذه المسألة يرى فيه صاحبه أنَّ اللام الأولى في "لعلّ" هي لام التأكيد الزائدة، كما في: لزيدٌ أفضل من عمرو ، يقول

---

[1] اللباب ١: ٢٠٦.

[2] شرح المفصّل ٨: ٧٨.

[3] انظر: الإنصاف ٢: ٦٢٨ م٨٧.

[4] الإنصاف ١: ٢١٨ م٢٦.

[5] انظر: الإنصاف ١: ٢١٩ م٢٦.

[6] انظر: الإنصاف ١: ٢١٩ م٢٦.

ابن عصفور: "فباطل أن يكون حرف هجاء، لأنّ اللام لا تزاد إلا في ذلك وعبدل، فثبت أنَّها لام تأكيد ضمت إلى لعلّ"[1].

ويبدو أنَّ ابن عصفور قد تنبه إلى أنَّ القول بالزيادة في الحروف أمر غير معهود؛ لذا قال إنّها جاءت مؤكدة.

وما ذهب إليه ابن عصفور يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً : إنّ النحاة قد نصوا كما أوضحنا سابقاً على أنَّ "علَّ" قد تكون لغة من لغات لعلّ[2].

ثانياً : إنّ الترجي إنشاء ، واللام لا تدخل إلا في الخبر، يقول ابن أبي الربيع: "ولعلّ تقلبها إلى الترجي والتوقع على حسب ما ذكرته ، ولام الابتداء لا تدخل إلا على جملة خبرية ، فقد تضادت هي وهذه الحروف"[3].

والذي يراه الباحث أنّ اللام الأولى في "لعلَّ" حرف أصلي؛ وذلك لأنَّ الزيادة نوع من التصرف، والحروف بعيدة عنه؛ لأنَّها موضوعة لمعنى معين، ولا مجال للقول بالزيادة فيها، فكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى كما نص العلماء، فلا زيادة في المعنى عند إضافة اللام، ولا يقتضيها المقام أيضاً.

وعلى الرغم ممّا قاله البصريون من أنَّ العرب قد قالت "علَّ" وأنَّ في "لعلَّ" لغات قد تصل إلى اثنتي عشرة لغة كما يقول المرادي[4]، إلا أنَّنا لم نعثر على نص نثري، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب ، يؤيد ما قاله البصريون من أنّ الأصل في لعل : "علّ"، فقد وردت "لعلَّ" في القرآن في مائة وتسعة وعشرين موضعاً بإثبات اللام الأولى، وقد طالعت كثيراً في كتابي "جمهرة خطب العرب

---

[1] شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ت: الدكتور صاحب أبو جناح، بدون، ١: ٤٤٧.

[2] انظر: شرح المفصل ٨: ٨٧.

[3] البسيط ٢: ٧٩١.

[4] انظر: الجنى الداني ٥٨٢.

وجمهرة رسائل العرب"[1] بأجزائهما المتعددة ، فلم أجد فيه ولــو مــرة واحــدة أنَّ العرب قد استعملت "علّ" بحذف اللام الأولى، وهذا يؤيد ما قلناه سابقاً مـــن الـــلام الأولى في "لعلّ" حرف أصلي، وما قول الشعراء في الأبيات السابقة "علّ" إلا مـــن قبيل الضرورة الشعرية.

---

[1] انظر: جمهرة خطب العرب : تأليف أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعـــة الأولى ١٣٥٢هـ ١٩٣٣م.

وانظر: جمهرة رسائل العرب: تأليف أحمد زكي صفـــوت، المكتبـــة العلميـــة، بـــيروت ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م.

"حاشا" بين الحرفية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "حاشا" بين الحرفية والفعلية ، يقول الجرجاني: "وقد روي في "عدا" أيضاً الحرفية ، كقولك: جاءني القومُ عدا زيدٍ، وعلى هذا يجري "حاشا" في قول أبي العباس؛ لأنَّه يجعله فعلاً من قوله:

وما أُحَاشي من الأقوامِ مِنْ أحدِ[1]

فيقول: جاءني القوم حاشا زيداً، بمعنى جعلوا زيداً في حشا منهم"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

لـ "حاشا" ثلاثة استعمالات.

أولها : أن يكون فعلاً، مثل: حاشيت وأحاشي، بمعنى استثنيت وأستثني، قال الشاعر:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدِ

فمعنى "أحاشي" هنا استثني ، ولا خلاف في فعلية هذا، يقول المرادي: "قال بعضهم: ولا ينكر سيبويه أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء"[3] فـ "حاشا" مثل: سبحل وهلّل وحوقل، أي قال: سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

* انظر: الكتاب ٢: ٣٠٩، ٣٤٩، المقتضب ٤: ٣٩١، الأصول ١: ٢٨٨، المقتصد ٢: ٧١٦، الإنصاف ١: ٢٨٧ م٣٧، التبيين ٤١٠ م٦٩، اللباب ١: ٣٠٩، شرح المفصَّل ٢: ٨٤، شرح التسهيل ٢: ٣٠٦، البسيط ٢: ٨٥٣، الجنى الداني ٥٦١، شرح الرضي ٢: ١٢٢، مغني اللبيب ١٦٥، التصريح ١: ٣٦٥، الهمع ٣: ٢٨٢.

١ انظر: ديوان النابغة الذبياني، ت: الدكتور مفيد قميحة، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ص٢٥، وصدره: ولا أرى فاعلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ.

٢ المقتصد ٢: ٧١٦.

٣ الجنى الداني ٥٦٤.

الثاني: أن يكون اسماً ، في رأي بعض النحاة، وهم الزجاج وابن مالك والرضـــي، وذلك حينما تأتي للتنزيه، فقولنا: حاشا لله، أي تنزيهاً لله، يقـــول الرضـــي الاستراباذي: "والأولى أنَّه مع اللام اسم؛ لمجيئه معها منونا، كقـــراءة أبـــي السمّال: "حاشا لله"[1]، فنقول: إنَّه مصدر بمعنى تنزيهاً لله، كمـــا قـــالوا فـــي سبحان الله، وهو بمعنى حاشا، سبحاناً قال:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سبحاناً نعوذُ بهِ وَقَبْلنا سبّح الجوديُّ والجمدُ[2] "[3]

الثالث: أن تكون حرفاً يفيد الاستثناء، لكنَّه لا يعمل النصب كـ "إلا"، وإنَّمـــا يعمـــل الجرّ في الكثير من كلام العرب؛ لذا فإنَّ سيبويه يرى أن "حاشـــا" لا تكـــون فـــي الاستثناء إلا حرف جرٍ يفيد الاستثناء ، يقول: "وأمَّـــا "حاشـــا" فليـــس باســـم، ولكنَّه حرف جرّ يجرّ ما بعده، كما تجرّ "حتى" مـــا بعدهـــا، وفيـــه معنـــى الاستثناء"[4].

وقد استدل سيبويه لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ العرب يقولون "حاشاي" بدون نون الوقاية، ولـــو كـــانت فعـــلاً لقـــالوا: "حاشاني".

الثاني: امتناع وقوعها صلة لـــ "ما" فلا يقال: "ما حاشا"، يقـــول الأنبـــاري: "وأمَّـــا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه ليس بفعل وأنَّه حرف، أنَّـــه لا يجوز دخول "ما" عليه؛ فلا يقال: "ما حاشا زيداً" كما يقال: "ما خلا زيـــــداً"

---

[1] سورة يوسف آية ٣١، انظر: البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ت: الشيخ عـــادل أحمـــد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلميـــة، بـــيروت الطبعـــة الأولـــى ١٤١٣هـــ ٥: ٣٠٣.

[2] انظر: شرح ديوان أمية بن أبي الصلت ، قدّم له وعلّق على حواشيه سيف الدين الكـــاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون، ص٣٧، وانظر أيضاً الكتـــاب ١: ٣٢٦.

[3] شرح الرضي ٢: ١٢٣.

[4] الكتاب ٢: ٣٤٩.

و"ما عدا عمراً"، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال : "ما حاشا زيـــداً" فلمّا لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه"[1].

أمّا الجرمي والمازني والمبرد والزجاج فقد ذهبوا إلى أنَّ "حاشا" تكون حرف جر، كما قال سيبويه، فتعمل الجرّ فيما بعدها، وتكون فعلاً، فتنصب ما بعدها، نحو: "جاءني القوم حاشا زيداً" يقول المبرد: "وما كان حرفا سوى إلا فحاشا، وخلا، ومـــا كان فعلاً فحاشا ، وخلا، وإنْ وافقا لفظ الحروف"[2].

ويقول المرادي: "وتكون فعلاً، فتنصب بمنزلة "خلا" و "عدا"، وهذا مذهـــب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج"[3].

فهؤلاء النحاة يرون أنَّ "حاشا" كلمة مشتركة بيـــن الحرفيـــة والفعليـــة فـــي الاستثناء، فإذا جاء ما بعدها مجروراً فهي حرف جر ، وإذا جاء ما بعدها منصوبـــاً فهي فعل ماض.

أمَّا الكوفيون والفراء فقد ذهبوا إلى أنَّ "حاشا" لا تكون إلا فعلا ماضياً، سواء أكانت في استثناء أم في غيره ، فالنصب بـــ "حاشا" نفسها، والجرُّ بلام مقدرة، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "حاشا" في الاستثناء فعل ماضٍ"[4].

ويقول ابن يعيش: "وزعم الفراء أنَّ حاشا فعل ولا فاعل له"[5].

وقد استدل الذاهبون إلى أنَّها تكون حرفاً وفعلاً، كما زعـــم الجرمـــي ومـــن تابعه، أو فعلاً ليس غير، كما يرى الفراء والكوفيون بالأدلة التالية:

الأول: إنَّها تتصرف نحو : أحاشي وحاشـــيت، والحـــروف لا تتصـــرف، يقـــول الأنباري: "الدليل على أنَّه فعلٌ أنَّه يتصرف، والدليل على أنَّه يتصرف قـــول النابغة:

---

١ الإنصاف ١: ٢٨٠ م٣٧.

٢ المقتضب ٤: ٣٩١.

٣ الجنى الداني ٥٦٤.

٤ الإنصاف ١: ٢٧٨ م٣٧.

٥ شرح المفصّل ٢: ٨٤.

ولا أرى فَاعِلاً في النّاسِ يشبههُ   وما أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحدِ[1]

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعـــلاً؛ لأنَّ التصـــرف مـــن خصـــائص الأفعال"[2].

الثاني: إنَّ الحذف، وهو من خصائص الأفعال، يدخل "حاشا"، فيقال: حاشَ، وحـشَ، يقول الأنباري: "الدليل على أنَّه فعل أنَّه يدخله الحذف، والحذف إنَّما يكـــون في الفعل ، لا الحرف، ألا ترى أنَّهم قالوا في حاشا لله: حاش لله، ولهذا قرأ أكثر القراء (حاشَ لله)[3] بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصـــاحف، فدلَّ على أنَّه فعل"[4].

الثالث: تعلق حرف الجر بها ، نحو: حاشا لله، يقول الأنباري: "الدليل على أنَّه فعل أنَّ لام الخفض تتعلق به : قال الله تعالى: ﴿**حاشَ لله مـــا هـــذا بشـــراً**﴾[5]، وحرف الجر إنَّما يتعلق بالفعل؛ لا بالحرف؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف"[6].

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من أربعة أوجه:

أولاً : إنَّ قولهم إنَّها متصرفة أمرٌ غير مسلمٍ؛ لأنَّ قولهم: حاشيت وأحاشي مـــأخوذ من لفظ "حاشا"، وليس متصرفاً منه، فهو مثل قول العرب: سبحل، وهلّـــل، ولولا، أي قال: سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولولا كذا لفعلت كذا.

ثانيا : إنّ قولهم إنَّ الحذف يدخل "حاشا" منتقضٌ بـــ "رُبَّ" وبـــ "إنَّ"، إذ إنّهمـــا حرفان، ومع ذلك يجوز فيهما الحذف فيقال: رُبَ، وإنْ[7].

---

١ انظر: الكتاب ٢: ٣٢١.

٢ الإنصاف ١: ٢٨٠ م٣٧.

٣ انظر: السبعة في القراءات : ابن مجاهد، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة ٣٤٨.

٤ الإنصاف ١: ٢٨٠ م٣٧.

٥ يوسف آية ٣١.

٦ الإنصاف ١: ٢٨٠ م٣٧.

٧ انظر: الإنصاف ١: ٢٨٥ م ٣٧.

ثالثاً: إنَّ "حاشا" لا يقبل حدّ الفعل ولا خصائصه وعلاماته، فالفعل "ما دلّ على اقتران حدث بزمن كما يقول الزمخشري"[1]، وهي لا تدل على ذلك ، ويضاف إلى ذلك عدم قبولها أي خاصية أو علامة من علامات الفعل التي جمعها الزمخشري بقوله: "ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنةً، نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن"[2].

رابعاً: أما قولهم إنّ لام الجر تتعلق بها في نحو قوله تعالى **﴿حاشَ لله ما هذا بشراً﴾**[3] فإننا لا نسلم أنَّ "حاشا" هنا للاستثناء، وإنّما نرى أنها جاءت للتنزيه كما يرى الزجاج والرضي[4]، فلا دليل على أنها للاستثناء لا تركيباً ولا دلالة، فلا علاقة للتركيب الذي وردت فيه بتراكيب الاستثناء ، وأمّا دلالةً فإن ما في التركيب من سمو التنزيه يفسدُ القول بأنها للاستثناء.

ويبدو أنَّ الذي جعل الفراء والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم يحكمون بفعلية "حاشا" أنَّهم رأوا الاسم بعدها منصوباً في لهجة من اللهجات العربية، يقول الأشموني: "فأكثر العرب يجرون، وبعضهم ينصبون"[5]، فلهذا عدوها حرفاً وفعلاً بحسب حركة ما بعدها، إذ لا يعمل الحرف عملين مختلفين.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ الحركة الإعرابية تؤدي عند النحاة دوراً كبيراً في تصنيف كثير من الكلمات، فـ "خلا وعدا" مثلاً إذا نصبت فهي أفعال، وإذا جرت فهي حروف، مع أنَّها لا تقبل حد الفعل ولا خصائصه.

والذي يراه الباحث أنَّ "حاشا" في الاستثناء لا تكون إلا حرفاً يفيد الاستثناء، سواء جاء الاسم الذي بعدها مجروراً أم منصوباً، ولا علاقة لها بالفعلية أبداً، إذْ لا

---

١ المفصَّل ٢٤٣.

٢ المفصَّل ٢٤٤.

٣ يوسف آية ٣١.

٤ انظر: شرح الرضي ٢: ١٢٣.

٥ شرح الأشموني ٢: ١٦٥.

تحمل (حاشا) أيّ خاصية من خواصّ الأفعال، ولا ينطبق عليها حدّ الفعل كما أوضحنا سابقاً؛ لذا نرى أنّها حرف استثناء، ولا دور للحركة بعدها، إذ لا فرق في المعنى بين قول العرب: جاء القوم حاشا زيدٍ أو زيداً. ولم يذكر أحد من اللغويين والنحاة القدماء أن بينهما اختلافاً دلالياً.

فمردّ الاختلاف في الحركة بعد "حاشا"، في ما نرى يرجع إلى اختلاف العادات اللهجية عند القبائل العربية، فقد روى كثير من العلماء النصب بـ "حاشا"، يقول المرادي: "وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف"[1]، لكنّ ما حكاه هؤلاء العلماء لم يصل إلى سيبويه؛ لذا فإنّه لا يجيز فيما بعدها إلا الجر، يقول السيوطي : "والعذر لسيبويه أنّه لم يحفظ النصب بـ "حاشا" ولا الجر بـ "عدا" لقلته"[2].

وما قلناه عن "حاشا" ينطبق على "خلا" و "عدا" فهي أدوات استثناء، سواء نصبت أم جرت ، وما اختلاف حركة الاسم بعدها إلا من قبيل تعدد اللهجات القبلية، وقد أشار سيبويه إلى ذلك ، يقول: "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم "فحاشا وخلا في بعض اللهجات"[3].

أمّا قضية دخول "ما" على هذه الحروف فإننا نرى أنّ قول العرب: "ماخلا، ماعدا ، ماحاشا" كتلة لغوية واحدة تفيد الاستثناء وتجري مجراها بغيرها في لسان بعض قبائل العرب، وقد ورد الاسم بعدها منصوباً ممّا اضطر النحاة إلى تعليل ينصرفون عنه حال ورود الاسم بعدها مجروراً، فيقولون "ما" مصدرية لتسويغ الحاق "خلا وعدا وحاشا" بالأفعال، فإذا جاء الاسم بعدها مجروراً قيل "ما" هنا زائدة، وهو قول لا يستقيم.

---

١ الجنى الداني ٥٦٢.

٢ الهمع ٣: ٢٨٥.

٣ الكتاب ٢: ٣٠٩.

سبب بناء الباء على الكسر

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة العلة في بناء حرف الجر "الباء" على الكسر، يقول: "والمبنيُّ على الكسر من الحروف، باء الجر ولام الأمر في: بزيدٍ، وليفعل كذا، فإنّما بُنيا على الكسرة؛ لأجل أنّ المقصود هو التحريك، فلا حدّ في ذلك ولا حظر.

وحكى شيخنا – يعني أبا الحسين – عن أبي العباس أنّه قال: إنّ الباء في: بزيدٍ إنّما بني على الكسر؛ لتكون حركته من جنس ما يحدثه"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الجرجاني كما مرّ سابقاً إلى أنّ هذا الحرف مبني على الكسر كلام الجر ولام الأمر، إذْ لا مانع من ذلك.

أمّا أبو العباس المبرد[2] والرماني والرضي الاستراباذي فقد ذهبوا إلى أنّ العلة في بناء هذا الحرف على الكسر هي موافقة معموله، إذ إنّه يعمل الجر، وحركة الجر الأصيلة هي الكسر، يقول الرماني: "الباء، وهي من العوامل، وعملها الجر، وهي مكسورة، وإنّما كسرت؛ لتكون على حركة معمولها، وحركة معمولها الكسر"[3]، ويقول الرضي الاستراباذي: "وإنّما كسرت باء الجار ولامه؛ لموافقة معمولها"[4].

وما ذهب إليه المبرد من تابعهُ يحتاج إلى مناقشة من حيث إنّ الكاف، وهو حرف جر، مبنيٌّ على الفتح في نحو: زيد كالأسد، ولو كانت العلة موافقة المعمول لكُسِرَ، يقول الجرجاني: "والْزِم كاف التشبيه في كزيد"[5].

---

١ المقتصد ١: ١٤٢.

٢ لم أجد هذا الرأي للمبرد فيما بين يدي من كتبه.

٣ معاني الحروف : الرماني، ت: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، ص٣٦.

٤ شرح الرضي ٤: ٢٨٣.

٥ المقتصد ١: ١٤٢.

ويبدو أنَّ الذي دعا النحاة إلى هذا الاختلاف هو أنّهم يرون أنَّ الأصل في الحروف الأحادية أن تكون مبنية على الفتح ؛ لذا أخذوا يعللون لما جاء مخالفاً لذلك، يقول الرضي: "اعلم أنَّ كل كلمة على حرف واحد، كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح؛ لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف"[1].

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الجرجاني هو الصحيح، إذ إنَّه أخذ بالنظرة الوصفية القائمة على ملاحظة الظاهرة اللغوية دونما تعليل أو تبرير ، فهذا الحرف بني على الكسر، كما جاء عن العرب. وقد عبر عن ذلك بمنهجية وصفية دقيقة، مبيناً أنه لابد من التحريك، ولما كانت العرب قد حركت بالكسر، ولا حظر في ذلك، فقد وجب أن يكون هذا هو السبب، فقال: "فإنما بُنيا (باء الجر ولام الأمر) على الكسرة؛ لأجل أن المقصود هو التحريك، فلا حدّ في ذلك ولا حظر"[2].

[1] شرح الرضي ٤: ٢٨٣.

[2] المقتصد ١: ١٤٢

الكاف بين الحرفية والاسمية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء الكاف اسماً، نحو: مررت بكزيدٍ، أي: بمثل زيد، يقول الجرجاني: "وأمّا بيت الأعشى:

أتنتهونَ ولن ينهى ذوي شططٍ (كالطّعنِ يذهبُ فيهِ الزيتُ والفتُلُ)[1]

فالكاف فيه اسم، كأنّه قال: ولن ينهى مثل ذي الطعن ذوي شطط؛ لأجل أنّك لو جعلته حرفاً، كان التقدير فيه: ولن ينهى ذوي شطط شيء استقرّ كالطعن، فإذا حذفت شيئاً جعلت ما بعده من قولك: استقرّ كالطعن فاعلاً لينهى ، حتّى كأنّك قلت: ولن ينهى استقر كالطعن، وهذا فاسد؛ لأنّ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الأخفش والفارسي وابن جني إلى جواز مجيء الكاف اسماً، فيكون مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً، ومجروراً بحرف جر، يقول المرادي: "ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنَّه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار، فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين"[3].

ويقول أبو علي الفارسي: "وقد استعملت اسماً في نحو قول الشاعر:

أتنتهونَ ولنْ يَنْهى ذَوْي شططٍ كالطعْنِ يَهْلِكُ فيه الزيتُ والفتلُ

---

* انظر: الكتاب ١: ٤٠٨، المقتضب ٤: ١٤٠، شرح المفصّل ٨: ٤٢، شرح التسهيل ٣: ١٧٠، شرح الرضي ١: ٣٤٣: الجنى الداني ٧٨، مغني اللبيب ٢٣٨، الارتشاف ٢: ٤٣٥، التصريح ٢: ١٨، الهمع ٤: ١٩٧.

١ انظر: ديوان الأعشى، شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ص١٣٤.

٢ المقتصد ٢: ٨٥٣.

٣ الجني الداني ٧٨.

فالكاف فاعلة؛ لأنّ الفاعل لا يحذف"[1]

ويقول الفارسي أيضاً: "أتنتهون ولن ينهى... الخ البيت.

لا تخلو الكاف من أن تكون اسماً أو حرفاً، فلا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنَّك إن جعلتها حرفاً لزم أن تجعلها صفة لمحذوف، كأنَّك قلت: شيء كالطعن، والفاعل لا يحذف، ...، فإذا كان كذلك جعلت الكاف نفسها فاعلة، وموضعها رفع بكونها فاعلة، كما أنّ موضعها موضع جرّ في قوله:

ككما يؤثفين[2]

وكما أنّ موضعها جر في قوله:

على كالقطا الجونيّ[3] "[4]

واضح أنّ الفارسي في هذين النصين يرى أنّ الكاف تكون اسماً في الاختيار، وليس ذلك مختصاً بالضرورة الشعرية، وقد تابعه في هذا الرأي تلميذه ابن جني، فنصَّ على أن الكاف تكون اسماً في الاختيار، يقول ابن جني: "واعلم أنّه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعشى وغيره، فكذلك يجوز أنْ تجعل مبتدأة، فتقول على هذا: كزيدٍ جاءني، وأنت تريد: مثل زيدٍ جاءني، وكبكر غلامٌ لمحمد، فإن أدخلت "إنَّ" على هذا، قلت: إنَّ كبكرٍ غلامٌ لمحمدٍ، فرفعت الغلام؛ لأنَّه خبرَ

---

[1] الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، ٢٠٧.

[2] تمامه: وغيرَ ودّ جاذلٍ أو ودّين وصاليات ككما يؤثفينْ

انظر: الكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨/٤: ٢٧٩.

[3] تمامه: قليلاً غرارُ العينِ حتى تقلصوا على كالقطا الجونيّ أفزعه القطْرُ

انظر : ديوان الأخطل، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص١٢٥، وانظر أيضاً: سرّ صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني، ت: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١: ٢٨٧.

[4] المسائل البصريات ١: ٥٣٩.

"إنَّ"، والكاف نصب؛ لأنَّها اسم "إنَّ"، وتقول إذا جعلت الكاف حرفاً وخبراً مقدماً: إنَّ كبكرٍ أخاك، تريد: انَّ أخاك كبكر، كما تقول: إنَّ من الكرام زيداً"[1]

وقد استدل هؤلاء النحاة بما ورد في الشعر من استعمال الكاف اسماً، وإليك بعضاً من هذه الأبيات:

١- وَمَا هَداكَ إلى أرْضٍ كَعَالِمِهـا ولا أعانَكَ فَيْ غُرْمٍ كَغـرّامِ[2]

٢- بكا للقوة الشغواءِ جُلْتُ، فلم أكنْ لأولعَ إلا بالكميِّ المقنّـعِ[3]

٣- تيّمَ القلبَ حبّ كالبدرِ، لا بـل فاق حسناً من تيّمَ القلبَ حُبّا[4]

٤- لوْ كانَ في قلبي كقدْرِ قلامـةٍ فضلاً لغيرِكِ ما أتتك رسائلي[5]

٥- بنا كالجوى ممّا يُخافُ وقدْ نَرَى شفاء القلوبِ الصادياتِ الحوائمِ[6]

حيث وقعت الكاف فاعلة في البيت الأول، واسماً مجروراً بحرف الجر في البيت الثاني، واسماً مضافاً في الثالث، واسماً لـ "كان" في الرابع، ومبتدأ في البيت الخامس.

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً : إنّ الكاف لا تقبل حد الاسم ولا علاماته، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه[7]. والكاف لا

---

[1] سر صناعة الإعراب ١: ٢٩٠.

[2] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧١.

[3] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٠، والهمع ٤: ١٩٧.

[4] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٠، والمساعد ٢: ٢٧٢.

[5] انظر: ديوان جميل بثينة، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون، ص٨٦، شرح التسهيل ٣: ١٧٠.

[6] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٠.

[7] انظر : التبصرة والتذكرة: الصيمري، ت: الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١: ٧٤.

تدل على ذلك، ويضاف إلى ذلك عدم قبولها علامات الأسماء التـــي حدّدهـــا النحاة في التنوين و (ال) التعريف والنداء، أمّا الجر والإسناد اللذان اســـتدل بهما الأخفش والفارسي على اسمية الكاف، فهما محمولان ، إما على التأويل، أو على الضرورة الشعرية، وفي كلٍّ خروج على أسس التقعيد النحوي.

ثانياً : إنّ الكاف لم تأتِ اسماً في النثر ، سواء في القـــرآن الكريـــم أم فـــي كـــلام العرب، يقول ابن عصفور: "أمّا السماع ؛ فلأنّه لا يحفظ أنّ الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكام الأسماء"[1].

ويقول السيوطي: "وذلك في الشعر كثير، ولم يرد في النثر فاختصّ به"[2].

أمّا جمهور النحاة فذهبوا إلى أنّ الكاف حرف جر يفيد التشبيه ، فإن جـــاءت في الشعر اسماً ، فذلك ضرورة شعر، يحفظ ولا يقاس عليه، يقول ســـيبويه: "إلا أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا جعلوها بمنزلة مثل، قـــال الراجـــز: (وهـــو حميـــد الأرقط):

فَصُيِّروا مِثْلَ كعصْفٍ مأكولْ[3]

وقال خطّام المجاشعي:

وصالياتٍ كَكَما يُؤثفينْ "[4]

ويقول المبرد: "فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل، وأدخـــل عليهـــا الحروف، كما تدخل على الأسماء، فمن ذلك قوله:

وصالياتٍ ككما يؤثفينْ "[5]

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٧.

[2] الهمع ٤: ١٩٨.

[3] انظر: ديوان رؤبة وملحقاته ١٨١، وصدره: ولعبت بهم طيرٌ أبابيل.

[4] الكتاب ١: ٤٠٨.

[5] المقتضب ٤: ١٤٠.

ويقول ابن هشام: "أمَّا الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل، ولا تقع لذلك عند سيبويه والمحققين إلاَّ في الضرورة"[١].

فسيبويه وجمهور النحاة لا يرون اسميتها، وما جاء في الشعر حملوه على الضرورة ، ومنعوا القياس عليه ، يقول ابن عصفور: "وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّ الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام ، وذلك عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر، بدليل السماع والقياس"[٢].

ويقول ابن أبي الربيع: "فمتى وُجدت اسماً فذلك خروج عن قياسها، واستعمال لها في غير موضعها. فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع، ولم يسمع إلا في ضرورة، فلا يتعدى"[٣].

وقد تأول بعض النحويين المانعين ورود الكاف اسماً بأنّ الكاف مع مجرورها صفة لموصوف محذوف، تقديره شيء، يكون هو الفاعل، لكنّه حذف، وأقيمت الصفة مقامه، فتقدير الفاعل في قول الأعشى:

أتنتهونَ ولنْ يَنْهَى ذوي شَطَطٍ كالطعنِ يَهْلِكُ فيهِ الزيتُ والفتلُ

شيء كالطعن، فالفاعل محذوف، وأقيمت الصفة مقامه، وكذلك الأمر في بقية الأبيات، ولم يرتض هذا الأمر أبو علي الفارسي، يقول:

"أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

لا تخلو الكاف من أن تكون اسماً أو حرفاً، فلا يجوز أن تكون حرفاً؛ لإنَّك إنْ جعلتها حرفاً لزم أن تجعلها صفة لمحذوف، كأنّك قلت: شيء كالطعن، والفاعل لا يحذف. ألا ترى أن قول من قال : ضربني وضربت زيداً: إنَّ الفاعل منه محذوف خطأ عندنا، وكذلك إنْ جعلت الكاف حرفاً كان وصفاً، وإذا صار وصفاً

---

١ مغني اللبيب ٢٣٩.

٢ شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٧.

٣ البسيط ٢: ٨٥١.

فالموصوف محذوف ، وإذا جعلته وصف محذوف بقي الفعل بلا فاعل، وذلك غير جائز عندنا"[1]، ويقول الجرجاني: "وأما بيت الأعشى:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن

فالكاف فيه اسم، كأنّه قال: ولن ينهى مثل الطعن ذوي شطط؛ لأجل أنَّك لو جعلته حرفاً كان التقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيء استقرّ كالطعن، فإذا حذفت شيئاً جعلت ما بعده من قولك: استقرّ كالطعن فاعلاً لينهى، حتى كأنّك قلت: ولن ينهى استقر كالطعن، وهذا فاسد ؛ لأنّ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً"[2].

ويقول ابن يعيش : "وقد قيل إنَّ الفاعل ههنا موصوف محذوف، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن، ثم حذف الموصوف، وذلك ضعيف؛ لأنّه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه ، بحيث يعمل فيه عامل الموصوف، والموصوف ههنا فاعل، والصفة جملة، فلا يصح حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل إلى الجملة؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسماً محضاً"[3].

واضح أنّ في هذا القول تكلفاً لا مسوغ له؛ إذ من الأولى حمل الأبيات على الضرورة، وأمّا التقدير فخلاف الأصل، كما يقول النحاة.

وكان أبو جعفر بن مضاء من نحاة الأندلس قد خالف النحويين جميعاً، حيث ذهب إلى أنّ الكاف تكون اسماً دائماً، ولا علاقة لها بالحرفية، يقول السيوطي: "وقال أبو جعفر بن مضاء: هي اسم أبداً؛ لأنَّها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسمٍ فهو اسم"[4].

ولكنَّ ما ذهب إليه أبو جعفر بن مضاء يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً : إنّ حد الاسم وعلاماته لا تنطبق على الكاف، كما أوضحنا ذلك في مناقشة رأي الأخفش والفارسي وابن جني.

---

[1] المسائل البصريات ١: ٥٣٨.

[2] المقتصد ٢: ٨٥٣.

[3] شرح المفصّل ٨: ٤٣.

[4] الهمع ٤: ١٩٩.

ثانياً : إنَّه لم يسمع ورود الكاف اسماً في النثر في كـــلام العــرب ، يقــول ابــن عصفور: "أمَّا السماع ؛ فلأنّه لا يحفظ أنَّ الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكــام الأسماء"[1].

ثالثاً : إنّه لا حجة له في قوله إنّ الكاف بمعنى مثل؛ لأنّ "كأنّ وليت" بمعنى أشـــبّه وأتمنى، وهما حرفان بإجماع.

رابعا: إنّ الكاف قد تأتي زائدةً كقوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شـــيء**﴾[2]، ولا تـــزاد إلا الحروف[3].

خامسا:إنّ الكاف على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأســماء الظــاهرة إلا محذوف منه أو شاذ.

وقد اختار أبو حيان في هذه المسألة رأي جمهور النحاة، وذلك في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً ...**﴾[4]، يقول: "ومثلهم مبتدأ، والخبر في الجار والمجرور بعده، والتقدير كائن كمثل، كما يقدر ذلك في سائر حروف الجر ، وقال ابن عطية: الخبر الكاف، وهي على هذا اسم، كما هي في قول الأعشى:

أتنتهونَ ولنْ يَنْهى ذَويْ شَطَطٍ ... كَالطعنِ يَهْلِكُ فيهِ الزيتُ والفُتُلُ

وهذا الذي اختاره وبدأ به غير مختار، وهو مذهب أبي الحســن، يجــوز أن تكون الكاف اسماً في فصيح الكلام، وتقدم أنَّا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر"[5].

والذي يراه الباحث أنَّ ما قاله الجمهور هو الصحيح، فالكــاف حــرف مــن حروف الجر يفيد التشبيه، ولا صلة له بالاسمية؛ لأنّ الاسم، كما يقول النحاة، كلمة

---

١ شرح الجمل١: ٤٧٧.

٢ الشورى آية ١١.

٣ انظر: الهمع ٤: ١٩٩.

٤ البقرة آية ١٧.

٥ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي، ت: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ، ١: ٢٠٩.

تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه[١]، وهذا غير متحقق في الكاف؛ لأنَّها لا تدل على معنى في نفسها، وإنّما تدل على معنى في غيرها، وهو وجود التشابه بين اسمين، يضاف إلى ذلك أنَّ علامات الاسم لا تنطبق عليها، فلا يدخلها التنوين و(ال) التعريف والنداء ، أمَّا الجر والإسناد ففي ضرورة الشعر، ومن المعلوم أنّ ما جاء لضرورة شعرٍ أو إقامة وزن فلا حجة فيه، كما يقول الأنباري[٢].

ولو حاولنا تطبيق حد الحرف على الكاف لوجدنا أنَّه يدخل تحت هذا الحد، يقول البطليوسي في حدّ الحرف: "هو ما جاء لمعنى في غيره، ولم يكن أحد جزئي الجملة، وليس باسمٍ"[٣].

فالكاف إذاً حرف لا معنى له في نفسه، وإنّما معناه في غيره، وهو الربط بين اسمين ؛ لأداء معنى التشبيه، يقول الجزولي: "الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، ولكن في غيره، والحرف يأتي لثمانية معان، (وذكر منها الربط بين اسمين)"[٤].

أما مجيء الكاف اسماً عندما تقع موقع الأسماء فضرورة شعرية، لا يقاس عليها ، ومما يقوي ما ذهب إليه الجمهور عدم ورود نصوص نثرية في كلام العرب، تدل على اسمية الكاف، يقول ابن عصفور: "أمَّا السماع؛ فلأنّه لا يحفظ أنَّ الكاف قد جاءت في النثر موجوداً فيها أحكام الأسماء"[٥].

ويقول السيوطي: "وذلك في الشعر كثير، ولم يرد في النثر فاختصّ به"[٦].

---

١ انظر: التذكرة للصيمري ١: ٧٤.

٢ انظر: الإنصاف ٢: ٦٢٧ م٨٧.

٣ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: البطليوسي، ت: الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، دارالمريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ، ٢٨.

٤ المقدمة الجزولية في النحو : أبو موسى الجزولي ، ت: الدكتورشعبان عبد الوهاب محمد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، ص٤.

٥ شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٧٧.

٦ الهمع ٤: ١٩٨.

"رُبَّ" بين الحرفية والاسمية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "رُبَّ" بين الحرفية والاسمية ، يقول الجرجاني : "وبعد فإنّ "رُبَّ" لا تدخل إلا على النكرات الموصوفة، كقولك : ربَّ رجلٍ يفهم، ورُبَّ رجل ظريف، ويحذف الفعل الذي تتعلق به رُبَّ، والمعنى: رُبَّ رجل يفهم لقيت، أو أدركت، فـ "رُبَّ" مع ما دخل عليه في موضع نصب، كما أنّ الجار والمجرور في قولك: مررت بزيد كذلك"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ "رُبَّ" حرف جر يفيد التقليل، فهو مناقض لـ "كم" في الخبر، يقول سيبويه: "واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ"؛ لأنّ المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسم؛ ورُبَّ غير اسم بمنزلة مِنْ"[2].

ويقول ابن السراج: "وربّ حرف جر"[3].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر"[4].

وقد استدلّ البصريون بالأدلة التالية:

أولاً : إنَّه لا يجوز الإخبار عن "رُبّ"، فلا يقال: رُبّ رجل أفضل منك، كما تقول: كم رجلٍ أفضل منك، يقول سيبويه: "ولا يجوز في "رُبَّ" ذلك؛ لأنَّ "كم" اسم، وربَّ غير اسمٍ، فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل لك"[5].

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٦١، ١٦٩ ، المقتضب ٣: ٥٧، ٦٥، الأصول ١: ٤١٦، الإنصاف ٢: ٨٣٢ م١٢١، شرح المفصل ٨: ٢٧، الجنى الداني ٤٣٨، مغني اللبيب ١: ١٧٩، شرح التسهيل ٣: ١٧٥، الارتشاف ٢: ٤٥٥، الهمع ٤: ١٧٣.

[1] المقتصد ٢: ٨٣٠.

[2] الكتاب ٢: ١٦١.

[3] الأصول ١: ٤١٦.

[4] الإنصاف ٢: ٨٣٢ م١٢١.

[5] الكتاب ٢: ١٧٠.

ثانياً : إنّ حروف الجر لا تدخل عليها ، ولو كانت اسماً لجاز ذلك، بخلاف "كم" فإنّ ذلك جائز فيها، يقول ابن السراج: "ومما يتبين أنّ رُبَّ حرف، وليست باسم كـ "كم" ، أنَّ "كم" يدخل عليها حرف الجر، ولا يدخل علي "رُبَّ"، تقول: بكم رجلٍ مررت"[1].

ثالثاً : إنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها ، كبقية حروف الجر الأخرى، فتقول: رُبّ رجل عالم أدركت، فـ "ربّ" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في نحو : مررت بزيد، يقول ابن يعيش: "ومن الدليل على كون رُبّ حرفاً، أنَّها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فتقول: رُبَّ عالمٍ أدركت، فـ "رُبَّ" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك: مررت بزيد"[2].

وقد جمع الأنباري حجج البصريين في قوله: "الدليل على أنّها حرف أنَّها لا يحسن فيها علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال، وأنَّها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: "رُبّ رجلٍ يفهم"، أي ذلك قليل"[3].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "رُبَّ" اسمٌ، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "رُبَّ" اسم"[4]، ويقول ابن يعيش: "وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلى أنَّ "رُبَّ" اسم"[5].

وقد استدلّ الكوفيون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً : إنَّ "رُبَّ" لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنّما تقع متوسطة، لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، يقول ابن يعيش:

---

١ الأصول ١: ٤١٦.

٢ شرح المفصّل ٨: ٢٧.

٣ الإنصاف ٢: ٨٣٣ م١٢١.

٤ السابق ٢: ٨٣٢ م١٢١.

٥ شرح المفصّل ٨: ٢٧.

"وقالوا إنَّها لا تكون إلا صدراً، وحروف الجر إنَّما تقع متوسطةً؛ لأنَّها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء"[1].

ثانياً : جواز الإخبار عنها في قول بعض العرب: رُبَّ رجلٍ ظريف[2]، وفي قول الشاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلك لم يكُنْ ... عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ[3]

ثالثاً : إنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة على السواء، يقول الأنباري: "إنّها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة"[4].

رابعاً: إنّ "رُبَّ" لا تعمل الجر إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر على اختلافها تعمل في النكرة موصوفة وغير موصوفة، يقول الأنباري: "إنّها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة"[5].

وقد ردّ البصريون ما استدل به الكوفيون من أدلة على النحو التالي:

أولاً : إنّ لزوم "رُبَّ" صدر الكلام ناشيء عن إفادتها التقليل ، والتقليل يشبه النفي في لزوم حروفه صدر الكلام، يقول الأنباري: "إنّما لا تقع "رُبَّ" إلا في صدر الكلام؛ لأنّ معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام"[6].

وكان أبو بكر بن السراج قد ردّ قول الكوفيين هذا من وجه آخر، وهو أنَّ "رُبَّ" لمّا كانت نقيضة لـ "كم" في المعنى ، حملت عليها، فألزمت صدر

---

١ شرح المفصّل ٨: ٢٧.

٢ انظر: شرح المفصّل ٨: ٢٧.

٣ انظر: المقتضب ٣: ٦٦ والتصريح ٢: ٦٨.

٤ الإنصاف ٢: ٨٣٢ م١٢١.

٥ السابق ٢: ٨٣٣ م١٢١.

٦ الإنصاف ٢: ٨٣٣ م١٢١.

الكلام؛ لأنَّ من سنن العرب في كلامها حملهم الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره[1] ، يقول ابن السراج: "وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجلٍ ، وذهبت إلى غلامٍ لك، ولكنّه لما كان معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة، فصار مقابلاً لـ "كم" إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام، كما جعل لـ "كم"، وأخّر الفعل والفاعل"[2].

ثانياً: إنّ ما استدل به الكوفيون في قول بعض العرب: "رُبَّ رجل ظريف، وفي قول الشاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلك لم يكُنْ   عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ

مردود بما يلي:

أولاً : إنّ قول العرب: "رُبَّ رجل ظريف" قول شاذّ، والشواذ لا يقاس عليها كما هو معلوم[3] ، يقول ابن يعيش: "وأمّا ما تعلقوا به من قول بعض العرب: رُبَّ رجل ظريفٌ، برفع ظريف، فهو شاذ"[4].

ثانياً : أمَّا البيت فقد تأوله البصريون بتأويلات ثلاثة، وهي:

الأول: إنَّ الرواية الشهيرة "وبعض قتل عار"[5]

الثاني: إنّ "عار" خبر لمبتدأ محذوف، أي هو عار، يقول ابن مالك: "والصحيح أنّه خبر لمبتدأ محذوف"[6].

---

[1] انظر: الإنصاف ١: ١٨٦ م٢٣.

[2] الأصول ١: ٤١٦.

[3] انظر: الإنصاف ١: ٣٩٣ م٥٧.

[4] شرح المفصّل ٨: ٢٧.

[5] انظر: الجنى الداني ٤٣٩.

[6] شرح التسهيل ٣: ١٦٧.

الثالث: إنّ الشاعر قد شبه "رُبّ" بـ "كم" ، يقول ابن السراج: "وهذا إنّما يجيء على الغلط والتشبيه"[1].

ثالثاً : إنّ ما ادعاه الكوفيون من أنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في النكرات، وحروف الجر تعمل في النكرات والمعارف، مردودٌ بأنَّ "رُبَّ" تدخل على واحد يدل على أكثر منه ، فجرى مجرى التمييز في تنكيره ، يقول ابن يعيش: "وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة؛ فلأنَّها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز ، ألا ترى أنَّ معنى قولك : رُبَّ رجلٍ يقول ذلك: قلَّ من يقول ذلك من الرجال؛ فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها ؛ لأنَّها نظيرة كمْ على ما سبق، إذ كانت كم للتكثير، وربَّ للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف"[2].

وكان رضي الدين الاستراباذي قد ذهب إلى اسمية "رُبَّ"، فهي مبتدأ محذوف الخبر دائماً ، وقد اعتمد في هذا الرأي على أنّ الفعل المتعدي يعمل بنفسه، أي بدون حاجة إلى حرف الجر ، كما في قولنا: رُبّ رجل أكرمت، يقول الرضي: "وتشكل عليهم حرفيتها بنحو: رُبَّ رجل كريم أكرمت، فإنّ حروف الجر هي ما يفضي إلى المفعول بنفسه الذي لولاها لم يفض إليه، وأكرمت يتعدى بنفسه"[3].

وقد استدل الرضي بدليل آخر ، وهو قولهم: رُبّ رجل كريم أكرمته، إذْ إنّ الفعل المتعدي "أكرم" لا يتعدى إلى مفعولين معاً ، أحدهما ضمير، والآخر مجرور بحرف جر ، يقول: "ويشكل أيضاً بمثل قولك: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمته؛ لأنّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال: لزيد ضربته"[4].

لكنَّ ما استدلّ به الرضي يحتاج إلى مناقشة من حيث إنّ البصريين قد كانوا على علم بهذا ، فقالوا إنّ "رُبَّ" تأتي مع الفعل اللازم والمتعدي، فإذا جاءت مع فعل لازم ذهب الإشكال، وأعرب ما بعدها مبتدأ، أمَّا إذا جاءت مع فعلٍ متعدٍ فإننا

---

[1] الأصول ١: ٤١٨.
[2] شرح المفصل ٨: ٢٧.
[3] شرح الرضي ٤: ٢٨٨.
[4] السابق ٤: ٢٨٩.

نقدر لها عاملاً محذوفاً، يكون هو الناصب لما دخلت عليه "رُبَّ"، والتقدير: لقيت وما أشبه ذلك[1].

واضحٌ أنّ ما قاله البصريون، وأخذه عليها الرضي ناشئ عن معيارية القاعدة النحوية التي تنصّ على أنّ الفعل المتعدي يجب أن يصل إلى المفعول بدون حرف الجر؛ لذلك جعلوا الفعل الظاهر صفة لمجرور "رُبَّ"، وقدروا فعلاً عاملاً في مجرور "رُبَّ" لا يحتاج المعنى إليه.

ولعلّ من الواضح أنَّ النحاة بصريين وكوفيين قد اختلفوا في "رُبَّ"؛ لأنَّهم وجدوها تخالف حروف الجر الأخرى في تصدرها وفي دخولها على نكرة، واحتياجها إلى موصوف؛ لذا حكم عليها الكوفيون بالاسمية، وقدّر لها نحاة البصرة العوامل.

ولعلّ هذه الخصيصة التركيبية لـ "رُبَّ" هي التي جعلت لها هذه الأحكام الخاصة التي نرى أنّها لا تخرجها عن كونها حرفاً من حروف المعاني، يقول الزجاجي: "لأنَّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثمَّ يخرج منه بعضه؛ لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله، ألا ترى أنّ إجماع النحويين كلهم على أنّ أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال... ، ثم نرى كثيراً منها غير معرب لعلل فيها، ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية"[2].

والذي يراه الباحث أنَّ "رُبَّ" حرف من حروف المعاني، يدخل على الأسماء، فيعمل الجر، ولا تمت للاسمية بأيّ صلة، إذ إنّها لا تقبل علامات الاسم التي جمعها ابن مالك في قوله:

بالجرِ والتنوينِ والندا وأل ومسندٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ[3]

---

[1] انظر: شرح الرضي ٤: ٢٨٩.

[2] الإيضاح في علل النحو ٥١.

[3] انظر: ألفية ابن مالك.

فهي لا تقبل دخول حروف الجر عليها، ولا تقبل التنوين، ولا حرف النداء ولا "أل" التعريف، ولا يمكن أن تكون في الجملة مسنداً أو مسنداً إليه، وإنما هي حرفٌ يأتي لمعنى في غيره، يقول ابن يعيش: "ورُبَّ حرف، والذي يدل على ذلك أنَّ رُبَّ معناه في غيره..."[1].

ويقول ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح؛ لأنَّ "رُبَّ" كلمة تدل على معنى في غيرها، فيستقر أنَّها حرف، ولا يزال عن ذلك إلا بدليل يدل على الاسمية ، وكذلك كان ينبغي أن يقال في "كم" أنها حرف؛ لأنَّها دالة على معنى في غيرها، إلا أنّا وجدنا العرب حكمت لها بأحكام الأسماء"[2].

ويقول الزجاجي في حد الحرف: "وأمّا حد حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره ، نحو مِنْ وإلى وثُمَّ وما أشبه ذلك، وشرحه أنَّ (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني"[3].

فهذه النصوص تشير إلى حرفية "رُبَّ"؛ لأنّها تدل على معنى في غيرها، لا في نفسها، فهي تدل على التقليل أو التكثير في الاسم الذي بعدها.

---

[1] شرح المفصل ٨ : ٢٧.

[2] البسيط ٢: ٨٦١.

[3] الإيضاح في علل النحو ٥٤.

"خلاف في "ما" التعجبية"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجـاني فـي كتابـه "المقتصد": مسألة "ما" التعجبية، هل هي نكـرة بمعنـى شـيء، أم موصولـة، أم استفهامية، يقول: "فـ "ما" في قولك: ما أحسن زيداً مبتدأ، وأحسن فيه ضمير يعـود إليه، وذلك الضمير هو الفاعل، وزيداً منصوب بأنَّه مفعول، فهو في حكم الإعـراب كقولك: زيدٌ أذهب عمراً.

ولا يجوز أن تجعل ما موصولاً، وأحسن صلة له، حتى كأنَّك قلـت: الـذي أحسن زيداً"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأبو علي الفارسي والجرجاني وجمهور البصريين إلى أنّ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، والجملة الفعلية بعدها المكونة من الفعل والفاعل والمفعول خبرٌ لـ "ما" يقول سيبويه : "زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبد الله، ودخله معنى التعجب"[2].

ويقول أبو عليّ الفارسي: "وقولك: أعلم فعل ماض، وفيه ضمير يعود إلـى المبتدأ الذي هو (ما)، وذلك الضمير رفع بأنّه فاعل، وزيداً وما أشبهه نصب بأنّـه مفعولٌ به، وتقديره: شيء أحسن زيداً"[3].

لكنّ قول سيبويه ومن تابعه من النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

---

* انظر الكتـاب ج١ ص ٧٢، الأصـول ج١ ص٩٩، المقتصـد ج١ ص٣٧٣، المسـائل البغداديات ج١ ص٢٥٥، شرح الرضي ج٤ ص٢٣٤، التبييـن م٤١ ص ٢٨٢، شـرح المفصّل ج٧ ص١٤٨، الارتشاف ج٣ ص٣٣، الجنى الداني ص ٣٣٧، شرح التصريـح ج٢ ص٨٧، المساعد ج٢ ص١٤٨، الهمع ج٥ ص٥٦.

[1] المقتصد ١ : ٣٧٥.

[2] الكتاب ١: ٧٢.

[3] الإيضاح العضدي ١١٤.

الأول: إنَّهم قالوا إنَّ "ما" نكرة ، والابتداء بالنكرة لا يجوز في العربية، إلا بمسوغ أو بسماعٍ عن العرب، والابتداء بـ "ما" هنا مطّرد، وقد لاحظ النحاة بعد سيبويه ذلك، يقول الرضي: "وقوله و(ما) ابتداء، أي مبتدأ، مع كونه نكرة عند سيبويه[1]"، ويقول أيضاً: "ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أنَّ استعمال "ما" نكرة غير موصوفة نادرٌ ، نحو" فنعمّا هي" على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأة"[2].

لذا أخذ النحاة يلتمسون لسيبويه العذر، فقالوا: إنّما جاءت نكرة في جملة التعجب للإبهام، ولإعطاء معنى التعجب، يقول ابن السراج: "فلذلك لزمها أنْ تكون مبهمةً غير مخصوصة، كما قالوا: شيء جاءك، أيْ ما جاءك إلا شيء، وكذلك: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ، أيّ: ما أهرّهُ إلا شرٌّ"[3].

ويقول الشيخ خالد الأزهري: "هي نكرة تامّة بمعنى شيء، ابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

عجبٌ لِتلكَ قضيةً وإقامتي   فيكمْ على تلكَ القضيةِ أعْجَبُ[4] "[5]

الثاني: إنَّ قولهم إنَّ "ما" اسم غير مسلم؛ إذْ لا تدل "ما" على مسمّى، والاسم عند النحاة كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه.[6]

وقد حاول سيبويه أن يجعل لـ "ما" معنى في نفسها تدل عليه فقال: إنَّها بمعنى شيء، ولكنه لم يكن مقتنعاً بذلك، يقول: "زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبدَ الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل، ولم يتكلم به"[7]، وقوله: "وهذا

[1] شرح الرضي ٤ : ٢٣٣.
[2] شرح الرضي ٤ : ٢٣٣.
[3] الأصول ١ : ٩٩.
[4] انظر: الكتاب ١: ٣١٩.
[5] التصريح ٢: ٨٧.
[6] انظر: إصلاح الخلل ١٤.
[7] الكتاب ١ : ٧٢.

تمثيل، ولم يتكلم به، يدلّ دلالة واضحة على أنَّه لم يكن مقتنعاً بأنَّ "ما" تـدلّ علـى مسمى؛ لأنّه لا يمكن أنْ يحل اسم مكانها.

وقد لاحظ النحاة ذلك، يقول ابن عقيل: "فلا يقولون: شيء أحسن زيداً، في معنى ما أحسن زيداً؛ لأنَّ شيئاً لا يعطي إبهام (ما) نصّاً ، فإنْ قيل: فلا يفسر بشيء، وقد قلتم: بمعنى شيء، قيل: هو تقريب للتعليم"[1].

وقد حاول سيبويه أن يبحث في كلام العرب عن اسم مثل "ما" في التعجب، يكون نكرة تامة، يستغني بنفسه، ويشير إلى مسمّى، يقول: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني ممّا أن أصنع، أيْ من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسماً.

ومثل ذلك غسلته غسلاً نعمّا، أيْ نِعْمَ الغسلُ"[2].

وما ذكره سيبويه يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

الأول: إنَّ "ما" في المثالين لم تقع في أول الكلام، حتى يمكن الحكم عليهما بالابتداء.

الثاني: إنّا لا نسلم أنّ "ما" في المثالين اسم ، فقد قال قوم من النحاة إنَّ "ما" في (نعمّا) لا محل لها من الإعراب ، يقول المرادي: "إنّ "ما" ركبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قومٌ، منهم الفراء"[3].

هذا بالإضافة إلى أنَّ خصائص الأسماء غير موجودة في "ما"، فهي لا تقبل علامات الاسم من التنوين والنداء وحرف التعريف والإسناد إليه والإضافة والجر وحرفه.

---

[1] المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، ت : الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ٢: ١٤٨.

[2] الكتاب ١ : ٧٣.

[3] الجنى الداني ٣٣٨.

ويبدو أنّ الذي دعا سيبويه ومن معه من النحاة إلى القول بأنّها اسمٌ، هو أنهم يرون أنّ "أفعل" فعل، ولابُدّ للفعل من فاعل، والفاعل ضمير مستتر، ولابُدَّ أن يعود على ظاهر، ولم يكن في الجملة ظاهر سوى "ما"، فحكموا عليها بالاسمية، يقول الشيخ خالد الأزهري: "فأمّا "ما" التعجبية فأجمعوا على اسميتها؛ لأنّ في أحسن ضميراً يعود عليها اتفاقاً، والضمير لا يعود إلا على الأسماء"[1].

ويقول السيوطي عند ذكر علامات الاسم : "الثاني: عود ضمير عليه، وبه استدلّ على اسمية (مهما)؛ لعود الهاء عليها في قوله تعالى: ﴿**مهما تأتنا به**﴾[2]: و(ما) التعجبية؛ لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو: ما أحسن زيداً"[3].

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أنَّها اسم موصول، أو نكرة موصوفة، وما بعدها إمَّا صلة لـ "ما"، فلا محلّ لها من الإعراب، وإمَّا صفة لـ "ما"، فمحلها الرفع، يقول ابن السراج: "وقال الأخفش إذا قلت: ما أحسن زيداً، فـ "ما" في موضع الذي، وأحسن زيداً صلتها، والخبر محذوف"[4].

ويقول ابن يعيش: "أمَّا الأخفش فإنَّه استبعد أنْ تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء ، فاضطرب مذهبه فيها فقال، وهو المشهور من مذهبه، إنّها اسم موصول بمعنى الذي ، وما بعدها من قولك أحسن زيداً الصلة، والخبر محذوف، وتقديره الذي أحسن زيداً شيء"[5].

ويقول الشيخ خالد الأزهري: "وقال الأخفش هي أيْ (ما) معرفة ناقصة، أي موصولة، بمعنى الذي، وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها، فلا موضع لها من الإعراب، أو نكرة ناقصة، أيْ نكرة موصوفة بمعنى شيء، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها"[6].

---

١ شرح التصريح ٢ : ٨٦.

٢ الأعراف آية ١٣٢.

٣ الهمع ١ : ١٤.

٤ الأصول ١ : ١٠٠.

٥ شرح المفصل ٧ : ١٤٩.

٦ شرح التصريح ٢ : ٨٧.

ولكن بالرجوع إلى كتاب "معاني القرآن" للأخفش وجدنا أنه يقول ما قال سيبويه وأكثر البصريين ، يقول الأخفش: "وقال: ﴿**إنَّ الله نعمّا يعظكم به**﴾[1] فـ "ما" هاهنا اسم، وليست له صلة؛ لأنّك إنْ جعلت " يعظكم به" صلةً لـ"ما" صار كقولك: إنَّ الله نعم الشيء ، أو نعم شيئاً، فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل "ما" اسماً وحدها، كما تقول: غسلته غسلاً نعمّا، تريد به "نعم غسلاً". فإن قيل: كيف تكون "ما" اسماً وحدها، وهي لا يتكلم بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة "يا أيُّها الرجل" لأنَّ "أيّا" هاهنا اسم، ولا يتكلم به وحده، حتى يوصف، فصار "ما" مثل الموصوف هاهنا؛ لأنَّك إذا قلت: غسلته غسلاً نعمّا، فإنّما تريد المبالغة والجودة، فاستغني بهذا حتى تكلم به وحده، ومثل "وما أحسن زيداً"، و"ما" هاهنا وحدها اسم"[2].

وهذا الأمر غير مستغرب؛ لأنَّ لأبي الحسن الأخفش في المسألة الواحدة آراء كثيرة يصعب حصرها ، يقول ابن جني: "وقد كان أبو الحسن ركّاباً هذا الثبج، آخذاً به، غير محتشمٍ فيه، وأكثر كلامه في عامّة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمْتُ عند أبي علي – رحمه الله – قولاً لأبي الحسن شيئاً، لابد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة"[3].

وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

الأول: إنّه يقول إنَّ الخبر محذوف، والخبر لا يحذف إلا إذا دلّ عليه دليل، يقول ابن السراج : "وقد طعن على هذا القول بأنَّ الأخبار إنمّا تحذف إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها"[4].

الثاني: إنّه يقدّر المحذوف بشيء، وهذا لا فائدة فيه، والخبر، كما هو معلوم، يجب أن يكون فيه زيادة فائدة.

---

[1] النساء آية ٥٨.

[2] معاني الأخفش: أبو الحسن الأخفش، ت: الدكتور فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ ١: ٣٨.

[3] الخصائص ١: ٢٠٦.

[4] الأصول ١ : ١٠٠.

الثالث: إنَّ باب التعجب باب إبهام ، وباب الصلة فيه إيضاح، فيحصل التناقض بذلك، يقول الرضي: "وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب"[1].

ويقول الجرجاني: "تفسير هذا أنَّكَ لا تصل الذي إلا بجملةٍ من الكـــلام، قـد سبق من السامع علمٌ بها، وأمر قد عرفه، نحو: أن ترى عنده رجـــلاً ينشـد شعراً، فتقول له في غدٍ: ما فعل الرجل الذي كان عنـــدك بـــالأمس ينشـــدك الشعر"[2].

الرابع: ذكره الأزهري يقول : "ورُدَّ بأنَّه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين، أحدهما: تقديم الإفهام بالصلة والصفة، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمعتـــاد فيما تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام"[3].

أمّا الفراء وابن درستويه فقد ذهبا إلى أنَّها استفهامية، فيها معنـــى التعجـــب؛ لأنّه قد يستفاد معنى التعجب من الاستفهام، كقولهم: أيٌّ رجلٍ زيدٌ، وقول الشاعر:

فأومأتُ إيْماءً خفياً لحبْتَرٍ   ولله عَيْنا حَبْتَرٍ أيّما فَتى[4]

وقد استحسن الرضي هذا الرأي يقول: "وهو قوي من حيث المعنى"[5].

لكن العلماء المتأخرين لم يأخذوا بهذا الرأي لعدة أسباب:

الأول: يرى ابن يعيش أنَّ التعجب خبر محض، يحسن فيه التصديق والتكذيب ، ولا يحسن هذا في الاستفهام، يقول: "وما ذكره من أنّ (ما) استفهام فبعيد جـــداً؛ لأنَّ التعجب خبر محض ، يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل

---

١ شرح الرضي ٤ : ٢٣٣.

٢ دلائل الإعجاز: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني بجـــدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـــ، ص٢٠٠.

٣ التصريح ٢ : ٨٧.

٤ انظر: شعر الراعي النميري وأخباره، جمع وتقديم: ناصر الحاني، مطبوعـــات المجمـــع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٣هـــ، ص١٧٧، وانظر: الكتاب ٢: ١٨٠.

٥ شرح الرضي ٤: ٢٣٤.

المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنّما يخبره بأنّه حسنٌ جداً، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيه صدق أو كذب؛ لأنّ الاستفهام ليس بخبر"[1].

واضح من هذا النص أنّ ابن يعيش ممن يرون أنَّ جملة التعجب جملة خبرية، يحسن فيها التصديق والتكذيب، وليس الأمر على ذلك؛ لأنّ العرب استعملت جملة التعجب؛ لغرض إنشاء التعجب الذي لا يقصد منه العربي إخباراً يحسن فيه التصديق والتكذيب.

الثاني: إنَّ الاستفهام إنشاء، والتعجب إنشاء، ولم يثبت النقل من إنشاء إلى إنشاء، يقول الرضي: "قيل مذهبه ضعيف ، من حيث إنَّه نقله من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت"[2].

الثالث: إنَّ "ما" الاستفهامية لا يليها إلا الأسماء، كقوله تعالى: ﴿**فأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين**﴾[3]،و "ما" التعجبية يليها الفعل، وهذا الاعتراض يلزم ابن درستويه؛ لأنَّ الفرّاء يرى أنَّ أفعل اسم.

الرابع: إنَّها لو كانت استفهاماً لجاز أن يحل محلها "أيّ".

أمّا الكسائي فقد زعم – فيما رواه عنه أبو حيان[4]– أنَّها لا محل لها من الإعراب ، وقوله "لا محل لها من الإعراب" يشير إلى أنّه ينحو بها منحى الحروف؛ لأنَّ الأسماء يجب أنْ يكون لها موقع إعرابي، وإنْ كانت مبنية، أمّا الحروف فإنَّها لا تقع مواقع الأسماء؛ لذا قال النحاة إنَّ الحروف ليس لها محل من الإعراب.

ويبدو أنَّ الكسائي قد تنبّه إلى أنَّ "ما" لا يمكن أن تكون اسماً؛ لأنَّها لا تدلّ على مسمّى، ولا تنطبق عليها علامات الأسماء، كما سبق أنْ أوضحنا.

---

[1] شرح المفصل ٧ : ١٤٩.

[2] شرح الرضي ٤: ٢٣٤.

[3] الواقعة آية ٢٧.

[4] انظر: الارتشاف ٣: ٣٣.

والذي يراه الباحث أنَّ (ما) أداة من أدوات المعاني، تدخل في هذا التركيب؛ لتفيد معنى التعجب، ولا صلة لها بالاسمية، فليست نكرة تامة ولا موصوفة، ولا اسماً موصولاً أو اسم استفهام، إذ لا ينطبق عليها حد الاسم، ولا تقبل أيًّا من علاماته، فالاسم، كما يقول البطليوسي كلمةٌ تدل على معنىً في نفسها، مفرد غير مقترنٍ بزمانٍ محصل يمكن أنْ يفهم بنفسه[١]، وهذا غير متحقق في (ما)، إذْ إنَّها لا تدلّ على معنى في نفسها، بل تكتسب معناها من الجملة التي تقع فيها، أمَّا علامات الأسماء فإنَّها لا تقبل أيَّ علامةٍ منها، يقول ابن مالك في علامات الاسم:

بالجر والتنوين والنـدا وأل ومسندٍ للاسم تمييز حصلْ[٢]

وهي لا تقبل واحدةً من هذه العلامات، فلا تدخل عليها حروف الجر، ولا تنون، ولا تنادى، ولا تدخل عليها (ال) ولا تكون مسندة، كأن تكون فاعلاً أو خبراً.

---

[١] انظر: إصلاح الخلل ١٤.

[٢] انظر: ألفية ابن مالك.

أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "أفعل" التعجب بين الاسمية والفعلية ، يقول الجرجاني: "فـ "ما" في قولك: ما أحسن زيداً مبتدأ ، واحسن فيه ضمير يعود إليه، وذلك الضمير هو الفاعل، وزيداً منصوب بأنَّه مفعول، فهو في حكم الإعراب كقولك: زيدٌ أذهب عمراً"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والبصريون إلى أنّ أفْعَل التعجب فعل ماض، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله"[2].

ويقول الفارسي: "وقولك :أعلم فعل ماض، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ما، وذلك الضمير رفع بأنَّه فاعل، وزيداً وما أشبهه نصبٌ بأنَّه مفعولٌ به، وتقديره: شيء أحسن زيداً"[3].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه فعل ماض"[4].

وقد استدل البصريون بالأدلة التالية:

الأول: إنَّه إذا وصل بياء المتكلم دخلت عليه نون الوقاية، نحو: ما أحسنني، وما أفقرني، ونون الوقاية لا تكون إلا مع الأفعال.

---

* انظر: الكتاب ج١ ص٧٢، الأصول ج١ ص٩٨، المقتصد ج١ ص٣٧٥، الإنصاف ج١ ص١٢٦ م١٥، شرح المفصل ج٧ ص١٤٣، شرح الرضي ج٤ ص٢٢٨، البسيط ج١ ص٥٨٠، ابن عصفور شرح الجمل ص٥٨٣، شرح التصريح ج٢ ص٨٣، الهمع ج٥ ص٥٤، شرح الأشموني ج٣ ص١٨، الارتشاف ج٣ ص٣٣، شرح التسهيل ج٣ ص٣٠.

١ المقتصد ١: ٣٧٥.

٢ الكتاب ١: ٧٢.

٣ الإيضاح العضدي ١٤.

٤ الإنصاف ١: ١٢٦ م١٥.

الثاني: إنَّه ينصب المعارف والنكرات، نحو: ما أحسن العلم، وما أجمل خلقه، وما أحسن كتاباً قرأتُه، واسم التفضيل لا ينصب إلا النكرات، نحو: هو أحسن مني علماً.

الثالث: إنَّه مفتوح الآخر، فهو مبني على الفتح كسائر الأفعال الماضية.

وما قاله البصريون يحتاج إلى مناقشةٍ من وجوه:

أولاً: إنَّ "أفعل" لو كان فعلاً لدخله التصرف، فجاء منه المضارع والأمر، كبقية الأفعال، نحو: ضرب وذهب، يقول النحاس: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحَسُنَ فيه الجزم والتصرف، مثل قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[1].

ويقول الأنباري: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّه اسم، أنّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال"[2].

ثانياً: إنَّ خصائص الأفعال، وهي صحة دخول قدْ، وحرفي الاستقبال، والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنةً، لا تدخل على "أفعل"[3]

ثالثاً: إنَّهم جعلوا له زماناً، وهو المضي، مع أنَّه لا يدل على زمان معين، يقول ابن أبي الربيع: "وأمّا فعل التعجب فقد أجرته العرب مجرى الاسم في تصغيره وتصحيحه، وليس فيه دلالة على الزمان الماضي"[4].

والزمان عنصر أساسٌ من عناصر الفعل، يقول الزمخشري في تعريف الفعل: "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان"[5].

---

١ التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، ت: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٥هـ ص١٤.

٢ الإنصاف ١: ١٢٦ م١٥.

٣ انظر: المفصّل ٢٤٣.

٤ البسيط ١ : ٥٨٠.

٥ المفصّل ٢٤٣.

ويقول الفارابي في حدّ الفعل : "الكلمة لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده، ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى"[1].

ومما يدل على أنّه لا يشير إلى الزمان الماضي مجيء "كان" التي تشير إلى الزمن الماضي دون حدث مع جملة التعجب، نحو: ما كان أحسنَ زيداً، فلو كان أفعل يشير إلى زمان ماضٍ لما أتي بـ "كان" يقول سيبويه: "وتقول: ما كان أحسنَ زيداً، فتذكر كان؛ لتدل على أنّه فيما مضى"[2].

رابعاً: إنَّ قولهم إنَّ الفاعل ضمير مستتر وجوباً مع أنَّه للغائب، لا يجوز؛ لأنَّ ضمير الغائب يستتر جوازاً لا وجوباً ، يقول ابن عقيل: "ومثال جائز الاستتار: زيد يقوم، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنّه يحل محله الظاهر، فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلّ فعل أسند إلى غائب أو غائبة، نحو: هند تقوم"[3].

خامسا: إنَّ ما يسمونه مفعولاً في قولهم: "ما أحسن زيداً" هو الفاعل في الحقيقة، فالحسن في هذا المثال لزيد ، يقول الزجاجي: "فالمفعول به فاعلٌ في الحقيقة؛ لأنَّ معنى قولك: ما أحسن زيداً، أي زيد حَسُنَ جداً"[4].

سادسا: أمّا قولهم إنَّ نون الوقاية تتصل به، وهذا يدل على فعليته، فنقول إنَّ نون الوقاية قد اتصلت بالحروف ، مثل "انَّ وليت وكأن ومن وعن.. الخ، ومع هذا فلم يقل أحد إنّها أفعال.

هذا مع أنَّ أهل الكوفة قد اعترضوا عليهم بمجموعة من الأسماء اتصلت بها نون الوقاية كقول الشاعر:

ألا فَتَى من بني ذبيانَ يحمِلُني   وليس حامِلُني إلا ابْنُ حمّالِ[5]

---

[1] إصلاح الخلل ٢٥.

[2] الكتاب ١ : ٧٣

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون ١ : ٩٧.

[4] الجمل ١٠٠.

[5] انظر: الإنصاف ١: ١٢٩ م١٥.

وقولهم: قدني وقطني[1].

سابعا: أمّا قولهم إنَّ أفعل في التعجب ينصب المعارف والنكرات، فقولٌ غيرُ مسلّم لهم؛ لأنَّ أفعل في التعجب لا ينصب إلا اسماً مختصاً، سواء كان علماً أم مضافاً، أم نكرة موصوفة، يقول السيوطي: "ولا يكون المتعجب منه إلا مختصاً من معرفة أو قريباً منها بالتخصيص؛ لأنّه مخبر عنه في المعنى"[2].

أما قولهم: إنَّ أفعل التفضيل لا ينصب إلا نكرة فقد ردّ عليهم الكوفيون بمجموعة من الأبيات الشعرية، جاء فيها أفعل التفضيل ناصباً للمعرفة.

يقول الحارث بن ظالم:

فما قَوْمِيْ بثعْلَبَةَ بنِ بكْرٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابا[3]

وقال الآخر:

ونأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أجبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سنامُ[4]

وقال الآخر:

ولَقَدْ أغْتَدِيْ ومَا صقَعَ الدّيكُ على أدْهَمٍ أجَشَّ الصَّهيلاَ[5]

أمّا أهل الكوفة فقد اتفقوا على أنَّه اسم، لكنهم اختلفوا فيه، فجعله بعضهم معرباً ، وجعله آخرون مبنياً، أمّا الذين جعلوه معرباً فقالوا: إنَّ الأصل فيه الاستفهام، ثُمّ انتصب أفعل على الخلاف؛ لأنّه خبر "ما"، وإنّما انتصب على الخلاف؛ لكونه خلاف المبتدأ" الذي هو ما؛ لأنَّه في الحقيقة خبر عن زيد[6]، فالفتحة في أفعل فتحة إعراب، فهو منصوب على الخلاف، كما في: زيد عندك وخلفك.

---

[1] انظر: الإنصاف ١: ١٣٠ م١٥.

[2] الهمع ٢ : ٥٩.

[3] انظر: الكتاب ١: ٢٠١.

[4] انظر: ديوان النابغة بتحقيق الدكتور مفيد قميحة ١٧٤، والكتاب ١: ١٩٦.

[5] انظر: الإنصاف ١: ١٣٤ م١٥، والتصريح ٢: ١٦١.

[6] انظر: الارتشاف ٢: ٣٤.

أمّا الذين قالوا إنّه مبني، فقالوا: إنَّه بني على الفتح؛ لتضمنه معنى التعجب، فهو اسم مبني على الفتح في محل رفع؛ لأنَّه خبر مبتدأ.[1]

وقد احتجَّ الكوفيون بالأدلة التالية:

الأول: جموده وعدم تصرفه، ولو كان فعلاً لكان متصرفاً؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال.

الثاني: إنَّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يا مَا أميلحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا　　　مِنْ هاؤ لَيّائكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ[2]

الثالث: تصحيح عينه في "ما أقومه، وما أبيعه"، كما تصحّ عينه في قولهم: هو أقوم منك وأبيع منك، ولو كان فعلاً لكان معتلاً بقلب عينه ألفاً.

وقد أجاب البصريون عمّا احتجّ به الكوفيون فقالوا: إنَّ عدم التصرف لا يخرجه عن كونه فعلاً؛ لأنّ هناك أفعالاً غير متصرفة، مثل ليس وعسى ومع ذلك فهي أفعال، يقول الأنباري: "عدم تصرفه لا يدل على أنّه اسمٌ، فإنّا أجمعنا على أنَّ ليس وعسى فعلان، ومع هذا فإنَّهما لا يتصرفان"[3].

وما قاله الأنباري من أنّ النحويين أجمعوا على أنَّ ليس وعسى فعلان، أمر غير مسلم؛ لأنّ في عسى وليس خلافاً لبعض العلماء، حيث ذهب بعضهم إلى أنّها حروف ، يقول السيوطي : "وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير...

وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير"[4].

أمّا التصغير فقد أجاب عنه البصريون بقولهم: إنَّ التصغير يكون لمعنى من تحقير أو تقليل أو تقريب، والتصغير اللاحق لأفعل لا معنى له، إذْ يتناول الفعل لفظاً

---

1 انظر: الارتشاف ٣: ٣٤.

2 انظر: الإنصاف ١: ١٢٧ م١٥.

3 الإنصاف ١: ١٣٨ م١٥.

4 الهمع ١: ٢٧.

لا معنى من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ، وإنَّما رفضوا ذكر المصدر هاهنا؛ لأنّ الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنّه خرج عن مذهب الأفعال[1]، هذا بالإضافة إلى أنَّه أشبه أفعل التفضيل، فجرى مجراه في التصغير.

وكذلك الأمر في تصحيح عينه، فإنّه لما أشبه أفعل التفضيل صحت عينه، كما تصح في الاسم، وليس ذلك مخرجاً له عن كونه فعلاً.

هذا ما قاله الأقدمون من نحاة العربية عن أفعل، أمّا علماء اللغة المعاصرون فقد تحدث منهم عن أفعل الدكتور تمام حسَّان والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور خليل عمايره، أمّا الدكتور تمام حسان فقد ذهب إلى أنّ "أفعل" في التعجب خالفة تدل على الإنشاء، ولا علاقة لها بالفعلية؛ إذْ ليس هناك من دليل يدل على فعليتها.

ويرى الدكتور تمام أنَّ خالفة التعجب "أفعل" كانت في الأصل أفعل التفضيل، ثم انتقلت لتؤدّي معنى إفصاحياً جديداً، له بأفعل التفضيل صلة واضحة، يقول الدكتور تمام: "بل إنَّ هناك ما يدعو إلى الظن أنَّ خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تتوسي فيه هذا المعنى ، وأدخل في تركيب جديد؛ لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل، ولكنّه في تركيب جديد وبمعنى جديد"[2].

وقد لاحظ الدكتور تمام أنَّ خالفة التعجب لا تشير ولا ترتبط بزمن معين، وهو في هذا موافق لما ذهب إليه ابن أبي الربيع سابقاً، حين أشار إلى أنَّ أفعل لا يشير إلى زمن، يقول الدكتور تمام: "وعلى الرغم ممّا نسبه النحاة إلى الخوالف من معنى الزمن، فجعلوا خوالف المدح والذم والتعجب على معنى المضي، وقسموا خوالف الإخالة بين المضي والحالية والاستقبال، فإنَّ هذه الخوالف لا ترتبط بمعنى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال"[3].

---

[1] انظر الإنصاف ١ : ١٤٣ م١٥.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٤.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٨.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد عدّ جملة التعجب من الأساليب الخاصة في العربية، تحجر فيه "فعل" التعجب (افعل) مُنْذ فترة زمنية ليست معلومة، يقول: "ولو درس النحويون هذه المسألة على أنّها أسلوب من أساليب الكلام لكانوا في غنى عن الذهاب في متاهات بعيدة عن العلم اللغوي"[1].

ويقول أيضاً: "أمّا الذي نريد أنْ نقرره فإنّ (أفعَلَ) و (أفعِلْ) من المواد الفعلية التي بنيت على هذه الصورة المخصوصة، ففارقت التصرف، وابتعدت عن قبول علامات الأفعال؛ وذلك لانصرافها عن عناصر الفعلية، وهي الدلالة على الحدث وترشحها لزمان ما؛ لتؤدي أسلوب التعجب، وكُنّا قد رأينا مثل هذه الأفعال التي تحجرت على صورة ما لتؤدي معنى خاصاً، وهي عسى وكرب وحرى واخلولق"[2].

وما ذهب إليه السامرائي يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ في قوله إنّ (أفعَلَ) و(أفْعِلْ) أفعالٌ لا تقبل حدّ الفعل وعلاماته ، تناقضاً، إذ كيف تكون أفعالاً وهي لا تشير إلى حدث أو زمن، ولا تقبل أيَّاً من علامات الفعل التي حددها النحويون.

ثانياً: إنّ قوله إنّ (أفعَلَ) و(أفْعِلْ) مواد فعلية تحجرت يحتاج إلى سندٍ لغوي تاريخي يؤيد ما يقول.

أمَا الدكتور خليل عمايره فيرى أنّ جملة التعجب تركيب أسلوبي جرى مجرى المثل للدلالة على التعجب، يقول: "ونرى أنّ الجملة تركيب أسلوبي جرى مجرى المثل"[3].

ويبدو أنّ الدكتور خليل عمايره متأثرٌ بما قاله ابن يعيش عن هذا الأسلوب، يقول ابن يعيش "واحتجوا بأنّ التعجب يجري مجرى الأمثال؛ للزومه طريقة

---

١ الفعل زمانه وأبنيته ٧٢.

٢ السابق ٧٣.

٣ رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة): خليل عمايره، مجلة التواصل اللساني، مجلد ٢، عدد ١ مارس ١٩٩٠م ص١٨.

واحـــدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع، نحـــو: "الصيــفَ ضيّعْــتِ اللبـــنَ"[1] "[2]

ويبدو لنا أنّ ما قاله ابن يعيش، وتابعه فيه الدكتور خليـــل عمـــايره مـــن أنّ جمـــلة التعجب بأكملها جملة مسكوكة جرت مجرى المثل هو الصحيح.

---

[1] انظر أمثال العرب: المفضل الضبي، ت: الدكتور إحسان عبـــاس، دار الرائـــد العربـــي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ص٥١.

[2] شرح المفصل ٧: ١٥٠.

نعم وبئس بين الاسمية والفعلية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "نعم وبئس بين الفعلية والاسمية"، يقول الجرجاني: "اعلم أنّ نعم وبئس أصلان للصلاح والرداءة ، ويكون فاعلهما اسماً يستغرق الجنس، إمّا ظاهراً وإمّا مضمراً"[1]

ويقول الفارسي: "نعم وبئس فعلان ماضيان[2]".

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ "نعم وبئس" فعلان ماضيان جامدان، يفيدان المدح والذم، يقول سيبويه: "وأصل نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[3] ويقول أيضاً: "لأنّهنّ أفعالٌ، والأفعال على التذكير"[4].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرفان"[5].

وقد استدلّ البصريون لهذا المذهب بأدلة جاء تفصيلها في كثير من كتب النحو، وبخاصة في كتاب الإنصاف، ولكننا نورد هنا أهم هذه الأدلة لمناقشتها:

أولاً : اتصال الضمير المرفوع بهما، كما يتصل بالأفعال المتصرفة، نحو: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا:

---

* انظر: الكتاب ٣: ٢٦٦، المقتضب ٢: ١٣٨، الأصول ١: ١١١، الإنصاف ١: ٩٧ م١٤، شرح ابن عصفور ١: ٥٩٨، التبيين ٢٧٤ م٤٠، اللباب ١: ١٨٠، شرح المفصّل ٧: ١٢٧، شرح التسهيل ٣: ٥، شرح الرضي ٤: ٢٣٨، البسيط ١: ٥٨٠، الارتشاف ٣: ١٥، التصريح ٢: ٩٤، الهمع ٥: ٢٥، شرح الأشموني ٣: ٢٦.

١ المقتصد ١: ٣٦٣.

٢ الإيضاح العضدي ١١٠.

٣ الكتاب ٢: ١٧٩.

٤ الكتاب ٣: ٢٦٦.

٥ الإنصاف ١: ٩٧ م١٤.

الدليل على أنَّهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا: "نعما رجلين، ونعموا رجالاً"، وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: "نعم الرجلُ، وبئس الغلام"، والمضمر في نحو: "نعم رجلاً زيدٌ، وبئس غلاماً عمروٌ"، فدلَّ على أنَّهما فعلان"[1].

ثانياً : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، وذلك نحو: "نعمتِ المرأة، وبئستِ الجارية"، يقول ابن يعيش: "ومن ذلك أنَّه تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً، كما تلحق الأفعال ، نحو: نعمتِ الجارية هند، وبئستِ الجارية جاريتك، كما تقول: قامتْ هند، وقعدتْ"[2].

ثالثاً : إنَّهما مبنيان على الفتح، كالأفعال الماضية المتصرفة، يقول ابن يعيش: "وأيضاً فإنَّ آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك"[3].

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة جوانب:

أولاً : إنَّ نعم وبئس تفتقران إلى أهم عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن ، يقول ابن أبي الربيع: "فأمَّا نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث"[4].

ثانياً: إنّ "نعم وبئس" لا تتصرفان إلى مضارع وأمر، والتصرف خاصية من أهم خصائص الفعل، يقول النحاس: "الفعل ما دلّ على المصدر، وحسن فيه الجزم والتصرف، مثل قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[5].

---

١ الإنصاف ١: ١٠٤ م١٤.

٢ شرح المفصّل ٧: ١٢٧.

٣ شرح المفصّل ٧: ١٢٧.

٤ البسيط ١: ٥٨٠.

٥ التفاحة ١٤.

ثالثاً: إنّهما لا تقبلان كثيراً من خصائص الأفعال، نحو: تاء فعلت، وياء افعلي، ونون اقبلن، يقول ابن مالك:

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلـــيْ ونــونُ اقبلنَّ فعــلٌ ينجلـــيْ[1]

أماَّ الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "نعم وبئس" اسمان، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ نعم وبئس اسمان مبتدآن"[2].

وقد استدلّ الكوفيون بالأدلة التالية:

أولاً : دخول حرف الجر عليها، نحو: ما زيد بنعم الرجل، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنّه قد جاء عن العرب أنّها تقول: "ما زيدٌ بنعم الرجل"، قال حسان ابن ثابت:

أَلسْتُ بنعمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيتُهُ أخا قلةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِما[3]

وحكي عن بعض فصحاء العرب أنَّه قال: "نعم السيرُ على بئس العيرُ"[4]

ثانياً : دخول حرف النداء نحو: يا نعم المولى، ونعم النصير، يقول الأنباري: "الدليل على أنَّهما اسمان أنَّ العرب تقول : "يا نعم المولى، ونعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأنّ النداء من خصائص الأسماء"[5].

ثالثاً : إنّ العرب قد قالت: "نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ"، وليس في أمثلة الأفعال فعيل البتة، فدلّ هذا على أنّهما اسمان.[6]

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من خمسة جوانب، هي:

---

١ انظر: ألفية ابن مالك.

٢ الإنصاف ١: ٩٧ م١٤.

٣ انظر: ديوان حسان بن ثابت : شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣١هـ ٢٩٨، وشرح المفصل ٧: ١٢٧.

٤ الإنصاف ١: ٩٨ م١٤.

٥ السابق ١: ٩٩ م١٤.

٦ انظر: الإنصاف ١: ١٠٤ م١٤.

أولاً : إنّ "نعم وبئس" تفتقران إلى أهم خاصية من خصائص الاسم، وهي الدلالة على معنى في نفسها؛ لأنّ الاسم، كما يقول النحاة، كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه.[١]

ثانياً : إنّ التنوين و (ال) التعريف لا يدخلان عليهما ، وهما علامتان من علامات الاسم.

ثالثاً : إنّ ما استدلوا به من نداء "نعم وبئس" مردود بأنّ المنادى محذوف ، والتقدير: يا الله أنت نعم المولى، يقول العكبري: "وأمّا دخول (يا) عليها في نحو: قولهم: "يا نعم المولى" فالمنادى محذوف، أي: يا الله أنت نعم المولى"[٢].

رابعاً: إنّ استدلالهم بقول العرب: "نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ" مردود بأنّه شاذ، يقول العكبري: "وأمّا ما حكي أنّهم قالوا "نعيم" فشاذ"[٣].

خامساً:أمّا دخول حرف الجر عليهما فلا يدل على اسميتها؛ لأنّ حكاية القول مقدرة فيما استدلوا به، والتقدير في: "ما زيد بنعم الرجل" هو: ما زيد برجل مقول فيه نعم الرجل.[٤]

أمّا ابن أبي الربيع فقد انفرد برأي خالف فيه النحاة جميعهم، فلم يؤيد الكوفيين ولا البصريين، وإنّما ذهب إلى أنّها حرف من حروف المعاني، يقول: "فأمّا نِعْمَ وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث، وإنّما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدها ، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنّما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير"[٥].

---

١ انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١: ٧٤.

٢ اللباب ١: ١٨٠.

٣ اللباب ١: ١٨١.

٤ انظر: الإنصاف ١: ١١٢ م١٤.

٥ البسيط ١: ٥٨٠.

واضح أنَّ ابن أبي الربيع قد خالف النحاة مخالفة واضحة، فلم يؤيد فيها البصريين ولا الكوفيين، وإنّما نظر إلى المعنى، فوجد أنّهما حرفان من حروف المعاني، يفيدان المدح أو الذم، وليست لها علاقة بالفعلية ولا الاسمية.

وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور خليل عمايره في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها"، فذهب إلى أنَّهما عنصران يفيدان توكيد الجملة الاسمية، يقول: "ومن الأدوات التي تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذم (نعم وبئس وحبّذا)"[1]، ويقول في موطن آخر : "ولمّا أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، ...، فقد أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل ، وهو الأداة التي تفيد ذلك، وهي (نِعْمَ) بكسر وسكون، أو حبّذا، فليست الأولى مأخوذة من (نَعِمَ) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، ... ، فكلٌ كلمة منهما كلمة قائمة بذاتها، لها دورها في المعنى، ولا أثر لها في المبنى ، وهي عنصر تحويل بالزيادة"[2].

أمّا الدكتور تمام حسّان فقد قسَّم الكلمات في العربية إلى سبعة أقسام، هي الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالف والظروف والأداة، وقد جعل "نعم وبئس" من الخوالف، فهي كما يقول: "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي من الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"[3].

وقد رفض الدكتور تمام حسان أن تكون "نعم وبئس" من الأفعال أو الأسماء؛ لأنَّها ، فيما يرى، لا تقبل كل علامات الأفعال أو الأسماء، يقول: "وغفل الأولون عن أنّ هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة، أمّا تاء فعلت وياء افعلي ونون اقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر، بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء، فلا يقبل شيئاً منه، وكلٌ ذلك يطعن في فعليتها، وغفل الآخرون عن أنّ حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها

---

[1] في نحو اللغة وتراكيبها ١١٠.

[2] في نحو اللغة وتراكيبها ١١٣.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها ١١٣.

فليس في دخول الباء على نعم في "والله ما هي بنعم الولد" ما يؤكد اسميتها، ولاسيما إذا نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء"[1].

فهذان اللفظان، كما يرى الدكتور تمام ، من الأساليب الإنشائية التي تشير إلى انفعال، ويكون فيها كثير من المبالغة، يقول: "وإنّما معناهما الإفصــاح عــن تــأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم ، بل إنَّ ابن جني في اللمع يقول إنَّ معناهما المبالغة في المدح والذم ، وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيري بالإفصاح، وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم"[2].

والذي يراه الباحث أنّ القول بأن "نعم وبئس" حرفان يــدلان علــى المــدح والــذم قول يخدم المعنى كثيراً ، فهي عنصر أضيف إلى الجملة الاســمية؛ ليفيــد المبالغة في المدح والذم، ولا صلة لها بالاسمية أو الفعلية كما أوضحنا سابقاً.

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٥.

٢ اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٥.

"حبذا" بين الفعلية والاسمية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد مسألة "حبّذا" بين الاسمية والفعلية، يقول: "وأمّا قولهم: أحبَّ فمن قولهم: حبَّ، على تقدير: حَبُبَ، وعليه جاء: حبّذا؛ لأنّه مركبٌ من "حبَّ" و "ذا" "[1].

تعددت آراء النحاة في "حبّذا" مع اتفاقهم على أنّها مكوّنة من مادة (ح.ب.ب)، يقول أبو البقاء العكبري: "(حبَّ) فعل ماضٍ، وأصله (حَبُبَ) مثل: ظرف"[2].

ويقول الرضي: "أصل حبَّ: حَبُبَ، كظرف، أي صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف"[3]، فذهب قوم من النحاة إلى أنَّ "حبّذا" مكوّنة من (حبَّ)، وهو فعل ماضٍ جامد ، و (ذا)، وهو اسم إشارةٍ للمفرد مبني على السكون، في محل رفع فاعل، للفعل (حبّ)، فـ (حبَّ) باقٍ على فعليته، و (ذا) باقٍ على فاعليته من غير تركيب.

وذهب آخرون إلى أنَّهما ركّبا مع بعضهما، وصارا اسماً واحداً، محلُّه الرفع على الابتداء.

وذهب فريقٌ آخر إلى أنّهما ركبا مع بعضهما وصارا فعلاً وما بعده فاعل.

أمّا الباحثون المعاصرون فقد ذهب منهم الدكتور تمام حسّان إلى أنّها خالفة، بينما ذهب الدكتور خليل عمايره إلى أنّها حرف.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

---

* انظر: الكتاب ج٢ ص١٨٠، المقتضب ج٢ ص١٤٣، الأصول ج١ ص١١٤، اللباب ج١ ص١٨٨ ، شرح المفصل ج٧ ص١٣٩، شرح التسهيل ج٣ ص٢٢، شرح الرضي ج٤ ص٢٥٥ ، الارتشاف ج٣ ص٢٩، الهمع ج٥ ص٤٥، شرح التصريح ج٢ ص٩٩، شرح الأشموني ج٣ ص٤٠.

[1] المقتصد ١: ٣٩٥.

[2] اللباب ١: ١٨٨.

[3] شرح الرضي ٤: ٢٥٥

ذهب سيبويه وأبو علي الفارسي والجرجاني وابن يعيش وغيرهم إلى أنّ "حبّذا" فعل وفاعل ، فـ (حبَّ) فعل، و (ذا) فاعل، ولكنهما لزما طريقةً واحدةً، حيث جمد الفعل، وجُعِلَ الفاعل مفرداً مذكراً على كلّ حالٍ، لكنَّ ما في كتاب سيبويه يناقض هذا الرأي؛ لأنّ لسيبويه نصّاً واحداً في "حبّذا"، روى فيه رأي الخليل في أنَّها اسمٌ، ولم يقل إنَّها فعل وفاعل، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ "حبّذا" بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن (ذا) و(حبَّ) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع"[1].

لكن أكثر النحاة نسبوا لسيبويه القول بأنَّ "حبّذا" فعل وفاعل، يقول ابن مالك: "الذي اخترته من كون حبَّ باقياً على فعليته وكون ذا باقياً على فاعليته، هو مذهب اختيار أبي علي، ذكر أبو علي كون حبّذا فعلاً وفاعلاً في البغداديات الفارسي وابن برهان وابن خروف*، وهو ظاهر قول سيبويه، وزعم قومٌ، منهم ابن هشام اللخمي، أنَّ مذهب سيبويه جعل حبّذا مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، قال ابن خروف: حبَّ فعل، وذا فاعله، وزيد مبتدأ، وخبره حبّذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك"[2].

أمّا أبو عليّ الفارسي فقد صرّح بأنّ "حبّذا" فعل وفاعل، وردّ على من زعم أنَّ "حبّذا" اسم، يقول في حكاية رأيهم : "زعموا أنّ الفعل في "حبّذا" مبني على الاسم، وأنّهما جميعاً بمنزلة شيء واحد"[3]، ويقول في الردّ عليهم: "وليس يوجِبُ امتناعك من الفصل بينهما كون الاسم مبنياً مع الفعل، فكذلك "حبّذا" لا يجب أن يكون مبنياً، وإن لم يُفْصل بينهما.

وهذا التأويل كأنَّه أقرب؛ لأنّا لم نجد الاسم يُبنى مع الفعل، كما يُبنى الحرف مع الاسم، والاسم مع الاسم. وإنْ قامت على بنائه معه دلالة أُتْبِعَ ولم يُدْفَع"[4]

---

1 الكتاب ٢: ١٨٠.

* هكذا في الأصل.

2 شرح التسهيل ٣ : ٢٣.

3 المسائل البغداديات :أبو علي الفارسي، ت: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ، ص٢٠١.

4 المسائل البغداديات ص٢٠٤.

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنّ حدّ الفعل لا ينطبق على "حبّذا"؛ لافتقارها إلى أهم عنصرين فيه، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول الزمخشري في حدّ الفعل: "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان"[1]، وحبّذا تفتقر إلى الحدث والزمان.

ثانياً: إنَّ "حبّذا" لا تتصرف، والأفعال من خصائصها التصرف، يقول النحاس في تعريف الفعل: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحَسُن فيه الجزم والتصرف، مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[2].

ثالثاً: إنّ قولهم إنَّ (ذا) اسم إشارة غير مسلم لهم؛ لأنَّ اسم الإشارة لابدّ أنْ يشير إلى مسمى، ولا دلالة في (ذا) مع (حبّذا) على مسمّى، يقول الرضي: "وخلع منه الإشارة"[3]، مع أنَّ لفظ (ذا) يدل على أنّه للمفرد، فكيف يستخدم للمثنى والجمع.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنَّ (ذا) ليست اسم إشارة، وإنّما هي زائدة، يقول الرضي : "وقال الربعي: "ذا" زائدة، كما في: ماذا صنعت"[4].

ويقول السيوطي: "وقال دريود: (ذا) زائدة، وليست اسماً مشاراً إليه"[5].

ويبرز الإشكال أكثر وضوحاً حينما تدخل (لا) على "حبّذا"، وهو فعل جامد في رأيهم، و (لا) لا تدخل على الفعل الجامد، يقول الأزهري: "لأنَّ (لا) لا تدخل على فعل ماض جامد"[6]

وقد تبع الخليل كلٌّ من المبرد وابن السرّاج، فقد ذهبا إلى أنَّ "حبّذا" اسم مركّب من (حبّ)، و (ذا)، وصارا كتلة لغوية واحدة، لزمت طريقة معينة، يقول

---

[1] المفصل ٢٤٣.

[2] التفاحة ١٤.

[3] شرح الرضي ٤ : ٢٥٥.

[4] شرح الرضي ٤ : ٢٥٦.

[5] الهمع ٥ : ٤٥.

[6] التصريح ٢: ٩٩.

المبرد: "وأمَّا "حبّذا" فإنَّما كانت في الأصل: حبّذا الشيء؛ لأنَّ "ذا" اسم مبهم، يقع على كل شيء، فإنّما هو "حبَّ هذا" ، مثل قولك: كَرُمَ هذا، ثمّ جعلت (حبَّ) و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقةً واحدة"[1].

وقد استدلوا لمذهبهم بالأدلة التالية:

الأول: إنّه يستخدم للمذكر والمؤنث على حالة واحدة ، ولو كان فعلاً لدخلت عليه تاء التأنيث.

الثاني: إنَّه لا يجوز الفصل بين (حبّ) و (ذا)، ولو كان فعلاً لجاز، إذْ يُفصل بين الفعل وفاعله، نحو: ضربَ زيداً عمروٌ.

الثالث: إنَّ الاسم أقوى من الفعل ، والفعل أضعف، فلمّا ركبا وجعلا شيئاً واحداً غلب جانب الاسمية.

الرابع: كثرة ندائه نحو: يا حبّذا.

لكنَّ ما ذهب إليه الخليل والمبرد وابن السراج يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ حدّ الاسم لا ينطبق على "حبّذا" ، فالاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها، وهذه الدلالة مفقودة في "حبّذا" ، إذْ تدلّ حبّذا على معنى في غيرها، وقد أدرك العكبري ذلك فقال: "لأنَّ حبّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"[2].

ثانياً: إنّ "حبّذا" لا تقبل علامات الأسماء ، وهي التنوين، وحرف التعريف، والإسناد إليه، والإضافة، والجر وحرفه، وعود الضمير عليه، ومباشرة الفعل[3]، أمّا دخول حرف النداء عليه فقد تأوله العلماء، حيث قالوا إنَّ المقصود بالنداء محذوف ، يقول العكبري: "وهذه الأوجه لا يعتمد عليها؛ لأنَّ المنادى محذوف، تقديره (يا قومِ)، كما قالوا:

---

[1] المقتضب ٢: ١٤٣.

[2] اللباب ١ : ١٨٨.

[3] انظر: المفصل ٦.

ألا يا اسْلمي يا دارَ مَيَّ على البِلاَ   وَلا زالَ مُنْهلاً بجرْعائِكِ القَطْرُ[1]

فأدخلوها على الفعل"[2].

ثالثاً: إنَّ دخول (لا) على (حبّذا) لا يخلو من إشكال ، يقول ابن عقيل : "وفي دخول (لا) على حبّذا خروج عمّا استقرّ في كلامهم؛ لأنّه إن كان (حبّ) فعلاً، فاعله (ذا) ، أو كان (حبّذا) كلّه فعلاً، لزم دخول لا على الماضي الذي لا يتصرف، وهي لا تصحبه، وإن كان (حبّذا) كلّه اسماً لزم عدم تكرار (لا) داخلة على المبتدأ، ولا يجوز إلا في الشعر، خلافاً للأخفش والمبرد، ولا يجوز كون لا ناصبةً (حبّذا)، نحو: لا رجلَ في الدار؛ لأنَّ (حبّذا) خصوص"[3].

أمّا أبو الحسن الأخفش وخطّاب الماردي[4] فقالا بفعلية (حبّذا) ، فهي في نظرهم كتلة لغوية واحدة، ركبت من الفعل (حبَّ) و الاسم (ذا)، وما بعد (حبّذا) يكون مرتفعا على الفاعلية بـ (حبّذا) ، وقد استدل الأخفش والماردي بالأدلة التالية:

الأول: إنّه أسبق لفظاً، وأكثر حروفاً.

الثاني: إنّهم صرفوه، فقالوا (لا يحبّذُ).

الثالث: عدم الفصل بين "حبَّ" و "ذا"، وعدم تصرف (ذا) بحسب المشار إليه.

وما قلناه عن قول سيبويه والفارسي نقوله عن رأي الأخفش وخطّاب الماردي، حيث لا ينطبق حدّ الفعل على (حبّذا)، إذْ لا يشير إلى حدث وزمان، بالإضافة إلى أنَّ خصائص الأفعال من التصرف ودخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث مفقودة فيه.

---

[1] انظر: ديوان ذي الرمة، تصحيح وتنقيح: كارليل، كمبردج، لندن ١٩١٩هـ، ٢٠٦.

[2] اللباب ١ : ١٨٩.

[3] المساعد ٢ : ١٤٢.

[4] انظر: الارتشاف ٣: ٢٩.

أمّا قولهم (لا يحبّذ) فقد قال العلماء إنَّه حكاية للفظ (حبّــذا)، مثــل حمــدل، وسبحل، ولولا، يقول ابن يعيش: "وقولهم: لا يحبذ، كأنّهم اشتقوا فعـــلاً مــن لفــظ الجملة، كقولهم: حمدل في حكاية الحمد لله، وسبحل في حكاية سبحان الله"[1].

وقد ضعّف ابن مالك هذا الرأي يقول: "وهو قول في غاية الضعـــف؛ لأنَّـــه مؤسسٌ على دعوى مجردة من الدليل ، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين علـــى أقواهما، ومن ادّعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلـــك، بـــل المعـــروف تركيب اسم من فعل واسم، كَبرُقَ نحْرُه، وتأَبَّطَ شرّاً"[2].

أمَّا الدكتور تمّام حسّان فيرى أنّ "حبّذا" خالفة تشير إلى المدح، ولا علاقة لها بالمادة (ح.ب.ب)، فهي أسلوب إنشائي يقصد به المتكلم إنشاء المدح مع مبالغةٍ فيه، ولا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية، يقول الدكتور تمام: "والذي يقال في نعـــم وبئـــس يقال أيضاً في حبّذا ولا حبّذا، فلا صلة لها بمعنى مشتقات مادة (ح.ب.ب)، وإنّمـــا يقوم التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعاً مقام التعبيرات المسكوكة"[3].

وقد لاحظ الدكتور تمام أنَّ (حبّذا) لا ترتبط بعنصر الزمان، كما زعم النحاة، فهي لا تشير إلى زمن أبداً، يقول: "على الرغم ممّا نسبه النحاة إلى الخوالـــف مـــن معنى الزمن، فجعلوا خوالف المدح والذم والتعجب على معنى المضـــي، وقســـموا خوالف الإخالة بين المضي والحالية والاستقبال، فإنَّ هذه الخوالف لا ترتبط بمعنـــى زمني خاص، ولا تتصرف تصرف الأفعال"[4].

أمَّا الدكتور خليل عمايره فيرى أنَّ "حبَّذا" أداة تفيد التوكيد، فهي حرف مـــن حروف المعاني، ولا علاقة لها بالاسمية أو الفعلية؛ لأنّ علامات الفعل والاســـم لا تنطبق عليها، يقول الدكتور خليل: "ولمّا أراد المتكلم مزيداً من المـــدح والثنـــاء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، ....، أدخل عنصراً جديداً مـــن عناصر التحويل، وهو الأداة التي تفيد ذلك، وهي (نِعْم) بكسر وســـكون أو حبّـــذا،

---

[1] شرح المفصل ٧ : ١٤١.

[2] شرح التسهيل ٣ : ٢٤.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٥.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٨.

فليست الأولى مأخوذة من (نَعِم) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل إلى ثمان، كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، ولا الثانية مكونة من حبّ التي هي فعل ماضٍ، وفاعل الذي هو (ذا)، فتصبح الكلمة بكاملها فعلاً لقوة الفعل، أو اسماً لشرف الاسمية، فكلّ منهما كلمة قائمة بذاتها، لها دورها في المعنى، ولا أثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة"[1].

ومن الباحثين الذين تحدثوا عن "حبّذا" الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه وأبنيته"، حيث عرض لمذاهب النحاة فيها، وبيّن أنّ القول باسميتها أو فعليتها لا يخلو من ضعف؛ لذا استبعد اسميتها، يقول: "أمّا القول في اسمية "حبّذا" و"لا حبّذا" فهو شيء يستبعَد في جملة "حبّذا"؛ وذلك لأنّ هذا المركب جاء لإفادة أسلوب المدح، وإفادة المدح والذم تحصل في الجملة الفعلية"[2].

ثم تطرق لقول النحاة إنّها فعل ماضٍ، فبيّن أنّ ذلك ينافي الإنشاء، يقول: "والقول بأنّها فعل ماضٍ غير سديد، وذلك أنّ الأفعال قصد من تحولها إلى الجمود، وتركيبها مع (ذا) إفادة للمدح أو الذم، وإفادة هذه الأسلوب يعني أنّه من جملة الأساليب الإنشائية، ولا تستقيم هذه الأساليب مع الزمن الماضي"[3].

يتضح ممّا سبق اهتمام النحاة السابقين بالمبنى على حساب المعنى، حيث انصبّ اهتمام النحاة على الموقع الإعرابي لـ"حبّذا" وما بعدها، فالذي قال إنّها غير مركبة جعل "حبّ" فعلاً و "ذا" فاعلاً ، ومن قال إنّها اسم، جعلها مبتدأ أو خبراً على اختلاف، ومن رأى أنّها بكمالها فعل، جعل ما بعدها فاعلاً دون نظر إلى المعنى الذي تؤديه في الجملة، فلم يبحث النحاة في معنى هذا الأسلوب، والفرق بينه وبين الأساليب الأخرى كـ "نِعْم"، ولم يهتموا بالقيمة الدلالية لـ"حبّذا"، وهل نعدها في الإنشاء أو في الخبر.

ويبدو لنا أنّ إخراج "حبّذا" عن إطار الاسمية أو الفعلية يخدم المعنى كثيراً، فهي لا تقبل علامات الأسماء ولا الأفعال، فلا تشير إلى مسمى، ولا تدل على حدث

---

١ في نحو اللغة وتراكيبها ص١١٣.

٢ الفعل زمانه وأبنيته ص٧٩.

٣ الفعل زمانه وأبنيته ص٧٩.

وزمان؛ لأنَّها قد خرجت للدلالة على المدح، فقربت من الحروف . يؤيّد ذلك ما ذهب إليه العكبري بقوله: "لأن حبذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل"[1]، فهي حرف أثبت في صدر الجملة؛ ليفيد معنى معيناً، وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، كما يقول النحويون.

---

[1] اللباب ١: ١٨٨.

صرف "أحمر" إذا سمّي به ثم نكر*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "أحمر"، إذا سُمّي به ثُم تنكر، هل ينصرف أم يمنع، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ بين صاحب الكتاب وأبي الحسن خلافاً في أحمر، إذا سميت، ثم نكرته، فصاحب الكتاب يقول: لا أصرفه بعد التنكير، وأبو الحسن يقول: أصرفه"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ "أحمر"، إذا سمّي به ثم تنكر، لا ينصرف؛ لأنّه يرجعْ إلى أصله، يقول سيبويه: "فإنْ قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنَّما منعك من صرف أحمد في النكرة ، وهو اسم أنَّه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفة كان بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً، ثم جعلته نكرة، فإنّما صيرته إلى حاله إذا كان صفة"[2].

ويقول الزجاج: "زعم الخليل وسيبويه وجماعة من أصحابهم أنَّ هذه الصفة إذا سميت بها رجلاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة"[3].

وقد استدلّ الخليل وسيبويه لهذا المذهب بأنَّ "أحمر" كان قبل التسمية ممنوعاً لوزن الفعل والوصفية ، فلما سمي به منع للعلمية ووزن الفعل، وعندما تنكّر رجعت إليه الوصفية ، وكان فيه وزن الفعل، فبقي ممنوعاً من الصرف، يقول الزجاج: "وقال الخليل وسيبويه: إذا نكرناه فقد رددناه إلى حالٍ كان فيها لا ينصرف؛ لأنَّ أول أحواله النكرة ، نحو "مررت برجل أحمر"، فإذا نكرنا هذا

---

* انظر : الكتاب ٣: ١٩٨ ، المقتضب ٣: ٣١٢ ، ٣٧٧ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١، المقتصد ٢: ٩٧٩، شرح المفصل ١: ٧٠، شرح ابن عصفور ٢: ٢١١، شرح الرضي ١: ١٧٥، الهمع ١: ١١٦.

[1] المقتصد ٢: ٩٧٩.

[2] الكتاب ٣: ١٩٨.

[3] ما ينصرف وما لا ينصرف : أبو إسحاق الزجاج، ت: الدكتورة هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ، ١١.

المعروف رددناه إلى حالٍ كان فيها لا ينصرف، وإذا نكرنا "أحمد" فأول وقوع "أحمد" المعرفة، فإذا قلنا: و" أحمدٍ آخر" رددناه إلى حالٍ لم تكن له"[1].

أمَّا الأخفش فقد ذهب إلى أنَّ "أحمر" إذا سمّي به ثم تنكر فإنّه ينصرف، فيقال: مررت بأحمرَ وأحمرٍ آخر" يقول الزجاج: "وزعم الأخفش وجماعة من البصريين والكوفيين أنَّ الصفة إذا سميت بها رجلاً، نحو: "أحمر" لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة"[2].

وقد استدل الأخفش ومن أخذ بمذهبه بأنَّ الصفة زالت عن "أحمر"، فإذا نُكّر لم يبق فيه إلا علة واحدة ، وهي وزن الفعل، فينصرف، يقول المبرد: "فإن سميت به رجلاً فهي منصرفة في قول الأخفش ومن قال به؛ لأنَّه يصرف أحمر إذا كانت نكرة اسم رجلٍ؛ لأنَّه قد زال عنه الوصف"[3].

ويقول الزجاج: "قالوا: لأنَّه قد خرج عن الصفة، فصار بمنزلة "أحمد" إذا سمينا به، فنصرفه في النكرة كما نصْرفُ "أحمد" "[4].

وكان أبو إسحاق الزجاج قد بين أنَّ كلاً من هذين الرأيين يستند إلى أدلة جيدة من القياس، وإن كان يختار ما ذهب إليه سيبويه، يقول: "قال أبو إسحاق: وهذا القول هو الذي اختار، وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب"[5].

ويبدو أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح، فالقياس والسماع يعضدانه، أمّا القياس فإنّ "أحمر" لا تفارقه الوصفية؛ لأنَّ الصفة فيه أصلية، فإذا نكر عاد إلى أصله وأضيف له وزن الفعل، فمنع، وإذا عرف كان فيه العلمية ووزن الفعل فمنع أيضاً، يقول الزجاج: "يلزمكم ألا تصرفوا مثل "حاتم"، وهو منصرف باتفاق؛ لأنَّه اجتمع فيه الصفة والعلمية. وأجيب بأنَّ مثل "أحمر" الصفة أصلية فيه، فلما جاءت

---

[1] ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢.
[2] السابق ١١.
[3] المقتضب ٣: ٣٧٧.
[4] ما ينصرف وما لا ينصرف ١١.
[5] السابق ١٢.

العلمية ذهبت الصفة؛ لأنَّهما لا يجتمعان، ثم لمّا نكر رجعت إليه الصفة، ووافقت علة أخرى، وهي وزن الفعل فلم ينصرف، وأمّا حاتم وبابه فإنّه لما دخلت عليه العلمية ذهبت الصفة، فبقي على علةٍ واحدة في التعريف والتنكير، فلو نكر لم تكن له إلا الصفة لا غير، فلزم ألا يحتج به"[1].

أمّا السماع فقد حكى الرضي عن الأخفش في كتابه "الأوسط" أنَّه قال: إنَّ خلافه في "أحمر" إنَّما هو على مقتضى القياس، أمَّا السماع فلم يرد إلا بالمنع فقط، يقول الرضي الاستراباذي: "وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إنَّ خلافه في نحو أحمر، إنّما هو على مقتضى القياس، وأمّا السماع فهو على منع الصرف"[2].

---

[1] ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢ "هامش".

[2] شرح الرضي ١: ١٧٧.

صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة صرف الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، نحو "هند"، حيث ذهب جمهور النحويين إلى أنّ هذا الاسم يجوز فيه الوجهان : الصرف والمنع، بينما ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ منعه الصرف متحتم، وصرفه ضرورة شعرية، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وأمَّا قول الشيخ أبي علي: ومن زعم أنَّ القياس في دعْد أن لا يصرف فإنَّ المقصود به أبو العباس ؛ لأنَّه قال فيما حكى عنه شيخنا رحمه الله: إنّ الصرف في نحو هند ودعد لضرورة الشعر"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذكر الشيخ عبد القاهر أنَّ أبا العباس المبرد ذهب إلى أنَّ الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط ، نحو "هند، دعد" متحتم المنع، وصرفه ضرورة شعرية، وقد بحثنا فيما بين أيدينا من كتب المبرد "المقتضب[2] – الكامل – الفاضل" فلم نجد هذا الرأي، بل وجدناه يرى ما يراه جمهور النحاة من جواز الأمرين، يقول: "فإن شئت صرفته، وأن شئت لم تصرفه"[3].

---

* انظر: الكتاب ٣: ٢٤٠، ٢٤١، المقتضب ٣: ٣٥٠، الأصول ٢: ٨٥، الجمل ٢٢١، المقتصد ٢: ٩٩٥، اللباب ١: ٥٠٨، شرح المفصّل ١: ٧٠، شرح الرضي ١: ١٣٥، الارتشاف ١: ٤٣٩، الهمع ١ : ١٠٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، ٦٩.

١ المقتصد ٢: ٩٩٥.

٢ ذكر الشيخ عضيمه أنَّ المبرد يرى ما يراه جمهور النحاة ، فكلامه في المقتضب والمذكر والمؤنث يؤيد ذلك ، يقول عضيمه: "وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث: "مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، لا علامة فيه نحو: قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة" والرضي في شرح الكافية ينسب إليهما أنَّهما جزما بامتناع الصرف، وعبارة سيبويه : "فأنت بالخيار" وقول المبرد: "فأنت في جميع هذا بالخيار "مما يرد على الرضي قوله" المقتضب ٣: ٣٥١.

٣ المقتضب ٣: ٣٥٠.

وبالرجوع إلى المظانّ النحوية وجدنا أنَّ هذا الرأي لأبي إســحاق الزجــاج، وليس للمبرد، يقول الزجاج: "وزعموا: أنّه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الــذي أوسطهُ ساكنٌ، وأنشد سيبويه:

لم تَتَلّفعْ بفضْلِ مِئْــــــزرِها دعْدٌ ولمْ تُغْذَ دعْدُ بالعُلــــــبِ[1]

فصرفها في البيت، ومنعها الصرفَ فيه أيضاً.

أمّا ما قالوه من أنَّه لا ينصرف فحقٌّ صواب.

وأمّا الصرف فعلى جهة الاضطرار"[2]

فأبو إسحاق الزجاج يخالف جمهور النحويين، مستدلاً بأنَّ ما ذكروه من جواز صرف هذا الاسم ، لكونه ساكن الوسط، فخفَّ، فصُرِف، لا يصحُّ؛ لأنَّه لو كـــانت هذه العلة توجب الصرف لما جاز ترك الصرف يقول: "وأمَّـــا إجـــازتهم صرفـــه، فاحتجوا فيه بأنَّه: لما سكن الأوسط، وكان مؤنثاً لمونثٍ خفَّ فصُرِفَ.

قال أبو إسحاق: وهذا خطأٌ:

لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف"[3]

وما ذهب إليه الزجاج يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنّ صرف هذا الاسم ومنعه ثابت في كلام العرب، حيث أثْبَتهُ عدد من أئمـــة النحاة كسيبويه والفراء وغيرهما، وقول الزجاج يؤدي إلى خرق الإجمـــاع، ومن المعلوم أنَّ القول إذا أدى إلى خلاف الإجماع وجب أن يكـــون فاســـداً، يقول الأنباري: "إذا أدّى القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً"[4].

---

١ انظر: ديوان جرير: شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميـــة، بـــيروت ص٦٥، والكتاب ٣: ٢٤١.

٢ ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩.

٣ ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٩.

٤ الإنصاف٢: ٥٥٣، م٧٤.

ثانياً: إنّ قول الزجاج إنّ صرف هذا الاسم لا يجوز، مردود بهذه الأبيات:

لم تتلفّعْ بِفَضلِ مِئزَرِهَـــــا دعْدٌ ولم تُغذَ دعْدُ في العُلَـــبِ

ألا حبّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهندٌ أتى مِنْ دونِها النأي والبعدُ[١]

حيث جاء الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط مصروفاً في هذه الأبيات، ولو مُنِعَ الصرف لاستقام الوزن ، يقول ابن يعيش في البيت الثاني: "فصرف هنداً فـــي موضعين من البيت ، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنَّه لو لم يصرف لم ينكســـر وزن البيت"[٢].

أمّا جمهور النحويين فقد ذهبوا إلى جواز الوجهين الصرف والمنع في الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط ، نحو "هند" ، يقول سيبويه: "اعلــم أنَّ كــل مؤنــثٍ سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فـــإنْ ســـميته بثلاثـــة أحرفٍ، فكان الأوسط منها ساكناً، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه المؤنـــث كسعاد، فأنت بالخيار: إنْ شئت صرفته، وإنْ شئت لم تصرفه"[٣].

ويقول المبرد: "فإن سميتها بثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، فكان ذلك الاســـم مؤنثاً أو مستعملاً للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه"[٤].

ويقول أبو حيان: "...، أو ثلاثياً ساكن الوسط، ...، جاز الصرف ومنعه على قول الجمهور"[٥].

وقد استدلّ جمهور النحويين بالأدلة التالية:

---

١ انظر: ديوان الحطيئة، بشرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ ص٣٩، وانظر: شرح المفصّل ١: ٧٠.

٢ شرح المفصّل ١: ٧٠.

٣ الكتاب ٣: ٢٤٠

٤ المقتضب ٣: ٣٥٠.

٥ ارتشاف الضرب ١: ٤٣٩.

أولاً: إنَّ هذا الاسم خفَّ؛ لكونه ثلاثياً ساكن الوسط، فعادلت الخفة أحد السببين، يقول ابن يعيش: "وقد يصرفه بعضهم؛ لخفته بسكون وسطه، فكأنَّ الخفة قاومت أحد السببين، فبقي سبب واحدٌ فانصرف"[1].

ثانياً: السماع، ومنه قول الشاعر:

لم تتلفعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دعْدٌ ولم تُغذَ دعْدُ في العُلَبِ

وقول الآخر:

ألا حبّذا هندٌ وأرضٌ بِهَا هندُ ... وهندٌ أَتَى مِنْ دونِها النأيُ والبعْدُ

حيث وردت "هند" و "دعْد" مصروفةً وممنوعةً، فدلَّ ذلك على جواز الوجهين.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ بعضاً من النحويين ربطوا بين الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، نحو: "هند" والثلاثي المذكر الأعجمي الساكن الوسط نحو "نوح"، فأجازوا في الأخير الوجهين الصرف والمنع، كما في "هند" و "دعْد"، مع أنّه لم يسمع في "نوح" ونحوه إلا الصرف ، يقول الزمخشري: "وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحد السببين، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه، وقد جمعهما الشاعر في قوله:

لم تتلفعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دعْدٌ ولم تُغذَ دعْدُ في العُلَبِ"[2]

ويقول أبو حيان: "فإن كان ساكن الوسط نحو: نوح فأكثر النحاة على الصرف، تحرك الوسط أو سكن، صرّح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني، فيه الصرف والمنع"[3].

---

[1] شرح المفصّل ١: ٧٠.

[2] المفصّل ١٧.

[3] الارتشاف ١: ٤٣٩.

وقد تنبه ابن هشام إلى ذلك، فردّ هذا القول، يقول: "وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أنَّ في نوح وجهين ، وهو مردود؛ لأنّه لم يرد بمنع الصرف سماعٌ مشهور ولا شاذ"[١].

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح، ويبدو أنّ ذلك يعود إلى اختلاف لهجات القبائل العربية، فبعض القبائل تصرف هذه الأسماء، وبعضها تمنعه، يقول ابن السراج: "فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو: هند ودعْد وجمل فمن العرب من يصرف لخفة الاسم، وأنَّه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف"[٢].

ويقول الزجاجي: "فإن كان ساكن الأوسط فللعرب فيه لغتان: منهم من يصرفه لقلةِ حروفه وحركاته، نحو "هند ودعد وجمل"، ومنهم من لا يصرفه"[٣].

وقد ذهب سيبويه والمبرد والعكبري وابن يعيش وأكثر النحاة إلى أنَّ منع هذا الاسم أجود من تركه ، يقول سيبويه: "وترك الصرف أجود"[٤]، ويقول المبرد: "وترك الصرف أقيس"[٥]، ويقول العكبري: "فالأجود ترك صرفه"[٦]، ويقول ابن يعيش: "فالوجه منعه الصرف"[٧].

وهذا هو ما نميل إليه؛ وذلك لتطرد القاعدة في المؤنث إذا كان علماً، سواء كان ثلاثياً أم رباعياً.

---

١ شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، بدون تاريخ، ٤٥٤.

٢ الأصول ٢: ٨٥.

٣ الجمل ٢٢١.

٤ الكتاب ٣: ٢٤٠.

٥ المقتضب ٣: ٣٥٠.

٦ اللباب ١: ٥٠٨.

٧ شرح المفصّل ١: ٧٠.

"لنْ" بين البساطة والتركيب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "لنْ" بين التركيب والبساطة، يقول الجرجاني: "وقد ذهب الخليل إلى أنَّ أصل "لن": "لا أنْ"، فحذف الهمزة، وسقط الألف؛ لالتقائه مع النون الساكنة، وصاحب الكتاب لا يرى ذلك، ويجعله حرفاً على انفراده"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ "لن" حرف بسيط، يقول سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيداً فلن أضرب، والفعل صلة، فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضربُ له"[٢]

ويقول المرادي: "اختلف النحويون في "لن"، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّها بسيطة"[٣].

وقد استدلوا لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ التركيب على خلاف الأصل ، يقول المرادي: "البساطة أصل، والتركيب فرع"[٤].

ويقول السيوطي: "الأصل عدم التركيب"[٥].

ثانياً: إنَّ القول بالتركيب يحتاج إلى دليل يدل عليه، ولا دليل في "لن" على تركيبها.

---

* انظر: الكتاب ٣: ٥، المقتضب ٢: ٨، الأصول ٢: ١٤٧، شرح المفصَّل ٧: ١٥، الجنى الداني ٢٧١، شرح الرضي ٤: ٣٨، ارتشاف الضرب ٢: ٣٩٠، التصريح ٢: ٢٣٠، الهمع ٤: ٩٣.

١ المقتصد ٢: ١٠٥٠.

٢ الكتاب ٣: ٥.

٣ الجنى الداني ٢٧١.

٤ الجنى الداني ٢٧١.

٥ الهمع ٤: ٣٥٢.

أمَّا الخليل فقد ذهب إلى أنَّ "لن" حرف مركب من (لا) النافية و (أنْ) المصدرية ، يقول سيبويه: "فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ)، ولكنهم حذفوا؛ لكثرته في كلامهم، كما قالوا: ويْلُمِّهِ، يريدون ويْ لأمِّهِ، وكما قالوا: يومئذ، وجُعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحدٍ، فإنما هي هلْ ولا"[1].

وقد قال الخليل بتركيبها؛ لأنَّه لا يرى ناصباً للفعل المضارع إلا (أنْ) المصدرية، سواء أكانت ظاهرة أم مضمرة، ولهذا جعل "لن" مركبة من (لا) و (أن)، وقد ورد ذلك في الشعر، يقول الشاعر:

يرجِّي المرءُ ما لا أنْ يلاقيْ وتعرِضُ دون أدناهُ الخطوبُ[2]

ويرى السيوطي أنَّ سبب قول الخليل بالتركيب في "لن" هو قربها في اللفظ من (لا أن) ، ووجود النفي فيهما، يقول السيوطي: "والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من (لا أن)، ووجود معنى: (لا) و (أنْ) فيها، وهو النفي والتخليص للاستقبال"[3].

لكنَّ ما قاله الخليل يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ البساطة أصل، والتركيب فرع كما يقول المرادي[4].

ثانياً: إنَّ "لن" لا ترتبط بسابق أو لاحق، فقولنا: لن يقوم زيدٌ جملة تامة مفيدة، بخلاف قولنا: لا أن يقوم زيدٌ، فليست بجملة مفيدة يحسن السكوت عليها، لأنَّ "أن" المصدرية لابُدّ أن ترتبط بسابق أو لاحق.

ثالثاً: إنَّه لو كان أصل "لن": (لا أن) ما جاز تقديم معمولها عليها في نحو : زيداً لن أضربَ، يقول سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيداً فلن أضربَ، والفعل صلةٌ، فكأنَّه قال: أمَّا زيداً فلا الضربُ له"[5].

---

[1] الكتاب ٣: ٥.

[2] انظر : النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، ت: محمد عبد القادر، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٨١م، ص٢٦٤ وانظر الخزانة ٨: ٤٤٠، والرواية في النوادر:
يُرجي العبدُ ما إن لا يلاقي وتعرضُ دون أبعدهِ الخطوبُ

[3] الهمع ٤: ٩٣.

[4] انظر: الجنى الداني ٢٧١.

[5] الكتاب ٣: ٥.

رابعاً: إنَّ قول الخليل إنَّها مركبة من (لا) و (أنْ) يجعل ما بعد "لـــنْ" فـــي تقديـــر المفرد، فلو كان المقدر مبتدأ لاحتاج إلى خبرٍ، فيكون التقدير: لا قيام زيـــد حاصل أو موجود ، وهو قول لا يستقيم، يقول المرادي: "فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عـــن المـــبرد: فالجواب أنَّ هذا القول ضعيف؛ لوجهين: أحدهما: إنَّ هـــذا المحـــذوف لـــم يظهـــر قط، ولا دليل عليه. ذكره أبو علي. والثاني: إنّ "لا" تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر"[1].

أمَّا الفراء فقد ذهب إلى أنَّ أصل "لن": (لا)، فأبدلت الألف نونـــاً، فصـــارت "لن"، يقول ابن يعيش: "وكان الفراء يذهب إلى أنَّ الأصل في "لنْ" و "لم": (لا)، ابدل من ألف (لا) النون في "لن"، والميم في "لم" "[2].

وما ذهب إليه الفراء يحتاج إلى مناقشةٍ من وجوه:

أولاً: إنَّ الفراء لم يذكر أدلة تدعم ما ذهب إليه، يقول ابن يعيش: "ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذْ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنصٍ من الواضع"[3].

ويقول الرضي الاستراباذي: "ولا دليل على قول الفراء"[4].

ويقول المرادي: "لأنَّه دعوى لا دليل عليها"[5].

ثانياً: إنَّ الإبدال لا يغير معنى الكلمة ، بل تبقى الكلمة على ما هي عليه من معنى، كما في نحو قولنا: اضربا، بإبدال النون الخفيفة في "اضربَنْ" ألفاً ،والمعنـــى واحد، وهذا أمرٌ معلوم في الإبدال، أمَّا "لن" فتختلف عن (لا) في المعنى، إذْ إنَّ "لن" لا تنفي إلا المضارع بخلاف (لا).

---

١ الجنى الداني ٢٧١.

٢ شرح المفصَّل ٧: ١٦.

٣ شرح المفصَّل ٧: ١٦.

٤ شرح الرضي ٤: ٣٩.

٥ الجنى الداني ٢٧٢.

ثالثاً: إنّ الإبدال لا يغير حكم الحرف المهمل؛ فيجعله حرفاً عاملاً، كما يقول الأزهري[1]، فـ "لا" حرفٌ مهمل لا يعمل فيما بعده، خلافاً لـ "لن" الذي يعمل النصب فيما بعده.

رابعاً: إنَّ قول الفراء يؤدي إلى إبدال حرفٍ ثقيل من حرف خفيف ، وهذا لا يجوز، يقول المالقي : "وأمَّا مذهب الفراء فمردودٌ من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأنَّ النون مقطع ، والألف صوت، والصوت أخفُّ من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل"[2].

ويبدو أنَّ ما قاله سيبويه والجمهور هو الراجح، فليست "لن" حرفاً مركباً من (لا) و (أن)، ولا مبدلة من ألف (لا). ولكنَّها حرف بسيط دال على النفي في الاستقبال؛ لأنَّ الأصل في الحروف البساطة، كما يقول المرادي والسيوطي[3].

ولعلَّ من المفيد أن نبين قبل أنْ نختم هذه المسألة أنَّ مثل هذه الخلافات لا تخدم الدرس اللغوي، فقد نطق العربي الفصيح على مقتضى سليقته، فاستخدم المفردات اللغوية حسب حاجته، ولم يكن يفكر في نشأتها وتركيبها وإبدالها من بعضها.

لذا فمن الواجب على الدارس اللغوي أن يصف الظاهرة اللغوية كما هي عليه دون الدخول في مناطق لا دليل عليها، ولا تخدم الدرس اللغوي أبداً.

---

١ التصريح ٢: ٢٣٠.

٢ رصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٥٦.

٣ انظر: الجنى الداني ٢٧١، والهمع ٤: ٣٥٢.

حذف الياء من الاسم المنقوص المحلى بأل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة حذف الياء وإبقائها في آخر الاسم المنقوص المعرف بـ (ال)، نحو: الجواري، يقول الجرجاني: "وقد قرئ ﴿وله الجوارِ المنْشَئَاتُ﴾[1] وإذا كان يجيء هذا الحذف في مواضع من الكلام علمت أنَّ ما ذهب إليه الخليل وصاحب الكتاب من أنَّ حذف الياء حذفاً، وجعل الكسرة دليلاً عليها مذهب مستقيم، وقد خالفهما أبو إسحاق ومن تابعه"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

يبدو من كلام الجرجاني عن هذه القضية أنَّ للخليل بن أحمد وسيبويه رأيا يخالف ما يراه أبو إسحاق الزجاج، حيث يرى الخليل وسيبويه أنّ حذف الياء، وجعل الكسرة دليلاً عليها مذهب مستقيم، ولكنّ الزجاج يرى خلاف هذا الرأي.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أنّه قد نصّ على أنّ إبقاء الياء والواو أقيس في اللغة، يقول: "واثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين"[3].

وهذا هو ما يراه الزجاج، يقول: "وقوله عزّ وجلّ: **﴿وله الجوارِ المنشئات في البحر كالأعلام﴾**، الجواري الوقف عليها بالياء، وإنّما سقطت في اللفظ لسكون اللام، والاختيار وصلها، وإن وقف عليها واقف بغير ياء، فذلك جائز على بُعْد"[4].

ويبدو أنّ منشأ الخلاف – فيما نرى – هو الوقف على الاسم المجموع المنقوص المحلى بـ "ال" نحو: الجواري، أيكون بالياء، نحو: الجواريْ، أم يكون

---

* انظر: الكتاب ٤: ١٨٤، معاني الزجاجي ٥: ١٠٠، إعراب النحاس ٤: ٣٠٧، المقتصد ٢: ١٠٣٠.

[1] الرحمن آية ٢٤، وانظر: السبعة لابن مجاهد ٦١٩.

[2] المقتصد ٢: ١٠٣٠.

[3] الكتاب ٤: ١٨٥.

[4] معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ٥: ١٠٠.

الوقف بدون الياء، نحو: الجوار، فأجاز الجرجاني حذف الياء في الوقف اعتماداً على فهمه لما قال سيبويه، يقول: الجرجاني: "فالتنوين في جوارٍ بمنزلة التنوين في زيد وعمرو، ويشهد بصحة هذا المذهب أنّ الحذف قد جاء في نحو هذا على الإطلاق، وذلك ما أنشده أحمد بن يحيى:

لها ثنايا أربعٌ حِسانُ   وأربعٌ فثغرها ثمانُ[1]

فحذف الياء حذفاً، واستأنف الاسم، ولولا قوة هذا المذهب في نفسه لعدل إلى الإقواء الذي هو مستمر في أشعارهم، وإن كان عيباً كقوله:

أمنْ آلِ ميّةَ رائحٌ أو مُغتدِ[2]

مع قوله: وبذاك خبّرَنَا الغُرَابُ الأسودُ[3]

ثم (أورد النص السابق)   ".[4]

والذي يراه الباحث أنْ لا خلاف في حقيقة الأمر بين أبي إسحاق من جهة والخليل وسيبويه من جهة أخرى ، وإن كان يبدو من نص الجرجاني أن بينهم خلافاً؛ فالخليل وسيبويه يريان أنّه جائز، ولكنّه ليس باللغة العالية، يقول سيبويه: "واثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"[5].

وإلى هذا ذهب الزجاج، إذ قال: إنَّه جائز على بعد، يقول: "وإن وقف عليها واقف بغير ياء، فذلك جائز على بعد"[6].

---

١ انظر: التصريح ٢: ٢٧٤، والأشموني ٤: ٧٢.

٢ هذا صدر مطلع قصيدة للنابغة وعجزه: عجلانَ، ذا زادٍ، وغيرَ مُزوّدِ، انظر: ديوان النابغة، تحقيق الدكتور مفيد قميحة دار المطبوعات الحديثة ص١٢١.

٣ صدره: زعم البوارح أنّ رحلتنا غداً، انظر: ديوان النابغة بتحقيق الدكتور مفيد قميحة، ص١٢١.

٤ المقتصد ٢: ١٠٣٠

٥ الكتاب ٤: ١٨٥.

٦ معاني الزجاج ٥: ١٠٠.

ويختلف القول في لفظة (جوار) غير محلاة بالألف واللام، مع الاختلاف في تنوينها في الرفع والجر، فقال بعضهم هو تنوين صرف؛ لأن الياء حذفت للتخفيف فانصرفت الكلمة، ورأى آخرون أن التنوين عوض عن الياء، وعليه فالكلمة ليست منصرفة، وقال آخرون: بل التنوين عوض عن حركة الياء التي تستحقها الكلمة، فاجتمع التنوين والياء، فحذفت لالتقاء الساكنين، ولا يكون شيء من ذلك في حالة النصب.

وزن "أرطى"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجـاني فـي كتابـه "المقتصد" مسألة وزن "أرطى" ، فقد اختلف سيبويه والأخفش في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنّها على وزن (فعلى)، بينما ذهب أبو الحسن الأخفش إلـى أنّهـا علـى وزن "أفعل"، يقول الشيخ عبد القاهر: "وذاك أنّ "أرطى" فعلى عند صاحب الكتاب، وألفه للإلحاق دون التأنيث، ...، وأبو الحسن يجعل أرطى أفعل"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه إلى أنّ "أرطى" على وزن "فعلى"؛ لأنّ أصول الكلمة هي الهمزة والراء والطاء، أمّا الألف فهي ألف الإلحاق، زيدت لإلحـاق هـذه الكلمـة بـوزن "جَعْفَر".

وكان الذي دعا سيبويه إلى هذا القول قول العرب: أديمٌ مأروط، حيث حذفت ألف الإلحاق ، وبقيت أصول الكلمة، ولو كانت ألف الإلحاق أصليـة مـا حذفـت، يقـول سيبويه: "وكذلك الأرطى، لأنّك تقول: أديمٌ مأروط، فلو كانت الألف زائـدة لقلت مرطيٌّ"[2].

وقد أخذ ابن يعيش وابن عصفور بهذا الرأي، يقول ابن يعيش: "والذي يـدل على زيادة الألف في أرطى قولهم "أديمٌ مأروط"، إذا دُبِغَ بالأرطى، فسقوط الألـف في مأروط دليل على زيادتها"[3]

---

* انظر: الكتاب ٣: ٢١٠، ٤: ٣٠٨، المقتضـب ٣: ٨٨، ٣٣٨، ٣٨٥، المنصـف ١: ٣٦، ٣٧، ٣٨، المقتصد ٢: ١٠٠٠، شرح المفصّل ١: ٦٠، ٩: ١٤٧، الممتع في التصريف ١: ٥٥، ٢٣٣، ٢٣٥، اللباب ٢: ٢٣٨، شرح الشافية ٢: ٣٤٣.

[1] المقتصد ٢: ١٠٠٠.

[2] الكتاب ٤: ٣٠٨.

[3] شرح المفصّل ٩: ١٤٧.

ويقول ابن عصفور: "وأمّا "أرطى" فالدليل على أصالة الهمزة قولهم: أديمٌ مأروط ، أي: مدبوغ بالأرطى. فإثبات الهمزة في "مأروط" وحذف الألف، دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف"[1].

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد حكى عن العرب قولهم "مرطيّ"، وذلك يدلّ على زيادة الهمزة وأصالة الألف؛ لذا فإنَّ الأخفش – استناداً إلى هذه الرواية – جوّز أنْ يكون وزن (أرطى) أفعل، يقول ابن جني: "وحدثني أبو علي: أنَّ أبا الحسن حكى عنهم "أديمٌ مرطيٌّ"، وليس في كثرة مأروط، فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلاً"[2].

ويبدو أنَّ الذي جعل الأخفش يقول بهذا الرأي أنَّ الهمزة إذا جاءت في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف فهي زائدة، نحو: أحمر، أخضر... الخ، إلا في ألفاظ قليلة خرجت عن هذه القاعدة، ومن هذه الألفاظ "أرطى"، يقول ابن عصفور: "وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق، من هذا النوع، همزته زائدة، وما عداها أصلي، إلا ألفاظاً قليلة شذّت من هذا النوع، وهي "أولق" و "إمَّعة" و "أيصرٌ" و "أرطى" و "أيطلٌ" "[3]، وعندما وجد الأخفش أنّ بعضاً من العرب قد قالوا "مرطيٌّ" حكم على هذه الألف بالأصالة، وعلى الهمزة بالزيادة؛ وذلك لتطرد "أرطى" مع الكثير في كلام العرب.

واضحٌ ممّا سبق أنّ وزن هذه الكلمة يحتمل ما قاله سيبويه والأخفش، فكل واحدٍ منهما قد اعتمد على ما سمعه عن العرب، فبعضهم يرى أنَّ الهمزة أصلية، فيقولُ في الاشتقاق "مأروط"، وبعضهم يرى أنَّها زائدة، فيقول "مرطي" بحذفها. فالأمر – كما هو واضحٌ – يعود إلى اختلافات لهجية بين القبائل العربية، لكنَّ

---

[1] الممتع في التصريف : ابن عصفور الأشبيلي، ت: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، ١: ٢٣٥.

[2] المنصف: ابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ، ١: ٣٧.

[3] الممتع في التصريف ١: ٢٣٣.

الرواية التي حكاها الأخفش لم تصل سيبويه؛ لذا قال: إنَّ العرب لم تقــل "مرطــي" يقول: "فلو كانت الألف[1] زائدة لقلت" مرطيّ"[2]

وكان ابن جني قد ذكر أنَّ القولين جائزان في اللغة، وإنْ كان رأي ســـيبويه أولى؛، لأنَّ "مأروط" أفشى في اللغة من "مرطي"، يقول: "وذلك أقيس، لأنّ مأروطاً أفشى في اللغة من مرطيّ، وكلاهما جائز ، والأول الاختيار"[3]، ولا يخفى ما في هذا المثال من تقوية لما يذهب إليه بعض علماء اللغة الذين يهتمون بالمنهج الوصفــي من أن العادات اللهجية كان لها دور واضح في تقعيد اللغة في مرحلة مبكرة، فالرأي في هذه المسألة هو رأي سيبويه، ولكن رأي الأخفش يستند إلى لهجة كانت موجودة.

---

[1] يقصد الهمزة في "أرطى".

[2] الكتاب ٤: ٣٠٨.

[3] المنصف ١: ٣٨.

وزن "رمّان"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة وزن "رمّان"، حيث اختلف فيه الخليل والأخفش، فذهب الخليل إلى أنّ "رمّان" على وزن فعلان، بينما ذهب الأخفش إلى أنَّها على وزن فعَّال، يقول الجرجاني : "اعلم أنَّ الخليل يجعل الألف والنون في "رُمّان" زائدة، ويحمل ذلك على الأكثر؛ لأنَّ فعلان أكثر من فعّال، ..، وأبو الحسن يقول: إنَّ فعّالاً قد غلب على باب الشجر والنبات، نحو: حمّاض وكرَّاث"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الخليل إلى أنَّ "رمّان" على وزن "فعلان"، يقول سيبويه: "وسألته: عن "رُمّان" فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"[2].

وقد استدلّ الخليل لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ الألف والنون مطردة الزيادة في هذا الموضع بعكس الحرف المضعف الذي قد يزاد في أيّ موضع، يقول ابن عصفور: "إنَّ النون اختصت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة، على ما يبين بعد، وأحد المضعفين زائد حيث كان، وما اختصت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائداً ما لم يختص"[3].

ثانياً: إنَّ تركيب "ر.م.ن" تركيب مهمل في العربية ، يقول ابن منظور: "قال سيبويه سألته، يعني الخليل عن الرمّان إذا سمّى به، فقال: لا أصرفه في المعرفة،

---

* انظر: الكتاب ٣: ٢١٨، المنصف ١: ١٣٤، المقتصد ٢: ١٠٠١، المخصص ٣: ١٤٠، الممتع في التصريف ١: ٢٥٩، المقرب ١: ٢٥٨، البحر المحيط ٤: ١٨٨، الارتشاف ١: ١٠٢، لسان العرب ١٢: ٢٥٦، ١٣: ١٨٧.

[1] المقتصد ٢: ١٠٠١.

[2] الكتاب ٣: ٢١٨.

[3] الممتع ١: ٢٥٩.

وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف بـــه، أي لا يـــدري مـــن أيِّ اشتقاقه"[1].

ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمه: "رُمَّان: قال الأخفش: وزنه فُعّـــال، وإن كان تركيب (ر.م.ن) مهملاً؛ لكثرة فُعَّال في النبات"[2].

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن جني قد سوّغ قول الخليل، فذكر أنَّ الرّم في اللغة هو الاجتماع، وهذا مناسبٌ للرمان؛ لأنَّ حبوبه مجتمعة متماسكة، يقول ابن ســـيدة: "يقول ابن جني : الرّمان على مذهب سيبويه من قولك: رممت الشيء أرمّه رمّاً، إذا جمعته؛ وذلك لاكتناز الرمّان واتصال أجزائه وتداخل حبّه، وقد ألم بذلـــك بعـــض المولدين، بل أبانه، فقال يصف مجمع قوم قد ضغطهم وضمهم:

ما أَحَسَبُ الرمّان يجمعُ حبُّه   في قشرةٍ إلا كما نَحْنُ "[3]

وكان ابن عصفور قد أخذ برأي الخليل، يقول: "والصحيح أنَّه ينبغي أنْ تجعل الألف والنون زائدتين[4]".

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى أنّ "رمَّان" على وزن "فعَّـــال"؛ وذلـــك لكثرة فُعَّال في النبات، يقول الجرجاني: "وأبو الحسن يقول: إنَّ فعّالاً قد غلب علـــى باب الشجر والنبات، نحو حماض وكُرَّاث وقُلام"[5].

ويقول ابن منظور: "وهو عند أبي الحسن (فُعّال)، يحمله على ما يجيء فـــي النبات كثيراً، مثل القلاّم والملاّح والحمّاض"[6].

---

[1] لسان العرب : ابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ، ١٣: ١٧٨.

[2] المغني في التصريف : الدكتور محمد عبد الخالق عضيمه، دار الحديث، بـــدون تـــاريخ، ٨٩.

[3] المخصص: ابن سيدة، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ٣: ١٤٠.

[4] الممتع ١: ٢٥٩.

[5] المقتصد ٢: ١٠٠٢.

[6] لسان العرب ١٢: ٢٥٦.

وقد استدلّ الأخفش لهذا المذهب بدليلٍ آخر، وهو قول العرب: أرض مرمنة، بإثبات النون في الاشتقاق ، يقول أبو حيان: "الرمّان فُعّال كالحمّاض والعناب، وليس بفعلان؛ لقولهم: أرض مرمنة"[1].

ويبدو لنا مما سبق أنَّ كلمة "رمّان" ليست عربية الأصل، وإنّما هـي كلمة دخيلة دخلت إلى العربية من لغة أخرى منذ فترة طويلة، فاستعملتها العرب، ودرجت على ألسنتها، وعندما جمع العلماء اللغة أرادوا أن يزنوا هذه الكلمة، ويبينوا حروفها الأصلية والزائدة، فاختلفوا في ذلك، فذهب الخليل إلى أنّ الألف والنون زائدتان، وحجته في ذلك اطراد زيادة الألف والنون في هذا الموضع وإهمال العرب تركيب "ر.م.ن"، كما أوضحنا ذلك سابقاً.

أمَّا الأخفش فقد ذهب إلى أنَّ النون حرف أصلي، ودليله في ذلك قول العرب: أرض مرمنة، وكثرة (فُعّال) في النبات، والحقيقة أنّ حرف النون لا يقطع بأنّه من الكلمة أصلاً؛ لأنّ الكلمة أجنبية معربة، فالاشتقاق منها لا يعبر عن أصل وزائد، ولكنّ هذا الرأي فيه وجاهة ، وحجته أقوى ممّا قاله الخليل؛ لذا فإنَّنا نميلُ إلى ما قاله الأخفش؛ وذلك لأنَّ العرب حينما استعملت هذه الكلمة أجرت عليها قوانين العربية، فاشتقت منها اسم الفاعل واسم المكان، وصغرتها بإثبات النون في ذلك كلِّه، فدلّ ذلك على أصالتها في الميزان للكلمة المعربة، يقول ابن منظور: "ويقال لمنبت الرمان مرمنة إذا كَثُرَ فيه أصوله، والرمّانة تصغر رميمينة"[2].

---

[1] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ١٨٨.

[2] لسان العرب ١٣: ١٨٧.

الفصل الثاني

الخلاف في التراكيب

"مسائل الخلاف في التراكيب"

١- تقديم الخبر على المبتدأ
٢- إبراز الضمير بعد الوصف الذي جرى على غير صاحبه.
٣- تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.
٤- المبتدأ والخبر معرفتان.
٥- واو الإشباع في الفعل المسند إلى هاء الغيبة.
٦- إجراء صيغة ما لا يعقل مجرى ما يعقل.
٧- تقديم خبر "ليس" عليها.
٨- الفصل بين كان واسمها بأجنبي.
٩- وقوع الفاء في خبر إنّ واسمها من الموصولات.
١٠- (إنّ) المخففة واللام في خبرها.
١١- (إنْ) بعد ما النافية.
١٢- حذف مفعولي "ظنَّ وأخواتها".
١٣- ظنَّ والمفاعيل الثلاثة.
١٤- تقديم الفاعل على فعله.
١٥- لغة أكلوني البراغيث.
١٦- اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.
١٧- حذف الفاعل.
١٨- التنازع في العمل.
١٩- خروج (إذا) عن الظرفية.
٢٠- (سوى) بين الظرفية والتصرف.
٢١- تعريف الحال.
٢٢- وقوع الفعل الماضي حالاً.
٢٣- مجيء التمييز معرفة.
٢٤- تقديم التمييز على العامل المتصرف.
٢٥- زيادة "مِنْ" في الإيجاب.
٢٦- "منْ" لابتداء الغاية في الزمان.
٢٧- "رُبَّ" أهي للتقليل أم للتكثير.

٢٨- "رُبَّما" والفعل المضارع.

٢٩- إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى.

٣٠- الفصل بين المتضايفين.

٣١- التعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف.

٣٢- جواز نعم الرجل رجلاً زيد.

٣٣- استعمال صيغة (فَعُلَ) في التعجب.

٣٤- معنى الواو العاطفة.

٣٥- جواز وقوع "حتى" عاطفة.

٣٦- إمّا حرف من حروف العطف.

٣٧- العطف على الضمير المرفوع المتصل.

٣٨- العطف على الضمير المخفوض.

٣٩- العطف على عاملين.

٤٠- جواز وصف المنادى المفرد.

٤١- جواز نصب صفة "أيٌّ" نحو: "يا أيُّها الرجلَ" في النداء.

٤٢- تقديم معمول اسم الفعل عليه.

٤٣- توكيد فعل الاثنين وجماعة النسوة بالنون الخفيفة.

٤٤- إذا الفجائية وفاء جواب الشرط.

٤٥- تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.

تقديم الخبر على المبتدأ*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقدم الخبر على المبتدأ، نحو: "قائم زيدٌ، وفي الدار عمروٌ" حيث أجاز ذلك البصريون، ومنعه الكوفيون. يقول الشيخ عبد القاهر: "اعلم أنَّ مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنّه إذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، ويجوز تقديمه على المبتدأ؛ وتكون النيّة به التأخير، تقول: منطلق زيدٌ، وضربته عمرو ، فيكون ضربته ومنطلق مقدمين في اللفظ، مؤخرين في النية؛ ولهذا جاز أن يكون عمرو مضمراً في ضربته مع التقديم؛ لأنَّك إذا نويت به التأخير عن عمرو لم يكن إضماراً قبل الذكر، وعلى ذلك قول العرب: تميميٌّ أنا، ومشنوء من يشنؤك ، فأنا مبتدأ، وتميمي خبره، وهو مقدم عليه كما ترى، وكذا مشنوء خبر، ومن يشنؤك مبتدأ"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّه يجوز أنْ يتقدم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أنْ يقول :قائم زيدٌ؛ وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدّم، فتقول: ضرب زيداً عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدّماً، ويكون زيدٌ مؤخراً، وكذلك الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربيٌّ جيد، وذلك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤَك، ورجلٌ عبد الله، وخزٌّ صفّتُك"[2].

* انظر: الكتاب ٢: ١٢٧، المقتضب ٤: ١٢٧، الأصول ١: ٥٩، الإنصاف ١: ٦٥، م٩، التبيين ٢٤٥، م٣٢، اللباب ١: ١٤٢، التبصرة والتذكرة ١: ١٠١، شرح المفصّل ١: ٩٢، شرح الرضي ١: ٢٤٧، شرح التسهيل ١ : ٢٩٦، شرح ابن عصفور ١: ٣٥٣، الارتشاف ٢: ٤٥، الهمع ٢: ٣٦.

١ المقتصد ١: ٣٠٢.

٢ الكتاب ٢: ١٢٧.

ويقول ابن السراج: "وقد يجوز أنْ تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكـن فعـلاً خاصة، فتقول: منطلق زيدٌ، وأنت تريد: زيدٌ منطلق"[١].

ويقول أبو علي الفارسي: "وقد يجوز أنْ تقدم خبر المبتدأ، فتقـول: منطلـق زيدٌ، وضربته عمرٌو، وتريد: عمرٌو ضربته"[٢].

وقد استدلّ البصريون لذلك بأدلة من السماع والقياس.

أمّا السماع فمن القرآن قوله تعالى: ﴿**أفسحرٌ هذا أم أنتـم لا تبصـرون**﴾[٣]، حيث قدّم الخبر "سحر" على المبتدأ (هذا)، يقول أبو البقاء العكبري: ""أفسحرٌ" هـو خبر مقدّم"[٤].

ويقول أبو حيان: "و"سحر" خبر مقدّم، و (هذا) مبتدأ"[٥].

وقوله تعالى: ﴿**... وقليلٌ ما هم**﴾[٦]، حيث قدّم "قليل"، وهو خبر، على "هـم"، يقول أبو البقاء: "وهم مبتدأ، وقليل خبره"[٧].

ويقول أبو حيان: "وقليل خبر مقدّم، و(مـا) زائـدة، تفيـد معنـى التعظيـم والتعجب، و (هم) مبتدأ"[٨].

---

١ الأصول ١: ٥٩.

٢ الإيضاح العضدي ٩٨.

٣ الطور آية ١٥.

٤ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، بدون معلومات عن النشر والطبعة، ٢: ١١٨٣.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود، ٨: ١٤٥.

٦ ص آية ٢٤.

٧ التبيان في إعراب القرآن، ٢: ١٠٩٩.

٨ البحر المحيط ، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود، ٧: ٣٧٧.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **سلامٌ هي حتى مطلع الفجر**﴾[1]، فـــ "ســلام" خبر مقدّم، و (هي) مبتدأ مؤخر، يقول الأخفش: "قال "سلام هي" أي : هي ســـلام، يريد مسلمة"[2].

ويقول أبو حيان : " و"سلام" مستأنف خبر للمبتدأ الذي هو (هي)، أي: هـــي سلام إلى أول يومها"[3].

ومن كلام العرب: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، يقــول ســيبويه: "وهــذا عربيٌّ جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبد للـــه، وخــزٌّ صفتَك"[4].

أمّا من الشعر فقول الشاعر:

فتىً ما ابنُ الأغرّ إذا شَتونـــا وَحُبَّ الزادُ في شهْرَيْ قِمَـــاحِ[5]

فـــ "فتى" خبر مقدم، و "ابن الأغر" مبتدأ مؤخر.

أمّا القياس فمن وجهين:

أولاً: إنَّ الخبر يشبه الفعل، والفعل كما هو معلوم يتقدّم ويتأخر[6]،

ثانياً: إنَّه قد ورد في الشعر قول الشاعر:

كلا يومَيْ طوالةَ وصْــلُ أرْوَى ظنونٌ آنَ مُطّرَحُ الظَّنـــونِ[7]

---

[1] القدر آية ٥.

[2] معاني الأخفش ٢: ٥٤٢

[3] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود، ٨: ٤٩٣.

[4] الكتاب ٢: ١٢٧.

[5] انظر: شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، ت: عبد الستار فراج، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٦٥م، ١: ٤٥١.

[6] انظر: اللباب ١: ١٤٢.

[7] انظر: ديوان الشماخ، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ، ص٩٠.

حيث تقدّم الظرف "كلا يومي"، وهو معمول للخبر "ظنون"، فلو لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ ما جاز أنْ يتقدّم عليه؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيثُ يقع العـــامل، يقول الشيخ أبو علي: "ويدلّ على جواز تقديمه قول الشماخ:

كِلاَ يوْمَيْ طوالةَ وصْـــلُ أرْوَى ظنونٌ آنَ مطّرحُ الظنـــــونِ"[1]

ويقول الشيخ عبد القاهر: "ووجه استدلال الشيخ أبي علي بالبيت على جـــواز تقديم الخبر هو أنَّ قوله: وصل أروى، مبتدأ، وظنون خبره، وكلا يومـــــي طوالــةَ ظرف متعلق بظنون؛ والأصل وصل أروى ظنون كل واحدِ من يومي طوالة، فكما أنَّ كل يوم معمول ظنون ، ومتعلق به تعلق يوم الجمعة بخارجَ، في قولك: أنا خارجٌ يوم الجمعة، أو أخرج يوم الجمعة؛ كذلك يكون كلا يومي طوالة معمـــول ظنـــون، والمعمول لا يقع إلا حيثُ يقع العامل، فلم تقل: زيداً ضربْتُ، إلا بعـــد أن جـــاز أنْ تبتدئ بضربت، فتقول: ضربت زيداً، فلولا جواز تقديم خبر وصل أروى الذي هو ظنون عليه، كقولك ظنون وصل أروى، كما قال: منطلق زيدٌ، لما جاز أن تُقدّم على وصل أروى معمول ظنون الذي هو كلا يومي طوالةَ، الجاري مجرى قولك: كـــل واحدِ من يومي طوالة"[2].

أمَّا الكوفيون فقد منعوا تقديم الخبر على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، يقـــول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفـــرداً كـــان أو جملة؛ فالمفرد، نحو "قائم زيدٌ، وذاهب عمرو" والجملة نحو "أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخـــوه ذاهب عمروٌ"[3].

وقد استدلّ الكوفيون لذلك بأنَّ تقدم الخبر على المبتدأ في نحو "قائمٌ زيدٌ، وفي الدار عمروٌ ، وضربته زيدٌ" يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز؛ لأنّه من الأصول المرفوضة، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة؛ لأنّه يؤدي إلى أنْ تُقَـــدِّم ضمـــير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنّك إذا قلت: قائم زيدٌ، كان في قـــائم ضمـــير زيـــد،

---

[1] الإيضاح العضدي ٩٨.

[2] المقتصد ١: ٣٠٣.

[3] الإنصاف ١: ٦٥، م٩.

وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديمه عليه"[1].

ويقول ابن يعيش : "وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك، واحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا ذلك ؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنّك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، بدليل أنّه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً عن الضمير، لكان موحداً في الأحوال كلها، وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيدٌ، كانت الهاء في "أبوه" ضمير زيد، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره"[2].

واضح ممّا سبق أنّ البصريين والكوفيين متفقون على صحة جمل مثل "قائم زيدٌ"، و "في الدار زيد"، إذْ لا خلاف بينهم في ذلك، وإنَّما الخلاف بينهم في توجيهها إعرابياً؛ لأنّ البصريين يرونها جائزة على التقديم والتأخير، حيث قدّم الخبر على المبتدأ، والنية به التأخير؛ لأنَّ الأصل في الخبر التأخير، يقول ابن مالك:

والأصل في الأخبار أنْ تؤخرا وجوّزوا التقديم إذْ لا ضررا[3]

وهذا لا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنّ الخبر في نية التأخير، فهو مقدم لفظاً، لا تقديراً، وقد جاء عن العرب في كلامهم الإضمار قبل الذكر يقول ابن الشجري: "وأقول: إنَّ إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهندٌ قامت، وأخواك أكرمتهما، وأخوتُك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم، كقولك: ضرب غلامَه زيدٌ، وأكرمتهما أخواك، وكقولهم: "في بيته يؤتى الحكم"[4]، وكقول زهير:

---

[1] الإنصاف ١: ٦٥، م٩.

[2] شرح المفصل ١: ٩٢.

[3] انظر: ألفية ابن مالك.

[4] انظر: المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ٢: ١٨٣.

إن تَلْقَ يوماً على عِلاّتِه هَرِماً		تَلْقَ السَّماحةَ مِنْهُ والنّدى خُلُقَا[1]

ومثله في التنزيل: ﴿فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾[2] ﴿ولا يُسْأل عن ذنوبهم المجرمون﴾[3] "[4].

أمّا الكوفيون فإنّهم نظروا إلى هذه الجمل، فرأوا أنّ القول بجواز تقدم الخبر يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو من الأصول المرفوضة؛ لذلك وجّهوا هذه التراكيب توجيهات تتوافق مع هذا الأصل، فقالوا في "قائمٌ زيدٌ" إنَّ "قائم" مبتدأ، و "زيدٌ" فاعل سدّ مسدّ الخبر، بناء على مذهبهم في أنّ اسم الفاعل يعمل من غير اعتماد؛ يقول السيوطي: "ولم يشترط الكوفيون، ووافقهم الأخفش، الاعتماد على شيء من ذلك، فأجازوا إعماله مطلقاً، نحو: ضاربٌ زيداً عندنا"[5].

وقالوا في قول العرب: "في الدار زيد": إنّ "زيد" فاعل لفعل الاستقرار المحذوف، والتقدير: استقرَّ في الدار زيد، يقول الرضي الاستراباذي: "وإنَّما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أنَّ الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع "زيد" في نحو: في الدار زيدٌ، وقائم زيد" على الفاعلية؛ لئلا يتقدّم الضمير على مفسِّره"[6].

وكما ذكرنا سابقاً يبدو أن الخلاف في هذه المسألة لا يعود إلى وجودها في الاستعمال اللغوي، بل إلى توجيه إعراب الكلمات في جملها، وهذا توجيه نحوي يسير فيه كل فريق من النحاة وفقاً لمنهجه، ولعل من الهام أن نعيد التذكير بأن في الاستعمال اللغوي أصلاً وتحولاً عن هذا الأصل ، وهو أمر نرى أن النحاة قد أدركوه بقوة، ونصوا عليه كثيراً كما ذكرنا قبل قليل، ونزيد إلى قولهم بأن كلّ تحول

---

1 انظر: شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم السنتمري، ت: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ص٧٦.

2 طه آية ٦٧.

3 القصص آية ٧٨.

4 آمالي ابن الشجري ١: ٨٩.

5 الهمع ٥: ٧٩.

6 شرح الرضي ١: ٢٤٧.

عن الأصل يكون لغاية دلالية بلاغية يقصدها المتكلم، فإذا نظرنا إلى وجود ظاهرة تقديم المضمر على الظاهر في القرآن الكريم، وفي الشعر والنثر كما في الشواهد السابقة، فإن علينا أن نبحث عن توجيه دلالي بلاغي لمثل هذه التراكيب، أو لهذه الظاهرة، فإذا رجعنا إلى قول العرب نحاة وبلاغيين ولغويين: العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فإننا سنجد أن إطار هذه المسألة لا يخرج عن هذه القاعدة الأصولية، وبناءً على ذلك، فإذا طبقنا عليها قول علماء العربية: الإعراب فرع المعنى، فإن علينا ألا نذهب إلى الإعراب إلا بعد استقرار المعنى، فإن قال قائل: عليٌّ قائمٌ، فإن هذه جملة يود صاحبها أن ينقل خبراً متضمناً في الجملة ليس غير، ولكنه إذا أراد أن يبرز الصفة التي كان عليها علي، ويريد المتكلم أن يشد انتباه السامع إليها، فإنه يعمد إلى استعمال ظاهرة الترتيب في مفردات الجملة، وهذه مسألة من أكثر المسائل التي أدركها العلماء، وأطالوا الحديث فيها، وبخاصة في تفسير بعض آيات القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿**إياك نعبد وإياك نستعين**﴾[1] ،فيقول: قائم علي ؛ لذا فإن المعنى الكامن في كلٍّ من الجملتين عليٌّ قائمٌ، وقائمٌ عليٌّ، ليس بواحد، بل هما معنيان مختلفان، ولو لم يكن الأمر هكذا لكان في العربية حشو كثير، وهذه تهمة يروق لكثيرين من أعداء العربية إطلاقها. وعليه فإننا نرى أن الجملة: قائم علي، هي جملة محوّلة من الجملة: علي قائم؛ لغاية توكيد الخبر، الذي لم يخرجه تقدمه من دائرة التمثيل الصرفي لباب الخبر النحوي.

أما الجمل التي تكون في نمط: أبوه قائم زيد، فإن المتكلم يدرك أنه يريد نقل خبر إلى سامعه أو إلى المتلقي، مضمونه: أبو زيد قائم، ولكنه يدرك أن وسيلته لتعريف سامعه بالأب هو ذكر زيد ، فشد انتباهه بقوله إلى (أبوه) التي هي مبهمة مع أنها معرفة، فيتنبه السابع بدرجة عالية للبحث عن أسباب تعريفه بـ (أبوه) الواردة في الجملة، وهذا يماثل ما يسمى في علم اللغة المعاصر بـ Theme Topic ، أي هي الكلمة الرئيسة التي تمثل موضوع الجملة، وهي مرتبطة بالكلمة التي هي في الأصل منها لا تنفصل عنها، فكأنّ المتكلم أدرك عندما قال: أبوه قائم، أن سامعه لم يدرك غايته، فقال: زيد، فحقق بذلك الغايتين، لفت الانتباه إلى المقدم وما فيه، ونقل الخبر بعد إزالة الإبهام في المقدم.

---

[1] الفاتحة آية ٤.

إبراز الضمير بعد الوصف الذي جرى على غير صاحبه*

وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس أم لم يؤمن، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّه يجب إبرازه إذا لم يؤمن اللبس؛ أمَّا إذا أمن اللبس فإنَّ إظهاره ليس واجباً، وكانت هذه المسألة من المسائل الخلافية التي أوردها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد"، يقول: "فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له أبرز الضمير، وإنْ لم يحصل لبْسٌ؛ ليفرق بين الفرع والأصل؛ فيقال: هند زيدٌ ضاربته هي، البتة، وإنْ كان لا يجب ذلك في الفعل؛ إذْ لا يجب أن تقول: هند زيدٌ تضربه هي، بل يجوز أنْ تقول: تضربه، وتسكت"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ الوصف "اسم الفاعل والصفة المشبهة..." إذا جرى على غير من هو له، نحو: هندٌ زيدٌ ضاربته، وجب إبراز الضمير، سواء أمن اللبس، كما في المثال السابق، أم لم يؤمن، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، يقول المبرد: "واعلم أنَّ الفعل يتضمن الضمير، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير.

وإنْ جرى لمن ليس له خبراً أو نعتاً أو حالاً أو صلة، لم يكن بدٌ من إظهار الفاعل"[2].

ويقول ابن السراج: "فإن قلت: هندٌ زيدٌ ضاربته لم يكن بدٌّ من أن تقول: هي، من أجل أنَّ قولك: ضاربته" ليس لزيد في الفعل نصيب، وإنَّما الضرب كان من هند، ولم يَعُدْ عليها شيء من ذكرها، والفعل لها، فإنَّما "ضاربته" خبر عن زيد، وفاعله

---

* انظر: الكتاب ٢: ٥٣، المقتضب ٣: ٩٣، ٣: ٢٦٢، الأصول ١: ٧١، المقتصد ١: ٢٦٧، الإنصاف ١: ٥٧، م٨، التبيين ٢٥٩، م٣٥، شرح التسهيل ١: ٣٠٧، شرح الرضي ٢: ٤٣٦، البسيط ١: ٥٥٠، الارتشاف ٢: ٤٧، شرح ابن عقيل ١: ٢٠٧، التصريح ١: ١٦١، الهمع ٢: ١١، شرح الأشموني ١: ١٩٨.

[1] المقتصد ١: ٢٦٧.

[2] المقتضب ٣: ٩٣.

هند في المعنى، ولم يجز إلا إظهار الضمير، فقلت: حينئذٍ هي مرتفعة" بضاربته..، كما ترتفع هند إذا قلت: زيدٌ ضاربته هند، فالمكنيّ هاهنا بمنزلة الظاهر"[١].

وقد استدلّ البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: يقولون "إنَّ الضمير إذا جرى على غير من هو له، وكان الكلام ملبساً، وجب إبراز الضمير عندنا وعندكم، وكذلك الأمر إذا لم يكن هناك لبسٌ؛ وذلك ليجري الباب على سنن واحدٍ، في وجوب إبراز الضمير، يقول ابن مالك: "والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه؛ ليجري الباب على سنن واحد"[٢].

ثانياً: إنَّ الوصف فرع على الفعل في العمل ، وفي تحمل الضمير، فلو قلنا: إنَّ اسم الفاعل يتحمل الضمير، سواء جرى على من هو له أم على غير من هو له، لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز، فوجب لذلك إبرازه؛ ليتضح الفرق، يقول الجرجاني: "وحجّة ثانية، وهي أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في احتمال الضمير؛ لما ذكرنا من أنَّ الأسماء لا أصل لها في احتمال الضمائر، بدلالة أنَّ ما كان منها اسماً عارياً من شبه الفعل، ومعناه نحو : زيد وعمرو وثوب وقد لا يتضمن ضميراً بوجه ، وإنَّما يتضمن نحو: ضارب وذاهب وحسن وشديد؛ لموافقته الفعل في المعنى، وكفى دليلاً على ذلك أنَّ الفعل تلحقه ضمائر لفظية ، نحو: التاء في فعلتَ وفعلتُ، والنون في فَعَلْن، ويبنى لها، وهو إسكان اللام من فعلْت، ولا يكون هذا في الاسم البتة، وإذا كان كذلك علمت أنَّ نحو ضارب وذاهب فرع على يذهب ويضرب في تضمن الضمير، وإذا كان فرعاً، لم يجر مجراه في التصرف، فإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له أبرز الضمير، وإنْ لم يحصل لبس؛ ليفرق بين الفرع والأصل"[٣].

---

[١] الأصول ١: ٧١.

[٢] شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

[٣] المقتصد ١: ٢٦٧.

لكنَّ ما استدلَّ به البصريون لا يسلم لهم به، ويمكن مناقشته والرد عليه من الجوانب التالية:

أولاً: إنَّ دليلهم الأول لا يتوافق وطبيعة اللغة ، إذْ لا معنى لجريان الباب على سنن واحدٍ، ولعلَّ من المعلوم أنَّ مهمة الباحث في اللغة هي دراسة اللغة كما هي عليه، دون محاولة فرْض الآراء التي لا تتوافق والاستعمال اللغوي.

ثانياً: إنّ الكوفيين لا يسلمون بأنَّ "اسم الفاعل" اسم، بل هو عندهم فعل دائم[١].

ثالثاً: إنَّ اسم الفاعل عند النحويين جميعاً يتحمل الضمير بإجماع ، ومادام كذلك فلا داعي للتفريق بينه وبين الفعل، يقول الأنباري: "وأجمعوا على أنَّه إذا كان صفة أنَّه يتضمن الضمير، نحو "زيد قائمٌ، وعمرو حسنٌ" وما أشبه ذلك"[٢].

رابعاً: إنّ البصريين لم يحتجوا بأدلة من السماع تبيّن وتقوي ما يذهبون إليه.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى وجوب إبراز الضمير، إذا لم يؤمن اللبس، نحو: زيدٌ عمرو ضاربه هو ، أمَّا إذا أمن اللبس، نحو: زيدٌ هند ضاربها، فإنَّهم لا يلتزمون إبرازه، بل يجيزونه، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له، نحو قولك: هند زيدٌ ضاربته هي، لا يجب إبرازه"[٣].

ويقول العكبري: "اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما، وقال الكوفيون: لا يجب ذلك"[٤].

لكن يبدو من قول الأنباري والعكبري أنَّ الكوفيين لا يلتزمون الإبراز، سواء أمن اللبس أم لم يؤمن، وقد لاحظ ذلك البغدادي، يقول: "الظاهر من كلام ابن

---

١ انظر: مجالس العلماء ٢٦٥.

٢ الإنصاف ١: ٥٦، م٧.

٣ الإنصاف ١: ٥٧، م٨.

٤ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ٢٥٩، م٣٥.

الشجري في (أماليه) ومن كلام ابن الأنباري (في مسائل الخلاف) ومن كلام غيرهما، أنَّ مذهب الكوفيين جواز ترك التأكيد مطلقاً، سواء أُمِن اللبس أم لا"[١].

وبالرجوع إلى كتب النحو وجدنا أنَّ مذهب الكوفيين هو ما ذكرناه أولاً من أنَّ مذهبهم وجواب الإبراز ، إذا لم يؤمن البس، وجوازه إذا كان اللبس مأموناً، يقول ابن مالك: "وإنْ جرى رفعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، ... والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس، عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه؛ ليجري الباب على سننٍ واحد، وخالفهم الكوفيون، فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس"[٢].

ويقول ابن عقيل: "وأمّا الكوفيون فقالوا: إنْ أمن اللبس، جاز الأمران، كالمثال الأول ، وهو: "زيدٌ هندٌ ضاربُها هو:، فإنْ شئت أتيت بـ "هو"، وإنْ شئت لم تأت به، وإنْ خيف اللبس وجب الإبراز، كالمثال الثاني؛ فإنَّك لو لم تأت بالضمير، فقلت: "زيد عمرو ضاربه"، لاحتمل أنْ يكون فاعل الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلمّا أتيت بالضمير، فقلت: "زيد عمرو ضاربه هو" تعيّن أنْ يكون زيدٌ هو الفاعل"[٣].

ويقول أبو حيّان: "وذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير إمَّا أن يتقدم له ما يعود عليه، أو لا، فإنْ لم يتقدّم برز، نحو: مررت برجلٍ مكرمه أنت، فإن تقدم وألبس برز، نحو: زيد عمرو ضاربه هو؛ إذا أردت أنَّ زيداً ضرب عمراً، وإنْ لم يلبس جاز أن يبرز، وأن لا يبرز، نحو: يدك باسطها أنت، وزيدٌ هند ضاربها هو"[٤].

وقد استدلَّ الكوفيون بدليلين، أحدهما من القياس، والآخر من السماع:

أمَّا **القياس** فإنَّ اسم الفاعل قد أشبه الفعل في عدة أمورٍ، وهي:

أولاً- إنَّه يجري على وزنه، نحو ضارب - يضرب، مستخرج - يستخرج.

---

[١] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ، ٥: ٢٩١.

[٢] شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

[٣] شرح ابن عقيل ١: ٢٠٧.

[٤] الارتشاف ٢: ٤٧.

ثانياً- إنَّه يعمل عمله، فيرفع فاعلاً ، وينصب مفعولاً، نحو: هذا رجلٌ ضاربٌ أخوه عمراً.

ثالثاً- إنَّه يعمل عمل الفعل في الإظهار والإخفاء نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً.

يقول الزمخشري: "اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله، كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإضمار، كقولك: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً، وهو عمراً مكرمٌ، وهو ضارب زيد وعمراً، أي: وضارب عمراً"[1].

وما دام أنَّه قد أشبه الفعل في الوجوه السابقة، فإنَّه يجوز إضمار الضمير فيه، وإظهاره إذا أُمن اللبس، يقول الأنباري: "..؛ ولأنَّ الإضمار في اسم الفاعل إنَّما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل ؛ وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، كما إذا جرى على من هو له؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له"[2].

أمَّا **السماع** فقد احتجوا بما ورد عن العرب من شعر، يقول الشاعر:

قَوْمِيْ ذُرَا المجدِ بانوها، وَقَدْ عَلِمتْ　　　بكُنْهِ ذلكَ عَدْنانٌ وقحطانُ[3]

حيث جاء "بانوها" خبراً عن "ذرا المجد" ، وهو في المعنى لـ "قومي".

ويقول الآخر:

إنَّ الذي لِهَواكِ آسَفَ رَهْطَهُ　　　لجَدِيْرَةٌ أَنْ تَصْطَفيهِ خليلا[4]

حيث جاءت "لجديرة" خبراً عن "الذي"، وهو مذكر، وقد ترك إبرازه، ولو أبرز لقال "لجديرة أنتِ".

---

[1] المفصل ٢٢٦.

[2] الإنصاف ١: ٥٩، م٨.

[3] انظر: شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

[4] انظر: شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

ويقول الآخر:

تَرَى أربَاقَهـمْ مُتَقلديْهــــــا إذا حَمِي الحديدُ على الكُمَـــاةِ[1]

حيثُ ترك إبرازه، ولو أبرزه، لقال: متقلديها هم".

ويقول الأعشى:

وإنَّ امْرأً أسرى إليكِ، ودونَــه من الأرضِ موْماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ

لمحقوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيْبِيْ دُعَـــاءَهُ وأنْ تَعْلَمِيْ أنَّ المُعَان موفَّـــقُ[2]

حيث ترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: "محقوقةٌ أنت"

وقد تأوّلَ البصريون ما استدلّ به الكوفيون من شواهد، فقالوا في البيت الأول إنّ هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير: قومي بانو ذرا المجد بانوها، يقول ابـن مـالك: "وتكلف بعض المتعصبين ، فقال: تقدير البيـت الأوّل: قومـي بـانوا ذرا المجـد بانوها"[3]، وهو حقاً تعسف وتكلّف. وقالوا في البيت الثاني إنَّ "جديرة" خـبر لمبتـدأ محذوف، والتقدير: "لأنت جديرة"، أمَّا البيت الثالث فقد قالوا: إنَّه على تقدير حـذف مضاف، والتقدير: ترى أصحاب أرباقهم متقلديها، يقول الأنبـاري: "وأمَّـا البيـت الثاني، وهو قول الآخر:

ترى أرباقهم متقلديها.

فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنَّ التقدير فيه: ترى أصحـاب أربـاقهم، إلا أنَّـه حـذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه"[4].

أمَّا بيتا الأعشى فقد أجاب عنهما البصريون بجوابين:

---

١ انظر: الإنصاف ١: ٥٩، م٨.

٢ انظر: ديوان الأعشى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٢١.

٣ شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

٤ الإنصاف ١: ٦١، م٨.

أولهما: إنَّ "محقوقة" ليس فيها ضمير؛ لأنَّ "أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب فاعل، ومادام اسم المفعول "محقوقة" قد رفع اسماً ظاهراً فلا إضمار فيه، يقول ابن الشجري: "ودفع أبو علي هذا الاعتراض، بأن قال: ليس في قوله: "لمحقوقة" ضميرٌ؛ لأنّه مسندٌ إلى المصدر، الذي هو "أن تَسْتَجِيْبِيْ" ، فالتقدير: لمحقوقةٌ استجابتك"، فجعل التأنيث في قوله "لمحقوقة" للاستجابة"[1].

ثانيهما: إنَّ المصدر المؤول "أنْ تَسْتَجِيْبِيْ" مبتدأ مؤخر ، و "محقوقة" خبرٌ مقدّم، يقول البغدادي : "والجواب الثاني ما ذكره ابن الأنباري، بأنَّ قوله أنْ تستجيبي مبتدأ مؤخر ، ومحقوقة خبر مقدّم، والجملة خبر اسم إنَّ"[2].

لكنَّ الأنباري لم يصرّح بهذا الوجه، يقول: "أمّا البيت الأول، وهو قوله:

لمحقوقةٌ أن تَسْتَجِيْبِيْ دعاءَه

فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّه محمول عندنا على الاتساع والحذف، والتقدير فيه: لمحقوقة بك أن تَسْتَجِيْبِيْ دعاءه"[3].

وكان ابن مالك قد ذهب في "شرح التسهيل" إلى ما قاله الكوفيون في عدم وجوب إبراز الضمير، إذا جرى على غير من هو له، يقول: "والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه؛ ليجري الباب على سنن واحد، وخالفهم الكوفيون، فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب. (وأورد الأبيات السابقة وتأويلاتها) إلى أنْ قال: "والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه"[4].

أمّا الرضي الاستراباذي فقد استحسن مذهب الكوفيين، يقول: "وأمّا الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة، إن أُمِنَ اللبس، نحو: هند زيدٌ ضاربته (وأورد بيتي الأعشى)، وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير، ولا بُعْد في مذهبهم"[5].

---

1 آمالي ابن الشجري ٢: ٥٦.

2 الخزانة ٥: ٢٩٢.

3 الإنصاف ١: ٦٠، م٨.

4 شرح التسهيل ١: ٣٠٨.

5 شرح الرضي ٢: ٤٣٦.

ولمّا كانت اللغة أهم أداة يمتلكها الإنسان لإظهار ما في مكنون ذهنه بغير لبس أو غموض، بل يعمد إلى توضيح ما يقول بجملة أخرى إذا أحس غموضاً في ما ينطق أو يكتب ، فإن الرأي أن يقال: يجب إبراز الضمير بعد الوصف الذي جرى على غير صاحبه إذا لم يؤمن اللبس، إذْ إن ظهوره إذا أُمن اللبس لا يعدو أن يكون إمّا لغاية دلالية جديدة، ولم ينص النحاة على ذلك، أو أن يكون حشواً لا حاجة له، وعليه فإننا نميل إلى الأخذ برأي أهل الكوفة ، فهو أفضل للعربية، وأقوى في التعبير اللغوي، وأيسر للمتكلم والمستمع، ويؤكده موروث العرب، كما يلي:

أولاً: إنّ الاستعمال اللغوي يقوي مذهب الكوفيين ويؤكده ، فقد جاءت شواهد الشعر تقوّي مذهبهم، وأوردنا قسماً منها سابقاً.

ثانياً: إنَّ هذا الضمير لا حاجة له في خط سلامة المبنى ، فالتركيب سليم بدونه، ولا لبس في الجملة، ولو كان في الجملة لبس ما جاز حذف الضمير؛ لأنَّ العربية لا تحب اللبس في أساليبها، وقد سبق أن أوضحنا أنَّ الفريقين مجمعان على أنَّ الضمير يجب إبرازه إذا لم يؤمن اللبس.

ثالثاً: إنَّ هذا الضمير للتوكيد، والتوكيد فضلة لا عمدة، يقول ابن عقيل في صحة الاستغناء عن الضمير الذي يكون للتوكيد: "الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب، كافعل، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنَّه لا يحلُّ محله الظاهر؛ فلا تقول: افعل زيد، فأمّا "أفعلْ أنت" فأنت تأكيد للضمير المستتر في "افعل" وليس بفاعل لافْعَلْ؛ لصحة الاستغناء عنه"[1].

فهذا الضمير لا يظهر إلا عند إرادة التوكيد، فإذا أراد المتكلم مزيداً من التوكيد ذكر هذا الضمير المنفصل، كما هو الحال في الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾[2].

---

[1] شرح ابن عقيل ١: ٩٦.

[2] البقرة آية ٣٥.

تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر في كتابه "المقتصد" مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ، يقول: "والثاني خبرٌ. وليس ذلك بصفةٍ، ألا ترى أنَّك لا تقول: مررت بامرأةٍ أمٍّ، ولا برجلٍ بكرٍ، وإذا كان عارياً من الوصفية كان خالياً من الضمير، فإذا قلتَ: زيدٌ غلامُك، لم يكن في (غلامك) ضمير، يعود إلى زيد، نحو أنْ تقول: زيدٌ غلامك هو، معتقداً أنَّ هو تأكيد للضمير في غلامك، كما يكون في الفعل إذا قلت: زيدٌ ضرب هو؛ لأنَّ (غلامك) اسم محض، كأسد وثور وثوب، فلا يحتمل الضمير"[١].

وقد خالف الكوفيون البصريين، فذهبوا إلى أنّ الخبر يتحمل الضمير، وإن كان اسماً محضا، نحو: زيد غلامك، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً، يرجع إلى المبتدأ، نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك"، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يتضمن ضميراً"[٢].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ الخبر الجامد لا يتحمل ضميراً، نحو: هذا زيدٌ، وزيدٌ غلامك، فـ "زيدٌ، وغلامك" لا ضمير فيهما؛ لأنَّهما ليسا اسمين مشتقين، يقول أبو علي الفارسي: "خبر المبتدأ على ضربين: مفرد وجملة. فالمفرد على ضربين: أحدهما: اسمٌ لا ضمير فيه ، يرجع إلى المبتدأ، والآخر: ما احتمل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ، وإعرابه إذا كان مفرداً رفع، فالأول كقولنا: بكر غلامك، وعبد الله أخوك، وهندٌ أمُّ عمرو، والثاني: ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، وذلك نحو:

---

* انظر: الأصول ١: ٧٠، المقتصد ١: ٢٥٨، الإيضاح ٩٠، الخصائص ٢: ٢٢١، ٣: ٢٧٠، الإنصاف ١: ٥٥، م٧، اللباب ١: ١٣٦، التبيين ٢٣٦، م٣٠، شرح المفصّل ١: ٨٨، شرح التسهيل ١: ٣٠٦، شرح الرضي ١: ٢٥٥، الارتشاف ٢: ٤٥، المساعد ١: ٢٢٧.

[١] المقتصد ١: ٢٥٨.

[٢] الإنصاف ١: ٥٦ م٧.

عبد الله ضارب، وبكر ذاهب، وعمرٌو كريمٌ، وهند حسنةٌ، ففي هذه الأسماء الجارية على الفعل نحو: ضارب وذاهب والصفات المشبهة بها ضمير يعود على المبتـــدأ، وذلك الضمير مرتفع بأنَّه فاعل"[1].

ويقول ابن يعيش: "أمَّا القسم الثاني: وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبـــار، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو: زيد أخـــوك، وعمـــرو غلامك، فهذا لا يتحمل الضمير؛ لأنَّه اسم محض عارٍ من الوصفية، والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدّم وصفه من الأخبار المشتقة كاسم الفاعل وغـــيره ممّـــا ذكرنا"[2].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: إنَّ الأصل في تحمل الضمير للفعل ، والاسم المشتق فرعٌ عليه في ذلك؛ لأنَّه شابه الفعل في الحروف وفي المعنى، أمَّا الاسم الجامد المحض فـــلا يشـــبه الفعل بأيِّ حال؛ لذا وجب أن لا يتحمل الضمير، يقـــول الأنبـــاري: "وأمَّـــا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يتضمن ضميراً ؛ وذلـــك لأنَّـــه اسم محض غير صفة، وإذا كان عارياً عن الوصفية، فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير؛ لأنَّ الأصل في تضمن الضمير أنْ يكون للفعل، وإنَّما يتضمـــن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه ، كاسم الفاعل والصفة المشبهة به، نحو "ضارب وقاتل وحسن وكريم" وما أشبه ذلـــك، ومـــا وقـــع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنَّك إذا قلت "زيـــدٌ أخوك" كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دلَّ عليه زيد، وليس فيه دلالـــة على الفعل، فكذلك إذا قلت "عمرو غلامك" كان غلامك دليلاً على الشـــخص الذي دلَّ عليه عمرو، وليس فيه دلالة على الفعـــل، فوجـــب أنْ لا يجـــوز الإضمار فيه، كما لا يجوز في زيد وعمرو"[3].

---

[1] الإيضاح العضدي ٩٠.

[2] شرح المفصَّل ١: ٨٨.

[3] الإنصاف ١: ٥٦، م٧.

ثانياً: إنَّ الضمير إنَّما يحتاج إليه إذا كان الخبر جملة، أمَّا إذا كان مفرداً، فلا حاجة إلى الضمير، يقول العكبري: "وحجة الأولين أنَّ الضمير إنّما يحتاج إليه لأجل شيئين:

أحدهما: أنْ يكون رابطةً بين الخبر والمبتدأ ، وهذا يكون في الخبر "المفرد"[1]؛ لأنَّ الجملة ليست هي المبتدأ ، فاحتيج إلى ضميرٍ يربطها به، وأمَّا المفرد فهو المبتدأ في المعنى، وهما مرتبطان، فلا حاجة إلى رابطة أخرى"[2].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الخبر الجامد، نحو: هذا زيد، وزيدٌ غلامك يتحمل الضمير، يقول العكبري: "خبر المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به، ولم يعمل في الظاهر، كان فيه ضمير إجماعاً، فإنْ كان جامداً مثل: غلام، وأب، وأم، لم يكن فيه ضمير، وقال الرّماني والكوفيون: فيه ضمير"[3].

وقد استدلّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ هذا الاسم، وإنْ لم يكن مشتقاً، فإنَّه في معنى المشتق، فقولنا: هذا غلامك، وزيد أخوك، في معنى خادمك وقريبك، فلّما تضمن معنى المشتق تحملّ الضمير، يقول الأنباري: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يتضمن ضميراً – وإنْ كان اسماً غير صفة –؛ لأنَّه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنَّ قولك: "زيد أخوك" في معنى زيدٌ قريبك، و "عمرو غلامك" في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منها الضمير، فلمّا كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ"[4].

ولعلَّ من المفيد أنْ نبين أنَّ بعض النحاة قد جوّزوا أنْ يتحمل الاسم الجامد غير المشتق الضمير، إذا قصد به معنى المشتق، أمّا إذا لم يقصد به معنى المشتق، فإنَّه لا يتحمل الضمير، فـ "أسد" في قولنا: هذا أسدٌ، إذا عُنِيَ به الحيوان المعروف لم يتحمّل ضميراً، أمّا إذا كان المقصود به وصف شخص ما بالشجاعة فإنَّه يتحمل

---

[1] هكذا في الأصل، وأظنَّها "الجملة".

[2] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ٢٣٧ ، م٣٠.

[3] التبيين ٢٣٧، م٣٠.

[4] الإنصاف ١: ٥٦، م٧.

الضمير؛ لأنَّه في معنى شجاع، يقول الرضي: "أمَّا الجامد فإنْ كان مؤولاً بالمشتق نحو قولك: هذا القاع عرفج كلّه، أي غليظ، تحمل الضمير"[1].

ويقول ابن مالك: "مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميراً؛ لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق ، قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: هذا أسدٌ، فأسد لا ضمير فيه؛ لأنَّه خالٍ من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير، كقولك مشيراً إلى رجل شجاع: هذا أسدٌ، ففي أسد حينئذٍ ضمير مرفوع به؛ لأنَّه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أُسْنِد إلى ظاهر لرفعه، كقولك: رأيت رجلاً أسداً أبوه، ومنه قول الشاعر:

وليلٍ يقولُ النّاسُ مِنْ ظُلُماتِـــهِ سواءٌ صَحيْحَاتُ العيونِ وعُوْرُها

كأنَّ لنا منه بيوْتاً صَحيحَـــةً مُسوْحاً أعاليها وَسَاجَاً كُسُورُهــا[2]

فرفع الأعالي والكسور بمسوح وساج؛ لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفــاع الظاهر بالجامد؛ لتأوله بالمشتق، كان ارتفاع المضمر به أولـــى؛ لأنَّـــه قــد يرفــع المضمر ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل في أكثر الكلام، وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميراً، أو ظاهراً، جاز أنْ ينصب بعد ذلك تمييــزاً أو حــالاً كقــول الشاعر:

تُخبِّرُنَا بأنَّــك أحْــــوَذِيٌّ وَأَنْتَ البلسْكاءُ بِنَــا لصوقَـــا[3] "[4]

ويقول ابن عقيل: "ولا يتحمل غير المشتق ضميراً، فإذا قلت: هذا زيدٌ، فــلا ضمير في زيد؛ إذ لا إشعار بفعل، ما لم يؤول بمشتق، أي فيتحمل إنْ أول بمشتق، نحو: زيدٌ أسدٌ، أي شجاع، ففي (أسدٌ) ضمير مستتر، وكذلك البلسكاء في قوله:

تخبِّرنا بأنَّــك أحْــــوَذِيٌّ وأنْتَ البلْسِكَاءُ بنــا لِصُوْقَـــا

---

[1] شرح الرضي ١: ٢٥٥.

[2] انظر ديون الأعشى ٨٠.

[3] انظر: شرح التسهيل ١: ٣٠٦.

[4] شرح التسهيل ١: ٣٠٦.

والبلسكاء حشيشةٌ تلصق بالثياب كثيراً"[1].

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا المذهب معروف عن العرب في كلامهم، إذ إنّهم قد يذكرون الاسم الجامد، وهم يعنون به الصفة، وذلك إذا كان علماً على ذلك، كالأسد للشجاعة، والثعلب للغدر، وحاتم للكرم، وقد عقد ابن جني لهذا المذهب باباً مستقلاً في كتابه "الخصائص"، أسماه "باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف"، يقول ابن جني: "من ذلك ما أنشدناه أبو علي – رحمه الله – من قول الشاعر:

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيانِ   ليس عليَّ حَسَبِيْ بضؤلانِ[2]

أنشدنيه – رحمه الله – ونحنُ في دار الملك، وسألني عمَّا يتعلق به الظرف الذي هو "بعض الأحيان"، فخضنا فيه إلى أنْ بَرَدَ في اليد من جهته، أنَّه يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه، أي أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان، والآخر أن يكون قد عرف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة ، فإذا ذكر، فكأنَّه قد ذُكرا، فيصير معناه إلى أنَّه كأنَّه قال: أنا المغني في بعض الأحيان، أو أنا النجدة في بعض تلك الأوقات.

أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية.

ومنه قولهم في الخبر: إنَّما سُمِّيت هانئاً لتهنأ، وعليه جاء نابغةٌ؛ لأنَّه نبغ فسمي بذلك، فهذا – لعمري – صفة غلبت ، فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيده من معنى الفعل قبل، ...، وقد مرَّ بهذا الموضع الطائي الكبير، فأحسن فيه، واستوفى معناه، فقال:

فلا تحسباً هنداً لها الغدرُ وحْدَها   سَجيّةُ نفسٍ كلُّ غانيةٍ هِنْدُ[3]

---

[1] المساعد ١: ٢٢٧.

[2] انظر: الخصائص ٣: ٢٧٠.

[3] انظر: ديوان أبي تمام، ضبط وشرح: شاهين عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص١١٥.

فقوله (كل غانية هند) متناهٍ في معناه، وآخذ لأقصى مداه، ألا ترى أنّه كأنّـــه قال: كلٌّ غانية غادرة أو قاطعة أوْ خائنة، أو نحو ذلك.

ومنه قول الآخر:

إنَّ الذئابَ قَد اخضرّتْ براثِنُها والناسُ كلُّهم بكْرٌ إذا شَبِعُوا[1]

أي إذا شبعوا تعادوا وتغادروا؛ لأنَّ بكراً هكذا فعلها.

ونحو من هذا ، وإنْ لم يكن الاسم المقول عليه علماً ، قول الآخر:

ما أُمُّك اجْتَاحـــتِ المنايـــا كـلُّ فـؤادٍ عليْـــكَ أُمُّ[2]

كأنُّه قال: كلّ فؤاد عليك حزين أو كئيب؛ إذْ كانت الأم هكذا غالب أمرهــــا، لاسيما مع المصيبة، وعند نزول الشدة.

ومثله في النكرة أيضاً قولهم: مررت برجل صوف تكّته، أي خشنة، ونظرت إلى رجل خزٍ قميصه، أي ناعم، ومررت بقاع عرفج كلُّه، أي جافٍ وخشـــن، وإنْ جعلت (كله) توكيداً لما في (عرفج) من الضمير، فالحال واحدة؛ لأنَّه لـــم يتضمـــن الضمير، إلا لما فيه من معنى الصفة.

ومن العلم أيضاً قوله:

أنا أبو بُرْدة إذْ جدَّ الوَهَلْ[3]

أي أنا المغني والمجدي عند اشتداد الأمر.

وقريب منه قوله:

أنا أبوها حيْنَ تَسْتبغيْ أبا[4]

---

[1] انظر: الخصائص ٣: ٢٧٢.

[2] انظر: الخصائص ٣: ٢٧٢.

[3] انظر: شرح ديوان الحماسة : المرزوقي، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١: ١٨٩.

[4] انظر: الخصائص ٣: ٢٧٣.

أي أنا صاحبها، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك.

ومثله، وأحسنُ صنعةً منه:

لا ذعرْتُ السوامَ في فلق الصبـــ ـــح مغيراً، ولا دُعيتُ يزيدا[1]

أيْ لا دعيت الفاضل المغني، هذا يزيد، وليس يتمدح بأنَّ اسمه يزيد؛ لأنَّ (يزيد) ليس موضوعاً بعد النقل عن الفعلية إلا للعلمية، فإنَّما تمدّح هنا بما عرف من فضله وغنائه، وهو كثيرٌ، فإذا مرَّ بك شيء منه فقد عرفتك طريقه".[2] *

ويبدو مما سبق أنَّ الكوفيين لم يذهبوا إلى إطلاق الأمر في تحمل الخبر الجامد ضميراً، إذْ لا يتحمل الاسم الجامد الضمير عندهم إلا إذا ذهب به مذهب الصفة، ولكنَّ الأنباري نسب إليهم هذا المذهب دون تفصيل، وقد لاحظ ابن مالك هذا الأمر، واستبعد أن يكون الكوفيون قد قالوا بهذا الرأي على إطلاقه ، يقول ابن مالك: "وحكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض كقولك: هذا زيدٌ ، وزيد أنت، وهذا القول، وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاده في إطلاقه؛ إذْ هو مجرد من دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل ، والأشبه أنْ يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم، لا انفكاك عنه، ولا مندوحةً منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنابه متعين"[3].

والذي يبدو مما سبق أنَّ الاسم الجامد غير الصفة نحو: "أب، أخ، غلام، هند" لا يتحمل الضمير إلا إذا ذُهِبَ به مذهب الصفة ، فإنّه عندئذٍ يتحمل الضمير، ويعامل معاملة الاسم المشتق، وذلك وارد عن العرب ومستعملٌ في أساليبها استعمالاً كثيراً، يقول ابن جني في باب نقض العادة: "ومثل قوله:

---

[1] انظر: الخصائص ٣: ٢٧٣.

[2] الخصائص ٣: ٢٧٣.

* أوردنا نص ابن جني كله هنا، ولم نقتصر على جزء منه على الرغم من طوله لما وجدنا فيه من فائدة لإيضاح ما نحن بصدده.

[3] شرح التسهيل ١: ٣٠٧.

بمنْجَردٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[1]

أي تقييد الأوابد، ثم حذف زائدتيه، وإنْ شئت قلت: وصف بالجوهر؛ لما فيه من معنى الفعل، نحو قوله:

فلولا اللهُ والمهرُ المفدّى		لَرُحتَ وأنتَ غربالُ الإهابِ[2]

فوضع الغربال موضع مخرق، وعليه ما أنشدناه عن أبي عثمان:

مِئْبرّةُ العرقوبِ إشفى المرْفق[3]

أي دقيقة المرفق، وهو كثير"[4]

فابن جني يرى أنَّ الأصل ألا يوصف بالاسم الجامد، وألا يتحمل ضميراً؛ لكنَّ العرب نقضت هذا الأصل، وهذه العادة، فوصفت بالجامد، وحمّلته الضمير، وقد اتسعت في هذا المذهب، حتى كَثُر عنها، وأصبح استعماله مألوفاً.

---

[1] انظر: ديوان امرئ القيس، ضبط مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ وصدره: وقد أغتدي والطير في وكناتها، ص ١١٨.

[2] انظر: الخصائص ٢: ٢٢١.

[3] انظر: الخصائص ٢: ٢٢١.

[4] الخصائص ٢: ٢٢٢.

المبتدأ والخبر معرفتان*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة تعيين المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيدٌ، يقول الجرجاني: "والضرب الثاني: وهو أن يكونا معرفتين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبكرٌ غلامك، وذاك أنَّ (زيدٌ) معرفة، وأخوك كذلك"[1]، ويقول أيضاً: "والثاني: أن يكونا معرفتين، كقولك: كان زيدٌ أخاك، ويجوز جعل أيّهما شئت منصوباً، والآخر مرفوعاً"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنَّ المعرفتين إذا اجتمعتا، نحو: زيد المنطلق، والمنطلق زيدٌ، فإنّ الأول هو المبتدأ، والثاني هو الخبر، يقول سيبويه: "وإذا كان معرفة، فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضَرَبَ، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبك، وكان هذا زيداً، وكان المتكلم أخاك"[3].

ويقول ابن يعيش: "وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنَّه مما يشكل ويلتبس؛ إذْ كلّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيّهما قدمت كان المبتدأ"[4].

ويقول السيوطي: "وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

---

* انظر: الكتاب ١: ٥٠، التبصرة والتذكرة ١: ١٠٢، شرح المفصّل ١: ٩٨، شرح ابن عصفور ١: ٣٥٤، شرح التسهيل ١: ٢٩٦، المساعد ١: ٢١٦، الأشموني ١: ٢٠٩، التصريح ١: ١٧٠، الهمع ٢: ٢٨.

[1] المقتصد ١: ٣٠٦.

[2] السابق ١: ٤٠٥.

[3] الكتاب ١: ٥٠.

[4] شرح المفصّل ١: ٩٩.

أحدها: وعليه الفارسي، وعليه ظاهر قول سيبويه: إنَّك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ"[١].

وما قاله سيبويه ومن أخذ بمذهبه يحتاج إلى مناقشة من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ المبتدأ (المسند إليه) محكوم عليه، والخبر (المسند) محكوم به؛ ولهذا فإنّ المحكوم به إذا كان وصفاً مؤتلفاً مع جثة ، نحو قولنا: الجالس زيدٌ، والمنطلق عمرو، فإنَّه لا يصلح لأن يكون مبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ كما يقول الأزهري، محكوم عليه[٢]، ومن المعلوم أنَّ الوصف يحكم به لا عليه.

ثانياً: إنَّ الخبر هو محط الفائدة، سواء تقدم أم تأخر، يقول العكبري: "والخبر معتمد الفائدة"[٣].

ثالثاً: إنَّهم لم يهتموا بجانب المعنى في معالجة هذا التركيب، يؤيد ذلك أنَّهم سوّوا بين الجمل "زيد القائم، القائم زيد، زيد قائم" من حيث المعنى.

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ المبتدأ هو الأكثر تعريفاً، يقول السيوطي: "...، إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ"[٤].

لكنَّ هذا القول يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ بين العلماء خلافاً واسعاً في ترتيب المعارف، فما يعدّه سيبويه مبتدأ قد يعده ابن السراج أو السيرافي خبراً.

وكان الأنباري قد عقد مسألة مستقلةً لترتيب المعارف، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المبهم –نحو: "هذا، وذاك" – أعرف من الاسم العلم – نحو "زيد، وعمرو" – وذهب البصريون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف ؛ فذهب سيبويه إلى أنَّ أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنَّه لا يضمر، إلا وقد عرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم؛ لأنَّ الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته، ثم

---

١ الهمع ٢: ٢٨.

٢ النظر: التصريح ١: ١٧٠.

٣ اللباب ١: ١٢٥.

٤ الهمع ٢: ٢٨.

الاسم المبهم؛ لأنَّه يعرف بالعينين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنَّه يعرفُ بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأنّ تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنَّ أعرف المعارف، الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنَّ أعرف المعارف: الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف"[1].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الأمر في تعيين المبتدأ والخبر يكون "بحسب المخاطب، فإن عُلِم منه أنَّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيدٌ، فالمجهول الخبر"[2].

وما ذهب إليه هؤلاء النحاة لا يستقيم، من حيث إنّ الكلام لا ينحصر في الخطاب والسؤال، فقد ينطق المتكلم ببعض الجمل، وهو لا يوجه حديثه إلى مخاطب أو مسؤول.

وذهب قسم من النحاة إلى أنَّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر، يقول السيوطي: "والرابع: إنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر"[3].

وما قاله هؤلاء النحاة لا يستقيم أيضاً؛ لأنّه مبني على وجود الخطاب، ومن المعلوم أنّ الكلام قد لا يكون موجّها إلى مخاطب بعينه، وليس المخاطبون على حدٍّ سواء في إدراك المعنى.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، فنحو: القائم زيد، خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، يقول ابن هشام: "وقيل: المشتق خبرٌ، وإن تقدم، نحو: القائم زيدٌ"[4].

---

١ الإنصاف ٢: ٧٠٨، م١٠١.
٢ الهمع ٢: ٢٨.
٣ الهمع ٢: ٢٨.
٤ مغني اللبيب ٥٨٨.

ويقول السيوطي: "السادس: إنّ الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، نحو: القائم زيدٌ"[1].

وكان الشيخ عبد القاهر الجرجاني من أوائل من ذهبوا إلى هذا الرأي، يقول: "وهاهنا نكتةٌ يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أنَّ المبتدأ لم يكن مبتدأ؛ لأنَّه منطوق به أوّلاً، ولا كان الخبر خبراً؛ لأنَّه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنَّه مسند إليه، ومثبت له المعنى، والخبر خبراً؛ لأنَّه مسند، ومُثبتٌ به المعنى.

تفسير ذلك: أنَّك إذا قلت: "زيدٌ منطلق" فقد أثبت الانطلاق لزيد، وأسندته إليه، فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به، وأمَّا تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً، فحكم واجب، من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يُثبت له المعنى، ويسند أليه، والخبرُ هو الذي يثبت به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنَّه في اللفظ مقدّم مبدوء به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال: "منطلقٌ زيدٌ"، ولوجب أن يكون قولهم: "إنّ الخبر مقدّم في اللفظ، والنية به التأخير"، محالاً. وإذا كان هذا كذلك، ثم جئت بمعرفتين، فجعلتهما مبتدأ وخبراً، فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول، فإذا قلت: "زيدٌ أخوك"، كنت قد اثبت بأخوك معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت، فقلت: "أخوك زيد"، وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لأخوك، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ، وإذْ ذاك خبراً، تغييراً للاسم عليه من غير معنى، ولأدّى إلى أن لا يكون لقولهم: "المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه"[2].

والذي نرتضيه من هذه الآراء هو ما ذهب إليه الجرجاني في دلائل الإعجاز من أنَّ الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر، نحو: زيدٌ المنطلق، والمنطلق زيد؛ وذلك لأنَّ المبتدأ (المسند إليه) محكوم عليه، فهو ذات، أمَّا الخبر فمحكوم به؛ لأنّه وصف، هذا فيما يتعلق بالمبتدأ والخبر إذا كانا اسم ذات ووصفاً.

---

[1] الهمع ٢: ٢٨.

[2] دلائل الإعجاز ١٩٠.

أمّا إذا كان الخبر اسماً هو عين المبتدأ، فإنّ المتقدم هو المبتـــدأ؛ وذلـك إذا اجتمع ضمير وعلم، نحو: زيد أنا، أو أنا زيد، فالمتقدم في هذه الأسماء هو المبتـدأ؛ لأنّهما لعين واحد، وكذلك الأمر مع اسم الإشارة والضمير، نحو: هذا أنا، وأنا هذا.

أمّا إذا لم يوجد في التركيب اسم ذات، وذلك نحو أن تتكون الجملة من اســم موصول واسم معرف بــ "ال"، فإننا نذهب إلى ما يذهب إليه الدكتور خليل عمايره في أنّ الاسم الموصول متعين للابتداء، سواء تقدم أم تأخر، نحـو: الـذي جـاءني المنطلق ، أو المنطلق الذي جاءني، يقول الدكتور خليل عمايره: "جاء في خطبة لعبد الله بن مسعود: "الشقي من شَقِيَ في بطن أمه، والسعيد من وُعِظ بغيره"، فلّما لم يكن في الجملة اسم نذهب بالإسناد إليه، فإننا نرى أنّ الاسم الموصول هو بؤرة الجملـــة وموضع إسنادها ؛ لأنّه أعرف مما جاء بأل التعريف"[1].

وهو يذهب في موضع آخر[2] إلى أن الاسم المعرفة الذي هو جثة، ويصلـــح لأن يكون موضوعاً هو المبتدأ، فإن تأخر في مثل: المنطلق زيد، فإن المتكلـــم قـد قصد توكيد الخبر والعناية به، تحقيقاً لقول العلمـــاء، والعـرب إن أرادت العنايـة بشـــيء قدّمته، وأن تقدم في مثل: زيد المنطلق ، خالد القـــائد، فالجملـة خبريـة، حليـت بأل التعظيم و ال التعريف.

أما إذا كان الخبر والمبتدأ مما يصح فيه الحكم بأنه موضوع مثل: هذا علي، فإن المتقدم هو المبتدأ واللاحق هو الخبر.

---

[1] رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها، دراسة دلالية وصفية (مقالة): خليل عمايره، مجلة التواصل اللساني، مجلد ٢، عدد ١ مارس، ١٩٩٠م، ص٨.

[2] انظر: في نحو اللغة وتراكيبها ص١١٣.

واو الإشباع في الفعل المسند إلى هاء الغيبة*

من المسائل الخلافية التي تعرض لها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز حذف واو الإشباع حينما تتصل بالفعل المسند إلى الجماعة هاءُ الغيبة، نحو: أعطيتكموه، وضربتموه، فقد أجاز يونس حذف الواو، وتسكين الميم مع الضمير، نحو: رأيتمْهُ، وأعطيتكمْهُ، يقول الجرجاني: "فإذا جاءوا إلى الضمير عادوا إلى الأصل، وردّوا الواو البتة، فيقولون: الدرهم أعطيتكموه، وكقوله عزّ وجلّ: ﴿**أنلزمكموها**﴾[1]، ولا يقال: أعطيتكمْهُ، كما يقال: أعطيتكم درهماً، وأمّا ما حكاه يونس من أنّ بعضهم قال: أعطيتكمْه، فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه؛ وإنّما المستعمل الشائع ردّ الواو، وهو لغة التنزيل"[2].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أكثر النحويين إلى أنّ الفعل إذا كان مسنداً إلى جماعة، واتصلت به هاء الغيبة، وجب إشباع الضمة، نحو: رأيتموه، وأعطيتكموه، يقول سيبويه: "وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه، في قول من قال: أعطتيكم ذلك فيجزم، ردّه بالإضمار إلى أصله، كما ردّه بالألف واللام، حين قال: أعطيتكم اليومَ، فشبهوا هذا بلك وله، وإن كان ليس مثله؛ لأنّ من كلامهم أنْ يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله.

وزعم يونس أنّه يقول: أَعطيتُكُمُهُ، وأعطُيتكُمْهَا، كما يقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف"[3].

ويقول ابن مالك: "وإذا ولي الميمَ ضميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿**فقد رأيتموه وأنتم تنظرون**﴾[4] "[5].

---

* انظر: الكتاب ٢: ٣٧٧، المقتصد ١: ١٤٣، شرح التسهيل ١: ١٢٢، إعراب النحاس ٢: ٢٨٠، شرح الرضي ٢: ٤١٣، الهمع ١: ١٩٩.

١ هود آية ٢٨.

٢ المقتصد ١: ١٤٣.

٣ الكتاب ٢: ٣٧٧.

٤ آل عمران آية ١٤٣.

٥ شرح التسهيل ١: ١٢٢.

ويقول الرضي الاستراباذي: "وأمَّا إنْ ولي ميم الجمع ضمير، نحو: ضربتموه، وجب في الأعرف رجوعُ الضم والواو؛ لأنَّ الضمير، لاتصاله، صار كبعض حروف الكلمة، فكأنَّ الواو لم يقع طرفاً"[1].

وقد احتج جمهور النحاة لما ذهبوا إليه بأنَّ الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو.[2]

أمَّا يونس فقد جوّز حذف الواو وتسكين الميم نحو: رَأَيْتُمْه، أعطيتكُمْه، أعطيتكُمْها، يقول سيبويه: "وزعم يونس أنّه يقول :أعطيتْكُمْهُ، وأعطيتكُمْها، كما يقول في المظهر، والأول أكثر وأعرف"[3].

ويقول ابن مالك: "وأجاز يونس السكون، نحو "فقد رأيتُمْه" ولا أعلم في ذلك سماعاً، إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: "أراهُمْني الباطل شيطانا"[4] "[5].

ويقول الرضي الاستراباذي: "وجوّز يونس حذف الواو، وتسكين الميم مع الضمير"[6].

من الواضح أنَّ يونس بن حبيب قد اعتمد في هذا الرأي على عادة لهجية لم تصل سيبويه، نطقت بها بعض القبائل؛ لذلك لم يخطئ سيبويه يونس، بل اكتفى بالقول إنَّ الإشباع أكثر وأعرف، وهذا يشير إلى أنَّ سيبويه يريدُ أن يدرجها ضمن اللهجات القبلية.

---

1 شرح الرضي ٢: ٤١٣.

2 انظر: الهمع ١: ١٩٩.

3 الكتاب ٢: ٣٧٧.

4 النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ٢: ١٧٧.

5 شرح التسهيل ١: ١٢٢.

6 شرح الرضي ٢: ٤١٣.

والذي نختاره في هذه المسألة هو ما ذهب إليه جمهـــور النحويين؛ لأنّــه الأعرف والأكثر في استعمال العرب، لكننا نقبل ما قاله يونس، ولا نخطئوه؛ وذلــك لأنَّ ما قاله يعتمد على لهجة قبيلة، وإن لم تكن شائعة ومعروفة.

إجراء صيغة ما لا يعقل مجرى ما يعقل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل، يقول الجرجاني: "وقد يأتي الواو والنون على الاستعارة كقوله تعالى: ﴿**كلٌّ في فلك يسبحون**﴾[1]، و ﴿**رأيتهم لي ساجدين**﴾[2]، و ﴿**قالتا أتينا طائعين**﴾[3]، وذلك أنَّ هذه الأفعال لمّا كانت من خصائص ما يعقل، ثم أسندت إلى النجوم وما أشبهها، حتى كأنَّها ممّا يعقل، أجري عليها الواو والنون، كما يجري على ما يعقل، ومن ذلك بيت الكتاب:

تَمزَّزْتُها والديكُ يدعو صباحَهُ   إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوا فتَصوّبُوا[4]

فقال: بنو نعش، ولم يقل: بنات نعشٍ؛ لإجرائهم النجوم مجرى ما يعقل ويفهم.

ومن امتنع من إجازة ذلك دخل عليه قوله تعالى: ﴿**قالتا: أتينا طائعين**﴾ و ﴿**كلٌّ في فلك يسبحون**﴾ "[5]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن المستنير قطرب إلى جواز إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس، يقول أبو عبيدة: "قال الشاعر:

إنّ المنية والحتوفَ كِلاهُمَا   يَوْفي المخارمَ يرقُبَانِ سَوادِي[6]

---

* انظر: الكتاب ٢: ٤٧، مجاز القرآن ٢: ٣٨، معاني الفراء ٢: ٢٠١، المقتضب ٢: ٢٢٣، المقتصد ١: ٢٠١، شرح المفصل ٤: ٥، شرح التسهيل ١: ٢١٦، شرح الرضي ٣: ٥٥، مغني اللبيب ٤٧٨، البسيط ١: ٢٦٩، البحر المحيط ٦: ٢٨٨، الهمع ١: ١٥١.

[1] الأنبياء آية ٣٣.

[2] يوسف آية ٤.

[3] فصلت آية ١١.

[4] انظر شعر النابغة الجعدي، منشورات المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص٤، وانظر أيضاً الكتاب ٢: ٤٧.

[5] المقتصد ١: ٢٠١.

[6] انظر: البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٦: ٢٨٦.

قال "يوفي" على لفظ الواحد، ثمّ عاد إلى المعنى، فجعله اثنين، فقال: يرقبان سوادي، ومعنى كل المستعمل يقع أيضاً على الآدميين، فجاء هنا في غير جنس الآدميين، والعرب قد تفعل ذلك، قال النابغة الجعدي:

تَمزّزْتُها والديكُ يدعو صباحَهُ   إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوا فتَصوّبُوا

وفي آية أخرى: ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقون**﴾[1]، وفي آية أخرى: ﴿**الشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين**﴾[2] وفي آية أخرى: ﴿**يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم**﴾[3] "[4].

ويقول أبو عبيدة أيضاً: "قال تعالى: ﴿**قالت نملة يا أيُّها النمل ادخلوا مساكنكم**﴾[5] هذا من الحيوان الذي خرج مخرج الآدميين، والعرب قد تفعل ذلك. (ثم أورد بيت النابغة السابق)"[6].

ويقول ابن مالك: "وزعم محمد بن المستنير الملقب قطرباً أنَّ "مَنْ" تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**ومن لستم له برازقين**﴾[7]"[8].

وقد استدلّ المجيزون لإجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس بما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً، فمن إجرائهم ما لا يعقل مجرى ما يعقل قوله تعالى: ﴿**إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين**﴾،

---

١ الأنبياء آية ٦٥.

٢ يوسف آية ٤.

٣ النمل آية ١٨.

٤ مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى، ت: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ٢: ٣٨.

٥ النمل آية ١٨.

٦ مجاز القرآن ٢: ٩٣.

٧ الحجر آية ٢٠.

٨ شرح التسهيل ١: ٢١٦.

وقوله جزّ وجل: ﴿**كلٌّ في فلك يسبحون**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون**﴾[2]، وقوله أيضاً: ﴿**قالت نملة يا أيّها النمل ادخلوا مساكنكم**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء**﴾[4].

ومن الشعر قول النابغة:

تَمزّزْتُها والديكُ يدعو صباحَهُ   إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَوا فتَصوّبُوا

وأمّا إجراؤهم من يعقل مجرى ما لا يعقل فقد جاء منه قوله تعالى: ﴿**ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديَّ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم**﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء**﴾[7].

ومنه قول العرب: "سبحان ما سخركنَّ لنا"[8]، و "سبحان ما يسبح الرعد بحمده"[9]

أمّا جمهور النحويين فقد منعوا إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس، حيث خصّوا "ما" لغير العاقل ، فلا يجوز أنْ تستعمل للعاقل، وخصوا واو الجماعة و "مَنْ" للعقلاء ، فلا يجوز أن يعامل غير العاقل معاملتها، يقول المبرد: "وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون"[10].

---

1 الأنبياء آية ٣٣.

2 الأنبياء آية ٦٣.

3 النمل آية ١٨.

4 النور آية ٤٥.

5 ص آية ٧٥.

6 المؤمنون آية ٦.

7 النساء آية ٣.

8 انظر: شرح ابن عقيل ١: ١٤٧.

9 انظر: السابق ١: ١٤٧.

10 المقتضب ٢: ٢٢٣.

ويقول ابن يعيش: "قد تقدّم القول إنّ "ما" في وجوهها الأربعة تقع على ذوات غير الأناسي"[١].

ويقول الرضي: و"مَنْ" في وجوهها لذي العلم"[٢].

وقد تأول جمهور النحويين ما ورد من ذلك على أنَّه لمّا خاطب ما لا يعقل بأفعال الآدميين من سجود وطاعة وتسبيح أجراها مجرى من يعقل، يقول سيبويه: "وأمَّا **﴿كلٌّ في فلكٍ يسبحون﴾**[٣]، و **﴿رأيتهم لي ساجدين﴾**[٤] و **﴿يا أيّها النمل ادخلوا مساكنكم﴾**[٥]، فزعم أنَّه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لمّا ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثتَ عنه، كما تحدث عن الأناسيِ، وكذلك **﴿في فلك يسبحون﴾**؛ لأنَّها جعلت في طاعتها ، وفي أنَّه لا ينبغي لأحد أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أنْ يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور"[٦].

ويقول الفراء : "وقال في فلك يسبحون لغير الآدميين للشمس والقمر والليل والنهار، وذلك أنَّ السباحة من أفعال الآدميين، فقيلت بالنون، كما قيل: **﴿والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾**؛ لأنّ السجود من أفعال الآدميين"[٧].

ويقول المبرد: "فإن قال قائل: فقد قال الله عزّ وجلّ في غير الآدميين: "**إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين**" فالجواب عن ذلك: أنّه لما أخبر عنها بالسجود، وليس من أفعالها، وإنَّما هو من أفعال الآدميين، أجراها مجراهم"[٨].

---

١ شرح المفصّل ٤: ٥.

٢ شرح الرضي ٣: ٥٥.

٣ الأنبياء آية ٣٣.

٤ يوسف آية ٤.

٥ النمل آية ١٨.

٦ الكتاب ٢: ٤٧.

٧ معاني الفراء ٢: ٢٠١.

٨ المقتضب ٢: ٢٢٤.

أمَّا ابن أبي الربيع وابن هشام فلم يتأولا ما ورد، بل وصفوه بالشذوذ، يقول ابن أبي الربيع : "وحكي "أكلوني البراغيث"، فهذا على هذه اللغة القليلة، وفيه شذوذ، وذلك أنّ الواو إنّما تكون لمن يعقل، ولا تكون لما لا يعقل"[1].

ويقول ابن هشام: "وشذَّ قوله:

شَرِبْتُ بِها والديكُ يَدْعُوْ صباحَهُ   إذا ما بَنوْ نعشٍ دَنَوا فَتَصوبَّوا "[2]

لكنَّ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنّ ما قالوه من أنّ التسبيح والطاعة والسجود أفعال خاصّة للآدميين العقلاء، دون غير العقلاء ، غير مستقيم؛ لأنَّه ثبت في النص القرآني الكريم أنّها أفعال مشتركة، تكون من العاقل وغيره، يدعم ذلك ما يقوله الشنقيطي، يقول: "والتحقيق أنّ تسبيح الجبال والطير مع داود المذكور تسبيح حقيقي؛ لأنَّ الله جلّ وعلا يجعل لها إدراكات تسبح بها، يعلمها هو جلّ وعلا، ونحن لا نعلمها، كما قال: ﴿**وإن من شيء إلا يسبحُ بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم**﴾[3]، وقال تعالى: ﴿**وإنّ من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإنَّ منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإنّ منها لما يهبط من خشية الله**﴾[4]، وقال تعالى: ﴿**إنّا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقنَ منها**﴾[5]. وقد ثبت في صحيح البخاري أنَّ الجذع الذي كان يخطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لما انتقل عنه بالخطبة إلى المنبر سمع له حنين[6]، وقد ثبت في صحيح مسلم: أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليّ قبل أن أبعث. إني لأعرفه

---

[1] البسيط ١: ٢٧٠.

[2] مغني اللبيب ٤٧٨.

[3] الإسراء آية ٤٤.

[4] البقرة آية ٧٤.

[5] الأحزاب آية ٧٢.

[6] صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، استانبول، كتاب المناقب ٤: ١٧٣.

الآن"[1]. وأمثال هذا كثير، والقاعدة المقررة عند العلماء : أنَّ نصوص الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن ظاهرها المتبادر منها، إلا بدليل يجب الرجوع إليه"[2].

ثانياً: إنَّ وصفهم ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب بالشذوذ لا يستقيم والمنهجَ الوصفي القائم على وصف اللغة، كما هي عليه، ولاسيما أنَّه كلام العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلغتهم.

ولعلّ من الواضح أنّ جمهور النحويين قد نظروا إلى هذا التركيب نظرة معيارية لا تتفق والمنهج الوصفي القائم على وصف اللغة، كما هي عليه؛ لأنَّهم أصّلوا لذلك أصولاً صارمة تنصُّ على أنّ "مَنْ" وواو الجماعة للعقلاء ، و "ما" لغير العاقل، فما جاء موافقاً فهو الصحيح، وما جاء مخالفاً فهو من الشاذ المطّرح ، ولكنّ الاستعمال اللغوي جاء على خلاف ذلك ، حيث جاءت "من" لغير العاقل، وجاءت "ما" للعاقل.

والذي يراه الباحث أنَّ الراجح هو جواز إجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل والعكس؛ وذلك لأنَّ الاستعمال اللغوي قد أقرَّ ذلك، وجاء به التنزيل، كما أوضحنا سابقاً، وأقرّته العرب في كلامها شعراً ونثراً، يقول أبو عبيدة: "والعرب قد تفعل ذلك"[3].

ويقوي هذا قوله تعالى: **﴿وله ما في السموات والأرض﴾**[4].

إذْ من المعلوم أنَّ أبرز من في السموات هم الملائكة، وأبرز من في الأرض هو الإنسان، فعبر عنهما بـ "ما" التي نصَّ النحاة على أنَّها لغير العاقل.

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب الفضائل ١٥: ٢٦.

[2] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشيخ محمد الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ ٤: ٥٠٩.

[3] مجاز القرآن ٢: ٣٨.

[4] النحل آية ٥٢.

تقديم خبر"ليس" عليها*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم خبر"ليس" عليها، نحو: منطلقاً ليس زيدٌ، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ الشيخ أبا علي جوّز تقديم خبر ليس على ليس، والاختيار المذهب الثاني"[1].

اختلف العلماء في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك، وذهب آخرون إلى المنع، وكان الأنباري قد نسب الجواز إلى البصريين، والمنع إلى الكوفيين، يقول: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، ...، وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها"[2].

لكن بالنظر إلى آراء النحاة وجدنا أنّ من الكوفيين من يجيز، ومن البصريين من يمنع؛ لذا فلا يمكننا أن ننسب المنع أو الجواز إلى إحدى المدرستين.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب السيرافي وأبو عليّ الفارسي في الإيضاح والحلبيات، والزمخشري وابن يعيش وغيرهم إلى جواز تقدّم خبر ليس عليها، يقول أبو علي الفارسي: "وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ"[3].

* انظر: الأصول ج٢ ص٢٢٨، الإيضاح ص١١٧، المسائل الحليات ص٢٨٠، المقتصد ج١ ص٤٠٨، شرح المفصّل ج٧ ص١١٤، الإنصاف ج١ ص١٦٠، م١٨، شرح التسهيل ج١ ص٣٥٠، شرح الرضي ج٤ ص٢٠١ ، الارتشاف ج٢ ص٨٧، شرح التصريح ج١ ص١٨٨، الهمع ج٢ ص٨٨، شرح الأشموني ج١ ص٢٣٤.

١ المقتصد ١: ٤٠٨.

٢ الإنصاف ١: ١٦٠، م١٨.

٣ الإيضاح العضدي ١١٧.

ويقول في الحلبيات: "فلمّا وجدنا "ليس" قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أنْ يجوز تقديم خبرها عليها، من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز "ليس قائماً زيدٌ" بلا خلافٍ، كذلك جاز "قائماً ليس زيدٌ"، كما جاز "قائماً كنت" لمّا جاز "كان قائماً زيدٌ" ،"[1].

ويبدو أنَّ لأبي علي الفارسيّ أكثر من رأي في هذه المسألة؛ لذا نرى من العلماء من ينسب إليه المنع، يقول أبو حيان: "وأمّا تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنَّه لا يجوز"[2].

لكنَّ قول أبي حيان إنَّ أبا علي منع التقديم في الحلبيات يحتاج إلى نظر؛ لأنَّ أبا علي ينصُّ في الحلبيات على جواز تقدم خبر "ليس" عليها، ويبدو أنَّ هذا سهوٌ من أبي حيان تابعه فيه السيوطي، يقول: "وأمَّا "ليس" فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخته والجرجاني وأكثر المتأخرين، ومنهم ابن مالك، إلى المنع"[3].

ويقول ابن يعيش في جواز تقديم خبر "ليس" عليها: "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائماً ليس زيدٌ، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين ، كالسيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[4].

وبهذا الرأي أخذ ابن يعيش، لكنَّه نسبه إلى سيبويه، وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أنّه ليس لسيبويه نص صريح في المسألة، وكان الجرجاني قد تنبّه إلى هذا، يقول: "ليس لصاحب الكتاب في ذلك نصّ ، وقد استدل بعض أصحابنا على أنَّ مذهبه جواز تقديم خبر ليس عليها بمسألة في موضع من كتابه، وقد ذكرت ذلك في

---

[1] المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، ت: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ٢٨٠.

[2] الارتشاف ٢: ٨٧.

[3] الهمع ٢: ٨٨.

[4] شرح المفصل ٧: ١٤.

المغني ، وبينت وجه تعريها من الدلالة، وفي كلامه دليل على ما ذكرت؛ لأنَّه قال[١]: إنَّ ليس لا تتصرف تصرف أخواتها"[٢].

وقد استدل من أجاز التقديم بالأدلة التالية:

الأول: استدلوا بقوله تعالى: ﴿**ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم**﴾[٣]، حيث زعموا أنَّ (يوم) معمول لـ "مصروفاً"، وهو خبر ليس، فكما جاز أنْ يتقدم معمول الخبر على ليس، فكذلك يجوز تقديم الخبر نفسه؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

الثاني: إنَّ "ليس" فعل، بدليل عملها في المعارف، والنكرات، واتصال الضمائر، وتاء التأنيث بها ؛ فهي مثل "كان"، فكما يجوز في كان أن يتقدّم خبرها عليها، نحو: قائماً كان زيدٌ، فكذلك يجوز في ليس: منطلقاً ليس زيدٌ".

لكنَّ ما ذهب إليه أبو علي ومن تابعه يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ قولهم إنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل مردودٌ بنحو: أمَّا زيداً فأضرب، وعمراً لا تهن، وزيداً لن أضربَ، فقد وقع المعمول في مكان لا يمكن للعامل أنْ يقع فيه، ومع هذا لم يقل أحدٌ إنَّه يجوز تقديم العامل هنا، يقول الرضي: "قالوا؛ لأنَّ المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل، ولا يطرد لهم ذلك، فإنَّك تقول: زيداً لن أضربَ، ولم أضرب"[٤].

ثانياً: إنَّ (يوم) مبني لإضافته إلى الفعل، فهو في محل رفع كما قرأ نافع: ﴿**هذا يومَ ينفع الصادقين صدقُهم**﴾[٥].

---

١ يقول سيبويه: "فأمَّا ليس فإنَّه لا يكون فيها ذلك؛ لأنَّها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثَمَّ لم تصرّف تصرُّف الفعل الآخر" الكتاب ١: ٤٦.

٢ المقتصد ١: ٤٠٩.

٣ هود آية ٨.

٤ شرح الرضي ٤: ٢٠١.

٥ المائدة آية ١١٩، وانظر: السبعة لابن مجاهد ٢٥٠.

ثالثاً: إنّه منصوب بـ "مصروفاً"؛ لأنّ الظروف يتوسّع فيها ما لا يتوسع في غيرها، يقول العكبري : "سلمنا أنّه منصوبٌ بـ "مصروف"، ولكن هو ظرف له، والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها"[1].

رابعاً: إنّه معمول لفعل محذوف، تقديره: "يلزمهم، أو يعرفون يوم يأتيهم"؛ لأنّ ما قبلهُ يدلّ عليه.

خامساً: إنَّ "ليس" فعل غير متصرف، وإذا كان غير متصرف في نفسه، فكيف يتصرف في غيره، فهو شبيه بـ "نعم وبئس وعسى وفعل التعجب"، فإنّ تقديم المنصوب عليها غير جائز؛ لذا جرت ليس مجراها.

أمّا المبرد وابن السراج والجرجاني والأنباري وابن مالك والشيخ خالد الأزهري فقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، يقول ابن السراج: "الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أنْ يقدم عليها شيء ممّا عملت فيه، وهي نحو: نعم وبئس وفعل التعجب، و"ليس" تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنّها غير متصرفة"[2].

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنَّ الشيخ أبا عليّ جوّز تقديم خبر ليس على ليس، والاختيار المذهب الثاني"[3].

ويقول أيضاً: "فهذه الأفعال منقسمة إلى قسمين: **أحدهما:** ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع، وعلى الفعل، وذلك كان وصار وأمسى وأصبح وظلّ وبات.

والقسم الثاني ما يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع فقط، وذلك مازال وما برح وما فتئ وما انفك ومادام وليس"[4].

وقد استدلّ هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

---

[1] التبيين ٣١٧، م٤٧.
[2] الأصول ٢: ٢٢٨.
[3] المقتصد ١: ٤٠٨.
[4] المقتصد ١: ٤٠٩.

الأول: إنَّ "ليس" فعل لا يتصرف، فهو أشبه بالحروف؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ بعضاً من النحاة قد زعم أنَّها حرف، يقول المرادي: "وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وجماعة وابن شقير إلى أنّها حرف"[1].

ثانياً: حكى سيبويه أنَّ بعض العرب ألغاها عن العمل، فجاء الاسمان بعدها مرفوعين، قالوا: ليس زيدٌ قائمٌ، يقول سيبويه: "وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كـ "ما"، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ الله أشعر منه، وليس قالها زيد.

قال حميدٌ الأرقط:

فأصبحوا والنّوى عالِي معرَّسَهِمْ   وليس كلَّ النَّوى يُلْقِي المساكينُ[2]

وقال هشام أخو ذي الرُّمَّة:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِيْ لو ظَفِرْتُ بها   وليسَ مِنْها شِفاءُ الداءِ مبذولُ[3] "[4]

ثالثاً: إنَّ بعضاً من العرب أدخل عليها ياء المتكلم، ولم يأت بنون الوقاية فقال: عليه رجلاً ليسي، يقول الأنباري: "حكي أنّ بعض العرب قيل له: فلانٌ يتهددك، فقال: "عليه رجلاً ليسي"، فأتى بالياء وحدها، من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال"[5].

رابعاً: إنَّ بعض العرب غلّب فيها جانب الحرفية، فقال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، برفع الطيب والمسك جميعاً، يقول الأنباري: "على أنَّ من النحويين من يغلب عليها الحرفية ، ويحتج بما حكي عن بعض

---

[1] الجنى الداني ١: ٤٩٤.

[2] انظر: أمالي ابن الشجري ٢: ٤٩٧.

[3] انظر: شرح شواهد المغني ٢: ٧٠٤.

[4] الكتاب ١: ١٤٧.

[5] الإنصاف ١: ١٦١، م١٨.

العرب، أنّه قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ" فرفع الطيب والمسك جميعاً"[1].

خامساً: إنَّه لا يكون منه مستقبل، ولا أمر، فخالف بذلك الأفعال.

سادساً: إنَّ ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها، وليس كذلك باع؛ لأنّك تقول فيه بِعْتُ، ولا تقول هنا لِسْتُ.

الثاني: إنَّ الخبر مجحود ، فلا يتقدّم عليها، يقول ابن مالك: "لأنَّ ما بعد الاستفهام وما النافية ولام الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيه"[2].

والذي يلاحظ على كلا الفريقين أنّهم لم يتطرقوا إلى السماع، فالمجيزون لم يجدوا شاهداً من القرآن الكريم، أو من كلام العرب شعراً ونثراً يستدلون به، إلا ما استدلوا به من الآية الكريمة، وقد عارضهم فيها المانعون، وإذا تحققت المعارضة بطل الاستدلال كما يقول الأصوليون.

لهذا أخذ المجيزون يبينون أنَّ "ليس" فعلٌ لها، ما للأفعال من التقديم والتأخير، يقول الأنباري: "وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يتقدم معمولها عليها"[3].

وكذلك فعل المانعون من تقدم خبر ليس عليها، حيث لم يذكروا من جملة أدلتهم عدم وجود الشاهد، بل ذهبوا يلتمسون أدلة من القياس، وهي تشبيهها بـ "كان" و بـ "ما" وكونها في منزلةٍ بين المنزلتين، وهذا أبعد ما يكون عن طبيعة اللغة؛ لأنَّه لا علاقة بين كان وليس أبداً، إذْ الأولى تدلّ على الزمان، والثانية على النفي، يقول الأنباري : "لأنّ "ليس" أخذت شبهاً من كان ؛ لأنّها فعل كما أنّها فعل ، وشبهاً من ما؛ لأنها تنفي الحال، كما أنّها تنفي الحال، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها، و (ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلمّا أخذت شبهاً من كان ، وشبهاً

---

[1] الإنصاف ١: ١٦١، م١٨.

[2] شرح التسهيل ٢: ١٣٩.

[3] الإنصاف ١: ١٦٢، م١٨.

من ما، صار لها منزلة بين المنزلتين؛ فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنّها أقوى من ما؛ لأنّها فعل، وما حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنّها أضعف من كان؛ لأنّها لا تتصرف، و(كان) تتصرف"[1].

ولعلّ من المعلوم أنّ القواعد والأقيسة النحوية تخضع لما قاله العربي الفصيح في عصر السليقة اللغوية؛ لأنّ علم النحو معقول من منقول، فلا نتجاوز ما قاله العرب، يقول ابن جني: "لأنَّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[2].

والذي يراه الباحث أنّ تقديم خبر ليس عليها لا يجوز؛ لأننا نرى أنّ "ليس" ليست فعلاً، وإنّما هي حرف من حروف المعاني تفيد النفي، فهي مثل "ما" ، وقد بينا ذلك في مبحث "ليس" بين الفعلية والحرفية*، ويؤيد ما نذهب إليه أمران: **أولهما**: إنَّ أدوات النفي لا تعمل فيما قبلها، يقول ابن مالك: "لأنّ ما بعد الاستفهام وما النافية ولام الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيه"[3].

الثاني: إنّه ليس في المسألة نص من القرآن الكريم أو الشعر أو النثر يمكن الاستناد إليه، يقول أبو حيان: "والظاهر أنَّ (يوم) منصوب بقوله "مصروفاً" ، فهو معمول لخبر ليس، وقد استدل به على جواز تقديم خبر ليس عليها، قالوا: لأنَّ تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ونسب هذا المذهب لسيبويه، وعليه أكثر البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنَّه لا يجوز ذلك ، وقالوا: لا يدلّ جواز تقديم المعمول على جواز تقديم العامل، وأيضاً فإنّ الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، ويقعان حيث لا يقع العامل فيهما، نحو: إنَّ اليوم زيداً مسافر ، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر:

---

1 الإنصاف ١: ١٦٤، م١٨.

2 الخصائص ١: ١١٧.

* انظر: مسألة ليس بين الفعلية والحرفية في الفصل الأول ص ٥٦.

3 شرح التسهيل ٢: ١٣٩.

فَيَأبَى فَما يَزْدادُ إلا لجاجةً   وكُنْتُ أبيّاً في الخَفَا لَسْتُ أقْدِمُ"[1] [2]

ويقول ابن عقيل: "لا يقال: قائماً ليس زيدٌ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين، وهو الموافق للسماع"[3]، والمقصود بموافقة السماع أنه لا يقال: قائماً ليس زيد، أي لا يجوز أن يتقدم معمول ليس بالنصب عليها. ويقول أيضاً: "ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها"[4].

---

[1] انظر: روح المعاني: الألوسي: ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ٢: ١٥.

[2] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٥: ٢٠٦.

[3] المساعد ١: ٢٦٢.

[4] شرح ابن عقيل ١: ٢٧٨.

الفصل بين كان واسمها بأجنبي*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز الفصل بين "كان" واسمها بالأجنبي، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي ، فلا تقول: ضربت وذهب عمراً زيدٌ، تريد: ضربت عمراً، وذهب زيدٌ، فتوقع عمراً الذي هو مفعول ضربت بين ذهب ومعموله الذي هو زيدٌ المرفوع بأنَّه فاعله ؛ لأنَّ عمراً ليس من ذهب وزيد في شيء"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر، إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: كانت عمراً تأخذ الحمى، وكان عمراً زيدٌ ضارباً ، يقول سيبويه: "ولو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى لم يجز ، وكان قبيحاً"[٢].

ويقول ابن مالك: "لا يجوز عند البصريين أنْ يفصل بمعمول خبر كان بينها وبين اسمها ، والخبر متأخر، نحو: كان طعامك زيدٌ يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو : كان طعامك يأكل زيدٌ، وهو أيضاً غيرُ جائز عند سيبويه كالأول"[٣].

وقد استدلّ البصريون لهذا المذهب بأنَّ "كان وأخواتها" من العوامل الضعيفة التي لا تقوى قوّةَ الأفعال؛ لذا كان تقديم معمول الخبر الأجنبي على خبر هذه الأفعال ممتنعاً؛ لضعفها، وعدم تصرفها، يقول الرضي الاستراباذي: "ولا يفصل عند البصرية بين كان وأخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر، إلا بالظرف أو

---

* انظر: الكتاب ١: ٦٩، الأصول ١: ٨٦، المقتضب ٢: ٩٨، المقتصد ١: ٤٢٦، شرح التسهيل ١: ٣٦٧، شرح الرضي ٤: ٢٠٥، شرح ابن عقيل ١: ٢٨٠، التصريح ١: ١٨٩، الأشموني ١: ٢٣٧، الهمع ٢: ٩٢.

١ المقتصد ١: ٤٢٦.

٢ الكتاب ١: ٦٩.

٣ شرح التسهيل ١: ٣٦٧.

الجار والمجرور، نحو: كان أمامك زيدٌ جالساً؛ وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفا، فلا يُفْصلُ بينه وبين معموله"[1].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز هذا التركيب، يقول ابن مالك: "وكلاهما عند الكوفيين جائز"[2].

ويقول الرضي: "وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً، نحو: كان زيداً عمروٌ ضارباً"[3].

وقد استدلَّ الكوفيون لهذا المذهب بما ورد في السماع، ومنه قول الشاعر حميد بن الأرقط:

فأصبحوا والنّوى عالي مُعرَّسِهِم   ولَيْسَ كلَّ النّوى تُلْقِي المساكينُ[4]

وقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هدّاجونَ حَوْلَ بيوتِهِمْ   بما كانَ إيّاهمْ عطيةُ عوّدا[5]

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ البيتين اللذين استدلوا بهما على جواز هذا التركيب يمكن أن يحملا على الضرورة الشعرية، ومن المعلوم "أنَّ ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا يعتد به، ولا يحتج به، كما قال الأنباري[6].

ثانياً: إنَّهم لم يثبتوا سماعاً في شعرٍ أو نثر في غير هذين البيتين.

---

١ شرح الرضي ٤: ٢٠٥.

٢ شرح التسهيل ١: ٣٦٧.

٣ شرح الرضي ٤: ٢٠٦.

٤ انظر: الكتاب ١: ١٤٧، والمقتضب ٤: ١٠٠.

٥ انظر: ديوان الفرزدق، ت: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ص١٩.

٦ الإنصاف ٢: ٦٢٨، م٨٧.

ثالثاً: مماً يلفت النظر في هذين البيتين أنَّ الخبر لم يأتِ فيهما اسماً مفرداً، نحـو: كان زيداً عمروٌ ضارباً، وإنَّما جاء جملة فعلية، نحو: كانت زيداً الحمى تأخذ.

وكان المبرد وابن السراج ومن تابعهما قد قبلوا هذا التركيب، وذلك بتقدير ضمير شأنٍ في "كان"؛ يكون هو الاسم، وتكون الجملة بكمالها خبراً لـ "كان"؛ لئلا يكون في الجملة فصلٌ، يقول المبرد: "والوجه الذي يصحّ فيه أنْ تضمر في (كان) الخبر، أو الحديث، أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له"[1].

ويقول ابن السراج: "فإنْ أضمرت في "كان" الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك، وهو الذي يقال له المجهول كان ذلك المضمر اسم "كان"، وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى هذا يجوز: كان زيداً الحمى تأخذ"[2].

وما ذهب إليه المبرد وابن السراج ومن تابعهما يحتاج إلى مناقشةٍ من وجهين:

أولاً: إنَّ ضمير الشأن لا يكون إلا ظاهراً لغرض التوكيد نحو: هو زيدٌ منطلق.

ثانياً: إنّهم قد جوزوا هذا التركيب من هذا الوجه مع أنَّ سيبويه – وهو من نقل عن العرب، وأخذ عمّن شافههم – قد صرّح بعدم جواز هذا التركيب إن ورد، يقول: "لم يجز، وكان قبيحاً"[3].

ويبدو أنَّ المبرد وابن السراج قد جوّزا هذا التركيب بناءً على ما تقتضيه الصناعة النحوية، إذ لا بأس عندهم من تقدير ضمير شأنٍ، يكون اسماً لـ "كان"، فينتفي عندئذ الفصل، وتصبح الجملة مستقيمةً، جارية على قوانين العربية، وهذا يذكرنا بما يذهب إليه بعض علماء اللغة المعاصرين، وبخاصة نوام تشومسكي[4] N. Chomsky الذي يرى أن في اللغة تعبيراً داخلياً كامناً، لا يمكن استعماله ، بل هو

---

[1] المقتضب ٢: ٩٩.

[2] الأصول ١: ٨٦.

[3] الكتاب ١: ٦٩.

[4] انظر: مدارس اللسانيات، التسابق والتطور: جفري سامسون، ترجمة الدكتور محمد زياد كبه، نشر جامعة الملك سعود، ص٤٢.

من طاقة اللغة في توليد التراكيب اللغوية، وهي ما يسمى Competance، ويقابله التراكيب اللغوية التي تبتكرها اللغة، ويكون لها استعمال كلامي في ما يسمى Performance، ففي العربية مجموعة القواعد والقوانين التي تتحكم في استعمال اللغة، وأُخر تؤدي دورها في الأنظمة الداخلية للغة، ومن هنا جاء التقسيم الرباعي للقياس والاستعمال في تقسيم العلماء، في ما أورده ابن جني مثلاً[*]، إذ إن من التراكيب ما هو جائز في الاستعمال شاذ في القياس، ومنها ما هو شاذ في الاستعمال جائز في القياس ، ومنها ما هو جائز في القياس جائز في السماع، وأخيراً منها ما هو شاذ في السماع شاذ في القياس، ولعل من الواضح أن هذه القسمة يمكن ردها إلى القسمين الواردين في الدرس اللغوي الحديث تحت العنوانين السابقين الكفاءة والأداء Competance and Performance.

ولعلّ من المفيد أنْ نبين أنَّ النحاة لم يفرقوا بين الخبر إذا كان فعلاً أو اسماً، بل منع البصريون الفصل، وأجازه الكوفيون على الإطلاق، ولكنَّ السماع لم يرد إلا بالخبر جملة فعليةً، كما في قول حميد بن الأرقط:

فأصبحوا والنّوى عالى مُعَرّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النّوى تُلْقِي المساكينُ

وقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هدّاجونَ حَولَ بيوتِهِمْ بما كانَ إيّاهمْ عطيةُ عَوّدا

أمّا إجازتهم: كان زيداً عمرٌو ضارباً، فلم يرد السماع فيها أبداً؛ لذا نرى أنّ البيتين يمكن أن يحملا على الضرورة كما أوضحنا سابقاً، أمّا هذا المثال فهو مثال مصنوع، لا يدعمه شاهد شعري أو نثري، ولم يذكره سيبويه في كلامه عن هذه القضية[١].

ويبدو أنَّ السبب الذي دعا العرب إلى تجنب مثل هذه الأمثلة هو اللبس القائم فيها؛ إذْ لا يتبين معنى الجملة، إلا بعد طول تمعنٍ، ومن المعلوم أنَّ العربية لغة تتجنب اللبس في أساليبها.

---

[*] انظر: الخصائص ١: ٩٦.

[١] انظر: الكتاب ١: ٦٩.

ويبدو لنا أنَّ ما ذهب إليه سيبويه في منع ورود هذا التركيب هو الصحيـــح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ ما استدل به الكوفيون قليل نادر، لا يتجاوز بيتي شعر، يمكن حملهما على الضرورة الشعرية، ومن المعلوم أنَّ ما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن فلا حجة فيه، كما يقول الأنباري[1].

ثانياً: إنَّ العرب لا تجوّز تقدم الفاعل والمفعول على الفعل معاً، نحو: زيداً عمــرٌو ضرب أو عمرٌو زيداً ضرب، والتقديم هنا من هذا الباب، لذلـــك لــم يجــز سيبويه هذا الأسلوب؛ ولكن "إنْ ورد" فهو من القبيح الذي لا يعتد به، يقول: "لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحاً"[2].

ثالثاً: إنَّ مثل هذه التراكيب يؤدي إلى اللبس وعسر وصول السامع إلى ما يريـــده المتكلم، وفي ذلك بعدٌ عن الوظيفة الحقيقية للغة، والعربية لغة لا تميل إلـــى اللبس، بل تسعى نحو الإبانة والبيان.

---

١ الإنصاف ٢: ٦٢٨، م٨٧.

٢ الكتاب ١: ٦٩.

وقوع الفاء في خبر إن واسمها من الموصولات*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز دخول الفاء في خبر "إنَّ" إذا كان اسمها اسماً موصولاً كقوله تعالى : **﴿إنّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾**[١]، حيث ذكر الشيخ عبد القاهر أنَّ الأخفش أجاز ذلك، يقول: "وقد اختلفوا (أي سيبويه والأخفش) في إنَّ، هل تمنع من الفاء أم لا، فمذهب أبي الحسن أنّها لا تمنع، وعلى ذلك تقوم: إنّ الذي في الدار فمكرمٌ، وذاك أنّ "إنّ" ، وإنْ امتنع الجزاء المحض، نحو قولك: إنَّ من تكرمْهُ يكرمك، وإنَّ أيّهم يأتك تضربْه، فإنَّ الذي ليس بجزاء محض، فيكون درجته بعد درجة قولهم: أيَّهم تضربْ أضربْ، فلا يمتنع أن يدخل عليه إنّ مع تقدير معنى المجازاة؛ لأجل أنّ إنّ له منزلة بين الابتداء المحض وبين معنى الفعل كلّيْتَ، وذلك أنَّه لا يغير معنى الابتداء"[٢].

لكن بالرجوع إلى المظانّ النحوية وجدنا أنّ ما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني يحتاج إلى مناقشة ، فسيبويه يجيز ذلك ولا يمنعه، يقول: "ومثل ذلك قولهم: كلّ رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كلّ رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنّه لم يجيء بفعل ، ولا بعمل يكون له جواب ، ومثل ذلك: **﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم﴾**[٣]، وقال تعالى جدّه: **﴿قل إنّ الموت الذي تفرون منه فإنَّه ملاقيكم﴾**[٤] ، ومثل ذلك: **﴿إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق[٥]﴾** [٦].

---

* انظر: الكتاب ٣: ١٠٣، معاني الفراء ٣: ١٥٥، شرح المفصل ١: ١٠١، البسيط ١: ٥٧٤، شرح الرضي من ١: ٢٦٧ إلى ١: ٢٧١، الارتشاف ٢: ٧٠، المساعد ١: ٢٤٧، شرح الأشموني ١: ١٢٢٥.

١ الأحقاف آية ١٣

٢ المقتصد ١: ٣٢٤.

٣ البقرة آية ٢٧٤.

٤ الجمعة آية ٨.

٥ البروج آية ١٠.

٦ الكتاب ٣: ١٠٣.

بينما لمْ نجد لأبي الحسن الأخفش فيما بين أيدينا من كتبه نصاً يجيز فيه دخول الفاء، حيث لم يتعرض في كتابه "معاني القرآن" لجواز دخول الفاء في خبر "إنّ" إذا كان اسمها اسماً موصولاً.

وقد كان أبو الحسن الأخفش يجيز دخول الفاء على الخبر بدون شروط نحو: زيدٌ فقائم، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الأسماء على ضربين، منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء، فالأول: نحو: زيد وعمرو وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره، تقول: زيد منطلق، ولو قلت: زيد فمنطلق، لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أنَّ ذلك ورد عنهم كثيراً، حكى: أخوك فوجد، على معنى: أخوك وجد، والفاء زائدة، وأنشد:

وقائلةٍ خولانُ فأنكحْ فَتَاتَهمْ وأكْرُومةُ الحيينِ خِلْوٌ كما هِيَا[1]"[2]

لكن بالرجوع إلى كتاب "معاني القرآن" للأخفش وجدنا أنّه لا يجيز زيادة الفاء في الخبر إذا لم يكن مضمناً معنى الشرط ، يقول أبو الحسن الأخفش: "وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾[3]، و ﴿**الزانية والزاني فاجلدوا**﴾[4]، ليس في قوله ﴿**فاقطعوا** ﴾، و ﴿**فاجلدوا**﴾، خبر مبتدأ؛ لأنّ خبر المبتدأ هكذا ، لا يكون بالفاء، لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسن، وإنّما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: وممّا نقصّ عليكم، وهو مثل قوله:

وقائلةٍ خولانُ فأنكحْ فَتَاتَهمْ ....

كأنّه قال: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنّك قلت: هذا الهلال فانظر إليه، فأضمر الاسم"[5].

---

1 انظر الكتاب ١: ١٣٩، ١٤٣/٣: ١٧٨.

2 شرح المفصل ١: ١٠٠.

3 المائدة آية ٣٨.

4 النور آية ٢.

5 معاني الأخفش ١: ٨٠.

ولعلّ الرأي الذي يجيز فيه الأخفش زيادة الفاء قد ورد في كتاب آخـــر لـــم يصل إلينا، مع أنَّه هو الرأي المشهور عن الأخفش حتى إنّ الأشموني قـــد اســـتبعد رأيه في منع دخول الفاء في خبر "إنَّ"، إذا كان اسمها اسماً موصولاً، يقول: "وروي عن الأخفش أنّه منع دخول الفاء ، وهذا عجيب؛ لأنَّ زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإنْ لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط، نحو: زيدٌ فقائمٌ، فإذا دخلت "إنَّ" علـــى اسمٍ يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها فـــي خـــبر زيـــد وشبهه، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد"[1].

ويبدو أنّ هذا الرأي قد استقرّ عند جُلّ النحاة، فسيبويه يجيز، والأخفش يمنع، يقول ابن يعيش: "وأمّا "إنّ" فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هـــذه الأشياء؛ لأنَّها، وإن كانت عاملة، فإنَّها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر؛ ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفـــاء مـــع إنّ؛ لأنَّها عاملة كأخواتها، والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل، قال اللـــه تعالى: **﴿إنّ الذين قالوا ربّنا الله ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾**[2]، وقال **﴿إن الذين يكفرون بآيات الله﴾**، إلى أنْ قال: **﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾**[3]، وقـــال **﴿قل إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنّه ملاقيكم﴾**[4]، فأدخل الفاء في الخبر، فـــالأخفش يحمل الفاء في ذلك كلّه على الزيادة، والأول أظهـــر؛ لأنَّ الزيـــادة علـــى خـــلاف الأصل"[5].

ويقول السيوطي: "اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً تضمّن معنى الشرط ، فالجمهور على جوازه، ومنعه الأخفش؛ لأنَّ ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله"[6].

---

[1] شرح الأشموني ١: ٢٢٥.

[2] الأحقاف آية ١٣.

[3] آل عمران آية ٢١.

[4] الجمعة آية ٨.

[5] شرح المفصّل ١: ١٠١.

[6] الهمع ١: ٣٢٤.

ويقول الأشموني: "وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء، إن لم يكن إنَّ أو أنَّ أو لكنّ بإجمال المحققين، فإن كان الناسخ إنَّ وأنَّ ولكنَّ جاز بقاء الفاء، نصَّ على ذلك في إنّ وأنَّ سيبويه"[1].

وكان ابن الحاجب قد تابع الشيخ عبد القاهر الجرجاني، فنسب الجواز إلى الأخفش، والمنع إلى سيبويه، وقد تنبه الرضي لذلك، يقول الرضي الاستراباذي: "قوله: "وألحق بعضهم أنّ بهما" أي ألحق " أنّ" في المنع من دخول الفاء بليت ولعلَّ، قال المصنف اتباعاً لعبد القاهر: إنّ هذا الملحق: سيبويه، خلافاً للأخفش، ونقل العبدي، وأبو البقاء، وابن يعيش أنَّ المجوز لدخول الفاء مع "إنَّ" سيبويه خلافاً للأخفش"[2].

وسنفصّل فيما يلي القول في هذه المسألة على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبر "إنَّ" إذا كان اسمها اسماً موصولاً، نحو قوله تعالى :" **﴿إنَّ الذين قالوا ربنا الله ثمَّ استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾**[3]، يقول سيبويه: "ومثل ذلك قولهم: كلّ رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال: كلّ رجلٍ فله درهمان كان محالاً؛ لأنَّه لم يجيء بفعلٍ ولا بعملٍ يكون له جواب، ومثل ذلك: **﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربّهم﴾**[4] وقال تعالى جدّه: **﴿قل إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنَّه ملاقيكم﴾**[5]، ومثل ذلك: **﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾**[6]"[7].

وقد اشترط سيبويه لجواز دخول الفاء شرطين، هما:

---

[1] شرح الأشموني ١: ٢٢٥.

[2] شرح الرضي ١: ٢٧١.

[3] الأحقاف آية ١٣

[4] البقرة آية ٢٧٤.

[5] الجمعة آية ٨.

[6] البروج آية ١٠.

[7] الكتاب ٣: ١٠٣.

أولاً: أنْ يكون في صلة الاسم الموصول فعل، نحو: إنَّ الذي يأتيني فله درهم.

ثانياً: أنْ تكون الداخلة على الاسم الموصول "إنَّ" أو أنَّ"، أمّا بقية نواسخ الابتداء فلا تدخل معها الفاء.

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد نسب إليه جمهور العلماء المنع، يقول ابن يعيش: "وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع إنَّ؛ لأنَّها عاملة كأخواتها"[1].

ويقول ابن أبي الربيع: "ولا يدخل على الموصول عاملٌ عدا (إنَّ)؛ فإنَّ دخولها كخروجها؛ لأنَّها لم تغير من المعنى شيئاً، إنَّما دخلت للتوكيد، وخالف في هذا الأخفش، وقال: إنَّ الفاء لا تدخل في خبر "إنَّ" "[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش: إنّ المجوّز لدخول الفاء مع (إنَّ) سيبويه، خلافاً للأخفش"[3].

ويقول السيوطي: "اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً تضمن معنى الشرط، فالجمهور على جوازه، ومنعه الأخفش"[4].

وبالنظر إلى هذا التركيب في القرآن الكريم نجد أنّ الآيات التي جاءت مكتملة الشروط والتي يجوز دخول الفاء في خبرها تسعٌ وأربعون آية، دخلت الفاء في ست آيات، بينما جاءت بدون فاءٍ في ثلاثٍ وأربعين آية.

وبالنظر إلى كتب معاني القرآن وكتب التفسير وجدنا أنّ النحاة يجيزون زيادة الفاء بالشروط التي اشترطها سيبويه من كون الصلة فعلاً، وكون العامل الداخل على الاسم الموصول "إنَّ" دونّ لعلّ أو ليت، يقول مكي بن أبي طالب: "قوله **﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾**[5]، خبر **﴿إن الذين يكفرون﴾**، ودخلت الفاء للإبهام الذي في الذين، مع كون الفعل في صلة الذين (مع أنَّ الذين) لم يغير معناها العامل، فلا يتمّ

---

[1] شرح المفصّل ١: ١٠١.

[2] البسيط ١: ٥٧٤.

[3] شرح الرضي ١: ٢٧١.

[4] الهمع ٢: ٦١.

[5] آل عمران آية ٢١.

دخول الفاء في خبر الذيْ حتّى يكون الفعل في صلته، ويكون لم يدخل عليه عامل يغيّر معناه، فبهذين الشرطين تدخل الفاء في خبر الذي، فمتى نقصا أو نقص واحدٌ منهما لم يجز دخول الفاء في خبره"[١].

ويقول الزمخشري: "فإنْ قلت: لِمَ دخلت الفاء في خبر إنَّ؟ قلت: لتضمن اسمها معنى الجزاء، كأنّه قيل: الذين يكفرون فبشرهم، بمعنى من يكفر فبشرهم، و"إنَّ" لا تغير معنى الابتداء، فكأنَّ دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها "ليت" أو "لعلَّ" لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء"[٢].

ويقول أبو البقاء العكبري: "قال تعالى: ﴿**إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم**﴾[٣]، قوله تعالى: ﴿**فبشرهم**﴾: هو خبر "إنَّ"، ودخلت الفاء فيه، حيث كانت صلة الذي فعلاً، وذلك مؤذن باستحقاق البشارة بالعذاب، جزاء على الكفر، ولا تمنع إنَّ من دخول الفاء في الخبر؛ لأنَّها لم تغير معنى الابتداء، بل أكّدته، فلو دخلت على الذي "كأنَّ" أو "ليت" لم يجز دخول الفاء في الخبر"[٤].

ويقول أبو حيان: " ﴿**فبشرهم بعذابٍ أليم**﴾، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، وهو يدلّ على أنَّ المراد معاصروه، لا آباؤهم، فيكون إطلاق قتل الأنبياء مجازاً؛ لأنَّهم لم يقتلوا أنبياء، لكنَّهم راضوا ذلك ، وراموه، وهذه الجملة هي خبر (إنّ)، ودخلت الفاء لما يتضمنُ الموصول من معنى اسمِ الشرط ، كما قدمناه، ولم يُعْبَ بهذا الناسخ؛ لأنَّه لم يغير معنى الابتداء، أعني "إنَّ"، ومع ذلك في المسألة خلاف، الصحيح جواز دخول الفاء في خبر "إنَّ"، إذا كان اسمها مضمناً معنى الشرط، وقد تقدمت شروط جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ، وتلك الشروط

---

١ مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، ١: ٥٣.

٢ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، ضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ١: ٣٤٨.

٣ آل عمران آية ٢١.

٤ التبيان ١: ٢٤٩.

معتبـــرة هنا ، ونظير هذه الآية في دخول الفاء ﴿**إنَّ الذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله ثمّ ماتوا وهم كفارٌ فلن يغفر الله لهم**﴾[1]، ﴿**إنَّ الذين قـــالوا ربنـــا اللـــه ثـــم استقاموا فلا خوفٌ عليهم**﴾[2] ، ﴿**إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبـــوا فلهم عذاب جهنم**﴾[3]، ومن منع ذلك جعل الفاء زائدة، ولم يقسْ زيادتها"[4].

وبدراسة هذه الآيات نجد أنَّ النحاة حينما يجـــدون الفـــاء يقـــدّرون معنـــى الشـــرط، وحينما لا يجدونها يكون الكلام على حدّ قول الفراء على القياس، ويقصد على الأصل، يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿**إنَّ الذين كفروا بعد إيمـــانهم ثـــم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون إنَّ الذين كفروا وماتوا وهم كفارٌ فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليـــم ومـــا لهـــم من ناصرين**﴾[5]:«فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين (لن تقبـــل) بغـــير فـــاءْ، وفـــي الأخرى (فلن يقبل)؟ قلت: قد أوذن بالفاء أنَّ الكـــلام بُنِـــيَ علـــى الشـــرط والجـــزاء وأنَّ سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر ، وبـــترك الفـــاء أنَّ الكلام مبتدأ وخبر لا دليل فيه على التسبيب، كما تقول: الذي جاءني له درهم، لـــم تجعل المجيء سبباً في استحقاق الدرهم، بخلاف قولك: فله درهم"[6].

ويبدو أنّ وجود الفاء يسبب للنحويين إشكالاً؛ لذلك تخلصوا منه بتقدير معنى الشرط، مع أنَّه غير متحقق؛ لذلك ساوى بعض العلماء بين وجـــود الفـــاء وعـــدم وجودها،ولو كان معنى الشرط متحققاً ما جاز حذف الفاء من هذا التركيب، يقـــول الفراء: "وقوله: ﴿**قل إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنَّه ملاقيكم**﴾[7].

أدخلت العرب الفاء في خبر "إنَّ"؛ لأنَّها وقعت على الـــذي، والـــذي حـــرفٌ يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كلّ خبر كان اسمه ممّا يوصل مثل: مَـــنْ والـــذي،

---

[1] محمد آية ٣٤.

[2] الأحقاف آية ١٣.

[3] البروج آية ١٠.

[4] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ٤٣.

[5] آل عمران آية ٩٠-٩١.

[6] الكشاف ١: ٣٨٢.

[7] الجمعة آية ٨.

معتبـــرة هنا ، ونظير هذه الآية في دخول الفاء **﴿إنَّ الذين كفروا وصدّوا عن سبيل الله ثمّ ماتوا وهم كفارٌ فلن يغفر الله لهم﴾**[1]، **﴿إنَّ الذين قـــالوا ربنـــا اللـــه ثـــم استقاموا فلا خوفٌ عليهم﴾**[2] ، **﴿إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبـــوا فلهم عذاب جهنم﴾**[3]، ومن منع ذلك جعل الفاء زائدة، ولم يقسْ زيادتها"[4].

وبدراسة هذه الآيات نجد أنَّ النحاة حينما يجـــدون الفـــاء يقـــدّرون معنـــى الشـــرط، وحينما لا يجدونها يكون الكلام على حدّ قول الفراء على القياس، ويقصد على الأصل، يقول الزمخشري في قوله تعالى: **﴿إنَّ الذين كفروا بعد إيمـــانهم ثـــم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون إنَّ الذين كفروا وماتوا وهم كفارٌ فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليـــم ومـــا لهـــم من ناصرين﴾**[5]، فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين (لن تقبـــل) بغـــير فـــاءْ، وفـــي الأخرى (فلن يقبل)؟ قلت: قد أوذن بالفاء أنَّ الكـــلام بُنِـــيَ علـــى الشـــرط والجـــزاء وأنَّ سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر ، وبـــترك الفـــاء أنَّ الكلام مبتدأ وخبر لا دليل فيه على التسبيب، كما تقول: الذي جاءني له درهم، لـــم تجعل المجيء سبباً في استحقاق الدرهم، بخلاف قولك: فله درهم"[6].

ويبدو أنّ وجود الفاء يسبب للنحويين إشكالاً؛ لذلك تخلصوا منه بتقدير معنى الشرط، مع أنَّه غير متحقق؛ لذلك ساوى بعض العلماء بين وجـــود الفـــاء وعـــدم وجودها،ولو كان معنى الشرط متحققاً ما جاز حذف الفاء من هذا التركيب، يقـــول الفراء: "وقوله: **﴿قل إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنَّه ملاقيكم﴾**[7].

أدخلت العرب الفاء في خبر "إنَّ"؛ لأنَّها وقعت على الـــذي، والـــذي حـــرفٌ يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كلّ خبر كان اسمه ممّا يوصل مثل: مَـــنْ والـــذي،

---

[1] محمد آية ٣٤.

[2] الأحقاف آية ١٣.

[3] البروج آية ١٠.

[4] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ٤٣.

[5] آل عمران آية ٩٠-٩١.

[6] الكشاف ١: ٣٨٢.

[7] الجمعة آية ٨.

وإلقاؤها صوابٌ، وهي في قراءة عبد الله: **﴿إنَّ الموت الذي تفرون منه ملاقيكم﴾**[1]، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنّك تقول: إنَّ أخاك قائم، ولا تقول: إنَّ أخاك فقائمٌ"[2].

ويقول ابن أبي الربيع: "وإذا وجدت هذه الشروط فأنت بالخيار، إن شئت أدخلت الفاء، وإنْ شئت لم تدخل"[3].

وقد اختار أكثر العلماء جواز دخول الفاء، يقول ابن يعيش: "والأول أقرب إلى الصحة، وقد ورد به التنزيل، قال الله تعالى: **﴿إنَّ الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم[4]...﴾**[5].

ويقول ابن عقيل: "وهو كثير"[6].

ويقول السيوطي: "فالجمهور على جوازه"[7].

والذي نختاره هو جواز دخول الفاء في خبر "إنَّ" إذا كان اسمها اسماً موصولاً، فقد ورد بذلك التنزيل، وإن كان عدم دخول الفاء في خبرها أكثر، وهذا هو الذي دعا الفراء للقول بأنّ القياس عدم دخول الفاء، يقول: "ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس"[8].

---

١ الجمعة آية ٨، وقد بحثت في كتب القراءات السبع، ومنها كتاب السبعة لابن مجاهد وابن أبي زرعة، ولم أعثر على ما يشير إلى هذه القراءة، ثم استعنت بكتاب النشر لابن الجزري فلم يذكر عنها شيئاً، ثم فتشت في كتاب شواذ القراءات لابن جني وابن خالويه فلم أجد فيهما إشارة إليها.

٢ معاني الفراء ٣: ١٥٥.

٣ البسيط ١: ٥٧٤.

٤ الأحقاف آية ١٣.

٥ شرح المفصل ١: ١٠١.

٦ المساعد ١: ٢٤٧.

٧ الهمع ١: ٣٢٤.

٨ معاني الفراء ٣: ١٥٥.

أمّا بالنسبة لقول النحاة إنّ الفاء دخلت لتضمن (الذي) معنى الشرط، فيحتاج إلى مناقشة؛ لأنّ الشرط يجب دخول الفاء في جوابه إذا كان صدره اسماً، يقول سيبويه: "وسألته عن قوله " إنْ تأتني أنا كريم"، فقال: لا يكون هذا إلا أنْ يضطر شاعرٌ، من قِبَل أنّ أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يُشبّهه بما يتكلم به من الفعل. قال حسّان بن ثابت*:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشْكُرُها   والشرُّ بالشرِّ عندَ اللّهِ مِثْلان[1] "[2]

هذا بالإضافة إلى أنّ معنى الشرط غير متحقق في هذا التركيب، وما قول النحاة إنّ الفاء واقعة في جواب الشرط إلا تبرير لوجودها، وقد لاحظ ذلك الرضي الاسترابادي، يقول: "وكذا كان حق الصلة ألا تكون إلا فعلاً مستقبل المعنى كشرط منْ، وما ، إلا أنّه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز ألا يكون صريحاً في الفعلية، بل يكون ممّا يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، وألا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى: ﴿**إنّ الذين فتنوا**﴾[3]، وكذا كان حق الخبر أنْ تلزمه الفاء؛ لكونه كالجزاء ، فمن حيث إنّه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو: الذي يأتيني له درهم"[4].

والذي يراه الباحث أنّ دخول الفاء في خبر "إنّ" إذا اكتملت الشروط يعود إلى عادةٍ لهجية عند بعض قبائل العرب، إذ كانت هذه القبيلة تدخل الفاء في خبر اسم إنّ الموصولة لغرض الربط فقط، إذ ليس الأمر كما زعم بعض النحاة من أنّ الغرض في دخول الفاء هو تأكيد معنى الشرط، ومما يؤيد ما نذهب إليه أنّ الآية الكريمة: ﴿**قل إنّ الموت الذي تفرون منه فإنّه ملاقيكم**﴾[5]، قد قرئت بسقوط الفاء في قراءة

---

* لم يرد البيت في ديوان حسان بن ثابت.

[1] انظر شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر النحّاس، ت: الدكتور وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ٣٠٣.

[2] الكتاب ٣: ٦٥.

[3] البروج آية ١٠

[4] شرح الرضي ١: ٢٦٩.

[5] الجمعة آية ٨.

عبد الله وزيد بن علي، يقول الفراء: "وهي في قراءة عبد الله: ﴿ **إنّ الموت الـــذي تفرون منه ملاقيكم**﴾[1]"[2].

ويقول أبو حيان: "وقرأ زيد بن علي "إنّه" بغير فاء"[3].

وهذا يؤكد بأنّ أمر دخول الفاء لا يعدو أن يكون عادة لهجية جاءت بعـــض الآيات الكريمة ممثلة لها.

---

[1] الجمعة آية ٨

[2] معاني الفراء ٣: ١٥٥.

[3] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٨: ٢٦٤.

(إنْ) المخفّفة واللام في خبرها*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة معنى "إنْ" و "اللام" في قول العرب: إنْ زيدٌ لذاهب، وقوله تعالى: ﴿**وإن كانت لكبيرة...**﴾[1]، فقد ذهب البصريون إلى أنَّها المخففة من "إنَّ" الثقيلة، واللام لام الابتداء، لزمت للفرق بين "إنْ" الخفيفة المؤكدة و"إنْ" النافية.

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "إنْ" حرفٌ نافٍ، ثنائي الوضع، لا عمل له على الإطلاق، يدخل على الفعل والاسم على حد سواء، ولا علاقة بينه وبين "إنَّ" الثقيلة؛ لأنَّ الثقيلة لا تخفف عندهم أبداً، أمَّا "اللام" فهي بمعنى "إلا"، والتقدير في: "إنْ زيدٌ لقائم" "ما زيدٌ إلا قائم"، يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، وذهب البصريون إلى أنَّها مخففةٌ من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد"[2].

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "...، الثالث: أنْ تكون مخففةً من الثقيلة، ويقع بَعدها الاسم والفعل، إلا أنَّ اللام يلزم ما يكون بعدها، فيقال إنْ زيدٌ لمنطلق وإنْ عمرٌو لخارجٌ، قال الله تعالى: ﴿**وإنْ كُلٌّ لمَّا جميع لدينا محضرون**﴾[3]، والتقدير: وإن كلّ الجميع، و "ما" مزيدة، وإنَّما ألزم اللام الخبر، وكان في حال التثقيل لا يلزم، وإذ كنت تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ، وإنَّ زيداً لمنطلق؛ لأجل أنَّهم لو اسقطوا اللام لالتبس المخففة من الثقيلة بالنافية"[4].

واضح من هذا النص أنَّ الشيخ عبد القاهر بصري في هذه المسألة، يؤكد هذه النزعة ردّه على الكوفيين، يقول: "واعلم أنَّ هذه اللام ليست حرفاً متجرداً

---

* انظر: الكتاب ٢: ١٣٩، ٤، ٢٣٣، الأصول ١: ٢٣٧، الإنصاف ٢: ٦٤٠، م ٩٠، شرح المفصل ٨: ٧١، شرح الرضي ٤: ٣٦٦، شرح التسهيل ٢: ٣٣، مغني اللبيب ٣٠٥، شرح التصريح ١: ٢٣٢، الهمع ٢: ١٨١، المقتصد ١: ٤٩٠.

١ البقرة آية ١٤٣.

٢ الإنصاف ٢: ٦٤٠، م٩٠.

٣ يس آية ٣٢.

٤ المقتصد ١: ٤٩٠.

للفرق بين النافية والمثبتة ، بل هي لام الابتداء، التي كانت في حال التثقيل، نحو: إنّ زيداً لمنطلق، غير أنَّ التخفيف لمّا أفضى بـ "إنَّ" إلى أنْ صارت كالنافية لفظاً، جعل اللام التي صحبتها في حال التثقيل لازمةً لها، فصار لزومها فرقاً بين الحرفين، فأمّا أن تكون حرفاً أتى للفصل فلا ، ولهذا لم يجوز أصحابنا: إنْ ضربت لزيداً، وإنْ خرج لزيدٌ، بمعنى إنَّ زيداً ضربته، وإنَّ زيداً خرج؛ لأنَّ زيداً إذا كان مفعول ضربت، وفاعل خرج فليس له تعلق بالابتداء، وحكمه بوجه، وقد أجازه الكوفيون، وليس بثبت، رووا: إنْ تزينك لَنَفْسُكَ، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إنْ كان زيدٌ لمنطلقاً ؛ لأنَّ خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته* ؛ ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيدٌ منطلق"[١].

وسنفصل فيما يلي القول في مذهب الفريقين.

ذهب البصريون إلى أنّ "إنْ" في قول العرب: إنْ زيدٌ لذاهب، وفي قوله تعالى: ﴿**ويقولون سبحان ربنا إنْ كان وعد ربنا لمفعولا**﴾[٢] ، وقوله تعالى: ﴿**إنْ كاد ليضلُّنا عن آلهتنا**﴾[٣]، حرفٌ يفيد التوكيد، مخفّفٌ من "إنّ" الثقيلة، فهي للتوكيد، سواء كانت ثقيلة أم خفيفة، يقول سيبويه: " و"إنّ" توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا خففت فهي كذلك ، تؤكد ما يتكلم به؛ وليثبت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها"[٤].

ويقول ابن السراج: "... الرابع: أن تكون مخففّة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك"[٥].

أمَّا "اللام" فهي لام الابتداء؛ تفيد التوكيد، ويلزم وجودها في هذا التركيب؛ لكيلا تلتبس "إنْ" المؤكّدة بـ "إنْ" النافية؛ لأنَّنا لو قلنا: إنْ زيدٌ قائم، لظنَّ السامع أنَّ

---

* هكذا في الأصل ولعلّها: ودخلت كان.

١ المقتصد ١: ٤٩١.

٢ الإسراء آية ١٠٨.

٣ الفرقان آية ٤٢.

٤ الكتاب ٤: ٢٣٣.

٥ الأصول ١: ٢٣٧.

المعنى ما زيدٌ قائم، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك؛ لمّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ "إنْ" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها"[1].

ويقول ابن يعيش : "فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام، فصلاً بينها وبين "إنْ النّافية، إذْ لو قلت: إنْ زيدٌ قائمٌ لالتبس الإيجاب بالنفي"[2].

وقد استدلَّ البصريون بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ هناك نظيراً لـ "إنْ" المخففة من الثقيلة في كلام العرب، وما له نظير أولى ممَّا ليس له نظير ، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّها مخففة من الثقيلة؛ لأنَّا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً"[3].

الثاني: إنَّ القول بأنَّ "اللام" للتوكيد له نظيرٌ في كلام العرب ؛ وأمّا القول بأنَّها بمعنى "إلا" فليس له نظير في كلام العرب، يقول الأنباري: "وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر؛ لكثرته ، فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأمَّا كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظيرٌ في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[4].

ولعلَّ من المفيد أنْ نشير إلى أنَّ البصريين يرون أنَّ "إنْ" تكون مخففّة من الثقيلة، سواء جاء بعدها الاسم مباشرة مثل : إنْ زيدٌ لقائمٌ، أم جاء بعدها فعل ناسخ، مثل: كان أو كاد، .. كقوله تعالى: **﴿وإنْ كانوا من قبلُ لفي ضلال مبين﴾**[5]، وقوله تعالى: **﴿إن كاد ليضلّنا عن آلهتنا﴾**[6]، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لمّا خففها جعلها بمنزلة لكنْ، حين خففها، وألزمها

[1] الكتاب ٢: ١٣٩.
[2] شرح المفصّل ٨: ٧١.
[3] الإنصاف ٢: ٦٤٢، م٩٠.
[4] السابق ٢: ٦٤٢، م٩٠.
[5] آل عمران آية ١٦٤.
[6] الفرقان آية ٤٢.

اللام؛ لئلا تلتبس بـــ "إنْ" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها. ومثل ذلك: ﴿ **إن كـــلّ نفس لمّا عليها حافظ**﴾[1]، إنَّما هي لعليها حافظ، وقال تعالى: ﴿**وإن كلٌ لمَّـــا جميـــع لدينا محضرون**﴾[2]، إنّما هي: لجميع وما لغوٌ.

وقال تعالى: ﴿**وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾[3]، ﴿**وإنْ نظنّك لمن الكاذبين**﴾[4]"[5]

ويقول الزجاج: "وقوله عزَّ وجلّ: ﴿**وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذيـــن هـــدى الله**﴾[6]، يعني قبلة بيت المقدس، أيْ وإن كان اتباعها لكبيرة، المعنى إنَّه كبيرٌ علـــى غير المخلصين، فأمَّا من أخلص فليست بكبيرة عليه، كما قال : "إلا على الذين هدى الله"، أيْ فليست بكبيرة عليهم، وهذه اللام دخلت على "إنْ"؛ لأنَّ اللام إذا لم تدخـــل مع إنْ الخفيفة كان الكلام جحداً، فلولا "اللام" كان المعنى: ما كـــانت كبـــيرة، فـــإذا جاءت إنْ واللام، فمعناه التوكيد للقصة"[7].

ويقول الزمخشري: "﴿**وإن كانتْ لكبيرة**﴾، هي إنْ المخفّفة التي تلزمها اللام الفارقة"[8].

ويقول العكبري: "﴿وإنْ كانت﴾ إنْ المخففة من الثقيلة، واســـمها محـــذوف، واللام في قوله: "لكبيرة"، عوض من المحذوف، وقيل: فصل باللام بين إنْ المخففـــة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إنْ"[9].

ويقول أبو حيّان: "﴿**وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله**﴾[10] اسم كانت مضمر، يعود على التولية عن البيت المقدّس إلى الكعبة، قاله ابن عبّـــاس ومجـــاهد

---

[1] الطارق آية ٤.
[2] يس آية ٣٢.
[3] الأعراف آية ١٠٢.
[4] الشعراء آية ١٨٦.
[5] الكتاب ٢: ١٣٩.
[6] البقرة آية ١٤٣.
[7] معاني الزجاج ١: ٢٢٠.
[8] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١: ٢٠٠.
[9] التبيان ١: ١٢٤.
[10] البقرة آية ١٤٣.

وقتادة ، ...، وإنْ هنا هي المخفّفة من الثقيلة، دخلت على الجملة الناسخة، واللام هي لام الفرق بين إنْ النافية والمخففة من الثقيلة"[1].

وقد وافق الكسائي البصريين في القول الأول، فقال إنّها تكون للتوكيد إذا دخلت على الأسماء ، أمّا إذا دخلت على الأفعال، فهي نافية لا مؤكدة، يقول الرضي الاستراباذي: "وفرّق الكسائي بين "إنْ" مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء المخففة، وأمّا في الأفعال فقال: إنْ نافية، واللام بمعنى "إلا" ؛ لأنّ المخففة بالاسم أولى، نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأنّ معنى النفي راجعٌ إلى الفعل"[2].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ "إنْ" لا تكون مخفّفة من الثقيلة أبداً؛ لأنّ الثقيلة حرفٌ ثلاثي مشبّه بالفعل، ومعناه التوكيد، ولا علاقة له بـ "إنْ"؛ لأنّ "إنْ" الخفيفة حرف ثنائي الوضع، يفيدُ النفي، سواء دخل على أسمْ أم على فعل، مثل: إنْ زيدٌ لقائم، وإن كان زيدٌ لقائماً، ومن الجدير بالذكر أنّ الكوفيين لا يشترطون في الفعل الذي يأتي بعد "إنْ" أنْ يكون من الأفعال الناسخة؛ لذا فهم يجيزون: إنْ ضربت لزيداً، وإن جاء لعمرٌو، قياساً على "إنْ قتلت لمسلماً"، و "إنْ تزينُك لنفسك"، وذلك راجعٌ إلى أنّهم يرون أنّها نافية، فلا بأسَ في دخولها على أيِّ فعل، أمّا البصريون فيرون أنّ "إنْ" لا زالت مختصةّ بالدخول على الجملة الاسمية، حتى بعد التخفيف؛ لذا فلا بأس من دخولها على "كان وأخواتها"، و "كاد وأخواتها"؛ لأنّها تساويها في كونها من عوامل الابتداء، يقول الشيخ عبد القاهر: " ولهذا لم يجوز أصحابنا: إنْ ضربت لزيداً، وإنْ خرج لزيد، بمعنى إنّ زيداً ضربته، وإنّ زيداً خرج؛ لأنّ زيداً إذا كان مفعول ضربت، وفاعل خرج فليس له تعلق بالابتداء وحكمه بوجه. وقد أجازه الكوفيون، وليس بثبت، رووا: إن تزينك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إن كان زيد لمنطلقاً؛ لأنّ خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته، ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيدٌ منطلق، وإذا كان كذلك كانت اللام واقعة حيث الابتداء وحدَه"[3].

---

١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ٥٩٨.

٢ شرح الرضي ٤: ٣٦٧.

٣ المقتصد ١: ٤٩١.

وقد استدلّ الكوفيون لمذهبهم هذا بالآيات القرآنية نفسها التي استدل بها البصريون، لكنَّهم نظروا إليها على أنَّ "إنْ" بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، كقوله تعالى: ﴿**وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها**﴾[1]، أي: وإنْ كادوا إلا يستفزونك، وكقوله تعالى: ﴿**وإنْ كانت لكبيرة**﴾[2]، أي وما كانت إلا كبيرة، وبقوله تعالى: ﴿**إنْ كان وعد ربنا لمفعولا**﴾[3] أي: وما كان وعد ربنا إلا مفعولاً، وبقول الشاعر:

شُلّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمسلِماً   كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقوبةُ المتعمدِ[4]

أي: ما قتلت إلا مسلماً.

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى نظر من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ قولهم إنَّ "اللام" بمعنى "إلا" لا يعتمد على دليل، إذْ لم تستعمل العرب اللام بمعنى "إلا"، ولو جاز ذلك لقيل: جاء القومُ لزيداً، بمعنى "إلا" زيداً، يقول الأنباري: "فأمَّا كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[5]، ويقول أيضاً : "فأمَّا قولهم "إنَّ اللام في (ليستفزونك) و (ليزلقونك) و (ليقولون) و (لمفعولا) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع" قلنا: هذا فاسد؛ لأنَّه لو جاز أن يقال" إنَّ اللام تستعمل بمعنى إلا، لكان ينبغي أنْ يجوز "جاءني القوم لزيداً"، بمعنى إلا زيداً، فلمّا لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه"[6].

ثانياً: إنَّ قولهم إنَّ "إنْ" تدخل قياساً على النواسخ وغيرها، مثل: إنْ ضربتُ لزيداً يحتاج إلى سماع؛ لأنّه لم يرد دخولها على غير النواسخ، سواء في القرآن

---

[1] الإسراء آية ٧٦.

[2] البقرة آية ١٤٣.

[3] الإسراء آية ١٠٨.

[4] انظر: الإنصاف ٢: ٦٤١ م٩٠، والتصريح ١: ٢٣١.

[5] الإنصاف ٢: ٦٤٢، م٩٠.

[6] الإنصاف ٢: ٦٤٢، م٩٠.

الكريم أم في كلام العرب شعراً ونثراً، فالآيات التي جاءت "إنْ" فيها مخففة من الثقيلة لم تدخل فيها إنْ إلا على النواسخ "كان وأخواتها"، و "ظنَّ وأخواتها" و "كاد وأخواتها"، يقول الله تعالى: **﴿فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم إنْ كنا عن عبادتكم لغافلين﴾**[1]، ويقول تعالى: **﴿وما أنت إلا بشر مثلنا وإنْ نظنك لمن الكاذبين﴾**[2]، ويقول تعالى: **﴿وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها﴾**[3]، وهي كثيرة في القرآن الكريم.

وأمّا احتجاجهم بقول الشاعر:

شُلَّتْ يمينكَ إنْ قَتَلْتَ لَمسلِماً   كُتِبَتْ عَلَيْكَ عقُوبةُ المتعمـدِ

وبقول العرب: "إن تزينك لنفسك" فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول الرضي الاستراباذي: "وأمَّا قوله: إنْ قتلتَ لمسلماً، وإن يَزِينُك لنفسُكَ فشاذٌّ"[4].

ويقول أبو حيان: "وإنْ وليها جملةٌ فعليةٌ، فلا بُدَّ عند البصريين أنْ تكون من نواسخ الابتداء، وإنْ جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم"[5].

ثالثاً: إنَّ قولهم هذا يؤدّي إلى أنْ تكون الجملة مؤكدة، بأسلوب القصر، مع أنَّ علماء البلاغة لم ينصّوا على أنّ هذا التركيب يفيد القصر، يقول أبو حيان: "**﴿وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾**[6]، إنْ هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة، ودخلت على الفعل الناسخ كما دخلت على الجملة الابتدائية، واللام في لمن وما أشبهه فيها خلاف، أهي لام الابتداء، لزمت للفرق، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، ومذهب الفرّاء في نحو هذا هي النافية بمعنى (ما) ، واللام بمعنى إلا، وذهب الكسائي إلى أنَّ إنْ بمعنى قد

---

[1] يونس آية ٢٩.

[2] الشعراء آية ١٨٦.

[3] الإسراء آية ٧٦..

[4] شرح الرضي ٤: ٣٦٧.

[5] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ١١٠.

[6] البقرة آية ١٩٨.

إذا دخلت على الجملة الفعلية، وتكون اللام زائدة، وبمعنى ما النافية إذا دخل على الجملة الاسمية، واللام بمعنى إلا، ودلائل هذه المسألة تذكر في علم النحو، فعلى قول البصريين تكون هذه الجملة مثبتة مؤكدة، لا حصر فيها، وعلى مذهب الفراء مثبتة إثباتاً محصوراً ، وعلى مذهب الكسائي مثبتة مؤكدة من غير جهة قول البصريين"[1].

ويبدو لنا أنَّ "إنْ" المخففة من الثقيلة مؤكدة للجملة، جاءت مخففة مع الأسماء في قول العرب: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، تمثيلاً لبعض العادات اللهجية عند بعض قبائل العرب، فلا فرق في المعنى بين: إنَّ زيداً لذاهب، وإنْ زيدٌ لذاهبٌ، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لمَّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام، لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.

ومثل ذلك: "﴿**إن كل نفس لمّا عليها حافظ**﴾[2] إنَّما هي لعليها حافظ، وقال تعالى: ﴿**وإنْ كلٌّ لما جميع لدينا محضرون**﴾[3] وإنما هي: لجميعٌ ، وما لغوٌ. وقال تعالى: ﴿**وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾[4]، ﴿**وإنْ نظنّك لمن الكاذبين**﴾[5].

وحدثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق"[6].

فأصل الجملة: (زيدٌ ذاهبٌ)، وعندما أراد هذا المتكلم العربي توكيد الجملة جاء بـ "إنْ" مخففة، طبقاً لعادته اللهجية، ثُمَّ ألحق "لام" التوكيد التي جاءت في هذا التركيب؛ لتؤدي دورين: دور يخدم التركيب، ودور يخدم المعنى. فأما الذي في التركيب فلتجنب الالتباس بـ "إنْ" النافية ، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لمَّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها،

---

١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٢: ١٠٧.

٢ الطارق آية ٤.

٣ يس آية ٣٢.

٤ الأعراف آية ١٠٢.

٥ الشعراء آية ١٨٦.

٦ الكتاب ٢: ١٣٩.

وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ "إنْ" التي هي بمنزلةِ "ما" التي تنفي بها"[١]، ويقول ابن يعيش: "فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام، فصلاً بينها وبين "إنْ" النافية، إذْ لو قلتَ: إنْ زيدٌ قائم لالتبس الإيجاب بالنفي"[٢]. وأمَّا المعنى فهو التوكيد كما سبق أنْ أوضحنا.

ومما يدلّ على أنَّ هذا الأسلوب يفيد التوكيد قوله تعالى: **﴿إنَّ هذان لساحران﴾**[٣] فقد أجمع القراء على تشديد نون "إنَّ"، إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم، فقد قرآها بالتخفيف ، والمعنى في ذلك واحد، فهي للتوكيد والإثبات بالتشديد، وللمعنى نفسه بالتخفيف، يقول ابن خالويه: "قوله تعالى: **﴿إنَّ هذان لساحران﴾** أجمع القراء على تشديد نون "إنَّ"، إلا (ابن كثير) و(حفصاً) عن (عاصم) فإنَّهما خففاها"[٤]، ويقول أبو حيان: "وقرأ أبو بحرية، وأبو حيوة، والزهري، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، وحفص، وابن كثير "إنْ" بتخفيف النون "هذان" بالألف، وشدَّد نون "هذان" ابن كثير، وتخريج هذه القراءة واضحٌ، وهو على أنَّ "إنْ" هي المخففة من الثقيلة و"هذان" مبتدأ و"لساحران" الخبر، واللام للفرق بين إنْ النافية وإنْ المخففة من الثقيلة"[٥].

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا البركات الأنباري قد عقد مسألةً لجواز عمل "إنْ" المخففة من الثقيلة، نحو: إنْ زيداً لقائم، فقال: إنّ البصريين أجازوا ذلك، أمّا الكوفيون فمنعوه، يقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنْ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل"[٦].

ويبدو أنَّ الأمر قد اختلط على الأنباري في هذا القول، فالكوفيون لا يرون، أصلاً ، تخفيف" إنَّ" الثقيلة؛ لأنَّ "إنْ" عندهم حرف نافٍ، لا يجوز إعماله، يدخل

---

١ الكتاب ٢: ١٣٩.

٢ شرح المفصّل ٨: ٧١.

٣ طه آية ٦٣.

٤ الحجة في القراءات السبع: ابن خالوية، ت: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ ٢٤٢.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٦: ٢٣٨.

٦ الإنصاف ١: ١٩٥، م٢٤.

على الأسماء والأفعال على حدّ سواء، يقول السيوطي: "وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، وأنّ المخففة، إنَّما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب، بمعنى إلا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره"[1].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه البصريون من جواز نصب الاسم بعد "إنْ" المخففة له ما يؤيده في القرآن وفي الشعر وفي النثر؛ ولعلّ ذلك يعود إلى بعض العادات اللهجية عند بعض العرب، يقول سيبويه: "وحدثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: .. **﴿وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربُّك أعمالهم﴾**[2] يخففون وينصبون، كما قالوا:

كأنْ ثدييهِ حُقّانِ[3] "[4]

أمّا عندما تدخل "إنْ" على الفعل الناسخ، نحو: إنْ كنت لذاهباً، فإننا نرى أنَّها ما تزال مختصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ لأنَّ النواسخ جميعها تدخل على المبتدأ والخبر؛ لتفيد معنى من المعاني، يقول الشيخ عبد القاهر: "...، وقد أجازه الكوفيون، وليس بثبتٍ، رووا: إنْ تزينك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إن كان زيدٌ لمنطلقاً؛ لأنَّ خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته، ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيدٌ منطلق"[5].

فهذه النواسخ مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية ، وكذلك "إنّ" الثقيلة والخفيفة؛ لأنَّها جميعها من عوامل الأسماء، فلا تعارض بينها.

فاستعمال (إنْ) الخفيفة عند النحاة يقع في الحالات التالية:

---

[1] الهمع ٢: ١٨٢.

[2] القراءة لنافع وابن كثير، انظر: الحجة لابن مجاهد ٣٣٩، سورة هود آية ١١١.

[3] صدره: ووجه مشرق النحر، انظر: الإنصاف ١: ١٩٧ م٢٤ ، والتصريح ١: ٢٣٤.

[4] الكتاب ٢: ١٤٠.

[5] المقتصد ١: ٤٩١.

أولاً: أنْ تدخل (إنْ) على الأسماء مباشرة، فيأتي الاسم في الغالب الكثير من كلام العرب مرفوعاً، نحو: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وقد يأتي منصوباً، كما مرَّ معنا، ويُعربُ إذا جاء بالرفع على أنّه مبتدأ، واللام لازمة للفرق بين الإثبات والخبر ، وما بعد اللام خبر المبتدأ، وهذا التركيب مطرد في الاستعمال عند المدرستين. ولا خلاف فيه إلا من حيث معنى "إنْ" و "اللام".

ثانياً: أنْ تدخل (إنْ) على فعل ناسخ، "كان وأخواتها" و "كاد وأخواتها" و "ظنَّ وأخواتها"، نحو : ﴿**إن كانت لكبيرة**﴾[1] و ﴿**وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك**﴾[2] و ﴿**إن وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾[3] ، فيقدّر حينئذٍ ضمير مستتر وجوباً، يكون اسماً لـ "إنْ" الخفيفة، ويكون الفعل الناسخ واسمه وخبره في محل رفع على أنَّه خبر لـ "إنْ"، وتلزم اللام التركيب؛ لتفرق بين الإثبات والنفي، وهذا التركيب مطرد في الاستعمال، ولا خلاف فيه، إلا من حيث معنى "إنْ" و "اللام".

ثالثاً: أن تدخل "إنْ" على فعل غير ناسخ نحو: إنْ ضربتَ لزيداً، وهذا التركيب غير جائز عند البصريين، مطرد الاستعمال عند الكوفيين كما مرَّ معنا سابقاً.

ويبدو أنَّ السبب في تخفيف "إنْ" حينما يكون هناك فعل ناقص، نحو: "إن كان زيدٌ لمنطلقاً" يعود إلى أنّ "إنَّ" مشبّهة بالأفعال من حيث اللفظ؛ لأنَّها على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر، كما قال النحاة، و "كاد وأخواتها" و "كان وأخواتها" و "ظنّ وأخواتها" أفعال ناقصة ، كما يرى النحاة؛ لذلك خفّف العرب " إنَّ" الثقيلة؛ لكيلا يدخل الفعل على الفعل، ولتكون أسهل نطقاً.

ولعلّ التخريج الأمثل الذي يخدم المعنى والتركيب هو أنْ نعدَّ "إنْ" وما يسمى الأفعال الناقصة أدوات، جاءت؛ لتفيد معاني جديدة في الجملة، فـ "إنْ" الخفيفة تفيد التوكيد، و "كان" عنصر يفيد الزمن، فجملة مثل: إنْ كان زيدٌ لذاهباً، أصلها: زيدٌ ذاهب، وعندما أراد المتكلم توكيد هذه الجملة جاء بـ "إنْ"، واللام، فصارت الجملة:

---

[1] البقرة آية ١٤٣.

[2] الإسراء آية ٧٣.

[3] الأعراف آية ١٠٢.

إنْ زيدٌ لذاهب، ثم أراد تحويل معنى هذه الجملة إلى المضي، فقال: إنْ كـــان زيـــدٌ لذاهباً، فـــ "إنْ" للتوكيد، و "كان" عنصر يشير إلى الزمن الماضي، و "زيـــدٌ" مبتـــدأ "مسند إليه"، و "ذاهب" خبر "مسند".

إنْ بعد ما النافية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة معنى "إنْ" الواقعة بعد "ما" النافية في قول العرب: ما إن زيدٌ منطلق، يقول الجرجاني: "والضرب الرابع: أن تكون مزيدة في نحو قوله:

فما إن طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايَانَا ودولةُ آخرينا[1]

والمعنى فما طبُّنا"[2]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنّ "إنْ" في قول العرب: ما إنْ زيدٌ منطلق، كافّة زائدة، ولا معنى لها، يقول سيبويه: "و (إنْ) وهي للجزاء، وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل.

وما إنْ طبنّا جبن"[3]

ويقول المبرد: "وتكون (إنْ) زائدة في قولك: ما إنْ زيد منطلق"[4].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة"[5].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بأنَّ دخولها كخروجها؛ إذْ لا فرق في المعنى بين قولك: ما زيدٌ قائم، وما إنْ زيدٌ قائم، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا: بأن قالوا : الدليل على أنَّها هاهنا زائدة، أنَّ دخولها كخروجها؛ فإنَّه لا فرق

---

* انظر: الكتاب ٤: ٢٢٠، المقتضب ١: ١٨٩، المقتصد ١: ٤٩٢، شرح التسهيل ١: ٣٧١، شرح الرضي ٢: ١٨٦، مغني اللبيب ٣٨، الهمع ٢: ١١٢.

[1] انظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١: ٢٠٠، وشرح المفصّل ٨: ١٢٩.

[2] المقتصد ١: ٤٩٢.

[3] الكتاب ٤: ٢٢٠.

[4] المقتضب ١: ١٨٩.

[5] الإنصاف ٢: ٦٣٦ م٨٩.

في المعنى بين قول القائل: "ما إنْ زيدٌ قائمٌ" وبين "ما زيد قائماً، فلمّا كان خروجها كدخولها تنزّلت منزلة (مِنْ) بعد النفي، كما قال تعالى: ﴿ما لكم من إله غيرُه﴾[1]، أي ما لكم إله غيره"[2].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّها نافية بمعنى "ما"، جيء بها لتوكيد النفي، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنْ" إذا وقعت بعد "ما" نحو: ما إنْ زيد قائمٌ فإنّها بمعنى "ما" "[3]

وقد استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ "إنْ" تقع نافية في كلام العرب، نحو: إن زيدٌ إلا قائم، ومنه قوله تعالى: "﴿إنْ الكافرون إلا في غرور﴾[4]، وقوله: ﴿إنْ أنتم إلا بشرٌ مثلنا﴾[5].

وقد ردّ البصريون ما ذهب إليه أهل الكوفة من وجوه:

أولاً: إنّ هذا القول يؤدي إلى اجتماع حرفين متفقي المعنى، وليس بينهما فاصل، وهذا غير معهود في كلام العرب، يقول الرضي الاستراباذي: "وردَّ عليهم بأنَّه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما"[6]

ثانياً: إنّ "إنْ" لو كانت نافية مؤكدة لـ "ما" ما تغير العمل بإبطال عمل "ما"، يقول ابن مالك : "لو كانت نافية مؤكدة لما تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير "ما" إذا قيل: ما ما زيدٌ قائماً، كما قال الراجز:

لا يُنْسِكَ الأسى تأسّياً فما ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعْتَصِمَا[7]

---

[1] الأعراف آية ٥٩.

[2] الإنصاف ٢: ٦٣٦، م٨٩.

[3] الإنصاف ٢: ٦٣٦ ، م٨٩.

[4] الملك آية ٢٠.

[5] إبراهيم آية ١٠.

[6] شرح الرضي ٢: ١٨٦.

[7] انظر: الهمع ٢: ١١٢.

فكرر ما النافية توكيداً، وأبقى عملها"[1]

ثالثاً: إنَّ قول الكوفيين يؤدّي إلى أنْ يكون المعنى على الإيجاب؛ لأنَّ نفي النفي إيجاب.

رابعاً: إنَّ زيادة "إنْ" قد ثبتت في كلام العرب في أكثر من موضع ، يقول ابن هشام: "الرابع: أنْ تكون زائدة كقوله:

ما إنْ أتيتَ بشيءٍ أنتَ تَكْرَهُهُ[2]

وأكثر ما زيدت بعد "ما" النافية إذا دخلت على جملة فعلية، كما في البيت، أو اسمية كقوله:

فما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ مَنَايَانَا ودولةُ آخَرِينا"[3]

خامساً: إنّه لا وجه للقياس والمقارنة بين قول العرب: ما إن زيد منطلق وبين قوله تعالى: "﴿**إن الكافرون إلا في غرور**﴾[4]؛ إذ إنّ الأسلوب الأول أسلوب نفي؛ أمّا الثاني فإنّه أسلوب إثبات محصور بـ "ما" و "إلا" ، والفرق كبير بين النفي والإثبات المؤكد بـ "ما" و "إلا".

ويبدو أنَّ مجيء "إنْ" في هذا التركيب يعود إلى عادة لغوية عند بعض القبائل العربية، وقد صرّح سيبويه بذلك، فنسب إلى بعضٍ من العرب هذه العادة، يقول: "واعلم أنَّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم "إنْ"، فيقول : أعُمَرُ إنيهْ، وأزيدُ إنيهْ، فكأنَّهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إنْ"[5].

---

[1] شرح التسهيل ١: ٣٧١.

[2] انظر: الخزانة ٨: ٤٤٩، وتمامه: إذنْ فلا رفَعَتْ سَوْطِي إليَّ يَدِي.

[3] مغني اللبيب ٣٨.

[4] الملك آية ٢٠

[5] الكتاب ٢: ٤٢١.

فهذه القبائل تستخدم هذا الحرف مع الأعلام ومع "ما" النافية لغرض صوتي فقط دون أن يكون له أثر في المعنى، وقد أدرك النحاة ذلك، فبينوا أنَّ هذا الحرف قد يزاد في بعض المواضع دون أن يؤثر في المعنى، يقول ابن هشام: "الرابع: أن تكون زائدة كقوله:

ما إنْ أتيتَ بشيءٍ أنْتَ تَكْرهُهُ ....

وأكثر ما زيدت بعد "ما" النافية إذا دخلت على جملة فعلية، كما في البيت، أو اسمية كقوله:

فما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكنْ   مَنَايَانا ودولةُ آخرينا

وفي هذه الحالة تكفّ عمل ما الحجازية، كما في البيت، وأمّا قوله:

بَنِيْ غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذَهَبا   ولا صَرِيفاً ولكنْ أَنْتمُ الخزَفُ[1]

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً، فخرج على أنَّها نافية مؤكدة لـ "ما".

وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:

يُرجِّى المرءُ ما إنْ لا يَراهُ   وتعرضُ دونَ أدناهُ الخطوبُ[2]

وبعد ما المصدرية كقوله:

ورجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيته   على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[3]

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله:

ألا إنْ سَرَى ليلي فبتُّ كئيبَا   أحاذرُ أن تَنْأَى النَّوى بِغَضَوْبا[4]"[5]

فهذا النص يشير إلى أنَّ "إنْ" إنما أتي بها لغاية صوتية، ولا معنى لها، بدليل أنّ حذفها وإبقاءها لا يؤثر في المعنى ، وغالباً ما تدخل بعد "ما" النافية،

---

[1] انظر: شرح التصريح ١: ١٩٦.

[2] انظر: نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، وشرح التصريح ٢: ٢٣٠.

[3] انظر: شرح التصريح ١: ١٨٩.

[4] انظر: شرح شواهد المغني ١: ٨٦.

[5] مغني اللبيب ٣٨.

فتكف عملها إذا كانت حجازية؛ لأنّه قد فصل بين "ما" النافية وبين معمولها، ويبقى الأمر كما هو عليه إذا كانت تميمية.

أمَّا النصب في مثل: "ما إن أنتم ذهبا"، فيبدو أنَّها لهجة لبعض القبائل، وإنْ لم تكن شائعة كشيوع إلغاء العمل.

حذف مفعولي "ظنَّ وأخواتها"*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز حذف مفعولي (ظننت وأخواتها)، حذفاً اقتصارياً دون دليل، نحو: ظننت، وخلت، وعلمت، فقد اختلف النحاة في ذلك، فذهب بعضهم إلى الجواز، وذهب آخرون إلى المنع، يقول الجرجاني: "أمّا السكوت على الفاعل، وترك ذكر المفعولين، فلا شبهة في جوازه، وذلك قولك: أعطيت وكسوت، كما قلت: ضربت، وكذلك تقول : ظننت وحسبت، فيجوز عند صاحب الكتاب، وهو الصحيح...، وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل في باب ظننت وعلمت"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابن يعيش وغيرهم إلى جواز حذف مفعولي (ظننت وأخواتها)، حذفاً اقتصارياً دون دليل، نحو: ظننت، خلت، علمت، يقول سيبويه: "وأمّا ظننت ذاك فإنّما جاز السكوت عليه؛ لأنَّك قد تقول ظننت، فتقتصرُ، كما تقول: ذهبت"[2].

ويقول ابن السراج: "واعلم أنَّ كُلَّ فعل متعد لك ألا تعديه، وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة، لك أن تقول: ضربتُ ولا تذكر المضروب؛ لتفيد السامع أنَّه قد كان منك ضرب، وكذلك ظننت، يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك"[3].

---

* انظر: الكتاب ١: ٤٠، الأصول ١: ١٨١، المسائل البصريات ٢: ٨٧٣، المقتصد ١: ٦٠٩، شرح المفصل ٧: ٨٢، شرح ابن عصفور ١: ٣١٠، شرح التسهيل ٢: ٧٣، شرح الرضي ٤: ١٥٤، شرح التصريح ١: ٢٥٨، الهمع ٢: ٢٢٥.

[1] المقتصد ١: ٦٠٩.

[2] الكتاب ١: ٤٠.

[3] الأصول ١: ١٨١.

ويقول ابن يعيش: "وأمَّا أفعال القلوب، وهي باب ظننت وأخواتها، فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل، فامتنع قومٌ من جواز ذلك...، والوجه جوازه"[١].

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ هذه الأفعال مع فاعلها تكون جملة مفيدة، يحسن السكوت عليها، فعندما يقول المتكلم: ظننت، أو علمت، أو فلان يعلم، أو يظن، فإنَّه يفيد السامع أنَّ لديه ظنَّاً أو علماً، يقول ابن السراج: "وكذلك ظننت يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك"[٢].

ويقول ابن يعيش : "والوجه جوازه؛ لأنَّك إذا قلت: ظننت، فقد أفدت المخاطب أنَّه ليس عندك يقين، وإذا قلت: علمت، فقد أخبرت أنَّه ليس عندك شك، وكذلك سائرها، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه"[٣].

ثانياً: إنّ حذف مفعولي "ظنّ وأخواتها" حذفاً اقتصارياً قد ورد في الاستعمال اللغوي في القرآن الكريم وفي الشعر وفي النثر. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**وتظنون بالله الظنونا**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**إن هم إلا يظنون**﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿**أعنده علم الغيب فهو يرى**﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿**قال إنّي أعلم ما لا تعلمون**﴾[٧].

ومن الشعر قول أبي فراس الحمداني*، وهو من الشعراء المحدثين:

---

١ شرح المفصّل ٧: ٨٢.

٢ الأصول ١: ١٨١.

٣ شرح المفصّل : ٨٢.

٤ الأحزاب آية ١٠.

٥ الجاثية آية ٢٤.

٦ النجم آية ٣٥.

٧ البقرة آية ٣٠.

* بحثت في ديوانه، ولم أجده.

وَلَقَــدْ ظَنَنْتُ بِــكَ الظُّنُــــو نَ لأنَّه مَـــنْ ضَـــنَّ ظَنَّـــا[١]

ومن النثر قولهم في المثل: من يسمع يخل.[٢]

ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة قد فرقوا بين الاقتصار والاختصار، فالاقتصار هو حذف المفعولين دون دليل عليهما، وأمَّا الاختصار فهو حذفهما مع دليل، نحـــو قول الشاعر:

بأيِّ كتــابٍ أمْ بأيَّـــةِ سُنَّـــةٍ تَرَى حبَّهــم عاراً عليَّ وتَحْسَبُ[٣]

وقد أجمع النحاة على أنَّ الحذف الاختصاري جائز، فلا خلاف فيـــه؛ يقـــول الشيخ خالد الأزهري: "ويجوز بالإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصـــاراً، أي لدليل يدل عليهما، نحو: ﴿**أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون**﴾[٤] "[٥]

أمَّا الأخفش والجرمي والرضي وابن مالك فقد ذهبوا إلى منع حذف مفعولي (ظننت وأخواتها) حذفاً اقتصارياً، نحو: ظننت، علمت، يقول أبو علـــي الفارســـي: "الجرمي: يقبح الاقتصار على "علمت" و "ظننت"، وأن لا يعديها إلـــى مفعوليـــن"[٦]، ويقول الرضي الاستراباذي: "... بخلاف مفعولي علمت وظننت، فإنَّك لا تحذفها معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت ولا ظننت"[٧].

ويقول ابن مالك: "فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة، لـــم يجـــز الحذف؛ كاقتصارك على: أظن من قولك: أظنُّ زيداً منطلقاً، فإنّه غير جائز"[٨].

---

١ انظر: المقتصد ١: ٦١٠.

٢ انظر: مجمع الأمثال: الميداني، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بـــيروت، الطبعـــة الأولى، ١٤٠٨هـــ، ٢: ٣٠٠.

٣ انظر: ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم: داود سلوم، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٧هـــ، ٢: ١٨٤، وانظر أيضاً شرح ابن عقيل ١: ٤٤٣.

٤ الأنعام آية ٢٢.

٥ التصريح ١: ٢٥٨.

٦ المسائل البصريات ٢: ٨٧٣

٧ شرح الرضي ٤: ١٥٤.

٨ شرح التسهيل ٢: ٧٣.

ويقول السيوطي: "وأمَّا حذفهما لغير دليل، كاقتصارك على أظنّ وأعلم، من أظنّ أو أعلم زيداً منطلقاً، دون قرينة، ففيه مذاهب: "أحدها المنع مطلقاً، وعليه الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين"[1].

ونستطيع أن نوجز أدلة هؤلاء النحاة فيما يلي:

أولاً: إنَّ اقتصار المتكلم على "ظنَّ وأخواتها" مع الفاعل، دون ذكر المفعولين لا يعطي السامع فائدة ، إذْ لا يخلو المتكلم من ظنٍّ ما، أو من علمٍ ما؛ لذا فلا بُدَّ من ذكر المفعولين؛ لعدم الفائدة، يقول ابن يعيش: ".. فامتنع قومٌ من جواز ذلك ، وقالوا لأنَّه لا فائدة فيه؛ لأنه قد علم أنَّ العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علمٍ، فإذا قلت: ظننت، أو علمت لم يجز ؛ لأنَّك أخبرت بما هو معلومٌ عنده"[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "بخلاف مفعولي باب علمت وظننت، فإنَّك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت، ولا ظننت؛ لعدم الفائدة؛ لأنَّه من المعلوم أنَّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظنّ ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين"[3].

ثانياً: إنَّ ما ورد من حذف المفعولين في باب "ظن وأخواتها" حذف اختصاريّ، لدليل الكلام عليه، يقول ابن مالك: "وقد يحذفان معاً، إنْ وجدت فائدة، كقوله تعالى: ﴿**والله يعلم وأنتم لا تعلمون**﴾[4]، وكقوله تعالى: ﴿**أعنده علم الغيب فهو يرى**﴾[5]، وكقولهم: "من يسمع يخل"[6] "[7].

---

[1] الهمع ٢: ٢٢٥.

[2] شرح المفصّل ٧: ٨٣.

[3] شرح الرضي ٤: ١٥٤.

[4] البقرة آية ٢١٦.

[5] النجم آية ٣٥.

[6] مجمع الأمثال ٢: ٣٠٠.

[7] شرح التسهيل ٢: ٧٣.

فالنحاة المانعون يوجهون ما استدل به المجيزون على أنَّه من حذف الاختصار، ويقدرون مفعولين محذوفين، يقول الرضي في قول العرب: من يسمع يخل: "وأمَّا مع القرينة فلا بأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أيْ يخل مسموعه صادقاً"[1].

ويقول أبو حيان في مفعولي "تزعمون" من قوله تعالى: ﴿**ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون**﴾[2] : "وحُذِف مفعولا (تزعمون) اختصاراً، إذ دلّ ما قبله على حذفهما، والتقدير: "تزعمونهم شركاء" [3]".

ونناقش ما ذهب إليه النحاة المانعون من وجهين:

أولاً: إنَّ النحاة قد نصّوا على أنَّ الفعل قد يكتفي بمرفوعه ، ويكوّن مع فاعله جملة مفيدة نحو: زيدٌ يضرب، ومحمد يعطي، وفلان يحل ويعقد، يقول المبرد: "وإنَّما كان الفاعل رفعاً ؛ لأنَّه هو والفعل جملة، يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[4].

ويقول الشيخ عبد القاهر: "والحقيقة بعد مع صاحب الكتاب، وذلك أنَّ جواز السكوت على الفاعل، ليس من جهة إجازتهم له في وضع واستعمال، فيقال: إنَّهم منعوا هذه الأفعال أن يسوغ هذا الحكم فيها؛ لإعطائهم إياها حكم القسم في غير ما نحن بصدده ، وإنّما ذلك شيء أجازته الحقيقة، من حيث إنَّ الفائدة تحصل بالخبر والمخبر عنه، فما تجاوز ذلك فهو زيادة فيها، وفضل بيان، إنْ ذُكر فحسنٌ جميل، وإنْ لم يذكر لم يلزم، ولم يبطل الكلام، كما لم يبطل بأن تترك ذكر الفاعل"[5].

ومن المعلوم أنَّ "ظنَّ وأخواتها" أفعال تامة تنطبق عليها كل دلائل الفعلية.

---

[1] شرح الرضي ٤: ١٥٤.

[2] الأنعام آية ٢٢.

[3] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ٩٨.

[4] المقتضب ١: ١٤٦.

[5] المقتصد ١: ٦١٠.

ثانياً: إنّ تقدير مفعولين لا يتطلبهما المعنى يخلّ بفصاحة الكلام ، فالمتكلم حينما يقول: فلان يظن، أو يعلم، فإنّه يقصد وصفه بهذا الفعل، وإثبات هذا المعنى له، من غير تعدية الفعل إلى مفعول معين ؛ لأنّ تعديته تذهب المقصود، يقول الجرجاني: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارةً، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين؛ فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في أنَّك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً"[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ للأعلم الشنتمري رأياً متفرداً في هذه المسألة، حيث يرى أنّ حذف المفعولين جائز مع "ظنّ" وما في معناها، ممتنع مع (عَلِمَ) وما في معناها؛ وذلك لحصول الفائدة في "ظنّ" وما في معناها، وامتناعها في "علم" وما في معناها، يقول الشيخ خالد الأزهري: "وعن الأعلم يوسف الشنتمري تفصيل، فقال: يجوز في أفعال الظن؛لكثرة السماع فيما دون أفعال القلوب"[2].

ويقول السيوطي: "الثالث: الجواز في ظنّ وما في معناها، دون علم وما في معناها، وعليه الأعلم، واستدلّ بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله ظننت أنَّه وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم، إذ له أشياء يعلمها ضرورة، كعلمه أنّ الاثنين أكثر من الواحد، فلم يفد قوله" علمت" شيئاً"[3]

وما ذهب إليه الأعلم لا يستقيم؛ لأنَّه قد ورد حذف مفعولي "علم"، قال تعالى: **﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾**[4].

فقوله هذا إذاً تحكّم بلا دليل، يقول ابن عصفور: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنَّه يجوز: علمت، وتحذف المفعولين حذف اقتصار؛ لأنّ الكلام إذا

---

[1] دلائل الإعجاز ١٥٤.

[2] التصريح ١: ٢٥٨.

[3] الهمع ٢: ٢٢٥.

[4] الزمر آية ٩.

أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى، فإذا قال قائل: علمت، علمنا أنَّه أراد أنَّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم؛ إذ حمله على غير ذلك غير مفيد"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج وابن يعيش في جواز حذف مفعولي "ظننت وأخواتها" حذف اقتصار هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ في هذا الحذف فائدةً يدركها السامع، ولو لم يكن فيه فائدة ما أجازت العرب استعماله في أساليبها ، فقد نصَّ العلماء على أنَّ الحذف باب واسع من أبواب العربية يحذف فيه العربي ما يريد لأغراض عديدة، يحددها الموقف وسياق الكلام، يقول الفخر الرازي: "اعلم أنَّ الأفعال المتعدية قد يكون لها مفعولات متعينة، وقد لا يكون، والذي لا يكون له مفعول معين فحاله كحال غير المتعدي، في أنَّك لا ترى له مفعولاً لفظاً وتقديراً، وهو كقولهم: فلانٌ يحلّ ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع، والمقصود في جميع ذلك إثبات المعنى في نفسه للشيء، من غير أنْ تتعرض لحديث المفعول، حتى كأنَّك قلت: صار بحيث يكون منه حلٌّ وعقدٌ وأمرٌ ونهيٌ.

وبالجملة، فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط، فالفعل لا يعدى هناك؛ لأنَّ تعديته تنقض الغرض، ألا ترى أنَّك لو قلت: "هو يعطي الدنانير" ، كان المعني بيان جنس ما تناوله الإعطاء في نفسه، لا بيان كونه معطياً""[2].

ثانياً: إنَّ الحذف الاقتصاري شائع في العربية، فالعرب تحذف المفعول من الفعل المتعدي لواحد أو لاثنين، سواء كان أصلهما المبتدأ أو الخبر أم لم يكن، نحو: فلان يضرب ، وفلانٌ يعطي، وفلان يعلم، وغرضهم في ذلك إثبات معنى هذا الفعل للمسند إليه، يقول الشيخ عبد القاهر: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أنَّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير

---

[1] شرح ابن عصفور ١: ٣١١.

[2] نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: الفخر الرازي، ت: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ٣٣٨.

أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في أنَّك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً ، ومثال ذلك قول الناس: "فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهي، ويضر وينفع"، وكقولهم: "هو يعطي ويجزل ، ويقري ويضيف"، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أنْ يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنَّك قلت: صار إليه الحلّ والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي، وضرٌ ونفع، وعلى هذا القياس.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[1] المعنى: هل يستوي من له علمٌ ومن لا علم له؟، من غير أنْ يقصد النصّ على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي يحيي ويميت﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وأنَّه هو أضحك وأبكى وأنّه هو أمات وأحيى﴾[3] ، وقوله: ﴿وأنَّه هو أغنى وأقنى﴾[4]، المعنى هو الذي منه الإحياء والإماته، والإغناء والإقناء. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأنْ تخبر بأنَّ من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإنّ الفعل لا يعدى هناك؛ لأنَّ تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى"[5].

ولعلَّ من المفيد أن نبين هنا أنَّ الدكتور خليل عمايره يرى أنَّ الحذف عنصر من عناصر التحويل التي تغير معنى الجملة لغرضٍ في نفس المتكلم، يقول: "ونقصد بالحذف عنصراً من عناصر التحويل نقيضاً للزيادة، عنصراً من عناصر التحويل، فكما أنَّ الزيادة هي أيَّةُ زيادةٍ على الجملة التوليدية النواة لتحويلها إلى جملة تحويلية؛ لغرض في المعنى ، فإنَّ الحذف يعني أيَّ نقصٍ في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية؛ لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسنُ السكوت عليه"[6].

---

١ الزمر آية ٩.

٢ غافر آية ٦٨.

٣ النجم آية ٤٣، ٤٤.

٤ النجم آية ٤٨.

٥ دلائل الإعجاز ١٥٥.

٦ في نحو اللغة وتراكيبها ١٣٤.

ظنَّ والمفاعيل الثلاثة*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تعدية "ظننت وأخواتها" إلى ثلاثة مفاعيل نحو: أظننت زيداً عمراً قائماً، قياساً على "أرى – أعلم"، حيث اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى المنع، بينما ذهب الأخفش إلى جواز ذلك، يقول الجرجاني: "اعلم أنّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين في الاستعمال أربعة، أعلمت وأريت وأنبأت ونبأت، ولم يجوّز أبو عثمان أن يقاس على أعلمت ، فيقال: أظننت زيداً عمراً منطلقاً، كما يقال: أعلمت، وجوّزه أبو الحسن، وتقول: أحسبت زيداً عمراً منطلقاً، أي جعلته يحسبه منطلقاً، وقوله قياس"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والمازني وأبو عليّ الفارسي وابن يعيش والرضي وابن هشام وغيرهم إلى أنَّ الأفعال التي نقلت بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل هي (رأى – أعلم – أنبأ) ، ولا يجوز أن يقاس عليها، فلا يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً، ولا أحسبْتُ زيداً عمراً جالساً، يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبّأت زيداً عمراً أبا فلانٍ، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك"[٢].

ويقول أبو علي الفارسي: "قال أبو عثمان: لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل، ولمْ يجز: أظننت زيداً عمراً منطلقاً"[٣].

---

* انظر: الكتاب ١: ٤١ ، الأصول ٢: ٢٨٤، الإيضاح العضدي ١٥٦، المقتصد ١: ٦٢٩، اللباب ١: ٢٥٨، شرح المفصّل ٧: ٦٦، شرح التسهيل ٢: ١٠٠، شرح الرضي ٤: ١٤٢، شرح التصريح ١: ٢٦٤، الهمع ٢: ٢٥١، شرح الأشموني ٢: ٤٢.

١ المقتصد ١: ٦٢٩.

٢ الكتاب ١: ٤١.

٣ الإيضاح العضدي ١٥٦.

ويقول ابن يعيش: "هذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتها، وهو المسموع عن العرب"[1].

ويقول الشيخ خالد الأزهري: ".. وهي أعلم وأرى اللذان كان أصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما عَلِمَ ورأى المتعديين لاثنين، وإنّما اقتصر عليهما وقوفاً مع السماع، أمّا بقية أخواتها، وهي ظننت وأخواتها، فمنع من نقلها بالهمزة كثيرٌ من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً"[2].

وقد استدلّ هؤلاء النحاة بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ حقَّ همزة النقل أن تلحق الفعل القاصر الذي لا يتعدى بما يتعدى إلى واحدٍ بنفسه: نحو ذهب وأذهبته، وأن تلحق الفعل الذي يتعدى إلى واحد بنفسه بما يتعدى إلى اثنين، وليس في اللغة فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة أفعال، فتلحق همزةُ التعدية (ظنَّ وأخواتها) بها، وكان مقتضى القياس ألا تتعدى هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، لكن سمع في (رأى – علم)، فاقتصر فيهما على السماع ، يقول ابن مالك: "ورُدَّ مذهب الأخفش بأن قيل: حقّ همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحدٍ بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة، فيلحق بها متعدٍ إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يعدّى بالهمزة متعدٍ إلى اثنين؛ لعدم أصلٍ ملحقٍ به، لكن سمع تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة، علىً خلاف القياس، فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتهما ؛ لأنَّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه"[3].

ثانياً: إنَّ النقل بالهمزة بابه السماع، حتى في الفعل اللازم عند بعض النحاة، فإذا كان النقل في الفعل القاصر لا يكون إلا بسماع، فكذلك الأمر بالنسبة لـ "ظنّ وأخواتها" يقول الرضي: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف : أظرف، وفي نصر: أنصر؛ ولهذا رُدَّ على الأخفش

---

[1] شرح المفصّل ٧: ٦٦.

[2] شرح التصريح ١: ٢٦٤.

[3] شرح التسهيل ٢: ١٠٠.

في قياس أظنّ وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نصّر ولا دخّل، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن"[1].

ومن المعلوم أنَّ بين العلماء خلافاً في النقل بالهمزة، والذي نميل إليه أنَّه قياسيٌّ في اللازم، سماعيٌّ في غيره، كما قال ابن هشام: "ولم ينقل متعدٍ إلى اثنين بالهمزة إلى ثلاثة، إلا في "رأى" ، و "علم"، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية، نحو: ظنَّ وحسب وزعم ، وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعي، وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحقُّ أنَّه قياسي في القاصر، سماعي في غيره"[2].

أمَّا أبو الحسن الأخفش فقد ذهب إلى جواز تعدية (ظنَّ وأخواتها) إلى ثلاثة مفاعيل، قياساً على "رأى" و "علم"، نحو: أظننت زيداً عمراً قائماً، وأحسبت زيداً عمراً جالساً، يقول الجرجاني: "وجوّزه أبو الحسن. وتقول: أحسبت زيداً عمراً منطلقاً، أي جعلته يحسبُه منطلقاً، وهو قياس"[3].

ويقول أبو البقاء العكبري: "وأجاز الأخفش ذلك في جميع باب "ظننت"، قياساً على "أعلمت وأريت" "[4].

ويقول ابن يعيش: "وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما، فيجيز أظنَّ زيدٌ عمراً أخاك قائماً، وأزعم بكر محمداً جعفراً منطلقاً"[5].

واضحٌ أنَّ أبا الحسن الأخفش قد اعتمد في مذهبه هذا على القياس فقط ؛ لأنّه لم يُسْمع عن العرب تعدية أيٍّ من هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ، إلا في هذه الفعلين اللذين أجمع النحاة على أنَّ العرب عدتها بالهمزة ؛ وذلك لأنَّ العرب قد استغنت عن تعدية "ظنَّ وأخواتها" إلى ثلاثة مفاعيل بأسلوب آخر، فبدلاً من أنْ يقولوا: أظننت

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، ت: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ، ١: ٨٤.

[2] مغني اللبيب ٦٧٨.

[3] المقتصد ١: ٦٢٩.

[4] اللباب ١: ٢٥٨.

[5] شرح المفصّل ٧: ٦٦.

زيداً عمراً قائماً، قالوا: جعلته يظنُّ عمراً قائماً، يقول ابن جني: "وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان: وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنّه عاقلاً"[١].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحويين في عدم جواز: أظننت زيداً عمراً قائماً، وأحسبت زيداً عمراً جالساً هو الصحيح؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ ما قاله الأخفش يعتمد على القياس، ويفتقر إلى السماع، والنقل بالهمزة – كما هو معلوم – بابه السماع، يقول الرضي الاستراباذي: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً: في ظرف: أظرف، وفي نصر: أنصر؛ ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أظنَّ وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نصَّر ولا دخّل، وكذا في غيره من الأبواب، بل يحتاج في كل بابٍ إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين"[٢].

ويقول ابن هشام: "وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيٌّ وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنّه قياسي في القاصر، سماعي في غيره"[٣].

ثانياً: إنَّ في تعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل خروجاً عن كلام العرب، وابتداء لغة جديدة لم تستعملها العرب، يقول العكبري: "والجمهور أنَّه لا يجوز إلا في (علمت) و (رأيت)؛ لأنَّ تعدي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة، ألا ترى أنَّ قولك: كلمت زيداً لا تجوز تعديته، فلا تقول: أكلمت زيداً عمراً، بمعنى كلمته من تكليمه"[٤].

ويقول خالد الأزهري: "ومنعوا من أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً؛ لأنَّه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة"[٥].

---

١ الخصائص ١: ٢٧١.

٢ شرح الشافية للرضي ١: ٨٤.

٣ مغني اللبيب ٦٧٨.

٤ اللباب ١: ٢٥٨.

٥ شرح التصريح ١: ٢٦٤.

ثالثاً: أنَّ البناء الجملي في حال تعدية الفعل ظنَّ بالهمزة يختل، فيصبح مجموعة من الكلمات التي تفتقر إلى رابط بينها، فانظر إلى المثالين المصنوعين: أحسبت زيداً عمراً منطلقاً، أظننت زيداً عمراً قائماً، فأنت واجد، ولا شك، أنها أمثلة مصنوعة لم ترد في لغة العرب، ولا تميل إليها ألسنة العرب. ولمّا لم تكن مستعملة ولا وجود لنظير لها في لغتهم، فإن القياس هنا لا يستقيم، والسماع حجة على القياس.

تقديم الفاعل على فعله*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم الفاعل على فعله، يقول: "واعلم أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل ؛ ولذلك لم يجز تقديمه عليه، نحو أن تقول: الزيدان ضرب، فتقدم (الزيدان) على فعلهما الذي هو ضرب ، وإنَّما مثلنا بالمثنى دون المفرد؛ لأنَّ من لا يحقق يظنُّ أنَّه لا فصل بين قولك: زيدٌ ضربَ، وضرب زيدٌ، حتّى كأنَّه يرفع زيداً بضرب، مقدماً كان أو مؤخراً"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يتقدم الفاعل على فعله، فإن تقدم فهو مبتدأ، ويضمر في الفعل ضميرٌ يكون هو الفاعل، وقد قال بذلك سيبويه وابن السراج والمبرد وأبو علي الفارسي وكافة البصريين، لكنْ ليس لسيبويه نصٌّ صريحٌ يمنع فيه تقدم الفاعل على فعله، إلا ما يمكن أن يفهم من حديثه عن باب (المبتدأ والخبر)[2]، ومن هذا النص ، يقول سيبويه: ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله:

صددتِ فأطولْتِ الصدودَ وقلَّما وِصالٌ على طولِ الصّدُودِ يَدومُ[3]

وإنَّما الكلام: وقلَّ ما يدوم وصالٌ"[4].

---

* انظر: الكتاب ١: ٣١، المقتضب ٤: ١٢٨، الإيضاح العضدي ١٠١، المقتصد ١: ٣٢٧، شرح المفصّل ١: ٧٤ ، أسرار العربية ٧٩، الارتشاف ٢: ١٧٩، شرح ابن عصفور ١: ١٥٩، شرح التسهيل ٢: ١٠٩، المساعد ١: ٣٨٧، التصريح ١: ٢٧١، الهمع ٢: ٢٥٤، الأشموني ٢: ٤٦، في نحو اللغة تراكيبها ٩٤، نظرات في التراث اللغوي ٤٨.

١ المقتصد ١: ٣٢٧.

٢ انظر: الكتاب ٢: ٣٧.

٣ انظر: الخزانة ١: ٢٤٥.

٤ الكتاب ١: ٣١.

أمّا البصريون بعد سيبويه فقد نصوا على منع تقدم الفاعل، يقول أبو علي الفارسي: "اعلم أنّ الفاعل رفع، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه، ومثاله: جرى الفرس، وغنم الجيش، ويطيب الخبر"[١].

ويقول ابن يعيش: "واعلم أنّ الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد الفعل"[٢].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنّ الفعل عامل في الفاعل، فالفاعل مرفوع بالفعل، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أنْ يكون بعد الفاعل؛ لأنّ وجوده قبل وجود فعله، لكنّه عرض للفعل أنْ كان عاملاً في الفاعل والمفعول؛ لتعلقهما به واقتضائه إيّاهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدّم الفعل عليهما لذلك"[٣].

الثاني: إنّ القول بجواز تقدم الفاعل على فعله يجعله مختلطاً مع باب آخر، هو الابتداء ، فيكون لذلك معرضاً لدخول عوامل الرفع والنصب عليه، مثل: كان زيدٌ يقوم، ورأيت زيداً يقوم، وإنّ زيداً يقوم، يقول المبرد: "ومن فساد قولهم أنّك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله"[٤].

الثالث: إنّ الفعل الواحد لا يكون له فاعلان، إلا على سبيل الاشتراك، مثل: قام زيد وعمرو، وأنت إذا قلت: الزيدان قاما، اصبح للفعل الواحد فاعلان، وذلك لا يجوز.

الرابع: إنّ الفعل لا يعمل في الفاعل، إلا إذا كان متأخراً عنه، مثل: جاء الزيدان، ولو كان يعمل فيه مقدّماً ومؤخراً على حدّ سواء، لجاز أن يقال: الزيدان

---

١ الإيضاح العضدي ١٠١.

٢ شرح المفصّل ١: ٧٤.

٣ شرح المفصل ١: ٧٥.

٤ المقتضب ٤: ١٢٨.

جاء، والعرب لا تقول ذلك وإنّما تقول: الزيدان جاءا، يقول ابن أبي الربيع؛ "إنّ فصحاء العرب تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، فإذا تقدم الزيدان قالوا: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فلو كان الزيدان في تقدمه على حاله في تأخره، لكان الاختيار أن يقال: الزيدان قام، والزيدون قام"[1].

الخامس: إنّ أدوات الاستفهام والنفي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فوجب أنْ يكون (زيدٌ) في: زيدٌ هل قام مرتفعاً على الابتداء، لا على الفاعلية.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا أن يتقدم الفاعل على فعله، ولكنّ ما بين أيدينا من كتب النحو لم تفصل رأي الكوفيين؛ حيث اكتفت بالقول إنّهم يجيزون التقديم، وجاءت لذلك بمثالٍ واحدٍ لا إشكال فيه ، مثل: "زيدٌ ضَرَبَ "، ولم تتعرض لجملٍ مشكلةٍ، مثل: إنّ زيداً قامَ، وكان زيدٌ يقوم، وزيدٌ قام أخوه، يقول الشيخ خالد الأزهري: "وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل عن المسند، تمسكاً بنحو قول الزباء:

ما للجمالِ مشيُها وئِيدا أجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدا[2] "[3]

ويقول السيوطي: "الثانية: الصحيح، وعليه البصريون، أنَّه يجب تأخير الفاعل عن عامله، وجوّز الكوفية تقديمه، نحو: زيدٌ قام، مستدلين بنحو قوله:

ما للجمالِ مشيُها وَئِيْدا "[4]

ويبدو أنّ هذا الرأي قد استقرّ عند النحاة الأوائل، لذا نجد المبرد في كتابه (المقتضب) يردُّ عليهم قولهم، يقول: "فإذا قلت: عبدُ الله قام، فـ "عبد الله" رفعٌ بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل.

فإنْ زعم زاعم أنّه إنّما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات"[5].

---

١ البسيط ١: ٢٧٣.

٢ انظر: معاني القرآن ٢: ٧٣.

٣ شرح التصريح ١: ٢٧١

٤ الهمع ٢: ٢٥٥.

٥ المقتضب ٤: ١٢٨.

ولعلَّ من الواضح أنَّ هذا الرأي لم يجد عند النحاة المتأخرين على اختلاف ميولهم أيَّ اهتمام؛ لذا اكتفوا بإيراده دون الأخذ به، بل إنَّ بعضهم خطّأه، وزعم أنَّ رأي البصريين هو الصواب، يقول ابن أبي الربيع: "ولا أعلم خلافاً في أنَّ الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه"[1]، ويقول في موضع آخر: "وأمَّا الفصل الثاني، وهو أنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل، فلا أعلم فيه خلافاً بين النحويين، إلا خلافاً ضعيفاً، نقل عن بعض الكوفيين، قال في قولك زيدٌ قام: إنَّ زيداً فاعل مقدّم، والأصل: قام زيد، وكذلك: محمد قعدَ، وما أشبه ذلك، وهو عند جمهور النحويين خطأ"[2].

واضح ممّا سبق أنَّ البصريين يعتمدون على الشكل، وعلى فلسفة العامل والمعمول، في النظر إلى الجملة، فخلطوا بذلك بين الجملة الفعلية والاسمية، وهما جملتان مختلفتان كلَّ الاختلاف؛ وذلك لاعتمادهم على الشكل دون المعنى.

وبالنظر إلى ما أورده البصريون من أدلة يتضح لنا أنّها تحتاج إلى مناقشة من عدّة جهات:

أولاً: قولهم إنَّ الفعل عامل، والفاعل معمول، ورتبة العامل قبل المعمول، يوقعهم في تناقض؛ وذلك لأنَّهم يرون أنّ الفعل أقوى العوامل، فهو يرفع الفاعل، وينصب المفاعيل على اختلافها، فكيف لا يستطيع إذاً أنْ يرفع الفاعل إذا تقدّم عليه.

ثانياً: إنّهم نسبوا للكوفيين إجازة جملٍ مثل: الزيدان ضربَ، والزيدون ضَرَبَ، يقول الشيخ خالد: "فإنْ قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين، قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع، فتقول على رأي الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، بالإفراد فيهما ، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لا بُدّ من الضمير المطابق في قام"[3].

---

[1] البسيط ١: ٢٦١.

[2] البسيط ١: ٢٧٢.

[3] شرح التصريح ١: ٢٧١.

وبتتبع كتب النحو لم أجدْ من الكوفيين من أجاز ذلك، ويبدو أنّ هـذا دليـلٌ مصنوع صنعه البصريون؛ ليؤيدوا مذهبهم؛إذ يمكن أنْ يقول الكوفي إنَّ "الزيـدان" فاعل، والألف في (قاما) حرف للمطابقة، وليست ضميراً، ولاسيما أنّ المـازني يـرى أنّ الألف والواو والنون مع الأفعال حروف.[1]

ولعلّ من الواضح أنَّ البصريين قالوا بأنّ الفـاعل لا يتقـدم علـى فعلـه؛ ليتخلصوا من إشكالين، كانوا سيقعون فيهما لو قالوا بذلك، **أولهما**: إنَّ العوامل قـد تدخل على الفاعل عندما يتقدّم، وحينئذٍ يتنازعه عاملان، ومن المعلوم أنّه لا يجـوز أن يجتمع عاملان لمعمول واحد، **وثانيهما**: إنَّ الفاعل عندهم مرفوع دائمـاً، يقـول الزجاجي: "الفاعل مرفوع أبداً"[2]، وتعريضه للعوامل يفقده حركة الرفع.

ومن الواضح أيضاً أنَّ الذي هرب منه البصريون قد وقع فيه الكوفيون؛ لأنّهم يرون أنّ الفاعل مرفوع دائماً، ولا يجيزون اجتماع عاملين لمعمولٍ واحدٍ.

فالأمر عند البصريين – بخاصةٍ – شكلي، إذْ يجب أنْ يكون الفاعل مرفوعاً، ومتأخراً عن فعله، وإذا فقد هذين الشرطين خرج عن كونه فاعلاً، مع علمهم بـأنَّ المعنى يقتضي أنْ يكون ما تقدم هو الفاعل ، وقد لاحظ ابن يعيش ذلك، وهو يتحدث عن الفاعل، يقول: "وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظي، يـدلّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجـاب والمسـتقبل والاستفهام، ما دام مقدّماً عليه، وذلك نحو: قام زيد، وسيقوم زيد، وهل يقوم زيـد، فـ"زيد" في جميع هذه الصور فاعلٌ من حيث إنَّ الفعل مسند إليه، ومقـدم عليـه، سواء فعل أم لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنَّك لـو قدمـت الفاعل، فقلت: زيدٌ قامَ، لم يبق عندك فاعلاً، وإنّما يكون مبتـدأ وخـبراً معرّضـاً للعوامل"[3].

واضح أنَّ نظرة البصريين، وإنْ كانت دقيقة من حيث مراعاتها لمقتضيـات نظرية العامل والمعمول، إلا أنَّها أهملت المعنى، ولم تولِه أيَّ اهتمام، في حيـن أنَّ

---

[1] انظر: المساعد ١: ٨٥.

[2] الجمل للزجاجي ١٠.

[3] شرح المفصّل ١: ٧٤.

نظرة نحاة الكوفة كانت أكثر التفاتاً إلى جانب المعنى؛ وذلك لأنّهم تخلوا عن الصناعة النحوية وفلسفة العامل والمعمول قليلاً في متابعة المعنى، فرأوا أنّ الفاعل هو الفاعل، تقدم أو تأخر.

ولعلّهم لو نظروا أو تأملوا جملاً، مثل: زيدٌ قام أخوه، وإنّ زيداً قام، وكان زيد يقوم، لرجعوا إلى ما قاله البصريون؛ لأنّهم يرون ما يراه البصريون من أنّ الفاعل مرفوع دائماً، وأنّه لا يجتمع عاملان لمعمول واحد.

وقد ترتب على منع البصريين تقدم الفاعل أنْ عدَّ النحاة جملاً مثل: زيد قام، وزيدٌ يقوم، جملاً اسمية، مع أنّ للجملة الاسمية خصائص تختلف بها عن الجملة الفعلية اختلافاً كبيراً، يقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة، وظهر الأمر، بأنْ ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أنْ تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أنّ المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفيّ على الجليّ، وينعكس لك هذا الحكم، أعني أنّك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانَهُ، كذلك تجد الفعل يقع، ثُمّ لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه.

فمن البين في ذلك قول الأعشى:

لَعمْري لَقَدْ لاحَتْ عيُونٌ كثيرةٌ إلى ضَوْءِ نارٍ في يَفَاعٍ تَحَرّقُ

تشبُّ لِمقْرُورَينِ يصطَليانها وباتَ على النَّارِ النّدى والمُحَلِّقُ[1]

معلومٌ أنّه لو قيل: "إلى ضوء نار متحرقَة" لنبا عنه الطبع، وأنكرته النفس، ثمّ لا يكون ذاك النبوّ وذاك الإنكار من أجل القافية، وأنّها تفسد به، بل من جهة أنّه لا يشبه الغرض، ولا يليق بالحال"[2].

ويقول أبو حيان: "وكانَتْ هذه الجملة ابتدائية؛ ليشمل الكلام الإسنادين إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية، فيكون ذلك آكد؛ لأنّ الفعلية تدلّ على التجدد والحدوث، والاسمية تدلّ على الثبوت"[3].

---

[1] انظر: ديوان الأعشى ص١٢١.

[2] دلائل الإعجاز ص١٧٦.

[3] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ١٧٦

ويقول أبو حيان في موضع آخر: "وقابلوا النهي عن الإفساد بقولهم: إنّما نحن مصلحون، فأخرجوا الجواب جملة اسمية؛ لتدل على ثبوت الوصف لهم"[1].

وقد تحدث الباحثون المعاصرون عن هذه القضية، فـأخذ الدكتور مهدي المخزومي بنظرة الكوفيين، فأجاز تقديم الفاعل، يقول: "قد يتقدم الفاعل على الفعل نحو: خالدٌ ينامُ مبكراً ، ونحو: أزيدٌ يقوم أم عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿**وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره**﴾[2] "[3]

لكنْ من الملاحظ أنَّ الدكتور المخزومي فعل ما فعله الكوفيون، حيث تعرض لجمل سهلة لا إشكال فيها، ولم يورد جملاً مشكلة، مثل: الزيدون قاموا، وإنَّ زيداً قام، وكان زيد يقوم.

أمّا الدكتور خليل عمايره فقد تعرض لهذه القضية، وتحدث عنها في أكثر من موضع في كتبه ومقالاته، فأجاز أنْ يتقدم الفاعل على فعله، ووضع حلولاً لبعض الجمل التي أوردناها سابقاً، يقول في جواز تقدم الفاعل على فعله: "واعتماداً على تحقيق المعنى ، فإنّنا نرى أنَّ الفاعل، وهو المحدث للحدث الذي وقع على المفعول به، ارتضاءً لما جاء عن أهل الكوفة، هو الفاعل تقدم أو تأخر، وما التغيير إلا لغرضٍ يريده المتكلم في معنى الجملة، وليس في مبناها الشكلي الظاهر"[4].

فالدكتور خليل عمايره يرى أنَّ "زيد" في "زيدٌ يقوم" فاعل مقدّم؛ لغرض من الأغراض التي يريدها المتكلم، مثل: التخصيص، والاهتمام، والتوكيد...الخ.

أمَّا قول العرب: الزيدون قاموا، فإنَّه يرى أنَّ "الزيدون" فاعل مقدّم؛ لغرض التوكيد والاهتمام، والواو في "قاموا" توكيد للفاعل المقدّم، يقول: "ومن الملاحظ أنّه إذا تقدّم الفاعل لغرض التوكيد ، فلابُدّ أن يؤكد مرة أخرى بضمير، يجور إظهاره بعد الفعل المسند إلى فاعل، (مذكراً أو مؤنثا)، هند قرأت، هند قرأت هي الكتاب، ويجب إظهاره بعد الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع المذكر والمؤنث، أو المسند

---

[1] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ١٩٧.

[2] التوبة آية ٦.

[3] في النحو العربي قواعد وتطبيق ص٩١.

[4] في نحو اللغة وتراكيبها ٩٤.

إلى ضمير المخاطبة: الولدان حضرا، الهندان يحضرن، الأولاد يحضرون، الطالبتان حضرتا، أنْتِ تكتبين"[١].

أمَّا قولهم: إنَّ زيداً يقوم، فيرى الدكتور خليل أنَّها جملة فعلية، فاعلها مقدم للعناية والتوكيد، وحركة النصب التي على زيد هي اقتضاء لـ "إنَّ"، فالمقام عنده مقام توكيد، فلمّا كان المتكلم قد أراد توكيد الفاعل، فقد قدّمه، والعرب إنْ أرادت العناية بشيء قدمته، كما يقول علماء العربية، وعلى رأسهم سيبويه[٢]، فلمّا احتاج إلى مزيدٍ من توكيده أدخل عليه أداة التوكيد (إنَّ)، فأصبح الفاعل مؤكّداً بمؤكدين، إنَّ والتقديم ، ولكنَّ "إنَّ" هذه تحتاج إلى حركة معينة، تكون على الاسم الذي يليها، سواء أكان ذلك فاعلاً في المعنى، كما في هذه الجملة، أم في جملة فيها مبتدأ وخبر، كما هو الغالب في استعمالها، ولكنَّها في الجملة الاسمية تؤكد الجملة كلَّها؛ لأنَّها دخلت على بؤرة الجملة عنده، إذْ إنّ بؤرتها المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية ، وما يؤثر على البؤرة، فإنّ تأثيره الدلالي يمتد إلى الجملة كلها، في حين أنَّ ما يؤثر على أيّ جزء في الجملة فإنّ تأثيره الدلالي محدود في تلك الجزئية[٣].

أمَّا قولهم: زيد قام أخوه، فقد تحدث عنها في كتابه "آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث"، فقال إنَّها جملة فعلية، فاعلها أخوه، وزيد اسم مرتبط بالضمير في "أخوه"، وقدم؛ لأنّه المعروف في العملية الكلامية[٤]، إذ إنَّ التقديم عنده يكون من بين ما يكون له للتخصيص، فالمتكلم يعلم أنَّ المتلقي يعرف زيداً، فأراد أن يقرب له التعريف بالمحدِث (الفاعل) ، فقدم المعروف المعلوم؛ ليربط به الفاعل غير المعروف لدى المتلقي؛ وذلك يناظر ما يذهب إليه في علم اللغة المعاصر فيما يسمّى عندهم بـ Theme Topic.

---

[١] رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية (مقالة): الدكتور خليل أحمد عمايره، المجلة العربية للعلوم الإنسانية – العدد الثامن – المجلد الثاني عام ١٩٨٢م، ص٦٦.

[٢] انظر: الكتاب ١: ٣٤.

[٣] انظر: في نحو اللغة وتراكيبها ١٩٠.

[٤] انظر : آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث: الدكتور خليل عمايره، دار البشير، الأردن، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ص٥٦.

أمّا الدكتور عبد القادر المهيري فيرى أنّ الجملة الفعلية هي التي تشتمل على فعلٍ، سواء تقدّم الفاعل أم تأخر؛ لأنَّه يرى أنّ معنى الجملة الفعلية يختلف عن الاسمية، يقول: "وهكذا يتضح أنّ اعتبار الجملة المبدوءة باسم أُرْدِفَ بفعل اسمية، اعتبار لا تؤيده المعطيات الملموسة، ولا يبرره الواقع اللغوي، وليست له أيّةُ مزيّة منهجية، سوى أنّه يدعو إلى التشبث بالشكليات من ناحية أولى، ويتسبب في الالتباس من ناحية ثانية ، ويجرّ إلى التعقيد من ناحية ثالثة، ويكفي دليلاً على أنّ هذه الطريقة في التمييز بين صنفي الجملة غير مقنعة أنّها لا تمدّ الدارس بمقياسٍ مضبوطٍ، يجنب الخلط بين هذين الصنفين.

النتيجة من كل هذا أنّ الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ينبغي أنْ يقع على أساس آخر ، وهو نوع العناصر الأصلية المكونة لكل واحدٍ منهما؛ فلا تعتبر الجملة اسمية إلا إذا خلت من الفعل، وتوضع في صنف الجمل الفعلية كل جملةٍ تضمنت فعلاً، بغض النظر عن مرتبته"[1].

فالدكتور عبد القادر المهيري يجيز تقدم الفاعل على فعله، لكنّه يرى أنّ الفاعل ليس مقيداً بحركة الرفع، فقد يكون مرفوعاً أو منصوباً، ويبدو أنّه متابع لقطرب وإبراهيم أنيس في أنّ الحركة الإعرابية لا دور لها في المعنى؛ يقول الدكتور المهيري: "هذه المشاكل يمكن حلّها في نظرنا إذا تخلينا عن مبدأين من المبادئ الملتزمة عند النحاة: المبدأ الأول هو اعتبار علامات الإعراب مرتبطة بالدور الذي تقوم به الكلمة في أداء المعنى، فالفاعلية حكمها الرفع، والمفعولية حكمها النصب، والإضافة حكمها الجر، إنّ التزام هذا لا يؤيده الواقع اللغوي، فنوع إعراب الكلمة ليس في غالب الأحيان سوى نتيجة لمرتبتها في التركيب أو لورودها إثر بعض الأدوات"[2]. لذا فهو يرى أنّ "زيداً" في "إنّ زيداً حضر" فاعل منصوب، ونظرته هذه تختلف عن نظرة الدكتور خليل عمايره؛ لأنّ الدكتور خليل يرى أنّ الفاعل مرفوع دائماً، ولكنّ مجيئه منصوباً اقتضاء لـ"إنّ" فهو مثل: ليس زيدٌ بقائم.

---

[1] نظرات في التراث اللغوي العربي: الدكتور عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ٤٨.

[2] نظرات في التراث اللغوي العربي ٤٩.

وقد تحدث الدكتور المهيري عن "الزيدان حضرا"، فرأى أنَّ "الزيدان" فاعل مقدم، و"حضر" فعل، والألف حرف للمطابقة، وهذا مخالف لما رآه الدكتور خليل في هذه الجملة، ويبدو أنّ الدكتور المهيري تأثر برأي أبي عثمان المازني في عدّه الألف والواو والنون حروفاً لا ضمائر.

ويبدو لنا أنَّ القول بجواز تقديم الفاعل على فعله هو الراجح، لأنّ فيه التفاتاً إلى المعنى، وتخلصاً من بعض القواعد النحوية التي تهتم بالحركة الإعرابية، وتغفل المعنى أحياناً إغفالا تاماً. فلقد أدرك كثير من العلماء أنَّ الفاعل يتقدم على فعله، ولكن منعهم من القول بذلك قواعد النحو الصارمة، يقول الزمخشري: "فإن قلت: فهلا قيل: الله مستهزئ بهم؛ ليكون طبقاً لقوله: ﴿**إنما نحن مستهزئون**﴾[1] قلت: لأنّ (يستهزئ) يفيدُ حدوث الاستهزاء وتجدده وقتاً بعد وقتٍ"[2].

واضح أنَّ الصناعة النحوية جعلت الزمخشري يقول بأنَّ الجملة اسمية محوّلة عن "الله مستهزئ" وليست فعلية، فاعلها مقدم للعناية والتوكيد.

---

١ البقرة آية ١٥.

٢ الكشاف ١: ٦٧.

لغة أكلوني البراغيث*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة "لغة أكلوني البراغيث"، فقد اختلف النحاة في توجيه هذا الأسلوب، فمنهم من عدَّ الألف والواو والنون حروفاً، لا محلّ لها من الإعراب، وما بعدها مرفوع على الفاعلية، وهذا مذهب سيبويه والجرجاني، يقول الجرجاني: "واعلم أنَّ من العرب من يلحق هذه الحروف قبل الفاعل، نحو: يضربان الزيدان، ويضربون الزيدون، ويجعل الألف علامةً للتثنية، كما جعل التاء في ضَرَبَتْ هند علامة للتأنيث، والعلم في ذلك قولهم: أكلوني البراغيث، وذلك أنَّه بمنزلة يضربون الزيدون في لحاق الواو الفعل قبل الاسم الظاهر، وعلى ذلك قول الشاعر:

يَلومونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخيْلِ أهْلِيْ وكُلُّهُمْ أَلْوَمُ[1]

فأهلي مرفوع بـ "يلومونني"، والواو فيه دليل على أنَّ الفاعل بعده مجموع، وصاحب الكتاب يشبه هذا بالتاء في قالت"[2].

ومنهم من جعل الواو والألف والنون في محل رفع على الفاعلية، وما بعدها بدل من هذه الضمائر، وهذا مذهب يونس، وذهب آخرون إلى أنَّ المسألة من باب المبتدأ والخبر، فالفعل والفاعل في "أكلوني" في محل رفع خبر مقدم، والبراغيث مبتدأ مؤخر، فالأمر عندهم على التقديم والتأخير، والجملة اسمية، أُخّر مبتدؤها.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه إلى أنَّ الألف والواو والنون في "قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات" حروف دالّة على التثنية والجمع والتأنيث، فهي ليستْ ضمائر لها

---

* انظر: الكتاب ج٢ ص٤٠، شرح المفصل ج٣ ص٨٧، شرح التسهيل ج٢ ص١١٦، شرح الرضي ج٤ ص٤٨١، البسيط ج١ ص٢٦٨، شرح ابن عصفور ج١ ص١٦٧، المساعد ج١ ص٣٩٣، شرح التصريح ج١ ص٢٧٥، الهمع ج٢ ص٢٥٦، شرح الأشموني ج١ ص٤٦.

[1] انظر: شرح المفصّل ٣: ٨٧، وشرح التصريح ١: ٢٧٦.

[2] المقتصد ١: ١٧٦.

موقعٌ إعرابي ، وفاعل هذه الأفعال هو الاسم الظاهر بعدها، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه ... بحوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه[1]"[2]

واضحٌ أنْ سيبويه أراد بهذا القول أن يتخلص من الإضمار قبل الذكر، ومن اجتماع فاعلين لفعلٍ واحد، من غير أن يكونا على سبيل الاشتراك؛ لذا قال بحرفية الألف والواو والنون، وحكم على هذا الأسلوب بالقلة، يقول: "وهي قليلة"[3].

لكنَّ ما ذهب إليه سيبويه يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ هذا القول يؤدي إلى أن تكون الألف والواو والنون حروفاً مرة ، وضمائر لها موقع من الإعراب مرةً أخرى، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة؛ لأنّهم مجمعون على أنّ الألف والواو والنون وياء المخاطبة إذا اتصلتْ بالأفعال فهي ضمائر، لها موقع من الإعراب، ولم يخالفهم في ذلك إلا المازني، يقول ابن يعيش: "وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أنَّ الألف في قاما والواو في قاموا حرفان، يدلان على الفاعلَين والفاعِلين المضمرين، والفاعل في النية ، كما أنّك إذا قلت: زيدٌ قام، ففي قام ضمير في النية ، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني أو جمع، فالضمير أيضاً في النية غير أنَّ له علامة، والمذهب الأول؛ لأنّك إذا قلت الزيدان قاما، فالألف قَدْ حلّت محل أبوهما، إذا قلت: الزيدان قام أبوهما، فلمّا حلت محلّ ما لا يكون إلا اسماً وجب أنْ يكون اسماً"[4].

---

[1] انظر: ديوان الفرزدق، ت: عمر الفاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ص٦٩، وانظر أيضاً: شرح المفصل ٣: ٨٩.

[2] الكتاب ٢: ٤٠.

[3] الكتاب ٢: ٤٠.

[4] شرح المفصّل ٣: ٨٧.

ثانياً: إنّ حكم سيبويه على هذا الأسلوب بأنه قليل، حكم غير دقيق، فقد ورد كثير من الآيات الكريمة والأبيات الشعرية التي تؤكد أنَّها لغة كثيرة فاشية، يقول ابن يعيش: "وهي لغة فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"[1].

أمّا الرأي الثاني فيرى أصحابه أنَّ الألف والواو والنون ضمائر واقعة في محل رفع على الفاعلية، وهي مع عاملها، في محل رفع خبر مقدَّم، والاسم الظاهر بعدها مبتدأ مؤخرٌ، فالأمر في هذه الجملة على التقديم والتأخير، فالتقدير في "قاما أخواك" هو: "أخواك قاما".

يقول ابن أبي الربيع: "ومن الناس من ذهب إلى أنَّ الواو في قولك: قاموا الزيدون فاعلة، وهي اسم، والأصل: الزيدون قاموا، ثُمّ قدّم الخبر، كما تقول: ضربته زيد، والأصل: زيدٌ ضربته، ثم قدم الخبر، وهذا ممّا لا يختلف فيه، فيجب أن يكون: قاموا الزيدون على هذا الوجه المتفق عليه"[2].

من الواضح أنَّ أصحاب هذا الرأي يحاولون التخلص ممّا هرب منه سيبويه، فقالوا إنّ الأمر على التقديم والتأخير.

لكنَّ هذا الرأي لا يثبت عند النظر، وقد كفانا ابن أبي الربيع مؤونة الردّ عليه، يقول: "الجواب: إنَّ التثنية والجمع إنَّما يجب أن يجري حكمها على حكم المفرد، وأنت إذا قلت: قام زيد، فلا بُدّ أن يكون (زيدٌ) فاعلاً بقام، ولا يجوز لأحد أن يقول: إنَّ زيداً هنا مبتدأ وما قبله خبر، لما في ذلك من نقض الغرض؛ ولأنَّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فإذا لم يجز هذا في المفرد، فلا يجوز في التثنية ولا في الجمع"[3].

أمّا الرأي الثالث فهو رأي يونس بن حبيب، حيث يرى أنَّ الاسم الظاهر بدل من الاسم المضمر، يقول سيبويه: "وأمّا قوله جلّ ثناؤه: ﴿**وأسروا النجوى الذين**

---

[1] شرح المفصّل ٣: ٨٧.

[2] البسيط ١: ٢٦٩.

[3] البسيط ١ : ٢٦٩.

أولاً: إنّ وصفهم هذا التركيب بالقلة غير دقيق، فقد ورد بها التنزيل، قال تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[1] ، وقال تعالى: ﴿ثمّ عموا وصموا كثيرٌ منهم﴾[2] ، ونطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم، يقول ابن مالك: "وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكة بالنهار"[3] "[4]

أمّا في الشعر فقد جاءت على ألسنة كثير من الشعراء ينتمون إلى قبائل متعددة، ولسنا بصدد إيراد هذه الأبيات ونسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة.

ومما يزيد الأمر وضوحاً أن ابن يعيش ، وهو من أئمة النحاة المشهورين، قد وصف هذه اللغة بالكثيرة الفاشية يقول : "وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"[5].

ثانياً: إنَّ النحاة قد اهتموا في معالجة هذه اللغة بجانب اللفظ ، وأهملوا المعنى؛ وذلك للمحافظة على الأصول والقواعد النحوية ، لكن لو أنَّهم بحثوا في القبائل التي تحدثت بهذه اللغة، وما إذا كانت تستعمل هذا الأسلوب في كل كلامها، لو فعلوا ذلك لخرجوا بتفسير مقنع لهذه اللغة.

أمَّا في العصر الحديث فإننا نجد الدكتور خليل عمايره قد اهتمّ بهذا الأسلوب كثيراً، فتحدّث عنه في أكثر من موضع في كتبه ومقالاته، بل أفرد له كتاباً خاصّاً سماه: "آراء في الضمير العائد ولغة "أكلوني البراغيث".

وقد نحا الدكتور خليل عمايره في هذه القضية منحى آخر، فبدأ أولاً، ببيان أنَّ هذه اللغة ليست لغةً قليلة ولا شاذّة، وإنَّما هي لغةٌ موجودة في العربية شعرها ونثرها، يقول: "ولعلّ في هذا ما يفسر لنا بوضوح اتساق لغة أكلوني البراغيث مع

---

[1] الأنبياء آية ٣.

[2] المائدة آية ٧١.

[3] انظر : صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول – تركيا، كتاب المواقيت، ١: ١٣٩.

[4] شرح التسهيل ٢: ١١٦.

[5] شرح المفصّل ٣: ٨٧.

اللغة العربية السليمة، ولا يحول دون قبولها مع كثرتها في كتب التراث، ومع وجودها في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف يقول تعالى: **﴿ثمّ عموا وصموا كثيرٌ منهم﴾**[1]، ويقول تعالى في قراءة حمزة والكسائي: **﴿إمّا يبلغان عندك الكبر أحدُهما أو كلاهما﴾**[2]، ويقول: **﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾**[3] ، وجاء في الحديث: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[4] ، وجاء فيه أيضاً: "يعتزلن الحيّض المصلى"[5] "[6].

ثم وضّح بعد ذلك أنّ العربي كان يقصد من هذا الأسلوب التوكيد، فأصل جملة مثل: "قاما الزيدان" قام الزيدان، ثمّ أراد المتكلم العربي أنْ يؤكد (الفاعل) فقال: "قام الزيدان الزيدان"، ثم حوّل الاسم الأول إلى ضمير، فصارت الجملة "قاما الزيدان" فالألف في محل رفع على الفاعلية و "الزيدان" توكيد للفاعل. يقول: "وجاء في الخصائص قول الشاعر:

قُلْنَ الجوارِيْ ما ذَهبْتَ مَذْهبا   وعبْنَنَي ولَمْ أكُنْ مُعَيَّبا[7]

أمّا توجيه البيت في ضوء "الإعراب فرع المعنى"، فالنون فيه ضمير الجواري التي هي فاعل الفعل (قال) ، وهي التي ظهرت؛ لتكون فاعلاً للفعل (عاب) في عجز البيت ، ولو لم تكن كذلك لوجب أنْ نبحث للفعل (عاب) عن فاعل، تحقيقاً للقاعدة: لا بُدّ لكلّ فعل من فاعل، والجواري (الظاهر) توكيد لفظي للضمير (النون) الذي هو الجواري في أصله المظهر.

قالت الجواري ما ذهبت مذهبا
قالت الجواري الجواري

---

[1] المائدة آية ٧١.

[2] الإسراء آية ٢٣، وانظر: السبعة لابن مجاهد ٣٧٩.

[3] الأنبياء آية ٣.

[4] انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، كتاب المواقيت، ١: ١٣٩.

[5] انظر: صحيح البخاري، كتاب الحيض ١: ٨٤.

[6] في نحو اللغة وتراكيبها ١٩٢.

[7] انظر: الخصائص ٢: ١٩٤.

قلن الجواري "[1]

والذي يراه الباحث أنَّ هذه اللغة ليست لغةً شاذةً ولا قليلة، كما يزعم النحويون وإنّما هي لهجة من اللهجات العربية التي كانت العرب تستعملها في كلامها شعراً ونثراً ، يقول ابن يعيش: "وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"[2].

ويبدو لنا أنّ العرب قد أخذوا – منذ فترةٍ زمنيةٍ بعيدةٍ – يحذفون هذه الضمائر (الألف والواو والنون) ، ويتركون الفعل مجرداً منها عند إسناده لفاعلٍ مؤخرٍ، يقول ابن مالك:

وجرِّدِ الفعلَ إذا ما أسْنِدَا لاثنينِ أو جمع كفَازَ الشُّهدا[3]

ولكن بقي من العرب في الجاهلية والإسلام من يستعمل هذه اللغة في الشعر والنثر، فهي لغة عربية فصيحة كان يتكلم بها كثير من العرب، بدليل أنَّ النحاة – وبخاصة سيبويه – لم يستطيعوا نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة، يقول سيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك"[4].

وقد حاول النحاة المتأخرون نسبة هذه اللغة إلى قبيلة معينة، فنسبوها مرةً إلى طيئ ومرةً أخرى إلى أزد شنوءة، ونسبها بعضهم إلى بالحارث بن كعب.[5]

---

[1] آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث ٤١.

[2] شرح المفصّل ٣: ٨٧.

[3] انظر: ألفية ابن مالك.

[4] الكتاب ٢: ٤٠.

[5] انظر: المساعد ١: ٣٩٤، شرح ابن عقيل ١: ٤٦٨، شرح التصريح ١: ٢٧٥ والهمع ٢: ٢٥٧.

اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل، يقول الجرجاني : "اعلم أنَّ هذا لا يجوز؛ لأجل أنّ الفاعل مرتبته أنْ يقع بعد الفعل، فإذا قلت،: ضرب غلامُهُ زيداً، فرفعت غُلامُهُ بضرب، وأوقعته بعده، كان واقعاً في مرتبته. والشيء إذا وقع في موضعه لم يُقدّر فيه التأخير، وإذا كان كذلك كان غلامه في قولك: ضرب غلامُه زيداً، مقدّماً على زيدٍ لفظاً وتقديراً، فلا يجوز؛ لأجل أنَّ الهاء المتعلق بها ضميرُ زيد، فهو إضمار قبلَ الذكر"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز قول العرب: ضَرَبَ غلامُه زيداً؛ لأنَّ فيه إضماراً قبل الذكر، إذْ إنّ الهاء في "غلامُه" عائدةٌ على "زيداً"، ولم يجرِ له ذكر سابق، وقد عاد هذا الضمير في "غلامه" على متأخر لفظاً ورتبةً ، يقول المبرد: "ولو قلت: ضرب غلامُه زيداً، كان محالاً ؛ لأنَّ الغلام في موضعه، لا يجوز أنْ ينوى به غير ذلك الموضع"[2].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت: ضربَ غلامُه زيداً، لم يجز، كما جاز ذلك في المفعول به"[3].

ويقول أبو الفتح بن جني: "وأجمعوا على أنْ ليس بجائز ضرب غلامُه زيداً"[4].

---

* انظر: المقتضب ٤: ١٠٢، الإيضاح العضدي ١٠٢، المقتصد ١: ٣٣٣، الخصائص ١: ٢٩٤ ، شرح الرضي ١: ٨٨، شرح التسهيل ٢: ١٣٥، شرح المفصّل ١: ٧٦، التصريح ١: ٢٨٣، شرح ابن عقيل ١: ٤٩٢، شرح الكافية الشافية ٢: ٥٨٥، الهمع ١: ٢٣٠.

١ المقتصد ١: ٣٣٣.

٢ المقتضب ٤: ١٠٢.

٣ الإيضاح العضدي ١٠٢.

٤ الخصائص ١: ٢٩٤.

ويقول السيوطي: "أمّا إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة، نحو: ضرب غلامُهُ زيداً فإنّ الجمهور يمنعون التقديم؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ونية، وحكى الصفّار الإجماع عليه"[1].

وقد استدلّ جمهور النحاة لعدم جواز هذا التركيب بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ في هذا التركيب إضماراً قبل الذكر ، ومن المعلوم أنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة عند النحويين البصريين والكوفيين على السواء، يقول الرضي: "وكذلك عدم جواز: ضرب غلامُه زيداً معلل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنّما لم يجز ضرب غلامُه زيداً؛ لأنّ "غلامُه" فاعل، وأصل الفاعل أنْ يلي الفعل، فهو مقدم على زيد لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير، مفسره بعده"[2].

ثانياً: إنَّ الهاء في هذا التركيب عائدة على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، يقول ابن يعيش: "ولو قلت: ضَربَ غلامُه زيداً، برفع الغلام مع أنَّه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعاً؛ لأنَّ الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى؛ ولأنّ الفاعل وقع أولاً، وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوى بها غيرها"[3].

ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه المسألة تصحّ عند الجمهور بتقديم المفعول نحو: ضرب زيداً غلامُه؛ لأنّ في تقديم المفعول تخلصاً من الإضمار قبل الذكر، يقول الجرجاني في قوله تعالى : **﴿وإذْ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾**[4]: "فإن قلت: فما تقول في قوله تعالى **﴿وإذْ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ بكلماتٍ﴾**، أليس فيه إضمار قبل الذكر، وذاك أنَّ الهاء في "ربُّه" تعود إلى إبراهيم، وإذا نويت به التأخير؛ لأنَّه مفعول على ما ذكرت، صار إلى قولك: وإذ ابتلى ربُّه إبراهيم، فيكون إضماراً قبل الذكر؟ فالجواب أنَّ هذا في الظاهر كما زعمت، إلا أنَّ فيه شيئاً آخر، وهو أنَّ قولك ضرب غلامُه زيداً،

---

[1] الهمع ١: ٢٣٠.

[2] شرح الرضي ١: ١٨٨.

[3] شرح المفصّل ١: ٧٦.

[4] البقرة آية ١٢٤.

إنّما فَسَدَ؛ لأنَّ غلامه قد تقدم على زيد الذي الهاء ضميره لفظاً وتقديراً. وقوله عزّ وجلّ: ﴿وإذْ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾[1] قد تقدم فيه الضمير الذي هو الهاء في ربّه صاحب الضمير الذي هو إبراهيم تقديراً لا لفظاً، وهو أنّ إبراهيم مرتبته أن يقع بعد "ربّه"؛ لأنّه منصوب، كزيد في قولك: ضرب عبدُ الله زيداً، فجاز؛ لأجل أنّه في اللفظ مضمر بعد الذكر، ألا ترى أنَّ إبراهيم قبل الضمير، كما جاز ضرب غلامَهُ زيدٌ، حيث كان مقدّماً في اللفظ دون التقدير، والأصل في هذا الباب أنَّ الضمير إذا تقدم لفظاً، ولم يتقدم تقديراً، نحو: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، أو تقدم تقديراً، ولم يتقدم لفظاً، نحو: ﴿وإذْ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾ جاز، فإن تقدم لفظاً وتقديراً نحو: ضرب غلامُه زيداً لم يجز البتة"[2].

وقد تأول جمهور النحاة ما جاء من هذا التركيب، فقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقدْ فَعَلْ[3]

إنَّ الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، يقول ابن يعيش: "والصواب أن تكون الهاء عائدة على المصدر، والتقدير: جزى ربُّ الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر، إذْ كان دالاً عليه، ومثله قولهم: من كذب كان شراً له، أي: كان التكذيب شراً له"[4].

وقال بعضهم إنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدم، يقول ابن جني: "وقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقدْ فَعَلْ

إنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدم، كلُّ ذلك؛ لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى"[5].

---

١ البقرة آية ١٢٤.

٢ المقتصد ١: ٣٣٤.

٣ انظر: ديوان النابغة، ت: الدكتور شكري فيصل؛ بيروت ١٩٦٨م ص٢١٤، والتصريح ١: ٢٨٣.

٤ شرح المفصل ١: ٧٦.

٥ الخصائص ١: ٢٩٤.

لكنَّ ما استدل به الجمهور على عدم جواز هذا التركيب يحتاج إلى نظر من وجوه:

أولاً: إنَّ إجماع النحويين على أنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة مردود بالاستعمال اللغوي، حيث ورد الإضمار قبل الذكر كثيراً، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**فأوجس في نفسه خيفة موسى**﴾[1] ، وقوله أيضاً: ﴿**ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون**﴾[2].

ومن الشعر قول زهير:

من يلقَ يوماً على عِلاتهِ هَرِماً ... يلقَ السَّماحَةَ مِنْهُ والنَّدى خُلُقَا[3]

وقول الأعشى:

أَصَابَ الملوكَ فأَفْنَاهمُ ... وَأَخْرَجَ مِنْ بيتِهِ ذَا جَدَنْ[4]

ومن النثر قول العرب: في أكفانه لُفَّ الميت، وفي بيته يؤتي الحكمُ[5].

يقول ابن الشجري : "وأقول: إنَّ إضمار الغائب مستعملٌ في كلام العرب على أربعة أوجه: **الأول:** عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهندٌ قامت، وأخواك أكرمتهما، وإخوتُك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

والثاني : توجيه الضمير إلى مذكور بعده، وردَ في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم ، كقولك: ضرب غلامَه زيدٌ، وأكرمتهما أخواك، وكقولهم: "في بيته يؤتي الحكم"، وكقول زهير:

---

١ طه آية ٦٧.

٢ القصص آية ٧٨.

٣ انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٦، والمقتضب ٤: ١٠٣.

٤ انظر: ديوان الأعشى ١٩١، ونص البيت في الديوان:

أزال الملوك فأفناهم ... وأخرج من بيته ذا حَزَنْ

٥ المستقصي في أمثال العرب ٢: ١٨٣.

إنْ تِلْقَ يَوْماً على عِلاتــهِ هَرِمــاً تَلْقَ السماحةَ مِنْهُ والنّدى خُلُقَــا

ومثله في التنزيل: ﴿فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾[1]، ﴿ولا يسأل عــن ذنوبهــم المجرمون﴾[2] "[3].

ويبدو لنا أنَّ هذا الأصل النحوي قد أوقع النحويين فـــي مشــكلات كثــيرة، وبخاصةٍ في باب التنازع، وتقديم الخبر، ثم في هذا الأسلوب الذي كان المانع من جوازه وجود الإضمار قبل الذكر.

ومن المعلوم أنَّ البصريين قد أجازوا الإضمار قبل الذكر في باب التنازع في قول العرب: ضربوني وضربت قومك؛ لذا يقول الرضي الاستراباذي فـــي الردّ عليهم في عدم تجويزهم : ضرب غلامُه زيداً، مع أنّهم يجـــيزون مـــا يمكن أن يقاس عليه في باب التنازع، يقول: "وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا"[4].

ثانياً: إنّ القول بأنَّ الضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة، يخالف مـــا نطـــق بـــه المتكلم العربي، فقد نطق العربي الفصيح في عصر السليقة اللغويـــة علـــى مقتضى فطرته بهذا التركيب من غير أن يعلم أنّ كلامه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو أنَّ فيه ضميراً عائداً على متأخر لفظـــاً ورتبـــة، ومـــادام أنّ العرب قد نطقت بهذا التركيب فلا مسوّغ لرده، وبخاصةٍ أنَّ علم النحو، كما هو معلوم، علم معقول من منقول.

ثالثاً: إنَّ في قول الجمهور هذا إخلالاً بالترتيب بين الفاعل والمفعول ، فمن المعلوم أنَّ رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول، فالأصل في الجملة أنْ تكون مكونة مـــن (فعل + فاعل + مفعول)، يقول ابن يعيش: "وإذا كان الفاعل كـــالجزء مـــن الفعل وجب أنْ يترتب بعده؛ ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليـــه، كمـــا لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ، ووجب تأخير المفعول، من

[1] طه آية ٦٧.
[2] القصص آية ٧٨.
[3] آمالي ابن الشجري ١: ٨٩.
[4] شرح الرضي ١: ١٨٩.

حيث كان فضلة، لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فإذاً رتبة الفعل يجب أنْ يكون أولاً، ورتبة الفاعل أنْ يكون بعده، ورتبة المفعول أنْ يكون آخراً"[1].

وقد عكس النحاة هذا الأصل في هذا التركيب، فقالوا: إنَّه لا يصح ، ولا بُدَّ فيه من وجوب تقديم المفعول؛ لتصحّ الجملة، يقول ابن معطي: "واللازم التأخير: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: **﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ﴾**[2] "[3].

وقد كان المفعول به إبراهيم في قول الله تعالى: **﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ﴾** موضع اختلاف بين النحويين المفسرين، هل هو مفعول به واجب التقديم، ولا معنى لتقديمه، أم هو مفعول به مقدم للعناية والاهتمام، وقد تعرض الزمخشري لهذه الآية، ولكنّه لم يذكر أنَّ تقديمه من قبيل الاهتمام، واكتفى بتحليل الآية نحوياً، وبيان اتفاقها مع قوانين العربية، يقول: "فإن قلت: الفاعل في القراءة المشهورة يلي الفعل في التقدير، فتعليق الضمير به إضمار قبل الذكر. قلت: الإضمار قبل الذكر أنْ يقال : ابتلى ربُّه إبراهيمَ، فأمّا ابتلى إبراهيمَ ربُّه ، أو ابتلى ربَّه إبراهيمُ، فليس واحداً منهما بإضمار قبل الذكر ، أمّا الأول فقد ذكر فيه صاحب الضمير قبل الضمير ذكراً ظاهراً ، وأمّا الثاني فإبراهيم فيه مقدم في المعنى، وليس كذلك: ابتلى ربُّه إبراهيم. فإنَّ الضمير فيه قد تقدم لفظاً ومعنى، فلا سبيل إلى صحته"[4].

أمّا ابن عطية والقرطبي فلم يكن رأيهما على سبيل واحد في هذه الآية، حيث قالا أولاً إنّ المفعول به مقدّم للعناية والتوكيد، ولكنّهما عادا، وقالا إنّ المفعول به واجب التقديم، يقول ابن عطية: "وقدّم على الفاعل للاهتمام، إذْ كون الرب مبتلياً معلوم، فإنّما يهتم السامع بمنْ ابتلى، وكون المفعول متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول، فإنّما بني الكلام على هذا الاهتمام"[5].

---

١ شرح المفصّل ١: ٧٦.

٢ البقرة آية ١٢٤.

٣ الفصول الخمسون: ابن معطي، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، ١٧٢.

٤ الكشاف ١: ١٨٣.

٥ المحرر الوجيز: ابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٥هـ ١: ٣٤٨.

ويقول القرطبي: "وقدّم على الفاعل للاهتمام، إذْ كون الربّ تبارك وتعالى مبتلياً معلوم، وكون الضمير المفعول في العربية متصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول، فإنّما بني الكلام على هذا الاهتمام"[١].

ويبدو لنا أنّ الذي جعل المفسرين يضطربون في النظر إلى هذه الآية هو تحكم القاعدة النحوية في نظرهم إلى كلام الله تعالى، وكلام العرب شعراً ونثراً، إذْ إنّ الأصول النحوية لا تجيز عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

أمّا أبو الحسن الأخفش والطوال وابن جني وابن مالك والرضي الاستراباذي فقد ذهبوا إلى جواز هذا التركيب ، يقول ابن جني: "وأمّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم

عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة"[٢].

ويقول ابن مالك: "ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً، نحو: ضَرَبَ غلامُه زيداً، والصحيح جوازه؛ لوروده في كلام العرب الفصحاء"[٣].

ويقول الرضي الاستراباذي في إجازة هذا التركيب، وإن كانت إجازته له على قلّةٍ: "والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلة[٤]"

وقد استدلّ هؤلاء النحاة لجواز هذا التركيب بما ورد عن العرب من شعر، يقول حسان رضي الله عنه:

وَلَوْ أنَّ مَجْداً أخلَدَ الدهرَ وَاحِداً   من النّاسِ أبْقَى مجدُهُ الدهرَ مُطْعِمَا[٥]

---

١ الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ٢: ٦٧.

٢ الخصائص ١: ٢٩٤.

٣ شرح التسهيل ٢: ١٣٥.

٤ شرح الرضي ١: ١٨٩.

٥ انظر: ديوان حسان بن ثابت، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر ١٣٣١هـ ص١٧٩.

وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُه ذَا الحلمِ أثوابَ سُؤْددٍ   وَرَقَّى نداهُ ذا النّدى في ذُرَى المجْدِ[1]

وقول الآخر:

ألا ليْتَ شِعْريْ هَلْ يَلُوْمَنَّ قومُهُ   زهيراً عَلَى ما جرَّ منْ كلِّ جانِــبِ[2]

وقول الآخر:

جَزَى بَنُوه أبا الغيلانِ عنْ كِبَــرٍ   وَحسْنُ فعلٍ كما يُجْزَى سِنمّــــــارُ[3]

وقول الآخر:

لما رَأى طالبوهُ مُصْعَباً ذُعِــروا   وكادَ لوْ ساعَدَ المقدورُ ينتصــــــرُ[4]

وقول الآخر:

يغني حلاها هِنْدَ عن حِلْيتـــــــي   وترى البذاذةَ أحســــن الـــــزِّيّ"[5]

وكقول الآخر:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حَاتِــم   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَــــلْ

وقد استدلّ ابن جني لجواز هذا التركيب بدليل لم يذكره الآخرون، وهـــو أنَّ تقديم المفعول به قسمٌ قائم برأسه في العربية، وذلك اعتماداً على كثرة ورود ذلك في اللغة، فإذا قلنا: ضرب غلامُه زيداً، فإنَّ التقدير فيه: ضَرَبَ زيداً غلامُه؛ لأنَّ الهاء عائدة على متقدم رتبة، وذلك جائز، يقول ابن جني: "قيل: الأمر، وإنْ كان ظاهره ما تقوله، فإنَّ هنا طريقاً آخر، يسوغك غيره، وذلك أنَّ المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أنْ قـــال: إنَّ تقـــدم المفعول على الفاعل قسمٌ قائمٌ برأسه، كما أنَّ تقدم الفاعل قسمٌ أيضاً قائم برأسه، وإنْ

---

١ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٤٩٥.

٢ انظر: أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة المدنـــي بالقـــاهرة ١٩٦٥م ، ١: ٣٥١.

٣ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٤٩٧.

٤ انظر: شرح ابن عقيل ١: ٤٩٤.

٥ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٣٦.

كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً، نحو قول الله عزّ وجلّ ﴿**إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ**﴾[1]، وقول ذي الرمّة:

استَحْدثَ الركبُ مِنْ أشياعِهم خبراً   أمْ عاودَ القلبَ من أطرابهِ طَرَبُ[2]

وقل معقر بن حمار البارقي:

أجدَّ الركبَ بَعْدَ غدٍ خَفُـــــوفُ   وأمْستْ من لَبانـتِكَ الألـــوفُ[3]

وقول درني بنت عبعبة:

إذاْ هَبَطَا الأَرضَ المخوفَ بها الرّدَى   يُخَفِّضُ من جأشَيْهِما مُنْصُلاهُما[4]

وقول لبيد:

فَمدَافعُ الرّيانِ عُرِّيَ رسمُـــــهَا   خَلَقَاً كَمَا ضَمِنَ الوُحيَّ سِلامُها[5]

ومن أبيات الكتاب:

اعتادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِـــدُهُ   وَهَاَجَ أهواءَكَ المكنونَةَ الطَلَلُ[6]

فقدّم المفعول في المصراعين جميعاً، وللبيد أيضاً:

رُزِقتْ مرابيع النجوم وَصَابَهــا   وَدْقُ الرّواعدِ جودُها فرهامُها[7]

وله أيضاً:

لمعفّرٍ قهدٍ تنازع شِلـــــوَهُ   غُبْسٌ كواسبُ ما يُمنُّ طعامُهـــا[8]

---

[1] فاطر آية ٢٨.

[2] انظر: ديوان ذي الرمة ص١.

[3] انظر: الخصائص ١: ٢٩٥.

[4] انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣: ١٠٨٥.

[5] انظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ت: عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبـي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ص١٣٥.

[6] انظر: الكتاب ١: ٢٨١.

[7] انظر: ديوان لبيد ١٣٦.

[8] انظر: ديوان لبيد ١٤٥.

وقال الله عزَّ وجلَ: ﴿ألهاكم التكاثر﴾[1]، وقال الآخر:

أبعَدَك اللهُ من قلبٍ نَصَحْتُ لَهُ ... في حبِّ جُمْلٍ ويأبي غير عصياني[2]

وقال المرقش الأكبر:

لم يشْجُ قلبي مِلحوادثِ إلـــــ ... ـــلا صاحِبي المتروكَ في تَغْلَـــمْ[3]

وفيها:

فِيْ باذخاتٍ من عمَايـــــةَ أو ... يرفعُه دون السمـــاء خيَـــــم[4]

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعـالَم غير مستنكر، فلمّا كَثُر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنّـه إذا أخِّر، فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنَّه قال: جزى عديَّ بن حاتم ربُّه، ثـم قـدم الفاعل على أنَّه قد قدّره مقدماً عليه مفعوله، فجاز ذلك، ولا تسـتنكر هـذا الـذي صورته لك، ولا يَجْفُ عليك، فإنّه ممّا تقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تتبشعه"[5].

وما قاله ابن جني يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ علماء العربية مجمعون على أنَّ رتبة الفاعل هي التقديم، ورتبة المفعـول هي التأخير، يقول سيبويه: "فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفـظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله، لأنَّك إنّما أردت بـه مؤخراً ما أردت به مقدماً، فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً[6]، وهـو عربيٌّ جيد كثير، كأنَّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانـه أعنـى، وإنْ كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم"[7].

---

[1] التكاثر آية ١.

[2] انظر: الخصائص ١: ٢٩٦.

[3] انظر: المفضليات، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هـارون، دار المعـارف، الطبعـة السابعة، ص ٢٣٨.

[4] انظر: السابق ٢٣٨.

[5] الخصائص ١: ٢٩٧.

[6] في ط١، كان حدّ اللفظ أن يكون الفاعل مقدماً.

[7] الكتاب ١: ٣٤.

ويقول ابن يعيش: "ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده ، فإذاً رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً"[1].

فما دام النحاة قد أجمعوا على ذلك فلا داعي لخرق الإجماع دون دليل، لاسيما وأنّ ابن جني يمنع ذلك يقول: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه،....

إلا أنّنا – مع هذا الذي رأيناه وسوغنا – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدّم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلا كل، والقوم الذين لا نشك في أنّ الله – سبحانه وتقدست أسماؤه – قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمها، ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه اتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريد الله منه، غير معاز به، ولا غاض من السلف– رحمهم الله – في شيء منه"[2].

ثانياً: إنّ ابن جني قد خلط خلطاً واضحاً بين المفعول به إذا كان اسماً ظاهراً، نحو: ضرب زيداً عمرو، أو ضميراً متصلاً نحو: ضربني زيدٌ؛ لأنّ المفعول به في التركيب الأول جائز التقديم والتأخير، وإنّما يكون تقديمه للاهتمام، كما قال سيبويه في النص السابق، أمّا المثال الثاني فإنّ المفعول به واجب التقديم، ولم يكن تقديمه للاهتمام ؛ لأنّ المفعول ضمير، ولا بُدّ في الضمير إذا كان مفعولاً أن يتصل بالفعل؛ لأنّ العرب لا تجيز انفصاله أبداً، فلا يقولون: ضربَ زيدٌ إيّاي، يقول الزمخشري: "ولأنّ المتصل أخصر لم يسوغوا تركه

[1] شرح المفصّل ١: ٧٦.

[2] الخصائص ١: ١٩٠.

إلى المنفصل، إلا عند تعذر الوصل ، فلا تقول: ضرب أنت ولا هو، ولا ضربت إياك، إلا ما شذّ من قول حميد الأرقط"

* إليكَ حتى بلَغتْ إيَّاكا[1]*

وقول بعض اللصوص:

كأنّا يومَ قُــــرّى إ نّما نَقْتُلُ إيّــــانا[2] "[3]

واضحٌ أنّ الذي جعل النحويين يخطئون هذا التركيب هو تحكم الأصول النحوية التي وضعوها في نظرتهم إلى التراكيب النحوية، إذْ تنصُّ هذه الأصول على عدم جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كما في نحو: ضرب غلامُه زيداً وضربوني وضربت قومك.

والذي يراه الباحث أنَّ هذا التركيب جائز الاستعمال في العربية، وذلك اعتماداً على السماع والقياس، فقد جاءت أبيات كثيرة على ألسنة الشعراء الفصحاء شاهدة على صحة هذا التركيب، أمَّا القياس فإنَّ تقديم الفاعل على المفعول وعود الضمير على متأخر جائز الورود في اللغة ، يقول ابن جني: "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلمّا كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى إنّه إذا أخّر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنّه قال: جزى عديّ بن حاتم ربُّه، ثم قدّم الفاعل على أنّه قد قدَّره مقدّماً عليه مفعوله، فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يَجْفُ عليك، فإنّه مما تقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تتبشعه"[4].

فقول العرب: ضَرَبَ غلامُه زيداً، صحيحٌ جارٍ على سنن العرب في كلامها، ولا نرى فرقاً بينها وبين جملةِ مثل : ضربَ غلامَهُ زيدٌ، فكلتا الجملتين قد عاد فيهما الضمير على متأخر ، ولكنَّ النحاة خطّؤوا الأولى، وصوبوا الثانية، بناءً على تبرير غير مقبولٍ يتمثل في عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

---

[1] انظر: الكتاب ٢: ٣٦٢، وقبل الشطر: *أتتك عنسٌ تقطع الأوراكا*

[2] انظر: الكتاب ٢: ١١١، ٣٦٢.

[3] المفصل ١٢٨.

[4] الخصائص ١: ٢٩٧.

فهذه الجملة: ضَرَبَ غلامُه زيداً، جملة أصل جاء الفـــاعل والمفعــول فـــي موقعهما الأصلي، كما هو الأصل في الترتيب بين الفاعل والمفعول به، أمّا الجملـــة التي يتقدّم فيها المفعول على الفاعل، نحو: ضربَ زيداً غلامُه، فهي جملة متحولـــة عن الجملة الأصل، ضَرَبَ غلامُه زيداً؛ وذلك لغرض الاهتمام بالمفعول، والعـــرب كما هو معلوم، إذا أرادت العناية بشيءٍ قدمته، وقد أدرك ابن عطية والقرطبي القيمة الدلالية في قوله تعالى: ﴿**وإذ ابتلى إبراهيم ربّه**﴾[1] فقالوا إنَّ المفعول مقدّم للاهتمام.

---

[1] البقرة آية ١٢٤.

حذف الفاعل*

من المعلوم أنّ الكلام في القول بجواز حذف الفاعل متصلٌ بباب التنازع، يقول أبو حيان: "وذهب الكسائي إلى جواز حذفه وحده دون عامله، وذلك مشهور عنه في باب الإعمال في نحو: ضربني وضربت الزيدين"[1]، وكان الكسائي قد أجاز أنْ يحذف الفاعل من الفعل الأول في قول العرب: قام وقعد زيدٌ، فراراً من الإضمار قبل الذكر.

وقد ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني هذا الخلاف في كتابه "المقتصد"، عندما ذكر مذهب الكسائي، وردّ عليه، يقول: "وأمَّا من قال: إنَّ الفاعل هنا محذوف، فقد ترك الظاهر؛ لأجل أنَّ الفعل لابُدّ له من فاعل، فأنْ يُقَال: إنّه مضمرٌ، على شريطة التفسير أولى من أنْ يقال إنَّه محذوف؛ إذْ المضمر بمنزلة المظهر، وجارٍ مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك، فإذا لزمه التسليم فيما يُدّعى من اقتضاء الفعل للفاعل، إذْ لا تقدرُ أن تقول: إنَّ أكرمني ليس له فاعل؛ لما في ذلك من الاستحالة، كان الإضمار أولى من الحذف، وهذا واضح"[2].

واضح أنَّ الشيخ عبد القاهر يأخذ برأي سيبويه في أنَّ الفاعل مضمرٌ، يدل عليه ما بعده، ويردّ على الكسائي في تجويزه حذف الفاعل.

وكان الكسائي يرى أنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة عند النحويين، فأجاز حذف الفاعل في التنازع؛ لكي يتخلص من الإضمار قبل الذكر،

---

* انظر: الكتاب ج١ ص ٢١، ٢٢، المقتضب ج٤ ص٥٠،٧٧، الأصول ج١ ص٧٥، المسائل البصريات ج١ ص٥٢٥، المسائل الحلبيات ص١٤٦، المقتصد ج١ ص٣٧٧، شرح المفصّل ج١ ص٧٧، شرح التسهيل ج٢ ص١٢١، المساعد ج١ ص٣٩٦، شرح الرضي ج١ ص٢٠٦ ، شرح ابن عصفور ج١ ص٦١٨، الارتشاف ج٢ ص١٨٢، نتائج الفكر ص١٦٤، الخصائص ج٢ ص٤٣٣، شرح التصريح ج١ ص٢٧١، شذور الذهب ص١٦٥، قطر الندى ص٢٠٢، الأشباه والنظائر ج٢ ص٨٣، أسرار العربية ص٧٩، شرح الأشموني ج٢ ص٤٤، الهمع ج٢ ص٢٥٥.

[1] الارتشاف ٢: ١٨٢.

[2] المقتصد ١: ٣٣٧.

يقول الرضي: "والكسائي يحذف الفاعل من الأول؛ حذراً من الإضمار قبل الذكـــر، كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل:

فكنْتُ كالساعيْ إلى مثعبٍ   موائلاً من سَبَل الرّاعِدِ[1]

وذلك لأنَّ حذف الفاعل أشنعُ من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة ، وإنْ لم يجيء لمحض التفسير، كما جاء في نحو: رُبّه رجلاً، فهو يقـــول: ضربني وأكرمت زيداً، أو الزيدَين؛ أو الزيدِين، أو هنداً، أو الهندين، أو الهندات"[2].

أمّا جمهور النحاة فيرون أنّ الفاعل لا يحذف أبداً فهو، وإنْ لم يظهر، ضمير مستتر، يقول سيبويه: "ألا ترى أنّ الفعل لا بُدَّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً"[3].

ويقول أيضاً: "ومثل ذلك، يذهب عبدُ الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"[4].

ويقول أبو علي الفارسي: "ألا ترى أنَّ اتصال الفعل بالفاعل أشدّ من اتصال المبتدأ والخبر، فمن ثمَّ لم يحذف الفاعل في الموضع الذي يحذف فيه المبتدأ، ولكنّه يضمر ، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم "إنّه – المسكينُ – أحمقُ" فـ "المسكين" خبر مبتدأ محذوف، وقد اعترض بهما بين اسم "إنَّ" وخبرهـــا"[5]. ويقـــول أيضـــاً: "وحذف الفاعل لا يجوز عندنا"[6].

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "وإذا كان كذلك كان من حقّ الفـــاعل أن يحافظ عليه ما لا يحافظ على المفعول، فيضمر، ولا يحذف"[7].

---

[1] انظر: خزانة الأدب ١: ٣٢٢.

[2] شرح الرضي ١: ٢٠٦.

[3] الكتاب ١: ٢١.

[4] الكتاب ١: ٢٣.

[5] المسائل الحلبيات ١٤٦.

[6] المسائل البصريات ١: ٥٢٥

[7] المقتصد ١: ٣٣٧.

فالفاعل عند جمهور النحاة عمدة، والعمدة لا يجوز حذفها، يقول ابن هشام: "وأقول: ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه:

الحكم الأول: إنّهما لا يحذفان؛ وذلك لأنَّهما عمدتان، ومُنزّلان من فعلهما منزلة الجزء؛ فإن ورد ما ظاهره أنَّهما فيه محذوفان، فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنَّما هو محمول على أنَّهما ضميران مستتران"[1].

ويقول الأشموني: "**الثاني**: كونه عمدة، لا يجوز حذفه؛ لأنَّ الفعل وفاعله كجزءي كلمةٍ، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر"[2].

فمن الواضح أنّ الفاعل عند جمهور النحاة لا يمكن حذفه، لسببين: الأول: إنَّه عمدة لا يستقيم الكلام بدونه، والثاني: إنَّه معمول للفعل، ولا بُدَّ للفعل من معمول على الفاعلية، سواء كان فعلاً لازماً أم متعدياً؛ لذا فهو يضمر عندهم، ولا يحذف، والنحاة يفرقون بين الحذف والإضمار، يقول السهيلي: "وتحقيق القول أنّ الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دالٌّ عليه، واستغنى عن إظهاره، لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمر ، ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول؛ لأنَّ المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثمَّ حذف تخفيفاً، نحو قولك: "الذي رأيته، والذي رأيت"، ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلمّا كان ملفوظاً به، ثم قطع من اللفظ تخفيفاً، عُبّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع ؛ لأنّه لم ينطق به، ثم حُذِف، ولكنّه مضمر في النية مخفيٌّ في الخلَدِ، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضحٌ، لا خفاء به، ولا غبارَ عليه"[3].

والذي يراه الباحث أنّ الفاعل عمدة في الكلام لا يجوز حذفه، إلا إذا دلَّ على ذلك دليل، فعندئذ يجوز حذفه، سواء كان في باب التنازع أم في غيره.

---

[1] شذور الذهب ١٦٥.

[2] شرح الأشموني ٢: ٤٤.

[3] نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي، ت : الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الريان، الرياض، الطبعة الثانية، ١٦٥.

ولعلّ من الواضح أنّ اهتمام النحاة بتطبيق نظرية العامل والمعمول على كلام العرب جعلت النحاة يهتمون بالشكل على حساب المعنى، ولهذا غضوا النظر عن الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها؛ فإذا حذف الفاعل قالوا: إنّه مضمر دون البحث عن سبب الإضمار أو الحذف.

ويبدو أنّ الكسائي يرى ما يراه جمهور النحاة من أنّ الفاعل لا يجوز حذفه؛ لأنّ الفعل عامل، ولا بد له من معمول على الفاعلية، لكنّ رأيه هذا، فيما نرى، مقصور على باب التنازع ؛ لأنّه لم يفصّل القول في جواز حذف الفاعل في العربية، وفي المعاني الدلالية التي يحذف من أجلها الفاعل.

وممّا ينبغي التنبه له أنّ الكسائي لا يجيز حذف الفاعل دون دليل؛ لأنّ الحد الأدنى للجملة التي يحسن السكوت عليها هي "مبتدأ وخبر"، أو "فعل وفاعل"، يقول المبرد: "وإنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسنُ عليها السكوت، وتجبُ بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ"[١].

ويقول السيوطي: "والحاصل: أنّ الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسمٍ وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا من حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد، وهو لا بُدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه"[٢].

نتناول يما يلي بعضاً من الآيات، جاء فيها الفاعل محذوفاً؛ وذلك لغرضٍ بياني، ولكنه يُعْلَمُ ضمناً وبلا لبس:

قال: ﴿... فلمّا تبيّنَ له قال أعلم أنّ الله على كل شيء قدير﴾[٣].

---

١ المقتضب ١: ١٤٦.

٢ الهمع ١: ٣٣.

٣ البقرة آية ٢٥٩.

من المعلوم أنّ "تبين" في هذه الآية فعل يحتاج إلى فاعل، وليس هناك فـــاعل مذكور، سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً؛ لأنّه يفهم من سياق الآية، فهو محـــذوف لدليل.

ولم يرتض النحاة ذلك، بل ذهبوا يبحثون لـــ "تبيّن" عن فاعل؛ لأنَّهم يـــرون أنَّ الفاعل يضمر، ولا يحذف، يقول الزمخشري: "وفاعل "تبيّن" مضمر، تقديره: فلمّا تبين له أنَّ الله على كل شيء قدير(قال أعلم أنَّ الله على كل شيء قدير)، فحـــذف الأول ؛ لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيداً، ويجوز: فلمّا تبين له ما أشكل عليه، يعني أمر إحياء الموتى"[١].

واضحٌ أنَّ الزمخشري يحاول أنْ يبحثَ للفعل "تبيّن" عن فاعل؛ لأنَّه عـــامل، ولا بُدّ للعامل من معمول، لكننا نرى أنَّ حذف الفاعل هنا لغـــرض دلالـــي، وهـــو أعطاء معنى مطلق يفيد الشمول، أيْ تبيّن له أمر الإحياء وأمر الإماتة، أوْ تبيّن لـــه قدرة الله... الخ.

يقول ابن كثير: "وقال السدّي وغيره تفرقت عظام حماره حوله يميناً ويساراً، فنظر إليها وهي تلوح من بياضها، فبعث الله ريحاً، فجمعتها من كلّ موضع من تلك المحلّة، ثم ركب كل عظم في موضعه، حتى صار الحمار قائماً من عظام، لا لحـــم عليها، ثم كساها الله لحماً وعصباً وعروقاً وجلداً ، وبعث الله ملكاً، فنفخ في منخري الحمار، فنهق بإذن الله عز وجل، وذلك بمرأى من العزيز، فعند ذلك لمّا تبين لـــه هذا كله **﴿قال أعلم أنَّ الله على كل شيء قدير﴾**[٢]، أيْ أنا عالم بهذا، وقـــد رأيتـــه عياناً، فأنا أعلم أهل زماني بذلك، وقرأ آخرون "قال اعلم "على أنَّه أمر له بالعلم"[٣].

فالحذف إذا كان لغرض في نفس المتكلم فإنّه يعطي دلالة قوية لا يفيدهـــــا الذكر، يقول الجرجاني: "القول في الحذف، هو باب دقيق المسلك، لطيف المـــأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمـــت

---

١ الكشاف ١: ٣٠٨.

٢ البقرة آية ٢٥٩

٣ تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون طبعـــة أو تـــاريخ، ١: ٣١٤.

عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تبنْ"[1].

ويقول أيضاً: "وإذْ عرفت هذه الجملة في حال الحذف في المبتدأ، فـــاعلم أنَّ ذلك سبيله في كلّ شيء، فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قدْ حُذِفَ، ثُمَّ أُصِيبَ به موضعه، وحُذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكـــره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به"[2].

وقد كان أبو حيان معنيّاً بالصنعة النحوية، حيث زعم أنَّ الفاعل مضمر؛ لأنَّه مع النحاة في أنَّ الفعل عامل، ولا بُدّ له من معمول، يقول: "والفاعل مضمر، يـــدل عليه المعنى، وقدّره الزمخشري فلمّا تبيّن له ما أشكل، يعني أمر إحيـــاء الموتـــى، وينبغي أنْ يحمل على أنَّه تفسير معنى، وتفسير الإعراب أن يقدر مضمـــراً، يعـــود على التي استغربها بعد الموت"[3].

وقد تحدث ابن جني عن حذف الفاعل، فسلك فيه منهجاً وصفياً قائمـــاً علـــى مراعاة المعنى، والتخلي عن الصناعة النحوية؛ فأجاز حذفه إذا كان المعنـــى يـــدلّ عليه، يقول: "ومنه قوله:

فإن كانَ لا يُرْضيكَ حتّى تردّني إلى قطريّ لا إخالُكَ راضـــيا[4]

حمله الفراء على المعنى، قال؛ لأنّ معناه: لا يرضيك إلا أنْ تردني، فجعل الفـــاعل متعلقاً على المعنى ، وكان أبو عليّ يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف، ثمّ إنَّه فيما بعد لان له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كلٍّ حال فإذا كـــان الكلام إنَّما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً"[5].

---

١ دلائل الإعجاز ١٤٦.

٢ دلائل الإعجاز ١٥٣.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣: ٣٠٧.

٤ انظر: شرح التسهيل ٢: ١٢٣، وانظر: التصريح ١: ٢٧٢.

٥ الخصائص ٢: ٤٣٣.

أمَّا الآية الثانية التي سنتناولها فهي قوله تعالى: ﴿**ولقد جاءك من نبأ المرسلين**﴾[1] حيث حذف الفاعل هنا اختصاراً؛ لدلالة ما تقدم عليه، ولكنَّ النحاة لم يرتضوا ذلك ؛ لأنّهم يرون أنَّه لا بُدَّ لكلّ فعل من فاعل، فقدّروا في "جاءك" ضميراً، والضمير - كما هو معلوم - معرفة؛ لذا تكون (من نبأ المرسلين) حالاً من هذا الضمير، يقول أبو البقاء: " (ولقد جاءك): فاعل جاءك مضمر فيه؛ قيل: المضمر المجيء، وقيل: المضمر النبأ، ودلّ عليه ذكر الرسل؛ لأنَّ من ضرورة الرسول الرسالة، وهي نبأ، وعلى كلا الوجهين يكون " من نبأ المرسلين" حالاً من ضمير الفاعل، والتقدير: من جنس نبأ المرسلين"[2].

ويقول أبو حيان: "والذي يظهر لي أنَّ الفاعل مضمرٌ، تقديره: "هو"، ويدلّ على ما دلَّ عليه المعنى من الجملة السابقة، أيْ: "ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرسل للرسل، والصبر والإيذاء إلى أنْ نصروا، وأنَّ هذا الإخبار هو بعض نبأ المرسلين الذين يتأسى بهم...، و(من نبأ) في موضع الحال، وذو الحال ذلك المضمر، والعامل فيها وفيه (جاءك)، فلا يكون المعنى على هذا "ولقد جاءك نبأ أو بيان"، إلا أنْ يُرادَ بالنبأ والبيان هذا النبأ السابق أو البيان السابق"[3].

ولو اكتفى النحاة بالقول إنَّ الفاعل محذوف للاختصار والعلم به لما كان هناك إشكال في توجيه الآية القرآنية، وجَعل - من نبأ المرسلين - حالاً من الضمير المقدّر في الفعل.

ومن الآيات التي وردَ فيها حذف الفاعل لعلم المخاطب، قوله تعالى: ﴿**كلا إذا بلغت التراقي**﴾[4]، يقول الزمخشري: ".. والضمير في "بلغت" للنفس ، وإنْ لم يجرِ لها ذكر؛ لأنّ الكلام الذي وقعت فيه يدلّ عليها، كما قال حاتم:

---

١ الأنعام آية ٣٤.

٢ التبيان في إعراب القرآن ١: ٤٩٢.

٣ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ١١٨.

٤ القيامة آية ٢٦.

أماويَّ ما يُغْنِيْ الثراءُ عَنِ الفَتى إذَا حَشْرَجَتْ يَوْماً وَضَاقَ بِها الصّدْرُ[1]

وتقول العرب: أرسلت، يريدون: جاء المطر، ولا تكاد تسمعهم يذكرن السماء"[2].

ويقول القرطبي: " "إذا بلغت الترقي" أيْ بلغت النفس أو الروح التراقي، فأخبر عمّا لم يجرِ له ذكر، لعلم المخاطب به، كقوله تعالى: ﴿**حتى توارت بالحجاب**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**فلولا إذا بلغت الحلقوم**﴾[4] "[5].

فخلاصة القول إنّ الفاعل يجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل، فلا حاجة إلى التقدير وتعسف الإضمار ، بل إنَّ من الأفضل البحث عن القيمة الدلالية للحذف" الاختصار_ التنزية – الشمول،...الخ"

يقول أبو الفتح بن جني: "وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنَّما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً"[6].

هذا فضلاً عن أنّ القول بالاختلاف بين مصطلحي الإضمار والحذف فيه كثير من مجانبة الصواب، وإن المتتبع لهذين المصطلحين في كتب التراث يجد أن كلاًّ منهما قد استعمل في مكان الآخر. ويبدو أن الذي جعل بعض النحاة في النصوص السابقة يذهبون إلى اختلاف بينهما هو الرغبة في التمشي مع الصنعة النحوية في قولهم الفاعل عمدة يضمر ولا يحذف، أو يحذف ولا يضمر.

---

[1] انظر: ديوان حاتم الطائي، ت: كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م، ص٧١.

[2] الكشاف ٤: ٦٦٣.

[3] ص آية ٣٢.

[4] الواقعة آية ٨٣.

[5] الجامع لأحكام القرآن ١٩: ٧٢.

[6] الخصائص ٢: ٤٣٣.

التنازع في العمل*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة أولى المتنازعين بالعمل ، يقول الجرجاني: "فأولى الفعلين في قولك: أكرمني وأكرمت عبد الله بالعمل أقربهما إلى الاسم، وهو أكرمت، فتنصب به عبد الله، وتضمر لأكرمني فاعلاً؛ لأنَّ الثاني يفسره، كأنّك قلت: أكرمني عبد الله، ثم أضمرت الأول؛ لدليل الثاني عليه"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أن العامل الثاني حين يجتمع عاملان لمعمول واحد أولى بالعمل، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّ إعمال الفعل الثاني أولى"[2].

وقد استدلّ البصريون بالأدلة التالية:

الأول: قربه ومجاورته للاسم الذي بعده، يقول سيبويه: "وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنَّه لا ينقُضُ معنى"[3].

الثاني: إنَّ القول بأنَّ العامل هو الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله، وهذا غير مختار ؛ لأنَّه خلاف الأصل، يقول الرضي: "وأيضاً لو أعملت الأول في العطف في نحو: قام وقعد زيدٌ، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء، وقد بقيت منه بقيةٌ، وكلاهما خلاف الأصل"[4].

---

* انظر: الكتاب ج١ ص ٧٣، المقتضب ج٣ ص١١١، الإنصاف ص١ ص٨٣، م١٣، التبيين ص٢٥٢ ، م٣٤، شرح المفصل ج١ ص٧٧، شرح الرضي ج١ ص٢٠١، شرح التسهيل ج٢ ص١٦٤، شرح التصريح ج١ ص٣١٥، الهمع ج٥ ص١٣٧، الأشموني ج٢ ص٩٨.

[1] المقتصد ١: ٣٣٦.

[2] الإنصاف ١: ٨٣، م١٣.

[3] الكتاب ١: ٧٤.

[4] شرح الرضي ١: ٢٠٥.

الثالث: إنّ أكثر كلام العرب جاء بإعمال الثاني، يقول الفرزدق:

ولكنَّ نِصفاً لو سببْتُ وسبَّنــــي   بنو عَبْدِ شَمْسٍ من منافٍ وَهَاشــــمِ[1]

ويقول طُفيل الغنوي:

وكُمْتاً مُدمّاةً كأنَّ متونَهــــــا   جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرتْ لوْنَ مُذْهَبِ[2]

لذا قال ابن مالك: "" فدلَّ نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأنَّ إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني، فإنَّه كثير الاستعمال في النثر والنظم"[3].

ويقول الرضي: "ولا شكَّ مع الاستقراء أنَّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم"[4].

أمّا الكوفيون فقد قالوا: إنَّ الأولى بالعمل في المعمول الذي يسبقه عاملان هو العامل الأول، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحـــو "أكرمنـــي وأكرمت زيداً ، وأكرمت وأكرمني زيدٌ، إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى"[5].

وقد استدل الكوفيون بالأدلة التالية:

الأول: السماع عن العرب، فقد ورد عن العرب إعمال الأول وإلغاء الثاني، يقـــول الشاعر:

وقد نَغْنَى بهــــا ونَرَى عُصُوْراً   بِهَا يقتدْنَنَا الخُـــرْدَ الخِـــدَالا[6]

ويقول الآخر:

---

[1] انظر: ديوان الفرزدق، ت: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بـــن أبـــي الأرقـــم، بيـــروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ص٦٥٧، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٧٧.

[2] انظر: ديوان الطفيل الغنوي بشرح الأصمعي، ت: حسّان فـــلاح أوغلـــي، دار صـــادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م ص٣٢، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٧٧.

[3] شرح التسهيل ٢: ١٦٧.

[4] شرح الرضي ١: ٢٠٥.

[5] الإنصاف ١: ٨٣، م١٣.

[6] انظر: الكتاب ١: ٧٨.

ولمّا أنْ تَحمَـــلَ آلُ لَيْلَـــى   سَمعْتُ بِبينهِمْ نَعَبَ الغرابـــا[1]

الثاني: إنَّ الأول أولى بالعمل؛ لشرف تقدمه وكونه أول الطالبين له ، يقول الأنباري: "وأمّا القياس فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهـــو صـــالح للعمـــل كالفعل الثاني، إلا أنّه لمّا كان مبدوءاً به كان إعماله أولـــى؛ لقـــوة الابتـــداء والعناية به"[2].

الثالث: إنَّ قولنا بأنَّ الأول هو الأولى بالعمل يؤدي إلى تخلصنا من الإضمـــار قبـــل الذكر، وهو من الأصول المرفوضة.

يتضح ممّا سبق أنَّ هذا الباب النحوي كان من الأبواب المشكلة عنـــد كـــلا الفريقين، بصريين وكوفيين؛ وذلك لأنّهم يرون أنَّ كلَّ فعل، لازماً كان أو متعديـــاً، يجب أن يعمل، فيأخذ اسماً مرفوعاً، إنْ كان لازماً، ومرفوعاً ومنصوبـــاً إنْ كـــان متعدياً، فإذا اجتمع فعلان لازمان واسم واحد كان الإشـــكال، إذْ يجتمـــع عـــاملان ومعمول واحد، وذلك لا يجوز؛ لذا اختلفت نظرتهم إلى الجملة التالية: "قـــام وقعـــد زيد" حيث رأى سيبويه أنَّ "زيدٌ" مرتفع بـــ "قعد"، وفي "قام" ضمير مستتر على أنّه فاعل؛ لأنّه لا بُدَّ للفعل من فاعل ، يقول : "وكذلـــك تقـــول: ضربونـــي وضربـــت قومَـــك، إذا أعْملتَ الآخر، فلا بُدَّ في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلا يخلوَ من فاعل، وإنّما قلت: ضربت وضربني قومُك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل"[3].

أمّا الكسائي فقد ذهب إلى أنَّ الفاعل محذوف؛ وذلـــك لكـــي يتخلـــص مـــن الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه من الأصول المرفوضة عند الفريقين، يقـــول الرضـــي: "والكسائي يحذف الفاعل من الأول؛ حذراً من الإضمار قبل الذكر، كما ذكرنا قبـــل، فحاله كما قيل:

---

[1] انظر: الإنصاف ١: ٨٦، م١٣.

[2] الإنصاف ١: ٨٧، م١٣.

[3] الكتاب ١: ٧٩.

فكنتُ كالسّاعي إلى مَثْعـــبٍ مُوائلاً مــن سَبَل الرّاعـــدِ[1]

وذلك لأنَّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنّه قد جاء بعده مـــا يفسره في الجملة ، وإن لم يجيء لمحض التفسير، كما جاء في نحو: رُبّه رجلاً، فهو يقول: ضربني وأكرمت زيداً، أو الزيدَيـــن أو الزيدِيـــن، أو هنـــداً أو الهنديـــن أو الهندات"[2].

أمَّا الفراء، فقال إنّ "زيد" في قول العرب: قام وقعد زيدٌ فاعل للفعلين معــــاً، وقد عارضه العلماء في ذلك، يقول الرضي: "والنقل الصحيح عن الفراء في مثـــل هذا أنَّ الثاني إنْ طلب أيضاً للفاعلية ، نحو: ضرب وأكرم زيـــد، جـــاز أن تُعمِـــلَ العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتمـــاع المؤثريـــن التامين على أثرٍ واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحـــو كالمؤثرات الحقيقة"[3].

ولعلَّ من الواضح أنَّ الصناعة النحوية قد وجّهت هذا الباب توجيهاً بعيـــداً، ويظهر ذلك إذا اختلفت العوامل ، وثُنّي الفاعل والمفعول، فسيبويه، وإنْ كان لا يرى الإضمار قبل الذكر ، إلا أنّه قال به؛ لأنَّ الفاعل عنده عمدة، والعمـــدة لا تحـــذف؛ لذلك يقول سيبويه: ضرباني وضربت الزيدَين، وضربوني وضربت الزيدِين، فيجعل في الفعل الأول فاعلاً؛ لأنّه يرى أنّه لا بُدّ للفعل من فاعل، يقول: "فإن قلت: ضربني وضربت قومَك فجائز، وهو قبيحٌ أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هـــو أحســـن الفتيان وأجمله"[4].

وممّا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه قول الشاعر:

جَفَونِي ولم أجْفُ الإخلاءَ إنّنيْ لغيرِ جميلٍ مِنْ خليلـــيَ مُهْمِـــلُ[5]

---

[1] انظر: خزانة الأدب ١: ٣٢٢.

[2] شرح الرضي ١: ٢٠٦.

[3] شرح الرضي ١: ٢٠٦.

[4] الكتاب ١ : ٨٠.

[5] انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧١، والتصريح ١: ٣٢١.

وقول الآخر:

هَوِينني وهَوَيْتُ الخُرَّدَ العُرُبـــا   أزمانَ كنتُ منوطاً في هوىً وصِبا[1]

وقول الآخر:

خالفاني ولمْ أخالِـفْ خَلِيلَــــيْ   يَ فلا خيرَ في خِـلافِ الخليـلِ[2]

أمَّا الكسائي فإنّه يقول: ضربني وضربت قومك، بناءً على مذهبه في حذف الفاعل فراراً من الإضمار قبل الذكر، وقد استدل بالأبيات التالية لتقوية مذهبه:

يقول الشاعر:

فإنْ كانَ لا يُرضِيْكَ حتَّى تَرُدَّنِـيْ   إلى قَطَرِيَّ لا إخالُـكَ رَاضِيَـا[3]

وقول الآخر:

تعفّقَ بالأرْطَى لَهَـا وأرادَهَـا   رجالٌ فبذّتْ نَبْلُهُـم وكَلِيــبُ[4]

وقول الآخر:

وَهَلْ يُرْجِعُ التسليمَ أوْ يكْشِفُ العمى   ثَلاثُ الأثَافي والرّسومُ البلاقــعُ[5]

أمّا الفراء فقد جاء بمذهب غريبٍ لا أظنُّ أنَّ العرب نطقت به، وذلك حينما يجتمع عاملان مختلفان، مثل: ضربني وضربت زيداً، فهو لا يضمر في "ضربنـي" فاعلاً ، لأنَّه لا يرى الإضمار قبل الذكر، ولا يقول إنَّ الفاعل محذوف؛ لأنَّه لا يرى حذف الفاعل، فيقول إنَّ الفاعل يجب أن يتأخر، فتصبح الجملة: ضربني وضربت زيداً هُو ، وضربني وضربت قومَك هم، ومن المؤكد أنَّ هذه الجمل جملٌ مصنوعة، صنعها الفراء؛ ليتخلص من حذف الفاعل والإضمار قبل الذكر.

---

[1] انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧٠، والهمع ٥: ١٤٠.

[2] انظر: شرح التسهيل ٢: ١٧٠، والهمع ٥: ١٤٠.

[3] انظر: شرح التسهيل ٢: ١٢٣، والتصريح ١: ٢٧٢.

[4] انظر: ديوان علقمة الفحل، ت: لطفي الصقال وزميله ، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ص٣٨ وشرح التسهيل ٢: ١٧٤.

[5] انظر: ديوان ذي الرمة ٣٣٢، وشرح المفصّل ٢: ١٢٢.

ومما يزيد الأمر وضوحاً في أنَّ الصناعة النحوية كان لها أكبر الأثـــر فـــي توجيه هذا الباب أنَّ النحاة بصريين وكوفيين حكموا على جمـــل عربيـــة فصيحـــة بالشذوذ، وذلك مثل: ضربته وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيدٌ، ووجه الشذوذ في الجملة الأولى مجيء الهاء في "ضربته"، حيثُ أُعمل الفعـــل الثـــاني، وألغـــي الأول، والواجب في هذا، ترك الضمير في الفعل الأول؛ لأنَّه فضلة، وليس عمـــدة كالفاعل، يقول ابن مالك في الألفية:

وَلاَ تجيءْ مَعْ أولٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِـــلاَ[1]

مع أنَّ العرب قد أجازت الإضمار قبل الذكر في هذا الموضوع خاصة، يقول الشاعر:

إذا كنْتَ تُرضيهِ وَيرضيكَ صاحبٌ جِهَاراً فَكُنْ في الغيبِ أحفظَ للعهدِ[2]

أمّا المثال الثاني فقالوا إنَّ وجه الشذوذ فيه هـــو عـــدم الإتيـــان بـــالضمير المنصوب في الفعل الثاني "ضربت"؛ لأنّه ملغي، وما بعده اسمٌ معمول للأول علـــى أنَّه فاعل؛ لذا حكموا على بيت عاتكة بنت عبد المطلب بالشذوذ، وهو قولها:

بعكاظ يُعْشِي الناظرين – إذا هُمُ لَمَحوا – شُعَاعُه[3]

وكان ابن مالك قد عدل عن رأيه في هذه المسألة، فقال في "شرح التســـهيل" بجوازها، يقول: "وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربني زيدٌ، ومـــررت بـــه ولقيني عمرو ؛ لاشتماله على تقديم ضمير، هو فضلة على مفسّـــر متـــأخر لفظـــاً ورتبة، وإنّما يغتفر ذلك في ضمير مرفوع؛ لكونه عمدةً غير صالح للاستغناء عنه، هذا تعليل المبرد ومن وافقه من البصريين، أمّا الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع، فلا يجيزون ضربوني وضربت قومك، ولا ضربتـــه وضربنـــي زيدٌ.

---

[1] انظر: ألفية ابن مالك.

[2] انظر: شرح التسيهل ٢: ١٧١، والتصريح ١: ٣٢٢.

[3] انظر: شرح ابن عقيل ١: ٥٥٣، والتصريح ١: ٣٢٢.

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات المتقدمة الذكر"[١].

واضحٌ ممّا سبق أنَّ الصناعة النحوية ورغبة النحاة في تطبيق مقتضيات نظرية العامل قد وجهت هذا الباب النحوي توجيهاً بعيداً، ابتعد فيه النحاة عن حدود الدرس اللغوي كثيراً، فحكموا على ما ورد به السماع بالشذوذ، وقاسوا التنازع في أبواب لم يرد فيها التنازع أبداً، مثل باب نعم وبئس وحبذا وغيرها من الأبواب النحوية؛ ولهذا قال بعض العلماء إنَّ التنازع لا يكون إلا فيما سُمع عن العرب، يقول ابن مضاء القرطبي: "والأظهر أن لا يقاس من هذه على المسموع إلا أن يُسْمع في هذه كما سُمِع في تلك"[٢].

ولعلّ من المعلوم أنَّ المنطق النحوي يختلف كثيراً عن الاستعمال اللغوي، فالمتكلم العربي في عصر السليقة اللغوية كان ينطق على متقضى سجيته، حتى إن كان نطقه مخالفاً لأصول وقوانين النحو.

ولو أنَّ النحويين تخلوا عن هذه الأصول والقوانين، وبحثوا في الشواهد واللغات، وأرجعوا كل مسموع إلى مصدره، وميزوا ما سُمِعَ ممّا لم يُسْمع ما خرج لنا باب التنازع بهذه الصورة التي لا تخدم الدرس اللغوي، ويجد دارس اللغة صعوبة كبيرة فيها، وكان ابن خلدون وابن مضاء وغيرهما قد ضاقوا ذرعاً بمثل هذه الأبواب النحوية التي تحكمت فيها القوانين والأصول النحوية، يقول ابن خلدون: "فأصبحت صناعة العربية كأنَّها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه"[٣].

وكان ابن العلج قد ذهب ، فيما حكاه عنه الشيخ خالد الأزهري إلى أنَّ إعمال أيٍّ واحد من الفعلين سيان، يقول الأزهري: "وقيل: هما سيان؛ لأنَّ لكل منهما مرجّحاً، حكاه ابن العلج في البسيط"[٤].

---

١ شرح التسهيل ٢: ١٧٢.

٢ الرد على النحاة ١٠١.

٣ مقدمة ابن خلدون ص٦٢١.

٤ التصريح ١: ٣٢٠.

وهذا هو ما نميل إليه في هذه المسألة، فقد نطق العربي على مقتضى سليقته التي فُطِر عليها، ولم يدر بخلده يوماً ما أنَّ في كلامه عاملاً أو معمولاً، أو أنَّ هناك تنازعاً بين العوامل، لكنَّه كان يختار في حديثه نمطاً من الكلام، يكون بإعمال أحدهما، إذْ نجد من العرب من كان يعمل الأول، ونجد منهم أيضاً من كان يعمل الثاني؛ ولهذا نرجح أنَّ هذا الأسلوب عائد إلى تعدد اللهجات القبلية في الجزيرة العربية، فكل قبيلةٍ كانت تستخدم أسلوباً معينا في الكلام، إمَّا بإعمال الأول، وإمَّا بإعمال الثاني، وعندما جمع النحاة كلام العرب، سلموا بجواز إعمال أيهما، لكنَّهم اختلفوا في الأولى في العمل.

ولعلَّ من المفيد أن نبين أنَّ قول النحاة أنَّ الإضمار قبل الذكر من الأصول المرفوضة مردود بالاستعمال اللغوي، فالعرب تجيز في كلامها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد نصَّ ابن الشجري على ذلك، يقول: "وأقول: إنَّ إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيدٌ لقيته، وهندٌ قامت، وأخواك أكرمتهما، واخوتك انطلقوا، والنساء برزن، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة.

والثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد في سياقه الكلام مؤخراً، ورتبته التقديم، كقولك: ضرب غلامَه زيدٌ، وأكرمتهما أخواك، وكقولهم: في بيته يؤتي الحكم[1]، وكقول زهير:

إنْ تلقَ يوماً على عِلاته هَرِماً تلقَ السماحةَ مِنْهُ والنّدى خُلُقا[2]

ومثله في التنزيل: **﴿فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾**[3]، **﴿ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون﴾**[4] "[5].

---

[1] انظر: المستقصي في أمثال العرب ٢: ١٨٣.

[2] انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ٧٦، والمقتضب ٤: ١٠٣.

[3] طه آية ٦٧.

[4] القصص آية ٧٨.

[5] آمالي ابن الشجري ١: ١٨٩.

خروج (إذا) عن الظرفية*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز خروج "إذا" عن الظرفية، يقول الجرجاني: "وقد جوَّز أبو الحسن الجرَّ في إذا، وأجاز أبو العبّاس صريح الرفع، نحو: إذا يقوم زيدٌ إذا يقعد عمرٌو بمنزلة: وقت قيام زيدٍ وقت قعود عمرو"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ "إذا" ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط، منصوب على الظرفية الزّمانية، يقول سيبويه: "وأمَّا "إذا" فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها"[٢].

ويقول ابن هشام : "والجمهور على أنَّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية"[٣].

فـ "إذا" عند جمهور النحاة اسم، مضمن معنى الشرط، منصوب على الظرفية الزمانية، التي لا تفارقها أبداً، وقد اختلف هؤلاء النحاة في ناصب "إذا" على مذهبين:

الأول: إنّ ناصب"إذا" شرطها، فتكون بمنزلة متى وحيثما.

الثاني: إنَّ ناصبها ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، يقول السيوطي: "وفي ناصب "إذا" قولان: **أحدهما:** إنَّه شرطها، وعليه المحققون، واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات الشرط، **والثاني:** إنَّه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون"[٤].

---

* انظر: الكتاب ٤: ٢٣٢، المحتسب ٢: ٣٠٨، المقتصد ١: ٢٤٤، الجنى الداني ٣٧١، مغني اللبيب ١٢٨، شرح التسهيل ٢: ٢١١، الهمع ٣: ١٧٨.

١ المقتصد ١: ٢٤٤.

٢ الكتاب ٤: ٢٣٢.

٣ مغني اللبيب ١٢٩.

٤ الهمع ٣: ١٨١.

واضحٌ أنَّ هذا الخلاف في ناصب "إذا" ناشئٌ عن جعلهم إيّاها اسماً، ولا بد للاسم من عامل، يعمل فيه؛ إذ يستحيل وجود معمول من غير عاملٍ.

أمَّا أبو الحسن الأخفش وابن جني وابن مالك فقد أجازوا خروجها عن الظرفية، يقول ابن هشام: "زعم أبو الحسن الأخفش في ﴿**حتى إذا جاؤوها**﴾[1] أنَّ إذا جرٌّ بحتى"[2].

ويقول ابن جني في قراءة من قرأ "خافضةً رافعةً" بالنصب في سورة الواقعة: ﴿**إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضةً رافعةً إذا رجت الأرض رجاً**﴾[3]: "ويجوز أن تكون "إذا" الثانية، وهي قوله ﴿**إذا رجت الأرض رجاً**﴾خبراً عن "إذا"، ونظيره: إذا تزورني إذا يقوم زيدٌ، أي: وقت زيارتك إيّاي وقت قيام زيدٍ"[4].

ويقول ابن مالك: "ومن وقوعها مفعولاً به قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : "إنّ لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليَّ غضبى"[5]، ....، وإلى الحديث والآية أشرت بقولي: وقد تفارقها الظرفية، مفعولاً بها أو مجرورة بحتّى"[6].

وقد استدلّ هؤلاء النحاة بكثرة وقوعها بعد حتّى، كقوله تعالى: ﴿**حتى إذا جاؤوها**﴾[7]، وهو في القرآن كثير، وبقول الحماسي:

---

[1] الزمر آية ٧١.

[2] مغني اللبيب ١٢٨، ولم نعثر على رأي الأخفش فيما ين أيدينا من كتبه.

[3] الواقعة من آية ١ إلى أية ٤.

[4] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، ت: علي النجدي ناصف وزميلاه، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ٢: ٣٠٨.

[5] انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، باب النكاح، ٦: ١٥٨.

[6] شرح التسهيل ٢: ٢١١.

[7] الزمر آية ٧١.

وبَعْد غدٍ يالهْفَ نَفْسيْ مِنْ غدٍ   إذا رَاحَ أصْحَابي ولَسْتُ برائِحِ[1]

إذْ زعموا أنَّ "إذا" في موضع جرّ بدلاً من غدٍ، هذا بالإضافة إلى الحديث الذي استدلّ به ابن مالك.

وما استدلّ به هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنّ حد الاسم لا ينطبق على "إذا"، فالاسم، كما يرى النحاة، كلمة تدلّ على معنى في نفسها مفرداً، غير مقترن بزمانٍ محصل يمكن أنْ يفهم بنفسه[2]، وهذا غير متحقق في "إذا" ؛ إذْ لا تدلّ على معنى في نفسها، وإنَّما تؤدي دوراً وظيفياً، هو الربط بين الجملتين؛ لتؤدي معنىً مفيداً.

ثانياً: إنِّ علامات الأسماء لا تنطبق عليها، إذْ لا تقبل الجر بحروف الجر المختلفة، ولا تنون، ولا تنادى، ولا تدخلها (ال)، ولا تكون فاعلاً أو مبتدأ أو مضافاً إليه.. الخ، وهذه أهم خصائص الاسم، يقول ابن مالك:

بالجرِّ والتنوينِ والنِّــدا والْ   ومسندٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ[3]

وكان جمهور النحاة قد ردّوا ما استدلّ به ابن جني وابن مالك، فقالوا إنّ ورودها بعد "حتى" ليس دليلاً على أنَّها مجرورة؛ لأنَّ "حتى" هنا حرف ابتداء لا عمل له، وأمَّا ﴿**إذا رجت الأرض رجاً**﴾[4]، فإذا الثانية بدلٌ من الأولى، وأمّا إذا في البيت فظرف للهف، وأمَّا في الحديث فـ "إذا" ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم، يقول ابن هشام : "والجمهور على أنَّ "إذا" لا تخرج عن الظرفية، وأنَّ حتى في نحو: ﴿**حتى إذا جاؤوها**﴾[5] حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل لها، وأمَّا ﴿**إذا وقعت الواقعة**﴾[6] فإذا الثاني بدلٌ من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها

---

[1] انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٣: ١٢٦٦.

[2] انظر: البطليوسي في إصلاح الخلل ١٤.

[3] انظر: ألفية ابن مالك.

[4] الواقعة آية ٤.

[5] الزمر آية ٧١.

[6] الواقعة آية ١.

محذوف لفهم المعنى، وحسَّنه طول الكلام، وتقديره بعد "إذا" الثانية، أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة، وأمَّا "إذا" في البيت فظرف للهف، ....، وأمَّا الحديث فـ "إذا" ظرف لمحذوف، وهو مفعول أعلم"[1].

ويبدو أنَّ "إذا" أداة شرط غير جازمة، رابطة بين جملتين، ولا محل لها من الإعراب على الإطلاق ، فليست ظرفاً ولا مبتدأ ولا مفعولاً.. الخ؛ لأنَّها لا تدل على مسمى، ولا تنطبق عليها علامات الأسماء، فالاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذا غير متحقق في "إذا"؛ إذ ليس لها معنى معجمي معروف، يمكن أن ينسب إليها، وأمّا علامات الأسماء من جر وتنوين ونداء ودخول (ال) وقبول الإسناد فإنَّها لا تقبل أيًّا منها ؛ ولهذا نرجّح أنَّها حرف شرط بمنزلة "إنْ"، وإن اختلفا في المعنى، وممّا يدل على ذلك أنَّ العرب قد جزمت بـ "إذا" في بعض لغاتها، وهذا يشير إلى أنَّها تشترك مع "إنْ" في إفادة معنى الشرط، مع اختلاف يسير في المعنى، يقول سيبويه: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإنْ، حيث رأوها لما يستقبل، وأنَّها لا بُدَّ لها من جواب.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصلُها خُطَانا إلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ[2]

وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللّهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهم تَقِدِ[3]

وقال بعض السَّلوليين:

إذا لمْ تَزَلْ في كلِّ دارٍ عرفْتها لَهَا وَاكِفٌ من دَمْعِ عينكَ يَسْجُمِ[4] "[5]

---

[1] مغني اللبيب ١٢٩.

[2] انظر: ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ، ص٨٨، والمقتضب ٢: ٥٧، وشرح المفصل ٧: ٤٧.

[3] انظر: ديوا ن الفرزدق، مفردات الأبيات ٢٠٠، وشرح التسهيل ٢: ٢١١.

[4] انظر: خزانة الأدب ٧: ٢٢.

[5] الكتاب ٣: ٦٢.

ويقول ابن مالك : "وإنّما جاز أن يجزم بها في الشعر؛ لأنَّ فيها ما في إنْ من ربط جملة بجملة"[1].

[1] شرح التسهيل ٢: ٢١١.

(سوى) بين الظرفية والتصرف*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة (سوى) بين الظرفية والتصرف ، يقول الجرجاني: "ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً، كعند وسوى"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

اختلف نحاة البصرة والكوفة في (سوى)، فزعم البصريون أنّها اسم، يلزم الظرفية، يقول سيبويه "ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك"[٢]، ويقول: "وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك"[٣].

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى ما ذهب إليه سيبويه من كون (سوى) اسماً يلزم الظرفية، يقول أبو علي الفارسي: "ومن ظروف المكان ما يستعمل اسماً وظرفاً؛ ومنها ما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل اسماً، **فالأول:** كخلف وقدام وأمام، **والثاني:** نحو عندي وسوى وسواء"[٤].

فالفارسي والجرجاني ومن قبلهم من نحاة البصرة أمثال المبرد وابن السراج تابعون لسيبويه في هذه المسألة آخذون برأيه.

وقد استدلّ أهل البصرة لتدعيم وجهة نظرهم بدليل واحد، وهو قولهم: جاء الذي سواك، فسواك هنا ظرف بمعنى مكانك، وهو واقع في صلة الموصول، ولو لم

---

* انظر: الكتاب ج١ ص٤٠٧، المقتضب ج٤ ص٤٣٩، الأصول ج١ ص١٩٩، الإنصاف م٣٩، شرح المفصل ج٢ ص٤٤، شرح التسهيل ج٢ ص٣١٤، شرح الرضي ص١٣١، البسيط ج٢ ص٨٨٢ ، الارتشاف ج٢ ص٣٢٦، شرح التصريح ج١ ص٣٦٢، الهمع ج٣ ص١٦٠، شرح الأشموني ج٢ ص١٥٨.

١ المقتصد ١: ٦٥٢.

٢ الكتاب ١: ٤٠٧.

٣ الكتاب٢: ٣٥٠.

٤ الإيضاح العضدي ١٦٥.

يكن ظرفاً ما صحّ الكلام، يقول الأنباري: "فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها، بخلاف غير"[١].

فـ"سوى" عند البصريين ظرف غير متصرف، لا تدخل عليه العوامل، فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، ولا تدخله حروف الجر، يقول ابن أبي الربيع: "وإدخال (مِنْ) على الظروف كإدخال حروف الجر، كلها تصرف، فلا يقال إلا حيث قالت العرب؛ ولا يقال في الكلام: أخذت هذا من سواك، وإنَّما يقال هنا: أخذت هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسماً مجروراً بمن، ولا بغير (من)، إلا في الشعر"[٢].

أمّا أهل الكوفة فقد قالوا إنَّها تكون ظرفاً، ولكنَّها تخرج عن الظرفية، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "سوى" تكون اسماً، وتكون ظرفاً"[٣].

فأهل الكوفة، كما هو واضح، لم يخالفوا أهل البصرة، إلا في قولهم: إنَّها تخرج عن الظرفية، إذْ هم مقرّون أنَّها تكون ظرفاً، وقد استدلَّ أهل الكوفة بالسماع شعراً ونثراً ، فمن الشعر قول الشاعر:

ولا يَنْطِقُ المكروهَ مِنْ كَانَ مِنْهُم   إذا جَلَسُوا منّا ولا مِنْ سِوائِنا[٤]

وقول الأعشى:

تجانفُ عَنْ جوِّ اليمامةِ نَاقَتِـــيْ   وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسوَائِكَا[٥]

وقول أبي دُؤاد:

وكلُّ مَنْ ظنَّ أنَّ الموتَ مُخطِئُــهُ   مُعَلّلٌ بِسِواء الحقِّ مَكْــذُوبُ[٦]

وقول الآخر:

---

١ الإنصاف ١ : ٢٩٦، م٣٩.

٢ البسيط ٢ : ٨٨٢.

٣ الإنصاف ١ : ٢٩٥، م٣٩.

٤ انظر: الكتاب ١: ٣١، ٤٠٨.

٥ انظر: ديوان الأعشى ١٢٩، والكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨.

٦ انظر: شرح المفصّل ٢: ٨٤.

أأترك لَيْلى ليسَ بَيْني وبَيْنَها سِوَى ليلةٍ إنِّي إذَنْ لصَبُــــورُ[1]

وقول الآخر:

لديْكَ كَفيلٌ بِالمنَى لِمُؤمِّـــلِ وإنَّ سِواكَ مَنْ يُؤمِّلُهُ يَشْقَـى[2]

وقول الآخر:

وإذا تُباعُ كريمةٌ أوْ تُشْتَــرى فَسِواكَ بَائِعُها وأَنْتَ المشْتَرِي[3]

وقول الآخر:

ذكرُكَ اللهَ عِنْدَ ذكرِ ســـواه صَارِفٌ عَنْ فؤادِكَ الغَفَلاتِ[4]

وقول الآخر:

فلمّـــا صـــرّح الشـــرُ فأمْسَـــى وهـــوَ عـــريانُ

ولمْ يبقَ سِوَى العـــــــدوا نِ دِنّاهـــم كمَـــا دَانُـــوا[5]

ومن النثر قول العرب، فيما حكاه الفراء، : "أتاني سواؤك".

أمّا أبو القاسم الزجاجي فقد خالف النحاة جميعاً، إذ زعـم أنَّ "ســوى" اسـم ملازم للإضافة ، ولا علاقة له بالظرفية، يقول: "وأمّا الظروف فنحو: "خلف، وأمام، وقدام، ووراء، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومـع" وما أشبه ذلك من الظروف، وهي كثيرة، وفيما ذكرناه دليل على ما بقي.

وأمّا الأسماء، فنحو: "مثل، وشِبْه، وشبيه، وسُوى، وسُواء، وسَواء، وحَــذو، وقرب ، ولدى، وكل، وبعض، وغير" وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تستعمل مفردة"[6].

---

[1] انظر: ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار مصر للطباعة، بلا تاريخ ص١٣٩.

[2] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣١٥.

[3] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣١٥.

[4] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣١٥.

[5] انظر: شرح ديوان الحماسة ١ : ٣٥.

[6] الجمل ص٦٢.

ويبدو لنا من تتبع الكتب التي تحدثت عن هـذه المسـألة أنَّ فيهـا اختلافـاً واضحاً، وقد أتى هذا الاختلاف من قول النحويين إنَّها تكون ظرفاً، مع أنَّها تفيد مـا تفيده "غير"، ولا تشير إلى الظرفية المكانية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكـام ما لغير فيما سبق؛ لأنَّها مثلها؛ لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة علـى أنَّ معنـى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحدٌ، وأنَّه لا أحد منهـم يقـول إنَّ سـوى عبارة عن مكان أو زمان"[1].

وكان سيبويه في حيرة من استعمال "سوى"، حيث أشار إلـى أنَّهـا بمعنـى مكانك كما سبق، لكنّه عاد وصرّح في موضع آخر بأنَّها تكون بمعنى غير، يقـول: "إلا أنَّ في سواك معنى الاستثناء"[2]، ويقول: "فعلوا ذلك؛ لأنَّ معنـى سـواء معنـى غير"[3].

وقد تابع النحويون البصريون سيبويه في ذلك، فجاء الأمر عندهم مضطربـاً كما كان عند سيبويه، يقول ابن السراج: "وسوى وسواء إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلا ظرفاً"[4].

ويقول ابن يعيش: "وغير المتصرف نحو عند وسوى إذا كان بمعنى غير"[5].

أمّا ابن مالك فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، حيث رأى أنَّ "سوى" لا تمت إلى الظرفية بأيِّ صلة، وإنَّما هي اسمٌ بمعنى "غير"، تعامل معاملتها، يقول ابن مالك: "صرّح سيبويه بأنَّ معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية، كمـا هـي منتفية عن غير ، فإنَّ الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصحّ كونه ظرفاً"[6].

---

١ شرح الأشموني ٢ : ١٥٨.

٢ الكتاب ٢ : ٣٥٠.

٣ الكتاب ١ : ٣٢.

٤ الأصول ١ : ١٩٩.

٥ شرح المفصّل ٢ : ٤٤.

٦ شرح التسهيل ٢ : ٣١٦.

وقد لاحظ الرضي والجواليقي وابن ولاد ما لاحظه ابن مالك من أنَّ سوى لا تشير إلى الظرفية المكانية؛ يقول الرضي: "فليس الآنَ فيه معنى الظرفية"[١].

ويقول الجواليقي : "أمّا سوى فلم يختلفوا في أنّها تكون بمعنى غير، تقول: رأيت سواك، أي غيرك، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة، وقال الأعشى:

ومَا قَصَدتْ مِنْ أهْلِهَا لِسِوَائِكَا

أي لغيرك، وهي أيضاً غير ظرف، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان، وبدل، لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير"[٢].

ويقول ابن ولاد: "سِوى بمعنى غير مكسور الأول، مقصور يكتب بالياء، وقد يفتح أوله فيمدّ، ومعناه معنى المكسور، قال الأعشى بفتح ومدّ:

ومَا قَصَدتْ مِنْ أهْلِهَا لِسِوَائِكَا "[٣]

ويبدو لنا ممّا سبق أنَّ "سوى" اسمٌ متصرفٌ بمنزلة (غير)، لا يمتُّ إلى الظرفية بأيِّ صلة؛ إذْ لم تأتِ "سوى" فيما بين أيدينا من نصوص، مفيدة لمعنى الظرفية، كما يقول النحاة، بل إنَّ من النحاة من نصَّ على أنَّها اسم متصرف، بمنزلة غير، ولا علاقة له بالظرفية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق؛ لأنّها مثلها، لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنَّ معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، وأنَّه لا أحد منهم يقول إنَّ "سوى" عبارة عن مكان أو زمان"[٤].

أمَّا ما استدلّ به النحاة من أنَّ "سواك" إنَّما كانت ظرفاً لوقوعها موقع الجمل الموصولة في نحو: جاء الذي سواك، فإنّما يتوجه على أنَّ "سوى" خبر لمبتدأ محذوف تقديره : جاء الذي هو سواك، ومن المعلوم أنَّ ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول الأصوليون.

---

١ شرح الرضي ٢: ١٣٢.

٢ الخزانة ٣: ٤٣٧.

٣ الخزانة ٣: ٤٣٧.

٤ شرح الأشموني ٢: ١٥٨.

تعريف الحال*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة مجيء الحال معرفةً، نحو: أرسلها العراك، وفعلته جهدك.. الخ، حيث قال إنَّ الحال لا تكون إلا نكرة، فإنْ جاءت معرفةً فذلك من قبيل الشاذ، الذي لا يقاس عليه، وهو مع هذا على التأويل بنكرة، يقول: "اعلم أنَّه لما اشترط التنكير في الحال قدّر كأنَّ سائلاً سأله عن قولهم: طلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك، فقال: إنَّ جهدك معرفة بالإضافة، وكذا عوده، والعراك معرف بالألف، فقد وقعت المعرفة موقع الحال، فأجاب بأنَّ الكلام ليس على ظاهره، وأنَّ هذه الأشياء محمولة على أنَّها مصادر أفعال مضمرة، فإذا قلت: طلبته جهدك، فكأنك قلت: طلبته تجتهد جهدك، بمنزلة قوله: تجتهد اجتهادك، على أن يكون تجتهد جملةً من الفعل في موضع الحال، كما نقول : مرَّ زيدٌ يسرع، فيجري مجرى قولك: مسرعاً، فكذلك طلبته تجتهدُ، بمنزلة قولك: طلبته مجتهداً، إلا أنَّه اضمر، وجعل المصدر دليلاً عليه، كما تقول: إنَّما أنت سيراً، تريد: تسير سيراً"[1].

وقد أخذ الشيخ عبد القاهر الجرجاني في هذا برأي أبي عليّ الفارسي والبصريين في وجوب تنكير الحال، فإنْ وردت معرفةً فهي عند أبي علي منصوبة على أنَّها مفعولات مطلقة لفعل محذوف، يدلّ عليه المصدر، يقول أبو علي الفارسي: "فإن قلت: فقد قالوا: طلبته جهدك وطاقتك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف ، وهي أحوال؛ فالقول إنّ هذه الأشياء ليست أحوالاً، وإنَّما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير:طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدلَّ جهدك والعراك على تجتهد وتعترك ، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالّة عليه"[2].

---

* انظر: الكتاب ج١ ص٣٧٢، ٣٧٥، المقتضب ج٣ ص٢٣٤، الأصول ج١ ص٢١٤، شرح المفصل ج٢ ص١٢، المقتصد ج١ ص٦٧٧، الإيضاح ص١٧٢، شرح الرضي ج٢ ص١٦، شرح التسهيل ج٢ ص٣٢٦، الهمع ج٤ ص١٨، شرح الأشموني ج٢ ص١٧١.

١ المقتصد ١ : ٦٧٧.

٢ الإيضاح العضدي ١٧٢.

ومن المعلوم أنّ نحاة البصرة والكوفة مجمعون على عدم تجويز مجيء الحال معرفة، وقد خالفهم في ذلك يونس والبغداديون فأجازوا أنْ يكون الحال معرفة.

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

أجمع النحاة بصريون وكوفيون على منع مجيء الحال معرفةً، فإن وردت معرفة فهي في تأويل النكرة، ويحكم عليها بالشذوذ، الذي لا يقاس عليه، يقول سيبويه: "وهذا ما جاء منه في الألف واللام، وذلك قولك: أرسلها العراك. قال لبيد ابن ربيعة:

فأرسلَها العِراكَ ولَمْ يَذُدْها وَلَمْ يُشْفِقْ عَلى نَغَصِ الدّخَالِ[1]

كأنّه قال: اعتراكاً

وليس كلّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام"[2].

ويقول أيضاً: "وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة، وذلك قولك: طلبته جهدك، كأنّه قال: اجتهاداً، وكذلك طلبته طاقتك.

وليس كلّ مصدر يضاف، كما أنَّه ليس كلّ مصدرٍ تدخله الألف واللام في هذا الباب"[3].

ويقول ابن يعيش: "وقد جاءت مصادر في موضع الحال، لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات، فمنها ما فيه الألف واللام، ومنها ما هو مضاف، فأمّا ما كان بالألف واللام فنحو قولهم:

فأرْسَلَها العَرَاكَ ولَمْ يَذُدْها وَلَمْ يُشْفِقْ عَلى نَغَصِ الدّخَالِ

[1] انظر: ديوان لبيد، شرح وضبط: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص٩٤، وشرح المفصل ٢: ٦٢.

[2] الكتاب ١: ٣٧٢.

[3] الكتاب ١: ٣٧٣.

فنصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك يعارك معاركـــة وعراكـــاً، وجعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة، إذْ كان في تأويل معتركة، وذلك شاذّ لا يقاس عليه"[1].

ويقول السيوطي: "يجب في الحال التنكير؛ لأنَّها خبر في المعنى؛ ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور"[2].

وقد تأول جمهور النحويين ما ورد من الحال معرّفاً بتأويلاتٍ مختلفةٍ علـــى النحو التالي:

أولاً: إنَّ ما ورد من الحال معرفةً منصوب على أنّه مفعول مطلق ، لفعلٍ محذوف، يكون هو الحال، والمصدر دالٌّ عليه، فأرسلها العراك، أيْ أرسـلها تعـترك العراك، وقد قال بهذا أبو علي الفارسي، يقول: "وإنَّما الحـال الفعـل الـذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته تجتهدُ، وأرسلها تعـترك، فدلَّ جهدك والعراك على تجتهد وتعترك ، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالّة عليه"[3].

ثانياً: إنّ الحال محذوف، وهو الناصب للمعرفة في هذا الباب، ولكنَّه ليس بفعـلٍ، وإنَّما هو وصف منصوب على الحالية، فالتقدير في "أرسلها العـراك" هـو "أرسلها معتركة العراكَ"، فـ"معتركة" منصوب على الحاليـة، و "العـراك" منصوب على المصدرية بـ "معتركة" ،يقول أبو حيان: "ومذهـب الأخفـش والمبرد أنّ هذه الأسماء ليست بأحوالٍ في الحقيقة ، إنّما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة، فبعض هؤلاء قدَّر تلك العوامل أفعـالاً، وهـو مذهـب الفارسي، وبعضهم قدّرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال، فيكون التقدير فـي أرسلها العراك: تعترك أو معتركة"[4].

---

1 شرح المفصّل ٢ : ٦٢.
2 الهمع ٤: ١٨.
3 الإيضاح العضدي ١٧٢.
4 الارتشاف ٢: ٣٣٨.

وتأول بعضهم ما جاء بـ "الألف واللام"، نحو: "الجمّاء الغفير" و "الأول فالأول" على زيادة الألف واللام ، يقول الخليل رحمه الله فيما رواه عنه سيبويه في كتابه: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّهم أدخلوا الألف واللام في هذه الحروف ، وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام"[1].

ويقول المبرد: "فأمّا الأول فإنّما انتصب على الحال، وفيه الألف واللام؛ لأنّه على غير معهود، فجريا مجرى سائر الزوائد"[2].

ويقول الرضي: "ومنه قولهم: أدخلوا الأول فالأول، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يذهب الصالحون أسلافاً: الأول فالأول"[3] أي مترتبين، واللام زائدة، كما في الجماء الغفير"[4].

أمَّا ابن يعيش وابن مالك فقد وصفا ما جاء من الحال معرفة، بأنّه من الشاذ الذي لا يقاسُ عليه، يقول ابن يعيش: "وذلك شاذ، لا يُقاسُ عليه"[5].

ويقول ابن مالك: "وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه وتأويله بنكرة، ومن المعرف بالألف واللام قولهم: ادخلوا الأول فالأول، أيْ مترتبين، وجاءوا الجمّاء الغفير، أي جميعاً، وأرسلها العراك أي معتركة. ومنه قراءة بعضهم: **﴿لَيَخرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ﴾**[6] ومن المعرّف بالإضافة قولهم: رَجَعَ عَوْدَهُ على بدئه، وجلس وحده، وفعل ذلك جَهْدَه وطاقتَه، والمعنى رجع عائداً، وجلس منفرداً، وفعل جاهداً ومطيقاً، ومن المعرف بالإضافة مؤولاً بنكرة، قولهم تفرقوا أيديَ سبأ"[7].

---

[1] الكتاب ١: ٣٧٥.

[2] المقتضب ٣: ٢٧١.

[3] سنن الدارمي، طبع بعناية محمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، كتاب الرقائق ٢: ٣٠١.

[4] شرح الرضي ٢: ٢١.

[5] شرح المفصّل ٢: ٦٢.

[6] المنافقون آية ٨، وانظر: البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٨: ٢٧٠.

[7] شرح التسهيل ٢: ٣٢٦.

وكان الذي منع مجيء الحال معرفة على رأي الجمهور هو أنَّ الحال خبر، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، يقول ابن السراج: "ولا تكون الحال إلا نكرة؛ لأنَّها زيادة في الخبر والفائدة"[١].

ويقول ابن يعيش: "إنّما استحقت الحال أن تكون نكرة؛ لأنَّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أنّ قولك: جاء زيدٌ راكباً قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنَّها مستفادة"[٢].

ويقول الرضي الاستراباذي : "إنَّما كان شرطها أن تكون نكرة؛ لأنَّ النكرة أصل، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكر فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرفت، وقع التعريف ضائعاً"[٣].

لكنَّ ما ذهب إليه جمهور النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ الخبر يخرج عن أصله، فيأتي معرفة، نحو: زيد المنطلق، ومادام أنّ الغرض من الخبر والحال الإخبار، فلا مانع من مجيء الحال معرفة، كما جاء الخبر معرفة، ولا سيما أن الاستعمال اللغوي قد اتسع فيه.

ثانياً: إنَّ الجمهور قد وصفوا ما جاء عن العرب بالشذوذ، مع أنّه قد ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً.

ثالثاً: إنَّهم لجأوا إلى التأويل، ومن المعلوم أنّ التأويل من أضعف ما يلجأ إليه النحوي في دراسة اللغة، يقول أبو حيان: "والقول الأول أحسن؛ لأنّا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره"[٤]، ويقول أيضاً: "ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذْ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر لا يكون إلا بمرجّح"[٥].

---

١ الأصول ١: ٢١٤.

٢ شرح المفصّل ٢: ٦٢.

٣ شرح الرضي ٢: ١٥.

٤ البحر المحيط، طبعة دار أحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

٥ السابق ٢: ٢٥٨.

أمّا البغداديون فقد نهجوا في هذه المسألة منهجاً وصفياً، فأجازوا مجيء الحال معرفةً، سواء كان بـ"أل" أم بالإضافة، يقول أبو حيان: "ومذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال، وأجاز يونس والبغداديون أنْ تأتي معرفةً، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ"[1]، ويقول السيوطي: "وجوّز يونس والبغداديون تعريفها، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، قياساً على الخبر، وعلى ما سُمِع من ذلك"[2].

ولعلّ من الواضح أنَّ نحاة بغداد قد تخلوا عن الأصول التي فرضها النحاة في دراسة اللغة ، والتي تنص على أنَّ النكرة أصل للمعرفة، وأنَّ الحال خبر، فيجب أن يكون نكرة، فأجازوا وقوع الحال معرفة، بدون تأويل، وشاهدهم في ذلك السماع، فقد ورد الحال في كلام العرب شعراً ونثراً معرّفاً؛ سواء كان التعريف بالإضافة أمْ بـ"ال"، وذلك نحو: جاء وحدَه، وفعلته جهدك، وأرسلها العراك... الخ.

وعلى الرغم من وجاهة رأي البغداديين في قبول ما ورد عن العرب في تعريف الحال دون تأويله، أو وصفة بالشذوذ، إلا إننا نرى أنَّ القياس عليه أمر مستبعد؛ لأنّه يخلط في بعض جوانبه بين النعت والحال، فالقائل: جاء زيد الراكب، قد تكون الحركة على "الراكب" دليلاً على الفصل بين النعت (بالرفع) والحال (بالنصب)، ولكنَّ الأمر يلتبس في مثل قولنا: قابلت زيداً الراكبَ، واللغة تحبّ التخلص من اللبس؛ لتؤدي غايتها وهدفها في التعبير عمّا في النفس وإدراك ما سمع.

والذي نرتضيه من بين هذه الآراء هو قبول ما جاء عن العرب من تعريف الحال دون تأويل، ولكن مع عدم القياس عليه؛ لأنَّ تعريف الحال في نحو: جاء زيد الراكبَ، قياساً على: أرسلها العراك، لا معنى له؛ لأنَّ المعنى يتبين بالنكرة، ومادام أنّ الأكثر استعمال النكرة فلا داعي للعدول عنها، يقول الرضي: "ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرفت وقع التعريف ضائعاً"[3].

---

[1] الارتشاف ٢: ٣٣٧.

[2] الهمع ٤: ١٨.

[3] شرح الرضي ٢: ١٥.

وقوع الفعل الماضي حالاً*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة مجيء الحال فعلاً ماضياً، مثل: "جاءني زيدٌ سار غلامه" حيث ذكر الخلاف، ومنع أن يكون الفعل الماضي حالاً، إلا بتأويل أنْ يكون صفة لموصوف محذوف أو بتقدير "قَدْ"، يقول: "وأمَّا الفعل الماضي فإنّما لم يكن حالاً في الظاهر، نحو: أن نقول: هذا زيدٌ قام ، وجاءني زيد سار غلامه، كما قلت: مررت برجل قام، وجاءني رجل سار غلامه : لأجل أنّ الحال ما حضر، والماضي منقطع منقض، فإنْ أتي بقد جاز، وذلك قولك: هذا زيد قد قام؛ لأجل أنَّ قد تقرب الماضي من الحال، فيجري مجرى الحاضر، نحو قولك: مررت بزيد يقوم، وهذا زيد يقوم،... ويجوز أن تجعل الماضي صفة لمحذوف هو حال، فيقال: هذا زيدٌ قام، كأنّه قيل: هذا زيدٌ رجلاً قام، فقام صفة لرجلٍ، وهو حالٌ"[1].

وهو في هذا متابعٌ لأبي علي الفارسي والبصريين، يقول أبو علي: "وما كان صفةً للنكرة جاز أنْ يكون حالاً إلى المعرفة، إلا الفعل الماضي، فإنّه لا يكون حالاً حتى يكون معه قدْ مضمرة أو مظهرة، أو تجعل الماضي وصفاً لمحذوف، كقوله تعالى: ﴿**أو جاؤوكم حصرت صدورهم**﴾[2]، أيْ جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم؛ فحذف الموصوف المنتصب على الحال، وأقيم صفته مقامه"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

---

* انظر: المقتضب ج٤ ص١٢٣ ، الأصول ج١ ص٢١٦، المقتصد ج٢ ص٩١٤، الإيضاح ص٢١٨، الإنصاف ١: ٢٥٢، م٣٢، التبيين ٣٨٦، م٦٣، اللباب ج١ ص٢٩٣، شرح المفصل ج٢ ص٦٩ ، شرح الرضي ج٢ ص٤٥ ، الارتشاف ج٢ ص٣٦٦، المساعد ج٢ ص٤٧، الهمع ج٤ ص٤٩، الأشموني ج٢ ص١٩١، البحر المحيط: الطبعة الثانية دار أحياء التراث العربي ج٣ ص٣١٧.

[1] المقتصد ٢ : ٩١٤.

[2] النساء آية ٩٠.

[3] الإيضاح العضدي ٢١٨.

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل الماضي لا يأتي حالاً، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً"[١].

وقد استدلّ البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ الفعل الماضي منقطع، ولا يمكن أنْ يدل على الحال؛ لذا فلا يجوز أنْ يكون حالاً، يقول المبرد: "وإنَّما قبحه أنَّ الحال لما أنت فيه، و (فَعَلَ) لما مضى ، فلا يقع موضع الحال"[٢] .

ويقول الأنباري: "إنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه"[٣].

الثاني: إنّ الذي يصلح أنْ يكون حالاً هو ما جاز فيه الآن أو الساعة ، وهذا لا يكون في الماضي، فلا تقول: جاءني زيد سار غلامه الآن، يقول الأنباري: "والوجه الثاني: إنَّه إنَّما يصلح أنْ يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآنَ" أو "الساعة"، نحو: مررت بزيدٍ يضربُ، ونظرت إلى عمروٍ يكتب؛ لأنّه يحسن أنْ يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أنْ لا يكون حالاً"[٤].

وقد أجاز البصريون أنْ يأتي الفعل الماضي حالاً ، ولكنْ بتأويل، وهو أنْ يقدّر معه "قَدْ" مضمرةً، أو تكون الجملة الفعلية التي فيها الفعل الماضي صفة لموصوف محذوف، منصوب على الحالية، يقول ابن السّراج: "فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابُدّ أنْ يكون معه "قَدْ"، إمَّا ظاهرة، أو مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً"[٥].

---

[١] الإنصاف ١: ٢٥٢ ، م٣٢.

[٢] المقتضب ٤: ١٢٣.

[٣] الإنصاف ١: ٢٥٤، م٣٢.

[٤] الإنصاف ١: ٢٥٤، م٣٢.

[٥] الأصول ١ : ٢١٦.

ويقول ابن يعيش: "وربَّما حذفوا منه "قَدْ" وهــم يريدونهــا، فتكــون مقــدّرةَ الوجــود إنْ لم تكن في اللفظ، قال الشاعر:

وطَعْنٍ كفــمِ الـــزقّ غذَا والـــزِّقُّ مـــلآنُ[1]

والمراد قد غذا"[2]

وكان الفراء من الكوفيين قد ذهب إلى ما ذهب إليـــه البصريـــون، يقـــول: "والحال لا تكون إلا بإضمار "قد"، أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: ﴿**أو جـــاؤوكم حصرت صدورهم**﴾[3] يريد – والله أعلم – جاؤوكم قد حصرت صدورهم"[4].

لكنَّ ما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ ما منعوه من عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً مردودٌ بوروده بكـــثرة في القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً، يقول أبو حيان: "فقد جاء منـــه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[5] ، ويقول أيضاً: "كَثُر ذلك فـــي لســـان العـــرب كثـــرة توجب القياس"[6].

ثانياً: إنَّهم يؤولون ما ورد في القرآن الكريم وكـــلام العـــرب بتقديـــر "قـــد"، أو موصوف محذوف قبل الفعل الماضي ، ومن المعلـــوم أنَّ التقديـــر خـــلاف الأصل، كما يقول النحاة.[7]

---

[1] انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١: ٣٧.

[2] شرح المفصّل ٢: ٦٧.

[3] النساء آية ٩٠.

[4] معاني الفراء ١: ٢٤.

[5] البحر المحيط ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١١هـــ، ٣: ٣١٧ .

[6] البحر المحيط ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانيـــة ١٤١١هـــ، ٨: ٤٢٣.

[7] انظر: شرح الرضي ١: ٥١٧.

ثالثاً: إنّ المعنى لا يحتاج إلى تقدير موصوف أو "قَدْ" قبل الفعـــل المـــاضي؛ لأنّ المعنى تامٌ ومستقيم، وليس في حاجة إلى تقديرهما، يقول ابن مالك: "وحـــقٌ المحذوف المقدر ثبوته أن يدلّ على معنى لا يدرك بدونه"[1].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً"[2].

وقد استدلوا لهذا المذهب بما يلي:

أولاً: أمّا السماع فقوله تعالى: ﴿**أو جاؤوكم حصرت صدورهم**﴾[3]، وقوله تعـــالى: ﴿**هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا**﴾[4]، وقول الشاعر:

وإنّي لتعْروني لِذكْرَاكِ نَفْضَـــةٌ كما انْتَفضَ العصفُوْرُ بلّله القطْرُ[5]

وقول الآخر:

له كفلٌ كالدّعصِ لبّدهُ النّـــــدى إلى حاركٍ مثلِ الغبيطِ المـــذأّبِ[6]

وقوله أيضاً:

دريرٍ كخذروفِ الوليدِ أمـــرّه تقلّب كفّيْـــــهِ بِخَيْـــطٍ مُوصَّـــلِ[7]

وقول طرفة:

وكرّى إذا نَادَى المضافُ مُحنَّبا كسِيدِ الغَضا نبّهتهُ المـــــتورّدِ[8]

---

[1] شرح التسهيل ٢: ٣٥٣.

[2] الإنصاف ١: ٢٥٢ م٣٢.

[3] النساء آية ٩٠.

[4] يوسف آية ٦٥.

[5] انظر: شرح أشعار الهذليين ٢: ٩٥٧، والرواية في الديوان:

إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرهـــــا كما انتفض العصفور بلله القطـــرُ

والإنصاف ١: ٢٥٣، م ٣٢.

[6] انظر: ديوان امرئ القيس: ضبط وتصحيح: مصطفى عبد الشـــافي، دار الكتـــب العلميـــة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـــ ص٣٣.

[7] انظر: ديوان امرئ القيس ١١٩.

[8] انظر: ديوان طرفة: المكتبة الثقافية، بيروت، ص٣٢.

وقول الذبياني:

سَبَقْتَ الرجالَ الباهِشِيْنَ إلى العُلاَ كَسَبْقِ الجوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ[1]

ثانياً: أمَّا القياس فقد استدلوا بما يلي:

أولاً: إنّ ما جاز أنْ يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: جاء رجلٌ مسرعٌ، وجاء الرجل مسرعاً، يقول الأنباري: "وأمّا القياس فلأنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررت برجل قاعد وغلام قائم" جاز أنْ يكون حالاً للمعرفة ، نحو "مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً" والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو "مررت برجل قعد، وغلام قام"، فينبغي أنْ يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو "مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام"، وما أشبه ذلك".[2]

ثانياً: إنَّه يجوز أن تقام الأزمنة مقام بعضها، فإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل في قوله تعالى: ﴿**وإذ قال الله يا عيسى بن مريم**﴾[3] جاز أيضاً أنْ يقام الماضي مقام الحال في: جاء الرجل ذهب عقله.

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع، فقالوا إنّه لا حجة للكوفيين في قوله تعالى: ﴿**إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم..**﴾[4] ؛ لأنّ جملة "جاؤوكم" تحتمل أكثر من وجهٍ، فهي إمّا بتقدير قد، أو أنَّها صفة لموصوف محذوف، أي جاؤوكم قوما حصرت صدورهم، أو أنْ تكون خبراً بعد خبر، أو أنَّها على الدعاء، كما زعم المبرد[5].

أمَّا قول الشاعر:

كما انتفضَ العصفورُ بلّلَه القطْرُ

---

[1] انظر: ديوان النابغة: ت: الدكتور مفيد محمد قميحة، دار المطبوعات الحديثة ٥٧.

[2] الإنصاف ١: ٢٥٣، م٣٢.

[3] المائدة آية ١١٦.

[4] النساء آية ٩٠.

[5] انظر: المقتضب ٤: ١٢٤.

فقد تأولوه بأنَّه على تقدير "قَدْ"، وقد حذفت من البيت لضرورة الشعر، وكذلك الأمر في بقية الأبيات، يقول الأنباري: "وأمَّا قول الشاعر:

كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَه القطْرُ

فإنّما جاز ذلك؛ لأنَّ التقدير فيه: " قد بلّله القطر، إلا أنَّه حذف لضرورة الشعر"[١].

ويبدو أنَّ الذي جعل البصريين يمنعون ذلك هو أنَّهم اشترطوا في الحال أنْ تكون مقارنة أو منتظرة، وهذا غير موجود في الفعل الماضي؛ لذا أجازوا ما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً على تقدير "قد"؛ لأنَّها، كما يزعمون، تقرّبه من الحال، يقول العكبري: "وقال الكوفيون يجوز ذلك؛ لأنَّ أكثر ما فيه أنَّها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع، كما لا تمنع الحال المقدّرة"[٢].

وقد ذهب ابن مالك وأبو حيان إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء الحال فعلاً ماضياً، بدون تقدير "قَدْ"، يقول ابن مالك: "وزعم قوم أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله (قد) ظاهرة، إلا وهي قبله مقدّرة؛ وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير؛ ولأنَّ وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به، إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدّر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل قد تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿**وكذلك يجتبيك ربّك ويعلمك من تأويل الأحاديث**﴾[٣]، بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً"[٤].

ويقول أبو حيّان في قوله تعالى: ﴿**جاؤوكم حصرت صدورهم**﴾[٥]: "فأمّا قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أنّ الفعل في موضع الحال، فمن شرط دخول قد

---

١ الإنصاف ١: ٢٥٧، م ٣٢.
٢ اللباب ١: ٢٩٣.
٣ يوسف آية ٦.
٤ شرح التسهيل ٢: ٣٧٣.
٥ النساء آية ٩٠.

على الماضي، إذا وقع حالاً زعم أنَّها مقدّرة، ومن لم يرَ ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه مالا يُحصى كثرةً بغير قد"[1].

ويقول أيضاً: "وقرأ الجمهور "خَسِرَ"* فعلا ماضياً، وهو استئناف إخبار، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار قد؛ لأنَّه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد، فساغ القياس عليه"[2].

ويقول في موضع آخر "والبصريون لا يجيزون وقوع الماضي حالاً، إلا إذا اقترن بقد، وقد يجوز تقديرها عندهم إن لم تظهر، وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير قد، وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرةً توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، وقد ذكرنا كثرة الشواهد على ذلك في كتابنا المسمّى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل"[3].

ويقول أيضاً: "وإضمار قد قول للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أنَّ الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار قد، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً"[4].

ويقول أبو حيان في الارتشاف: "والصحيح جواز ذلك بغير واو ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد في ذلك"[5].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن مالك وأبو حيان هو الراجح؛ وذلك لأنَّ له ما يدعمه من السماع فقد وردت نصوص كثيرة، سواء في القرآن أم في كلام العرب، تؤيد هذا وتدعمه ، وقد صرّح أبو حيان بهذه الكثرة، يقول: "فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[6]، ويقول أيضاً: "كثُر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس"[7].

---

١ البحر المحيط، طبعة دار أحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ٣: ٣١٧.

* سورة الحج آية ١١ "خَسِرَ الدنيا والآخرة".

٢ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ. ٦: ٣٥٥.

٣ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ. ٧: ٤٩٣.

٤ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ. ٣: ٤٢٣.

٥ الارتشاف ٢: ٣٧٠.

٦ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ. ٣: ٣١٧.

٧ السابق، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ. ٧: ٤٩٣.

مجيء التمييز معرفةً*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء التمييز معرفةً، نحو: طبتَ النفس، وسفه زيدٌ رأيه، حيث أجاز الكوفيون وروده معرفةً ، أمَّا البصريون فقد منعوا ذلك، يقول الجرجاني: "ولم يُجوِّز إلا النكرة، فلا يقال: تفقأت الشحم، ولا حسنت الوجه والغلام، كما قالوا: مررت برجلٍ حسنِ الوجه ؛ لأجل أنَّ ذلك على التشبيه بضارب الرجل، وهذا لا يشبه ذلك البتة"[١].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى وجوب أن يكون التمييز نكرة، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وجاء أحد عشر رجلاً، يقول سيبويه: "..، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون إلا نكرةً، كما لم يكن ثمَّةَ إلا نكرة"[٢].

ويقول المبرد: "ولا يكون التمييز بالمعرفة"[٣].

ويقول ابن السراج: "واعلم أنَّ الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكراتٍ تدلُّ على الأجناس"[٤].

وقد استدلَّ البصريون لما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّما وجب في التمييز أن يكون نكرة؛ لأنَّه واحدٌ في معنى الجمع، فإذا قلنا: رأيت خمسة عشر رجلاً كان معناه: خمسة عشر من الرجال، فدخل فيه

* انظر: الكتاب ١: ٢٠٣، معاني الفراء ١: ٧٩، المقتضب ٣: ٣٢، الأصول ١: ٢٢٣، ٢: ٢٢٩، شرح المفصّل ٢: ٧٠، شرح ابن عصفور ٢: ٢٨١، التبيان ١: ١١٦، شرح التسهيل ٢: ٣٨٥، شرح الرضي ٢: ٧٢، البسيط ٢: ١٠٨٣، الارتشاف ٢: ٣٨٤، البحر المحيط ١: ٥٦٥، شرح التصريح ١: ٣٩٤، الهمع ٤: ٧٢.

١ المقتصد ٢: ٦٩٢.

٢ الكتاب ١: ٢٠٥.

٣ المقتضب ٣: ٥٦.

٤ الأصول ١: ٢٢٣.

معنى الاشتراك، فكان لذلك نكرة، يقول ابن يعيش: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن، وإنَّما كان نكرة؛ لأنَّه واحدٌ في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً، معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا معنى الاشتراك، فهو نكرة"[1].

ثانياً: إنَّ التمييز يشبه الحال في أنَّه فضلةٌ، يأتي بعد تمام الكلام، فكما أنَّ الحال نكرة منصوب ، فكذلك التمييز، يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ التمييز منصوب كالحال، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام، فإذا قلت: تفقأ زيدٌ، كان الفعل قد أخذ فاعله، فلمّا احتجت إلى شيء يبين نصبته؛ إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً، فقولك: تفقأ زيدٌ شحماً بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ راكباً في أنَّك لمّا تمّ الكلام نصبت ما بعده"[2].

ثالثاً: إنَّ المراد من التمييز الدلالة على النوع أو الجنس، والنكرة تؤدّي هذا الغرض؛ لأنَّها أخف الأسماء، يقول الجرجاني: "وكان نكرة محضة على أصل التمييز، إذْ الغرض فيه الدلالة على الجنس، والنكرة كافية في ذلك"[3].

رابعاً: إنَّ الغالب في كلام العرب أنْ يأتي التمييز نكرة، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"[4].

وقد تأول البصريون ما ورد في القرآن الكريم منصوباً على التمييز، وهو معرفة، كقوله تعالى: ﴿**سفه نفسه**﴾[5]، و﴿**بطرت معيشتها**﴾[6] بتأويلات كثيرة على النحو التالي:

أولاً: إنَّ (نفسه) منصوب على نزع الخافض، والتقدير: سفه في نفسه، فلمّا حُذِف الجار انتصب الاسم ، يقول الزجاج: "وقال أبو إسحاق: إنَّ "سفه نفسه" بمعنى

---

[1] شرح المفصّل ٢: ٧٠.

[2] المقتصد ٢: ٦٩١.

[3] المقتصد ٢: ٦٩٢.

[4] معاني الفراء ١: ٧٩.

[5] البقرة آية ١٣٠.

[6] القصص آية ٥٨.

سفه في نفسه ، إلا أنَّ "في" حذفت، كما حذفت حروف الجر في غير موضع، قال الله عزَّ وجلّ: ﴿**ولا جناح عليكم أن تسترضعوا أولادكم**﴾[1] والمعنى أنْ تسترضعوا لأولادكم، فحُذِف حرف الجر في غير ظرف"[2].

ويقول مكي بن أبي طالب: "قوله: "إلا من سفه نفسه" أي في نفسه، فنصب لما حذف حرف الجر"[3].

ثانياً: إنَّ (نفسه) مفعول به للفعل "سفه"؛ لأنَّه بمعنى: أهلك أو جهل، يقول أبو عبيدة: " "سفه نفسه" أي أهلك نفسه، وأوبقها، تقول: سفهت نفسك"[4].

ويقول الزجاج: "والقول الجيد عندي في هذا أنَّ سفه في موضع جهل، فالمعنى: – والله أعلم – إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر في نفسه، كقوله عزّ وجلّ: ﴿**وفي أنفسكم أفلا تبصرون**﴾[5]، فوضع جهل، وعدّى ما عدى"[6].

ثالثاً: إنَّ "نفسه" توكيد لمؤكَّد محذوف، والتقدير: إلا من سفه قولَه نفسه، يقول أبو حيان: "أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه"[7].

رابعاً: إنَّ "نفسه" منصوب على التشبيه بالمفعول، يقول أبو حيان: "أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم"[8].

وما قاله البصريون في تأويل هذه الآية يحتاج إلى مناقشة من عدة أوجه:

---

[1] هكذا وردت في نص الزجاج، وهي في القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم: ﴿**وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم**﴾ **البقرة آية ٢٣٣.**

[2] معاني الزجاج ١: ٢١٠.

[3] مشكل مكي ١: ١١١.

[4] مجاز القرآن ١: ٥٦.

[5] الذاريات آية ٢١.

[6] معاني الزجاج ١: ٢١١.

[7] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

[8] السابق، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

أولاً: إنَّ النحاة قد نصّوا على أنَّ حذف حرف الجر، ونصب الاسم بعد حذفه، نحو قول الشاعر:

أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ فَقَدْ تركتُكَ ذَا مَالٍ وذا نَشَبِ[1]

مقصور على السماع، حيث ورد حذف حرف الجر سماعاً مع خمسة أفعال، وهي (اختار – استغفر – سمّى – كنّى – أمر)، ولا يجوز مع غيرها، يقول ابن السراج: "واعلم: أنَّه ليس كل فعل يتعدى بحرف الجر لك أن تحذف حرف الجر منه ، وتعدي الفعل، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذ سماعاً عنهم"[2].

ويقول ابن عصفور: "وينبغي أن يعلم أنَّه ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جر لا يجوز حذف الجر من مفعوله، ووصول الفعل إليه بنفسه، إلا مع أنَّ وأنْ، نحو: عجبت أنَّك قائم، وعجبت أن قائم زيد، وذلك لطول أنَّ وأنْ بالصلة، والطول يستدعي التخفيف، أو في أفعال مسموعة تحفظ، ولا يقاس عليها، وهي اختار واستغفر وسمّى وكنّى بمعنى سمّى وأمر"[3].

ويقول أبو حيّان : "وأمّا إسقاط حرف الجر، وأصله من سفه في نفسه فلا ينقاس"[4].

ثانياً: إنَّ تضمين الأفعال معنى بعضها لا ينقاس؛ لذا كان هذا الوجه مطروحاً، يقول أبو حيّان: "وأمّا التضمين فلا ينقاس"[5].

---

١ انظر: ديوان عمرو بن معد يكرب، جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ص٦٣، وانظر أيضاً الكتاب ١: ٣٧، شرح المفصل ٢: ٤٤.

٢ الأصول ١: ١٧٨.

٣ شرح ابن عصفور ١: ٣٠٤.

٤ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

ثالثاً: إنَّ القول بأنَّ "نفسه" توكيد لمؤكَّد محذوف خلاف الأصل؛ لأنَّ الأصل أنْ يذكر المؤكِّد والمؤكَّد، وحذف المؤكَّد وإبقاء المؤكِّد لا يجوز على مذهب المحققين من العلماء، كابن مالك وأبي حيّان، يقول السيوطي: "وفي توكيد محذوف خلاف ، فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف، فيقال في "الذي ضربته نفسه زيد" "الذي ضربت نفسه زيدٌ"، "ومررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما"، ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب، وصححه ابن مالك وأبو حيان ؛ لأنَّ التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار، فتدافعا؛ ولأنَّه لا دليل على المحذوف"[1].

ومن المعلوم أن المحققين من النحاة يرون أن التابع يحل محل المتبوع إذا حذف المتبوع ، لأنّه أصلاً على نية تكرار العامل عندهم.

رابعاً: إنَّ القول بأنَّ "نفسه" منصوب على التشبيه بالمفعول لا يجوز؛ لأنَّ النصب على التشبيه بالمفعول مخصوص بالصفة، وغير جائز مع الفعل، يقول أبو حيّان: "وأمّا كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل أن تقول: زيد حَسُن الوجهَ، ولا يجوز حسن الوجهَ، ولا يحسن الوجهَ"[2].

خامساً:إنَّ كل هذه الأقوال تعتمد على التأويل والتقدير والإضمار، ومن المعلوم أنّ القول الذي ليس فيه تأويل أو تقدير وإضمار أولى من الذي فيه التأويل والتقدير والإضمار. يقول الرضي الاستراباذي: "الأصل عدم التقدير، بلا ضرورةٍ ملجئة إليه"[3]، ويقول أبو حيّان : "وكلام بغير إضمارٍ أحسنُ من كلام بإضمارٍ"[4].

وقد تأوّل البصريون أيضاً ما ورد معرّفاً بالألف واللام في الشعر، فقالوا في قول الشاعر:

---

[1] الهمع ٥: ٢٠٥.

[2] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٥٦٥.

[3] شرح الرضي ١: ٣٠٣.

[4] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل الموجود ١: ٢٨٨.

رأيْتُكَ لمّا أنْ عرفْتَ وجوهَنـــــــــا صَدَدْتَ وطَبْتَ النفسَ يا قيسُ عَنْ عمروِ[1]

وقول الآخر:

علامَ مُلِئتَ الرّعْبَ والحربُ لم تَقِـد لظاها ولمْ تستعملِ البيـضُ والسّـمرُ[2]

إنّ الألف واللام زائدتان، يقول السيوطي: "والأولون تأولوا ذلك على زيــادة اللام"[3].

أمّا الفراء من الكوفيين فقد ذهب إلى أنّ الأصل والأكثر في التمييز أنْ يكون نكرةً، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وتفقأ الكبش شحماً، لكنْ ورد التمييز معرفةً في القرآن الكريم وكلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿.. **إلا مـــن ســـفه نفســـه**﴾[4] ، ﴿**بطـرت معيشتها**﴾[5]، وقول العرب: غَبُنَ زيدٌ رأيَه، وألم رأسَهُ، فعندئذ يُقبلُ ما ورد منه فـي القرآن الكريم وعن العرب دون تأويل أو تقدير، يقول الفرّاء: "وقولـــه: ﴿**إلا مـن سفِـه نفسَهُ**﴾. العرب توقع سفه على (نفسه)، وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿**بطـرت معيشتها**﴾، وهي من المعرفة كالنكرة ؛ لأنّه مفسِر، والمفسِّر في أكثر كلام العــرب نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله: ﴿**فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ مِنْهُ نفساً**﴾[6] "[7].

واضحٌ أنّ الفراء قد أخذ في هذه المسألة بالمنهج الوصفي القائم على وصف اللغة كما هي عليه دون لجوء للتقدير أو التأويل أو التعليل، فكان توجيهه لهذه الآية الكريمة توجيهاً متفقاً ومعنى الآية، وقد أدرك النحاة أنْ "نفسه" تمييز، لكــنّ قســرية القاعدة منعتهم من ذلك، فالتمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا أصل من الأصول لا يجوز

---

[1] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٦.

[2] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٦.

[3] الهمع ٤: ٧٢.

[4] البقرة آية ١٣٠.

[5] القصص آية ٥٨.

[6] النساء آية ٤.

[7] معاني الفراء ١: ٧٩.

الخروج عليه، يقول أبو البقاء العكبري: "وقال الفراء: هو تمييز، وهـــو ضعيــفٌ؛ لكونه معرفة"[1].

ويقول أبو حيان: "أمّا التمييز فلا يجيزه البصريون؛ لأنَّه معرفـــــة، وشـــرط التمييز عندهم أنْ يكون نكرة"[2].

وقد أدرك الفراء من استقرائه كلام العرب أنَّهم يستعملون التمييز نكرة فـــي أكثر كلامهم، ولكنَّه يستعملونه معرفة أيضاً، يقول الفراء: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة"[3] ، ولكنَّ هذه الكثرة لم تمنعه من قبول ما ورد عن العرب معرفاً دون تقديـــر أو تأويل.

وكان أكثر النحاة المتأخرين قد نسب إلى الكوفيين جواز مجيء التمييز معرفة قياساً مطرداً، يقول الرضي: "وأجاز الكوفيون كونه معرفة"[4].

ويقول أبو حيان: "وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنَّه يجـــوز أن يكـــون معرفة"[5].

ويقول ابن عقيل: ".. لا على التمييز محكوماً بتعريفـــه ، خلافـــاً للكوفييـــن، ووافقهم ابن الطراوة"[6].

ويقول خالد الأزهري: "وخالف في ذلك الكوفيون، فأجازوا تعريف التمييز"[7].

ويقول السيوطي: "وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنَّه يجـــوز أنْ يكـــون معرفة"[8].

---

[1] التبيان ١: ١١٦.

[2] البحر المحيط، طبعة دارالكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ١: ٥٦٥.

[3] معاني الفراء ١: ٧٩.

[4] شرح الرضي ٢: ٧٢.

[5] الارتشاف ٢: ٣٨٤.

[6] المساعد ٢: ٦٦.

[7] شرح التصريح ١: ٣٩٤.

[8] الهمع ٤: ٧٢.

لكن يبدو أنَّ الكوفيين لا يرون إطلاق الحكم في جواز القياس في مجيء التمييز معرفةً، وإنَّما يقبلون منه ما ورد عن العرب دون القياس عليه، فهم يدركون أنَّ التمييز في كلام العرب لا يكون إلا نكرة، يقول الفراء : "والمفسَّر في أكثر الكلام نكرة"[1]، لكنَّ المعربين والنحاة حينما رأوا الفراء، أعرب "نفسه" على التمييز نسبوا إلى الكوفيين هذا الرأي دون تفصيل ، يقول الرضي الاستراباذي: "وأجاز الكوفيون كونه معرفة، نحو: سفه نفسه"[2].

وممّا يجب الإشارة إليه أنَّ النحاة المتأخرين نسبوا إلى الكوفيين الاستشهاد بشواهد جاء التمييز فيها معرفة، لكنّنا لم نجدها في كتبهم النحوية، وهي قول الشاعر:

رأيتُكَ لمّا أنْ عَرفْتَ وجوْهَنا ... صَدَدتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمروِ

وقول الآخر:

عَلاَمْ ملئتَ الرّعْبَ والحربُ لَمْ تَقِدْ ... لظاهاَ ولمْ تُستْعملِ البيضُ والسّمْرُ

وقد بحثنا عن هذين الشاهدين في كتب النحو المتقدمة (الكتاب - معاني الفراء - معاني الأخفش - المقتضب - الأصول - الإيضاح العضدي - المسائل البصريات - المقتصد - شرح المفصّل) فلم نجدها.

ولعلَّ ابن مالك هو أوّل من ذكر هذين الشاهدين؛ وذلك لتقرير مذهب الكوفيين[3].

والذي نراه أنَّ هذين الشاهدين - إنْ صحّا - فمن النوادر والشواذ التي لا يقاس عليها.

---

[1] معاني الفراء ١: ٧٩.

[2] شرح الرضي ٢: ٧٢.

[3] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٦.

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الفراء من قبول ما سُمِع عن العرب نحو: "سفه نفسَه – غبن رأيَه – وألم بطنَه، ووفق أمرَه، ورشدَ أمرَه" مع عدم جواز القياس عليه هو الصحيح، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ ورود التمييز معرفاً في بعض كلام العرب ليس دليلاً على جواز تعريفه مطلقاً قياساً مطرداً؛ وذلك لأنَّ القياس لا يكون إلا على ما كثر وفشا استعماله في اللغة استعمالاً مطرداً.

ثانياً: إنَّ تعريف التمييز في نحو: طاب زيدٌ نفسه ، وتفقأ عمرو شحمه، قياساً على: سفه نفسه ، لا معنى له؛ لأنَّ المعنى يتبين بالنكرة، وما دام أنَّ الأكثر استعمال النكرة فلا داعي للعدول عنها.

تقديم التمييز على العامل المتصرف*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، حيث ذهب سيبويه والبصريون إلى المنع، وأجاز الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين تقدمه على عامله إذا كان متصرفاً، وقد اختار الشيخ عبد القاهر رأي سيبويه وأبي عليّ وأكثر البصريين في أنّ ذلك لا يجوز، يقول: "اعلم أنّ صاحب الكتاب لا يجوز تقديم المنصوب في هذا الباب على الفعل، نحو شحماً تفقأت، وأجازه أبو العباس، وقال: إنّ العامل فعل محض، فيجوز تقديمه، وكأنّه قاس ذلك على الحال، كقولهم: راكباً جاء زيدٌ، وليس الأمر على ذلك؛ لأجل أنّ المنصوب في هذا الباب هو الفاعل في الحقيقة"[1].

وقد كان أبو علي الفارسي يذهب إلى ما يذهب إليه سيبويه، يقول: "وسيبويه لا يجيز التقديم في هذا، فلا يقول: شحماً تفقأ زيدٌ، وأجاز غيره التقديم، وأنشد في ذلك:

أتهجرُ سَلْمى للفراقِ حَبيبَها   وما كادَ نَفْساً بالفراق تَطِيْبُ[2]

قال أبو إسحاق: الرواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله، حتى لو كان فعلاً متصرفاً، والسبب في ذلك عند سيبويه أنّ العامل في التمييز عامل ضعيف،

---

* انظر: الكتاب ج١ ص٢٠٤، المقتضب ج٣ ص٣٦، الأصول ج١ ص٢٢٣، المقتصد ج٢ ص٦٩٥، الإيضاح ص١٧٤، الإنصاف ج٢ ص٨٢٨ م١٢٠، التبيين ص٣٩٤، م٦٥، شرح المفصل ج٢ ص٧٤، شرح الرضي ج٢ ص٧١، شرح التصريح ج١ ص٤٠٠، شرح التسهيل ج٢ ص٣٨٩، الهمع ج٤ ص٧١، شرح الأشموني ج٢ ص٢٠٠.

١ المقتصد ٢: ٦٩٥.

٢ انظر: الخصائص ٢: ٣٨٤.

٣ الإيضاح ١٧٤.

يقول سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره ممّا تعدّى إلى مفعول ، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف ؛ ولا يقدّم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنَّها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنَّه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الإنفعال، لا يتعدّى إلى مفعولٍ، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع"[1].

وقد احتجَّ البصريون في هذه المسألة بدليلٍ واحدٍ من القياس، وهو أنَّ المنصوب على التمييز في هذا الباب فاعل في المعنى، فقولهم: تصبب زيدٌ عرقاً، أصله تصبب عرقُ زيدٍ، فـ"زيد" فاعل في اللفظ فقط، أمَّ العرقُ فهو فاعل في المعنى، والفاعل، كما هو معلوم، لا يجوز تقديمه على فعله، يقول الشيخ عبد القاهر: "وليس الأمر على ذلك؛ لأجل أنَّ المنصوب في هذا الباب هو الفاعل في الحقيقة؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: تفقأ زيدٌ شحماً، كان الفعل للشحم البتة، وتقول: حَسُنَ زيد غلاماً ودابةً وثوباً ، فلا يكون له حظٌ في الفعل من جهة المعنى، وليس كذلك قولك: جاءني زيدٌ راكباً؛ لأنَّ الفعل لزيدٍ في الحقيقة، و(راكباً) تابعٌ له، فلمّا كان المنصوب في قولك: تفقأ زيدٌ شحماً ، فاعلاً محضاً له الفعل في الحقيقة، وكان الذي أُسْنِد إليه الفعل فعلاً لفظاً لا معنى؛ لم يقدم على الفعل، كما لا يقدم إذا جُعِل فاعلاً لفظاً، فقيل: تفقأ شحمُ زيدٍ"[2].

ويقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه؛ وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: "تصبّبَ زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً" أنَّ المتصبب هو العرق ، والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت" حَسُنَ زيد غلاماً ودابَّةً" لم يكن له حظٌّ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة، فلمّا كان هو العامل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً"[3].

أمّا ما ورد من السماع في قول الشاعر:

---

[1] الكتاب ١: ٢٠٥.

[2] المقتصد ٢: ٦٩٥.

[3] الإنصاف ٢: ٨٣٠، م١٢٠.

* وما كانَ نفْساً بالفراق تَطِيْبُ*

فقط تأولوه من ثلاثة أوجه:

أولاً: إنَّ الرواية الصحيحة هي:

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

يقول ابن يعيش: "ولا حجة في ذلك؛ لقلته وشذوذه، مع أنَّ الرواية:

"وما كاد نفسي بالفراق تطيبُ"

هكذا قال أبو إسحاق الزجاج"[1].

ثانياً: إنَّ "نفساً" في البيت، إنْ سلمنا بصحة الرواية، ليس منصوباً علـــى التميـــيز، وإنَّما هو منصوب على أنّه مفعول به لفعلٍ محذوف، تقديره أعني.

ثالثاً: إنَّ هذا البيت من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول أبو البقاء العكـــبري: "هو تمييز، ولكنّ هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال، ومثل ذلك لا يجعل أصلاً، ألا ترى أنّ قول الشاعر:

قَدْ بلغَتْ سوءاتهم هجر[2]

وقال الآخر:

تواهق رجلاها يداها[3]

---

[1] شرح المفصّل ٢: ٧٤.

[2] الشاهد للأخطل، وكماله:

علي العيَّاراتِ هدّاجونَ قَدْ بلغتْ   نجرانَ أو بلغتْ سوءاتِهم هجرُ

انظر: ديوان الأخطل، شرح وتقديم مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ص١٠٩.

[3] انظر: الكتاب ١: ٢٨٧، والبيت بكماله:

تواهق رجلاها يداها ورأسُه   لها قتبٌ خلف الحقيبة رادفُ.

لا يقاس عليه، كذلك هنا".[1]

أمَّا الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين فقد أجـــازوا تقديـــم التمييز على عامله إذا كان متصرفاً، يقول المبرد: "واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأتُ شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدّمت، فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت"[2].

ويقول ابن السراج: "وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً، جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه"[3].

ويقول ابن يعيش: "وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه"[4].

وقد احتجّ الكوفيون ومن معهم من نحاة البصرة بالنقل والقياس.

أما النقل فقول الشاعر:

وواردةٍ كأنَّها عُصبُ القطـــــا ... تثيرُ عجاجاً بالسنابك أصْهَبَـــــا

رددْت بمثل السِّيدِ نهْدٍ مقلّـــصٍ ... كميشٍ إذا عطفاهُ مـــاءً تحلّبـــا[5]

وكقول الآخر:

أتهْجُرُ ليلى بالفراق حَبيبَهـــا ... وما كانَ نفْساً بالفـــراقِ تطيْــبُ[6]

وكقول الآخر:

ضيّعْتُ حَزْميَ في إبعادِيَ الأملا ... وما أرعويْتُ، ورأسي شيْباً اشْتعلا[7]

---

[1] التبيين ٣٩٧، م٦٥.

[2] المقتضب ٣: ٣٦.

[3] الأصول ١: ٢٢٣.

[4] شرح المفصّل ٢: ٧٤.

[5] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

[6] انظر: الخصائص ٢: ٣٨٤.

[7] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

وكقول الآخر:

ولسْتُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عِنْدَ التعسُّر من يُسْـــرِ[1]

وكقول الآخر:

أَنَفْسَاً تَطِيْــبُ بِنيــلِ الْمُنــى وداعِي المنونِ يُنــادِيْ جِهـــارا[2]

أمَّا القياس فمن وجهين:

أولاً: إنَّ العامل هنا فعل متصرف، يجوز له ما للأفعال المتصرفة من العمل فـــي المعمول، سواء كان متأخراً أم متقدماً، فكما جاز: "ضربْتُ زيــداً"، و "زيــداً ضربت"، فكذلك يجوز: شحماً تفقأت، وتفقأت شحماً، يقول المبرد: "واعلــم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأتُ شحماً، وتصببت عرقاً، فإنْ شئت قدّمت، فقلــت: شــحماً تفقــأت، وعرقــاً تصببتُ"[3].

ويقول الأنباري: "وأمَّا القياس؛ فلأنَّ هذا العامل فعل متصرّف، فجاز تقديـــم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أنَّ الفعل لمّا كان متصرفــاً، نحو قولك: "ضَرَبَ زيدٌ عمراً" جاز تقدم معموله عليه، نحو: "عمراً ضَـــرَبَ زيدٌ" "[4].

ثانيا: إنَّه يجوز تقديم الحال على صاحبها في: "راكباً جاء زيدٌ"، فـ (زيـــد) هـــو الراكب في المعنى ، فكذلك الأمر في "شحماً تفقأتُ"، يقول المبرد: "وتقـــول: راكباً جاء زيد؛ لأنّ العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كـــان العـــامل فعلاً"[5].

---

[1] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

[2] انظر: شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

[3] المقتضب ٣: ٣٦.

[4] الإنصاف ٢: ٨٣٠، م١٢٠.

[5] المقتضب ٣: ٣٦.

وكان ابن مالك قد اختار رأي الكوفيين في جواز التقديم، يقول: "والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرف؛ ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح"[١].

والذي نختاره هو ما ذهب إليه الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي، وهو ما اختاره ابن مالك؛ وذلك لأنَّ السماع يعضده، وما قاله سيبويه والجرجاني وأكثر البصريين يعتمد على القياس، والقياس إذا أدّى إلى حكم كان السماع بخلافه وجب اطّراحه، والأخذ بما سُمِعَ عن العرب، يقول ابن جني: "واعلم أنَّك إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"[٢].

ويبدو لنا أنَّ الأمر الذي جعل سيبويه يحكم بالمنع في هذه المسألة هو عدم وصول الشاهد إليه؛ ولو كان وصله ما وصل الكوفيين ومن تابعهم لحكم بالجواز.

أمَّا ما استدلّ به البصريون من أنّه فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدّم على فعله، فلا يثبت عند النظر؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله ، خلافاً للبصريين كما هو معلوم؛ فلذلك لا يجوز للبصريين إلزام الكوفيين بأنّه يؤدي إلى تقديم الفاعل على فعله، لأنّهم يرونه جائزا، ومع أننا قد قطعنا القول في مسألة أخرى بأنَّ الفاعل مصطلح نحوي ، تعامل معه البصريون تركيباً، وعليه، حكموا بأن (زيدٍ) في: زيد جاء ، مبتدأ؛ لأنه يشتبه في حركته الإعرابية مع حركة المبتدأ في: زيد حاضر، مع إنهم يجيزون تقديم المفعول به بالإجماع، لعدم التماثل بين حركة المفعول به وحركة المبتدأ، أما أهل الكوفة فإنهم قد تعاملوا مع مصطلح الفاعل في مثل هذا المثال دلالياً، فالفاعل هو مُحدِث الحدث، تقدم أم تأخر، وهو هنا مقدم، فلم يخرجه من باب الفاعلية، وبذا فإن القياس بين تقديم التمييز وتقديم الفاعل يفتقر إلى أهم عناصر القياس، وهو التماثل بين

---

١ شرح التسهيل ٢: ٣٨٩.

٢ الخصائص ١: ١٢٥.

المقيس والمقيس عليه في العلّة الجامعة، وأما قولهم بأن (شحماً) هو الفاعل في (شحماً تفقأت) وما يماثلها، فلا حجة لهم فيه؛ لأن اللفظة تأخذ حكمها في الباب الذي تمثله تركيباً، فليست هنا الفاعل، ولا هي بمبتدأ، بل هي تبيين وتمييز، وهذه تقودنا إلى النقطة الثانية.

ثانياً: إنّ المنصوب على التمييز ليس فاعلاً في المعنى في كثير من الجمل، مثل قولهم: غرست الأرض شجراً، وقوله تعالى: ﴿**فجرنا الأرض عيوناً**﴾[1]، وهذا يدلّ على جواز التقديم ؛ لأنَّ عدم العلة يؤدي إلى عدم الحكم، يقول الأنباري: "الفصل الثامن عشر: في كون العكس شرطاً في العلة: "اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنّه شرط في العلة، وذلك أنْ يعدم الحكم عند عدمها، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً"[2].

ويقول ابن مالك: "إنَّ منع تقديم التمييز المذكور عند من منعه مرتَّب على كونه فاعلاً في الأصل، وذلك إنَّما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك، نحو: امتلأ الكوزُ ماءً، وفجرنا الأرض عيونا، وفي هذه دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور"[3].

ثالثاً: إنَّ ما ذهب إليه البصريون من المنع يؤدي إلى ردّ الفصيح من كلام العرب، يقول ابن مالك: "هذا الاحتجاج مردود بوجوه: أحدها: إنّه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفتُ إليه"[4].

رابعاً: إنّ الممثل الصرفي إذا خرج من باب نحوي إلى باب آخر تغير حكمه، كما بينا قبل قليل، يقول الرضي: "وليست العلة بمرضيةٍ، إذ ربَّما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعي ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمّ فاعله، كان له لمّا كان

---

[1] القمر آية ١٢.

[2] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، ت: الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بدون تاريخ ص١١٥.

[3] شرح التسهيل ٢: ٣٩٠.

[4] شرح التسهيل ٢: ٣٩٠.

منصوباً، أن يتقدم على الفعل، فلمّا قام مقام الفاعل لزمه الرفع، وكونه بعـــد الفعل، فأيٌّ مانعٍ أنْ يكون للفاعل أيضاً، إذا صار علــى صــورة المفعــول: حكــم المفعول في جواز التقديم"[1].

[1] شرح الرضي ٢: ٧١.

زيادة "مِنْ" في الإيجاب*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز زيادة (مِنْ) في الإيجاب بدون شروط، حيث ذهب الأخفش إلى جواز ذلك في الإيجاب ، سواء دخلت على نكرةٍ أم على معرفةٍ، أمّا سيبويه فمنع ذلك، إذ لا تكون (مِنْ) عنده زائدةً إلا بشروط.

ذكر الجرجاني هذا الخلاف في حديثه عن "ذنباً" في قول العرب: "استغفر الله ذنباً"، هل هو منصوب على المفعولية، أم على نزع الخافض، ثمّ ساقه الحديث إلى (مِنْ) التي تكون زائدة للتوكيد، فذكر خلاف الأخفش مع سيبويه، يقول: "كيف وقد اختلفا في قوله تعالى: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾[1]، فقال صاحب الكتاب: إنَّ المفعول محذوف نحو: يغفر بعضاً من ذنوبكم، وجعل أبو الحسن مِنْ مزيدة"[2].

وقد تحدث الشيخ عبد القاهر عن زيادة (مِنْ) في مبحث الاسم المجرور، حيثُ أورد معاني (مِنْ)، وذكر منها أنَّها تكون مزيدة للتوكيد، ثمّ عرض بعد ذلك للخلاف بين سيبويه والأخفش ، يقول: "وصاحب الكتاب لا يجوّز زيادته في الواجب، فإذا قلت: رأيت من رجلٍ، بمعنى رأيت رجلاً، لم يجز عنده، ويجوز عند أبي الحسن، واحتجَّ أبو الحسن بقوله تعالى: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾، المعنى: يغفر لكم ذنوبكم"[3].

وكان سيبويه قد تحدّث عن (مِنْ) الزائدة، ولكنّه لم يصرّح بالشروط الواجب توافرها؛ لكي تكون (مِنْ) زائدة، ولكن يفهم من كلامه أنّه يشترط لزيادتها الشروط التالية:

---

* انظر: الكتاب ج٢ ص٣١٦، ج٤ ص٢٢٥، المقتضب ج٤ ص٤٢٠، الأزهية ص٢٢٤، شرح المفصل ج٨ ص١٢، الجنى الداني ص٣١٨، مغني اللبيب ص٤٢٨، شرح التسهيل ج٣ ص١٣٨، المقتصد ج١ ، ٦١٥، ج٢ ص٨٢٤، شرح التصريح ج٢ ص٩، الهمع ج٤ ص٢١٥، شرح الأشموني ج٢ ص٢١٢.

١ نوح آية ٤.

٢ المقتصد ١: ٦١٥.

٣ المقتصد ٢: ٨٢٤.

أولاً: أن يتقدم نفيٌ أو استفهام أو نهي.
ثانياً: تنكير مجرورها.
ثالثاً: دخولها على مبتدأ أو فاعل أو مفعول به.

يقول سيبويه: "هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم، والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً، وإنّما منعك أن تحمل الكلام على مِنْ أنَّه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ، فلمّا كان كذلك حمله على الموضع ، فجعله بدلاً منه، كأنّه قال: ما أتاني أحدٌ إلاّ فلانٌ؛ لأنّ معنى ما أتاني أحدٌ، وما أتاني من أحدٍ واحد، ولكنَّ مِنْ دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعلٍ، ولستَ بفاعلٍ"[1].

ويقول في موضع آخر: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنّها توكيد بمنزلة ما، إلا أنَّها تجر؛ لأنّها حرفُ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنَّه أكّد بمِنْ؛ لأنّ هذا موضع تبعيضٍ"[2].

وقد أخذ البصريون جميعهم بوجهة نظر سيبويه، فقالوا: إنّ (مِنْ) لا تزاد إلا بالشروط السابقة.

وقد استدلوا لسيبويه بأدلة تقوّي وجهة نظره، يقول المبرد: "فإذا قلت: جاءني لم تقع (مِنْ) هاهنا زائدة؛ لأنَّ معنى الجميع هاهنا ممتنع، لإحاطته بالناس أجمعين، كما كان هناك نفياً لجميعهم"[3].

ويقول ابن يعيش: "ولذلك لا يرى سيبويه زيادة مِنْ في الواجب، لا تقول: جاءني من رجلٍ، كما لا تقول: جاءني من أحدٍ؛ لأنَّ استغراق الجنس في الواجب محال؛ إذْ لا يتصوّر مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي"[4].

---

[1] الكتاب ٢ : ٣١٦.

[2] الكتاب ٤ : ٢٢٥.

[3] المقتضب ٤ : ٤٢٠.

[4] شرح المفصّل ٨ : ١٣.

أمّا الأخفش فلم يشترط أيَّ شرطٍ لزيادة (مِنْ)، فهي تزاد عنده في الإيجاب والمعرفة ، خلافاً لسيبويه والبصريين الذين يمنعون زيادتها بغير تلك الشروط السابق ذكرها، يقول الأخفش: "فإن قلت: إنّما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿ويكفّر عنكم من سيئاتكم﴾[1]، فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول : زيدٌ من أفضلها، تريدُ: هو أفضلها. وتقول العرب: قد كان من حديثٍ، فخلِّ عنّي حتّى أذهب، يريدون: قد كان حديثٌ، ونظيره قولهم: هل لك في كذا وكذا؟ ولا يقولون "حاجةٌ" و: لا عليك، يريدون: ولا بأس عليك"[2].

وقد ذهب الكسائي وهشام من الكوفيين إلى ما ذهب إليه الأخفش، فلم يشترطا أيَّ شرطٍ لزيادتها، يقول المرادي: "وذهب الكوفيون إلى أنّها تزاد بشرط واحدٍ، وهو تنكير مجرورها، قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم؛ لأنَّ الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرطٍ؛ وهو مذهب أبي الحسن الأخفش"[3].

وقد اختار ابن مالك رأي الأخفش لورود السماع بذلك، يقول: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"[4].

وقد احتجّ أبو الحسن الاخفش ومن تابعه من النحاة بورود (مِنْ) زائدةً في الإيجاب ببعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى : ﴿يكفر عنكم من سيئاتكم﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿كلوا ممّا أمسكن عليكم﴾[6]، فـ (مِنْ) زائدة في الآية الأولى؛ لقوله تعالى في آية أخرى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تُنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾[7] بدون (مِنْ)، والمعنى واحد ، ووردت مِنْ أيضاً زائدة في الآية الثانية؛ لأنَّ المعنى كلوا ما

---

[1] البقرة آية ٢٧١.

[2] معاني القرآن للأخفش ١ : ٩٩.

[3] الجنى الداني ٣١٨.

[4] شرح التسهيل ٣ : ١٣٨.

[5] البقرة آية ٢٧١.

[6] المائدة آية ٤.

[7] النساء آية ٣١.

أمسكن عليكم، يقول أبو الحسن الأخفش: "قال: ﴿كلوا ممّا أمسكن عليكم﴾[1]، أدخل (مِنْ) كما أدخله في قوله: كان من حديث، و: قد كان من مطر، وقوله: ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾[2] و: ﴿ينزّل من السماء من جبال فيها من برد﴾[3]، وهو فيما فسّر: ينزل من السماء جبالاً فيها بَرَدٌ ، وقال بعضهم "وينزل من السماء من جبالٍ فيها من بردٍ"، أيْ: في السماء جبالٌ من بردٍ، أي: يجعل الجبال من بردٍ في السماء، ويجعل الإنزال منها"[4].

لكنَّ ما استدل به الأخفش لهذا المذهب يحتاج إلى مناقشة على النحو التالي:

أولاً: قوله تعالى : ﴿يكفر عنكم من سيئاتكم﴾، نزلت في المسلمين، يقول الواحدي: "قوله تعالى: ﴿إنْ تبدو الصدقات﴾[5].

قال الكلبي: لمّا نزل قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم من نفقة.. ﴾[6] الآية، قالوا: يا رسولَ الله: صدقة السر أفضل أم صدقة العلانية؟، فأنزل الله تعالى هذه الآية"[7].

فالله عزّ وجل أنزل هذه الآية؛ ليخبر المسلمين أنَّ الصدقات ، سواء كانت في السر أم في العلانية، تكفر بعض السيئات، يقول أبو حيان:"فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإنْ كان الإخفاء خيراً من الإبداء، و(مِنْ) في قوله "من سيئاتكم" للتبعيض؛ لأنَّ الصدقة لا تكفر

---

1 المائدة آية ٤.

2 البقرة آية ٢٧١.

3 النور آية ٤٣.

4 معاني القرآن للأخفش ١: ٢٥٤.

5 البقرة آية ٢٧١.

6 البقرة آية ٢٧٠.

7 أسباب نزول القرآن: الواحدي، ت: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ٩١.

جميع السيئات، وحكى الطبري عن فرقةٍ قالت: مِنْ زائدة في هذا الموضع، قال ابن عطية: وذلك منهم خطأ"[1].

ويقول السمين الحلبي: "قوله: "من سيئاتكم" في "مِنْ" ثلاثة أقوال:

أحدها: إنّها للتبعيض، أيْ: بعض سيئاتكم؛ لأنّ الصدقات لا تكفر جميع السيئات، وعلى هذا فالمفعول في الحقيقة محذوف؛ أي شيئاً من سيئاتكم، كذا قدّره أبو البقاء.

والثاني: إنّها زائدة، وهو جارٍ على مذهب الأخفش، وحكاه ابن عطية عن الطبري عن جماعة، وجعله خطأ، يعني من حيث المعنى.

والثالث: إنّها للسببية، أيْ: من أجل ذنوبكم، وهذا ضعيف"[2].

ويقول القرطبي: "و"مِنْ" في قوله "من سيئاتكم" للتبعيض المحض، وحكى الطبري عن فرقةٍ أنّها زائدة، قال ابن عطية: وذلك منهم خطأ"[3].

يتضح من آراء المفسرين أنّ (مِنْ) في هذه الآية للتبعيض، وليست زائدة؛ لأنّ الصدقات لا تكفّر جميع السيئات، وكان ابن يعيش قد تنبّه إلى هذا، يقول: "وأمّا قوله تعالى: ﴿**ويكفر عنكم من سيئاتكم**﴾[4] فإنّ (مِنْ) للتبعيض أيضاً؛ لأنّ الله عزّ وجل وعدَ علىَ عمل ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات"[5].

ثانياً: أمّا قوله تعالى: ﴿**إن تجتنبوا كبائر ما تُنْهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً**﴾[6]، فإنّها نزلت في المسلمين؛ لتحضهم على اجتناب

---

[1] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود، ٢: ٣٣٩.

[2] الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ت: محمد علي معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ٣: ٤٤٥.

[3] الجامع لأحكام القرآن ٣: ٢١٨.

[4] البقرة آية ٢٧١.

[5] شرح المفصل ٨ : ١٣.

[6] النساء آية ٣١.

الكبائر التي توجب النار، وهي الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين، وهذا اختيار الطبري في المقصود بالكبائر، يقول الطبري: "قال أبو جعفر: والذي نقول به في ذلك ما ثبت به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك ما حدثنا به أحمد بن الوليد القرشي، قال: حدثنا محمد بن جعفر قال، حدثنا شعبة قال: حدثني عبيد الله بن أبي بكر قال: سمع أنس بن مالك قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبائر أو: سئل عن الكبائر، فقال: الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، فقال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قال: قول الزور، أو قال: شهادة الزور[1]، قال شعبة: وأكبر ظني أنّه قال: شهادة الزور"[2].

فالله عزّ وجل وعَد المسلمين بتكفير جميع السيئات إذا اجتنبوا الكبائر، فمناسبة هذه الآية تختلف عن الآية السابقة ، يقول الطبري: "وأمّا قوله: "نكفر عنكم سيئاتكم" فإنّه يعني به: نكفر عنكم، أيّها المؤمنون، باجتنابكم كبائر ما ينهاكم عنه ربّكم، صغائر سيئاتكم، يعني: صغائر ذنوبكم كما حدثني محمد بن الحسين، قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال: حدثنا أسباط عن السدي: "نكفر عنكم سيئاتكم" الصغائر"[3].

ويقول ابن يعيش : "وفي قوله ﴿**وإنْ تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه**﴾[4] لم يأت بمن؛ لأنّه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات"[5].

ثالثاً: وأمّا قوله تعالى: ﴿**يسألونك ماذا أُحلَّ لهم قل أحلَّ لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهنّ ممّا علمكم الله فكلوا ممّا أمسكن عليكم**

---

[1] سنن الترمذي، ت: إبراهيم عطوة، كتاب الشهادات، باب ما جاء في شهادة الزور ٤: ٥٤٨.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ، ٨: ٢٤٨.

[3] جامع البيان ٨: ٢٥٤.

[4] النساء آية ٣١.

[5] شرح المفصل ٨: ١٣.

واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إنّ الله سريع الحساب﴾[1]، فلا حجة للأخفش فيها أيضاً؛ لأنَّ "مِنْ" هنا للتبعيض، وليست زائدة، كما زعم؛ لأنَّ الله عز وجل يأمرنا في هذه الآية أنْ نأكل من الصيد ما يحل لنا أكله؛ لأنَّ الصيد يحتوي على الدم والفرث، وهو محرم، فالله عزّ وجلّ يأمرنا أنْ نأكل ما أحل لنا، وهو بعض لا كلّ، يقول الهروي: "فأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿فكلوا ممّا أمسكْنَ عليكم﴾[2]، فقد قال بعض النحويين إنّ (مِنْ) هاهنا زائدة، والمعنى: فكلوا ما أمسكن عليكم. وهذا غلط عند سيبويه؛ لأنّ (مِنْ) إنّما تزاد في غير الواجب خاصّة ، نحو النفي والاستفهام، وهي على مذهبه هاهنا للتبعيض، أيْ كلوا منه اللحم دون الفرث والدم، فإنّه محرم عليكم"[3].

ويقول الفخر الرازي: "والثاني: إنّه للتبعيض، وعلى هذا التقدير ففيه وجهان: الأول: إنَّ الصيد كله لا يؤكل، فإنّ لحمه يؤكل، أمّا عظمه ودمه وريشه فلا يؤكل"[4].

ويقول أبو حيان: "فكلوا ممّا أمسكن عليكم" هذا أمر إباحة، و(مِنْ) هنا للتبعيض، والمعنى كلوا من الصيد الذي أمسكن عليكم، ومن ذهب إلى أنَّ (مِنْ) زائدة فقوله ضعيف"[5].

ويقول الكرماني: "(ممّا أمسكن عليكم) من زائدة، وقيل: للتبعيض، أي ما يمكن أكله منه"[6].

ويقول الشوكاني: "قوله (ممّا أمسكن عليكم) للتبعيض؛ لأنَّ بعض الصيد لا يؤكل، كالجلد والعظم وما أكله الكلب ونحوه، وفيه دليل على أنَّه لا بُدّ أن يمسكه

---

١ المائدة آية ٤.

٢ المائدة آية ٤.

٣ كتاب الأزهية في علم الحروف: الهروي، ت: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ، ٢٢٧.

٤ تفسير الفخر الرازي: الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ ١١: ١٤٨.

٥ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٣ : ٤٤٥.

٦ غرائب التفسير وعجائب التأويل: الكرماني، ت: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١: ٣١٩.

على صاحبه، فإن أكل منه فإنّما أمسكه على نفسه، كما في الحديث الثابت في الصحيح"[1].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح، إذْ لم تزد العرب (مِنْ) في الإيجاب ، ولا صحة للأخفش فيما استدلّ به، إذْ ثبت في جميعها أنَّها أصلية تفيد التبعيض، ومن المعلوم أنَّ ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال كما يقول الأصوليون، ويضاف إلى هذا أنَّ الأخذ برأي أبي الحسن الأخفش يؤدي إلى اللبس، ومن المعلوم أنَّ العربية تتجنب اللبس في أساليبها، فإذا قيل: أكلت من الرغيف، وشربت من الماء ، فإنَّ المعنى المتبادر إلى الذهن هو بعض الرغيف وبعض الماء، ولكنَّ الأمر يختلف تماماً عند الأخفش، إذْ يرى أنَّ الرغيف مأكول كلّه والماء مشروب كله؛ لأنَّ (مِنْ) تزاد عندَه بلا شروط.

---

[1] فتح القدير: الشوكاني، عالم الكتب، بدون تاريخ، ٢: ١٣.

(مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية من الزمان، حيث منع ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون، يقول الجرجاني: "والذي دعاهم إلى هذا أنَّ صاحب الكتاب قال: إنَّ "مِنْ" للأمكنة، وهذا صحيحٌ؛ لأنَّ الأكثر ذلك، فكأنَّه أراد أنَّ مِنْ موضع المكان، وأنَّه إنْ دخل على الزمان فعلى ضربٍ من الاستعارة".[1]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين إلى أنّ (مِنْ) تستعمل في الكلام للبدء في الأمكنة فقط، نحو: خرجت من البصرة إلى الكوفة، في حين أنَّ (مُذْ) تستعمل للبدء في الأزمنة، نحو: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ولا يمكن أن تستعمل إحداهما مكان الأخرى، فلا تقول: صمت من اليوم إلى يوم الخميس، ولا نقول: خرجت مُذْ بغداد إلى البصرة، يقول سيبويه: "وأمَّا (مِنْ) فتكون ابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[2].

ويقول في موضع آخر: "وأمّا (مُذْ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت مِنْ فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مُذْ يوم الجمعة إلى اليوم، ومُذْ غدوةَ إلى الساعة، وما لقيته مُذْ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أولّ غايتك، فأجريت في بابها كما جرت (مِنْ) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا"[3].

---

* انظر: الكتاب ج٤ ص٢٢٤، معاني الأخفش ج٢ ص٣٣٧، المقتضب ج٢ ص١٣٦، الأصول ج١ ص٤٠٩، الإنصاف ج١ ص٣٧٠، م٥٤، شرح المفصل ج٨ ص١٠، الجنى الداني ص٣٠٨، شرح الرضي ج٤ ص٢٦٣، مغني اللبيب ص٤١٩، الارتشاف ج٢ ص٤٤١ ، المساعد ج٢ ص٢٤٦، شرح التصريح ج٢ ص٨، الهمع ج٤ ص٢١٢، شرح الأشموني ج٢ ص٢١١.

[1] المقتصد ٢: ٨٥٥.

[2] الكتاب ٤ : ٢٢٤.

[3] الكتاب ٤ : ٢٢٦.

وقد استدلّ البصريون لرأيهم هذا بدليل واحد، وهو إجماع النحويين كافة على أنّ (من) للابتداء في الأمكنة، و (مُذْ) للابتداء في الأزمنة؛ لذا فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى، يقول الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: أجمعنا على أنّ (مِنْ) في المكان نظير مُذْ في الزمان؛ لأنَّ مِنْ وضعت؛ لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ مُذْ وضعت؛ لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنَّك تقول "ما رأيته مُذْ يوم الجمعة"، فيكون المعنى أنَّ ابتداء الوقت الذي اقتطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول :ما سرت من بغداد"، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أنْ تقول "ما سرت مُذْ بغداد"، فكذلك لا يجوز أنْ تقول "ما رأيته من يوم الجمعة"[1].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز أنْ تكون (مِنْ) لابتداء الغاية من الزمان، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان"[2].

وقد استدل الكوفيون لهذا الرأي بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب نثراً وشعراً. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**لمسجدٌ أسس على التقوى من أولّ يوم أحقٌ أنْ تقوم فيه**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة**﴾[4].

ومن الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: "مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً ، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار، على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثمّ قال: من يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط ، ثمّ قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين"[5]، وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها "هذا أول طعام أكله

---

[1] الإنصاف ١ : ٣٧٢، م٥٤.

[2] الإنصاف ١ : ٣٧٠، م٥٤.

[3] التوبة آية ١٠٨.

[4] الجمعة آية ٩.

[5] انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، استانبول، تركيا، باب الإجارة، ٣: ٥٠.

أبوك من ثلاثة أيام"[١]، ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء: "فمطرنا من جمعة إلى جمعة"[٢]، وقول عائشة رضي الله عنها: "فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجلس عندي من يومٍ قيل فيَّ ما قيل"[٣]، وقول أنس رضي الله عنه :"فلم أزل أحبُّ الدبّاء مِن يومئذ"[٤].

ومن الشعر قول النابغة الذبياني:

ولا عيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم ... بِهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتّائب
تُخُيّرْنَ من أزْمانِ يوم حَلَيمةٍ ... إلى اليومِ قَدْ جُربنَّ كلّ التجاربِ[٥]

وقول جبل بن جوال:

وكلّ حسامٍ أخْلَصتْهُ قيونه ... تُخيّرْن من أزمانِ عَادٍ وجُرْهُمِ[٦]

ومنها قول الراجز:

تَنْتَهِضُ الرّعْدةُ في ظُهَيري ... مِن لدُن الظُّهر إلى العُصيرِ[٧]

وقل الآخر:

إنّي زعيمٌ يا نُو ... يقةُ إنْ أمنتِ مِنَ الرُّزَاحِ
ونَجوْتُ من عَرَضِ المَنُو ... نِ من الغُدّوِ إلى الرواحِ[٨]

---

١ لم أعثر على هذا الحديث في الكتب التي فهرست في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لـ "ونسنك" مكتبة بريل، ليدن ١٩٣٦م.

٢ انظر: سنن أبي داود، دار الحديث – الطبعة الأولى، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء ١ : ٦٩٤.

٣ انظر: فتح الباري، ت: الشيخ عبد العزيز بن باز، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، كتاب التفسير، باب "لولا إذ سمعتموه قلتم.." ٨: ٥٧٨.

٤ انظر: صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، كتاب الأطعمة ٦: ٢١٠.

٥ انظر: ديوان النابغة، تحقيق مفيد قميحة ٤٦، وشرح التصريح ٢: ٨.

٦ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٢.

٧ انظر: الخصائص ٢: ٢٣٥.

٨ انظر: شرح المفصّل ٧: ٩.

ومنها قول بعض الطائيين:

من الآن قَدْ أزمعْتُ حِلْماً فَلَنْ أُرَى   أغَازِلُ خُوْداً أوْ أَذُوقَ مُدَامـــــا[1]

ومنه:

أَلِفْتُ الهَوَى مِنْ حَيْنَ أُلفيتُ يَافِعــا   إلى الآن ممنوّاً بواشٍ وعـــاذِلِ[2]

ومثله:

مَا زِلْتُ مِنْ يوم بِنْتُم والهاً دنِفـــا   ذا لوعةٍ، عيشُ من يُبْلَى بها عَجَبُ[3]

وقد اختار ابن مالك والرضي وابن عقيل وأبو حيان رأي الكوفيين في أنّ (مِنْ) يجوز استعمالها للابتداء في الزمان، يقول ابن مالك: "وأمّا استعمال من في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه؛ لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"[4].

ويقول في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح" بعد أن ذكر الحديث الطويل الذي أوردناه سابقاً: "قلت: تضمن هذا الحديث استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: وأمّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وأمّا (مُذْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، يعني أنّ (مُذْ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (مِنْ) على الأزمنة.

فالأول مسلم بإجماع.

والثاني ممنوع لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح"[5].

---

[1] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٣، وشواهد التوضيح ١٣٢.

[2] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٣، وشواهد التوضيح ١٣٢.

[3] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٣٣، وشواهد التوضيح ١٣٢.

[4] شرح التسهيل ٣: ١٣١.

[5] شواهد التوضيح: ابن مالك، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ص١٣٠.

ويقول الرضي الاستراباذي: "والظاهر مذهب الكوفيين، إذْ لا منع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أولّ الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال"[1].

ويقول ابن عقيل: "وهو كثير في لسان العرب نثراً ونظماً، فالوجه اقتياسه"[2].

ويقول أبو حيان: "وقد كَثُر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد، وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد"[3].

والذي نختاره هو ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك والرضي وأبو حيان وابن عقيل ، وحجتنا في ذلك تقوم على أن اللغة يجب أن تؤخذ من أصحابها الناطقين بها، لا أن تخضع لمعيار قائم على التأويل والقسرية، فإن كان ورود (من) للزمان قد ورد في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح من نطق بالعربية، وقد جاء في كتاب الله الذي لا يدانيه نسيج كلامي، وجاء أيضاً في كلام العرب كثيراً، فإن كان ذلك كذلك، فإن هذا جائز في العربية، وتؤكده أقوال عدد من العلماء الذين يعتد بهم في بناء النحو العربي القديم.

أمّا ما ذكره البصريون من قولهم: "أجمعنا على أنَّ "مِنْ" في المكان نظير (مُذْ) في الزمان" فيحتاج إلى مناقشة؛ لأنَّ الضمير في "أجمعنا" إمّا أنْ يقصد به البصريون، وإمّا أن يُقصد به البصريون والكوفيون معاً.

أمَّا إذا كان المعنيّ به البصريين ففيه نظر؛ لأنَّ إجماعهم ليس حجةً على الكوفيين؛ بالإضافة إلى أنَّ الإجماع في الأمور اللغوية غير معتبر، يقول ابن جني: "باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة: اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إنْ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنّه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم يجتمعون على الخطأ، كما جاء في النص

---

[1] شرح الرضي ٤ : ٢٦٤.

[2] المساعد ٢ : ٢٤٦.

[3] الارتشاف ٢ : ٤٤١.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : "أمتي لا تجتمع على ضلالة"[1] وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نهْجَةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"[2].

وأمّاً إذا كان المقصود بالضمير في "أجمعنا" البصريين والكوفيين معاً فهو ادعاء لا يصحّ ؛ لأنّه واضحٌ ممّا سبق أنّ الكوفيين يرون أنّ (مِنْ) تكون للابتداء في الزمان والمكان، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان"[3].

وكان البصريون قد تأولوا ما استدل به الكوفيون من آيات كريمة وأبيات شعرية بتقدير مصدر محذوف قبل الظرف، فقالوا في قوله تعالى: ﴿**لمسجدٌ أُسس على التقوى من أول يوم**﴾[4]: إنّ هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير من تأسيس أولّ يوم، ثمّ حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وكذلك الأمر في قول زهير:

لمنِ الدّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أقوَيْنَ مِنْ حُجَجٍ ومِنْ دهْرِ[5]

حيث قالوا: إنَّ التقدير: من مرّ حجج ومن مرّ دَهْر

وتأويلهم لما ورد من السماع ضعيف؛ وذلك لأنَّ المصدر يكتسب الظرفية ممّا بعده، فتقدير المصدر لا يفيد شيئاً، يقول السهيلي: "وليس يحتاج في قوله: (من أول يوم) إلى إضمار ، كما قدّره بعض النحاة: من تأسيس أول يومٍ، فراراً من دخول (مِنْ) على الزمان ، ولو لفظ بالتأسيس لكان معناه: من وقت تأسيس أول يوم، فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً"[6].

---

١ سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم ٢: ١٣٠٣.

٢ الخصائص ١: ١٩٠.

٣ الإنصاف ١ : ٣٧٠، م٥٤.

٤ التوبة آية ١٠٨.

٥ انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص١١٤ والرواية في الديوان "ومن شهرِ" وانظر أيضاً: الإنصاف ١: ٣٧٠، م٥٤.

٦ أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ٣٧٢.

"رُبَّ": أهي للتقليل أم للتكثير*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة معنى "رُبَّ"، أيفيد معنى التقليل أم معنى التكثير، فقد ذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى أنَّ العرب استعملت "رُبَّ" في أولّ الأمر للتقليل، فهي نظيرة "كم" الخبرية، لكنَّهم تجوزوا بها، فنقلوها إلى معنى التكثير، فأصبحت حرفاً يفيد التكثير، مع أنَّ الأصل فيه أنْ يفيد التقليل، يقول الشيخ عبد القاهر: "اعلم أنَّ رُبَّ أصلها أنْ تكون مناقضة لـ "كم"، وقال صاحب الكتاب: إنَّ كم في الخبر كقولك: كم رجلٍ جاءك، نظير "رُبَّ"، والمقصود أنَّ رُبَّ للتقليل، وكم للتكثير، وقد صرَّح الشيخ أبو علي بذلك، فقال: ورُبَّ في التقليل نظير كم في التكثير، تقول: رُبَّ رجلٍ يفهم، وأنت تقصد أن تقلل ذلك، وتقول: رُبَّما فعل كذا، تريد أنَّه يفعله في بعض الأوقات، ولا يستكثر منه، وقد غَلَبَ على رُبَّ الاستعمال بمعنى الكثرة، كقولهم: رُبَّ بلدٍ قطعت، ورُبَّ يومٍ من شأنه كذا وكذا، يقصدون بذلك الكثرة، ألا ترى أنَّهم يأتون به في مواضع المدح وعدد المآثر، نحو قولك: وإنْ غيّر الدهر من حالك فرُبَّ يومٍ لك من شأنه كذا وكذا، كما قال:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صَالحٍ   وَلا سيّما يومٍ بدَارةَ جَلْجلِ[1]

وكذا رُبَّما كقوله:

فإنْ تُمْسِ مَهْجورَ الفناءِ فرُبَّما   أقامَ به بعدَ الوفودِ وفودُ[2]

لا شبهة في قصد التكثير، ألا تراه قصد أنْ يضع الازدحام بإزاء الخلو، فليس يقول: إنَّه أقام هناك وفودٌ مرةً أو مرتين"[3].

---

* انظر: المقتضب ٤: ١٣٩، ٢٨٩، الأصول ١: ٤١٦، شرح المفصَّل ٨: ٢٦، شرح الرضي ٤: ٢٨٧، البسيط ٢: ٨٥٩، الجنى الداني ٤٣٩، مغني اللبيب ١٨٠، الارتشاف ٢: ٤٥٥، المساعد ٢: ٨٤، شرح التصريح ٢: ١٨، الهمع ٤: ١٧٤.

١ انظر: ديوان امرئ القيس ١١٢.

٢ انظر: الخزانة ٩: ٥٣٩.

٣ المقتصد ٢: ٨٢٩.

وقد تابعه في هذا الرأي الرضي الاستراباذي، يقول: "هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثمّ تستعمل في معنى التكثير، حتّى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة، وذلك نحو قوله:

أزهيرُ إنْ يشبِ القَذالُ فإنَّه رُبَّ هَيْضَلٍ لجبٍ لففْتُ بِهَيضَلِ[1]

وقوله:

مَاويَّ يا رُبَتما غارةٍ شَعْواءَ كاللذْعةِ بالمِيْسَمِ[2]

وقوله:

فإن تُمْسِ مَهْجورَ الفناءِ فربّما أقامَ بهِ بعدَ الوفودِ وفودُ "[3]

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

اختلف النحاةُ في معنى هذا الحرف اختلافاً واسعاً، فذهب جمهور النحاة إلى أنَّ "رُبَّ" حرف يفيد التقليل فقط؛ وزعم آخرون أنَّها تفيد التكثير ليس غير، وقال فريق ثالث إنَّها تفيد التقليل والتكثير بحسب السياق الذي تقع فيه، لكنَّهم اختلفوا فيما بينهم في الأكثرية، فزعم بعضهم إنّ ورودها للتكثير هو الأكثر في كلام العرب، وقال آخرون إنَّها أكثر ما تكون للتقليل، وهناك رأي غريب قال به بعض النحاة المتأخرين، يرون فيه إنّ "رُبَّ" حرف إثبات فقط، ويستفاد التقليل والتكثير من السياق، يقول المرادي: "واختلف النحويون في معنى "رُبَّ" على أقوال: **الأول:** إنَّها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب "البسيط" إلى سيبويه، **والثاني:** إنَّها للتكثير، نقله صاحب "الإفصاح" عن صاحب "العين" وابن درستويه وجماعة، ولم يذكر صاحب العين أنَّها تجيء للتقليل، **الثالث:** إنَّها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسيّ في كتابه "الحروف"، **الرابع:** إنَّها أكثر ما تكون للتقليل. **الخامس:** إنَّها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر؛ وهو اختيار

---

[1] انظر: شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٧٠.

[2] انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣٦.

[3] شرح الرضي ٤: ٢٨٨.

ابن مالك، **السادس:** إنَّها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، **السابع:** إنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار"[1].

ويقول أبو حيان: "وزعم صاحب كتاب العين أنَّها للتكثير، ولم يذكر أنَّها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب "الحروف" له أنَّها تكون تقليلاً وتكثيراً، وذهب بعضهم إلى أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وذهب بعضهم إلى أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب.

وفي البسيط ذهب البصريون إلى أنَّها للتقليل، كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والمازني والجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني وجملة الكوفيين، كالكسائي والفراء وهشام وابن سعدان، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين، فإنَّه صرَّح بكونها للتكثير دون التقليل.

وفي الإفصاح: وقيل إنَّها للتكثير، وقال به جماعة، منهم صاحب العين وابن درستويه، وقال ابن الباذش وابن طاهر هي لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً، وقال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف له أكثر ما تكون للتقليل"[2].

نعرض فيما يلي حجج كل فريق:

احتجّ النحاة القائلون بأنَّ "رُبَّ" حرف يفيد التقليل فقط، بما يلي:

أولاً: إنّ "رُبَّ" قد جاءت في مواضع، ولا معنى لها إلا التقليل، وجاءت في مواضع ظاهرها أنَّها للتكثير ، ولكنَّها محتملة للتقليل بالتأويل، يقول المرادي: "والدليل على ذلك أنَّها قد جاءت في مواضع، لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضربٍ من التأويل، فيتعين أنْ تكون حرف تقليل؛ لأنّ ذلك هو المطرد فيها، فممّا جاءت فيه للتقليل قول الشاعر:

---

[1] الجنى الداني ٤٣٩.

[2] الارتشاف ٢: ٤٥٦.

ألا رُبَّ مَوْلودٍ وليْسَ لَـــهُ أَبٌ وَذَيْ وَلَدٍ لـمْ يلْـدَهُ أبـــوانِ
وذيْ شامةٍ سَوْداءَ في حُـرِّ وجْهِهِ مُجلّلَـةٍ، لا تَنْقَضِـيْ لزَمَــانِ
ويكملُ في تسعٍ وخمـسٍ شَبَابُـهُ ويَهْرَمُ في سبعٍ، معـاً، وثَمانــي[1]

يعني بالمولود الذي ليس له أب: عيسى بن مريم عليه السلام، وبذي ولد لم يلده أبوان : آدم عليه السلام، وبذي الشامة: القمر وهذه الثلاثة ليس لها نظير، وقول زهير:

وأبيـضَ، فيّاضٍ، يـــداهُ غمامـةٌ على مُعْتفيهِ، ما تُغِبُّ فـواضِلُـــهْ[2]

وهذا خصوص، لا وجه فيه للتكثير؛ لأنَّه إنّما أراد بالأبيض: حصن بن حذيفة ابن بدر الفزاري، ولم يرد جماعة كثيرة، هذه صفتهم؛ ألا تراه يقول بعده:

حُذَيْفَةُ يُنْمِيهِ، وبـــدرٌ، كِلاَهُـــما إلى باذخٍ، يعلو على مَنْ يطاوِلُـــهْ[3]

وقول بعض شعراء غسّان، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج، في موضع يعرف بالبلقاء:

وَيْوْمٍ على البلْقَاءِ، لمْ يـكُ مِثْلُــهُ على الأرْضِ، يومٌ، في بعَيدٍ، ولا دَانِيْ[4]

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير"[5].

ثانياً: إنَّ الأشعار التي تكون في الألغاز وفي وصف الأشياء المخصوصة المعروفة، لا تأتي فيها "رُبَّ" إلا للتقليل، يقول المرادي: "وممّا تأتي "رُبَّ" فيه للتقليل، إتياناً مطرداً، الأشعار التي في الألغاز، والأشعار التي يصف بها

---

[1] انظر: الكتاب ٢: ٢٦٦، ٤: ١١٥، ١٥٤.

[2] انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص٥٥.

[3] انظر: السابق ص ٦٠.

[4] انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٨.

[5] الجنى الداني ٤٤٢.

الشعراء أشياء مخصوصة بعينها ، فإنّهم كثيراً ما يستعملون في أوائلها "رُبَّ" مصرّحاً بها"[1].

وإذا ما وجد النحاة القائلون بهذا الرأي أبيات شعرٍ في التراث العربي تفيد فيها "رُبَّ" معنى التكثير ليس غير أولوها بما يتفق ورأيهم، فقالوا في قول امرئ القيس مثلاً:

فَإنْ أمْسِ مكروباً فيا رُبَّ قَيْنَةٍ ... منعّمةٍ، أعملتُها بِكرانِ[2]

فيا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لهَوْتُ وليلةٍ ... بآنِسةٍ كأنَّها خطٌّ تِمثَالِ[3]

إنّه لتقليل النظير، يقول المرادي: "وأمّا ما جاءت فيه "رُبَّ"، وظاهره التكثير، فهو كثيرا جداً، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار، كقول امرئ القيس:

ألا، رُبَّ يومٍ لكَ، مِنهُنَّ، صالحٍ ... ولا سيّما يوماً، بدارةِ جلْجلِ

ولسنا نشك في إنّ القائلين بأنَّ "رُبَّ" للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع، التي التكثير فيها ظاهر؛ لأنّها كثيرة جداً، فواجب على المصنف أنْ يتهمَ رأيه، ولا يسرع إلى تخطئتهم ، ويعلم أنَّ لهم في ذلك غرضاً، ينبغي أن يبحث عنه، وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجهٍ:

الأول: أنّ "رُبَّ" في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم أنَّ الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلّ من غيره ، وذلك أبلغ في الافتخار"[4].

ويقول في موضع آخر: " قال بعضهم: "رُبَّ" حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ، ويكون لتقليل النظير، فالتي لتقليل الشيء في نفسه، كقول الشاعر:

* ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ*

---

١ الجنى الداني ٤٤٣.

٢ انظر : ديوان امرئ القيس ١٦٥.

٣ انظر : السابق ١٢٣.

٤ الجنى الداني ٤٤٤.

والتي لتقليل النظير، وهي الكثيرة الاستعمال، كقول الشاعر:

فإن أمْسِ مكروباً فيا رُبَّ قَيْنَةٍ   مُنعّمةٍ، أعملتها بكـــــــــرانِ

والمعنى أنّ كثيراً من هذه القينات، كان لي، وقلَّ مثلُهـــا لغـــيري، فـــإطلاق النحويين على "رُبَّ" أنَّها تقليل، إنّما يعنون النظير، الذي هو الغالب فيها"[1].

أمَّا القائلون بأنَّ "رُبَّ" للتكثير فقط، فليس بين أيدينا كتبٌ توضـــح حججهـــم، ولكن يبدو أنَّ أدلتهم مأخوذة من الشعر، إذْ نظروا إلى الأبيات التـــي وردت فيهـــا "رُبَّ" ففهموا منها الكثرة.

أمّا القائلون بأنّها تكون للتكثير والتقليل، فإنَّ حججهم أيضاً من الشعر، إذْ إنَّهم تتبعوا أشعار العرب، فوجدوا أنَّ "رُبَّ" تستعمل للتقليل والتكثير، يقول ابـــن مـــالك: "قلت: والصحيح أنَّ معنى "رُبَّ" التكثير؛ ولذا يصلح "كم" في كلّ موضع وقعت فيه غير نادر، كقول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً قَلْبَهُ   يَتمنّى ليَ موتاً لـــم يُطـــعْ[2]

وكقول الآخر:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُه ذلكَ اليـــو   مَ وأَسْرى مِنْ معشـــرٍ أقتالِ[3]

وكقول الآخر:

رُبّما تكرهُ النفوسُ من الأمـــ   ـــرِ لهُ فرجةٌ كـــحلّ العِقَالِ[4]

وكقول حسّان:

رُبَّ حلمٍ أضَاعهُ عدمُ المـــا   لِ وجهلٍ غطَّى عليهِ النّعيمُ[5]

---

1 الجنى الداني ٤٤٥.

2 انظر: الهمع ٤: ١٧٧.

3 انظر: ديوان الأعشى ١٤٣.

4 انظر: شرح المفصل ٨: ٣٠.

5 انظر: ديوان حسان بن ثابت، شرح وتقديم: الأستاذ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ ص٢٢٣، وانظر أيضاً شرح التسهيل ٣: ١٧٧.

وكقول الآخر:

ورُبَّ امْرئٍ ناقــــصٍ عقلُـــهُ وَقَدْ يعجبُ النّاسُ مِنْ شَخْصِـــــه
وآخرَ تحــــسبُهُ أحْمقـــــــاً ويأتيــــك بالأمْر مـــنْ فِصّـــهِ[1]

وكقول ضابئ البرجمي:

ورُبَّ أمورٍ لا تضيرُكَ ضيرةً وللقلبِ مــــن مخْشَاتهنَّ وَجيْبُ[2]

وكقول عدي بن زيد:

رُبَّ مأمولٍ ورَاجٍ أمــــــلاً قَدْ ثَناهُ الــــدهرُ عَنْ ذاكَ الأملْ[3]

وقولي" والتقليل بها نادر: أشرت به إلى قول الشاعر:

ألا رُبَّ مولودٍ وليس لـــهُ أبٌ وذيْ ولــــدٍ لم يلدهُ أبــــــوانِ

يريد آدم وعيسى عليهما السلام.

ومثله قول عمرو بن الشريد أخي الخنساء:

وَذيْ إخوةٍ قَطَّعْتُ أقــرانَ بَيْنِهمْ كما تركوني واحداً لا أخَا ليَــــا[4]

ومثله:

ويومٍ علي البلقاءِ لمْ يكُ مثلَـــه على الأرضِ يومٌ في بعيدٍ ولا دَانِ

أراد بذي أخوة دريد بن حرملة قاتل أخيه معاوية بن الشريد، وأراد الآخـــر يوماً كان فيه وقعة بين غسّان ومذحجٍ، في موضع يعرف بالبلقاء"[5].

ويقول ابن هشام: "وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكـــثرين، ولا التكثـــير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل تردُ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً.

---

[1] انظر: ديوان طرفة بن العبد ٦٥.
[2] انظر: شواهد التوضيح ١٠٥.
[3] انظر: شواهد التوضيح ١٠٥.
[4] انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٩٠.
[5] شرح التسهيل ٣: ١٧٩.

فمن الأول ﴿رُبما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[1]، وفي الحديث (يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة)[2]، وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان "يارُبَّ صائمه لن يصومه، ويا رب قائمهِ لن يقومه"، وهو ممّا تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشّاعر:

فيارُبَّ يومٍ قَدْ لَهوْتُ ولَيْلَةٍ   بآنسةٍ، كأنَّها خَطُّ تِمثالِ[3]

وقال آخر:

رُبّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ   ترفعَنْ ثوبيْ شمالاتُ[4]

ووجه الدليل أنّ الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف؛ والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل.

ومن الثاني قول أبي طالبٍ في النبي صلى الله عليه وسلم:

وابيضَ يستسقيْ الغَمَامَ بِوجْهِهِ   ثِمالُ اليتامى عِصْمَةٌ للأراملِ[5]

وقول الآخر:

" وأورد الأبيات الثلاثة".

أراد عيسى وآدم عليهم السلام والقمر"[6].

أمَّا الذين قالوا بأنَّ "رُبَّ" حرف إثبات لم يوضع لتكثير ولا تقليل، وإنَّما ذلك مستفاد من سياق الكلام فهم من النحاة المتأخرين الذين لم تذكر أسماؤهم، ولعلّ

---

[1] الحجر آية ٢.

[2] صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا، كتاب العلم ١: ٣٧.

[3] انظر: ديوان امرئ القيس ١٢٣.

[4] انظر: الكتاب ٣: ٥١٨.

[5] انظر: شرح شواهد المغني ١: ٣٩٥.

[6] مغني اللبيب ١٨٠.

المرادي أولَّ من أورد هذا الرأي يقول: "السادس: إنَّها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق"[1].

وقد ذكر أبو حيان هذا الرأي، واختاره، ولكنه لم ينسبه إلى أصحابه، يقول: "وذهب بعضهم إلى أنّها لم توضع لتقليل ولا تكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب"[2].

وقد ذكر السيوطي هذا الرأي، ولم ينسبه لأحد، يقول: "وسادسها: لم توضع لواحدٍ منهما، بل هي حرف إثبات، لا يدلّ على تكثيرٍ ولا تقليل، وإنّما يفهم من خارج، واختاره أبو حيان"[3].

ولعلّ من الواضح أنَّ نحاة العربية قد اختلفوا في هذا الحرف اختلافاً واسعاً جعلهم يتناقضون في الحكم على معناه، ولعلَّ ذلك يرجع إلى اختلاف فهمهم للسياق الذي يرد فيه، ففهم بعضهم منه التقليل، وفهم آخرون التكثير.

لكنَّ القائلين بأنَّ "رُبَّ" لا تكون إلا للتقليل كانوا متمسكين برأيهم تمسكاً شديداً، إذْ وردت في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر نصوص جاءت فيها "رُبَّ" للتكثير، لكنَّهم تأولوها تأويلاً يتنافى والمنطق اللغوي، وهو أشبه ما يكون بالمنطق العقلي وكلامِ المناطقة، يقول المرادي: "وأمَّا ما جاءت فيه "رُبَّ"، وظاهره التكثير، فهو كثير جداً، وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار، كقول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ ولا سيّما يوماً بدارةِ جَلْجلِ

ولسنا نشك في أنَّ القائلين بأنَّ "رُبَّ" للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع، التي التكثير فيها ظاهر؛ لأنَّها كثيرة جداً، فواجب على المصنف أن يتهم رأيه، ولا يسرع إلى تخطئتهم، ويعلم أنَّ لهم في ذلك غرضاً ينبغي أنْ يبحث عنه، وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجهٍ:

---

[1] الجنى الداني ٤٤٩.

[2] الارتشاف ٢: ٤٥٥.

[3] الهمع ٤: ٧٥.

الأول: إنّ "رُبَّ" في ذلك لتقليل النظير، فالمفتخر يزعم أنّ الشيء الذي يكثر وجوده منه يقلّ من غيره، وذلك أبلغ في الافتخار"[1].

ويقول ابن أبي الربيع: "وذهب الكوفيون إلى أنَّها تكون للتكثير، واستدلوا على ذلك بقول امرئ القيس:

فإنْ أمسِ مكروباً فيارُبَّ بَهْمةٍ[2]

وقوله:

وإنْ أمسِ مكروباً فيارُبّ قَيْنةٍ

فهذا كلّه إنَّما جاء على جهةِ الفخر، فكيف يكون على جهة التقليل؟

الجواب من وجهين:

أحدهما: إنَّ هذه الأشياء، وإنْ كانت كثيرة، فقد صارت معدومة، والشيء إذا صار معدوماً صار كأنَّه لم يكن، فلحق ذلك بما رُئي في المنام، ووقع في الخيال، فصار لذلك قليلاً، فدخلت على "رُبَّ".

الثاني: أنْ يكون الشيء قليلاً في نفسه لعدم نظائره، والشيء الذي يقلّ نظيره ويعزّ وجوده إذا نيل منه بعض يفخر به، وإن كان قليلاً، فدخلت على "رُبَّ" لقلته"[3].

ولم يكتف القائلون بأنَّها للتقليل بذلك، بل أخذوا يؤولان الآية الكريمة التي وردت فيها "رُبَّ"، وهي للتكثير، بتأويلات لا يقبلها المنطق اللغوي، يقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**﴾[4]: "فإن قال قائلٌ: فلِم كانت "رُبّ" هاهنا، ورُبَّ للتقليل، فالجواب في هذا أنّ العرب خوطبت بما تعقله في التهدّد ، والرجل يتهدد الرجل فيقول له: لعلك ستندم على فعلك، وهو لا يشكّ في أنَّه يندم، وتقول له: ربّما ندم الإنسان من مثل ما صنعت، وهو يعلم أنّ الإنسان

---

[1] الجنى الداني ٤٤٤.

[2] انظر: ديوان امرئ القيس ١٦٥، وعجزه: كشفتْ إذا ما اسودّ وجه الجبانِ

[3] البسيط ٢: ٨٦٠.

[4] الحجر آية ٢.

ينـــدم كثيراً، ولكن مجازه أنَّ هذا لو كان ممّا يوده في حال واحـــدة مــن أحــوال العذاب، أو كان الإنسان يخاف أنْ يندم على الشيء لوجب عليه اجتنابه"[1].

ويقول الزمخشري: "فإن قلت: فما معنى التقليل؟ قلت: هو وارد على مذهب العرب في قولهم: لعلّك ستندم على فعلك، وربّما ندم الإنسان علـــى مـــا فعـــل، ولا يشكّوْن في تندمه، ولا يقصدون تقليله، ولكنَّهم أرادوا: لو كان الندم مشكوكاً فيه، أو كان قليلاً لحقّ عليك أن لا تفعل هذا الفعل ؛ لأنّ العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون ، كما يتحرزون من المتيقن، ومن القليل منه، كما مـــن الكثـــير، وكذلـــك المعنى في الآية : لو كانوا يودون الإسلام مرة واحدة فبالحري أنْ يسارعوا إليــــه، فكيف وهم يودونه في كلّ ساعة"[2].

وقد عارض ابن مالك الزمخشري فيما ذهب إليه، يقول: "وقال فـــي ﴿رُبَّمـــا **يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**﴾[3]... ثم ذكر كلامه السابق إلى قوله" فـــي كـــل ساعة".

قلت: في هذا الكلام ما يناقض كلامه في "قد نرى"، و "قد نعلم"، و "قد يعلـــم" من دلالة ربَّما على التكثير؛ لأنَّه نسب إليها هاهنا التقليل، وتكلف في تخريجـــه مـــا لا حاجة إليه ، ولا دلالة عليه، ثم اعترف بقول العرب: ربّما يندم الإنسان على مـــا فعل، وأنَّهم لا يقصدون تقليله، فهو حجةٌ عليه، وعلى من وافقه في هذا التأويل"[4].

وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للقائلين بأنَّ "رُبَّ" لا تستعمل إلا للتكثير؛ لأنَّ بين أيدينا نصوصاً كثيرة لا يمكن أن تحمل فيها "رُبَّ" على التكثير أبداً، كقول الشاعر:

ألا رُبَّ مَوْلُوْدٍ وليْسَ لـــه أَبٌ ... وَذَي وَلَدٍ لمْ يَلْدَهُ أبــــوانِ
وذيْ شامةٍ سَوْدَاءَ في حُرِّ وجْهِهِ ... مُجلّلةٍ، لا تَنْقَضِيْ لِزَمَـــانِ
ويكملُ في تسعٍ وخمسٍ شَبَابُـــه ... ويَهْرَمُ في سبعٍ، معاً ، وثَمـــاني

[1] معاني الزجاج ٣: ١٧٣.
[2] الكشاف ٢: ٥٧٠.
[3] الحجر آية ٢.
[4] شرح التسهيل ٣: ١٨١.

أمّا ما قاله الجرجاني وتابعه فيه الرضي الاستراباذي من أنّ العرب استعملت "رُبَّ" في أول الأمر للتقليل، ثمّ انتقلت بالحرف إلى الدلالة على معنى التكثير، فيحتاج إلى سندٍ لغوي تاريخي، وليس بين أيدينا سند لغوي تاريخي يؤيد ذلك، بل على العكس من ذلك وردت أبيات لأقدم شعراء العربية، وهو امرؤ القيس، استُعملت فيها "رُبَّ" للتكثير، يقول:

ألا رُبَّ خصمٍ فيك ألوى رَددْتُهُ   نصيحٍ على تِعذالِهِ غير مؤتّلِ[1]

ويقول أيضاً:

ويا رُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ   بآنسةٍ كأنَّها خطّ تمثالِ

وكان أبو حيان قد اختار من بين هذه الآراء الرأي القائل بأنّ "رُبَّ" حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، وإنّما يستفاد التقليل والتكثير من السياق، يقول أبو حيان: "وذهب بعضهم إلى أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب"[2].

لكنَّ ما ذهب إليه أبو حيان يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ قوله إنّ "رُبَّ" حرف إثبات، يحتاج إلى بيان وتوضيح معنى الإثبات، فهي إن كانت للإثبات، فلا يمكن نسبة التقليل والتكثير إليها نفسها؛ لأنّ كثيراً من الحروف مثل "إنّ" وغيرها من الحروف تفيد الإثبات، ولم يقل أحدٌ من النحويين إنّها تفيد التقليل أو التكثير من السياق. وإن كانت للتقليل أو التكثير فليست للإثبات، فالمهم ما هو المقصود بالإثبات عند أبي حيان؟.

وكان أبو عليّ الفارسي قد ذهب إلى أنّ "رُبَّ" تفيد التقليل والتكثير، فهي من الأضداد، يقول المرادي: "الثالث: إنّها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف"[3].

---

[1] انظر: ديوان امرئ القيس ١١٦.

[2] الارتشاف ٢: ٤٥٦.

[3] الجنى الداني ٤٣٩.

ويبدو أنَّ هذا هو الراجح في معنى "رُبَّ"، فهي حرف يفيد المعنيين، التقليل والتكثير بحسب السياق والموقف الذي يقع فيه ، إذ لا يمكننا نسبة التقليل والتكثير لـ "رُبَّ" إلا بعد معرفة السياق والموقف الكلامي ، ونضرب لذلك مثلاً يوضح ما نذهب إليه: يقول خالد بن الوليد رضي الله عنه: "ربّ مصلّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه"، فـ "رُبَّ" هنا قد تفيد التقليل، وقد تفيد التكثير؛ لأنَّها معزولة عن السياق، لكنّنا لو رجعنا إلى سياق الحديث والموقف الذي دفع خالد بن الوليد لهذا القول، لوجدنا أن "رُبَّ" يغلب أنَّها لا تكون إلا للتكثير، وهذا نصّ الحديث: "حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عمارة بن القعقاع عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري، قال: بعث عليٌّ من اليمن إلى رسول الله صلى لله عليه وسلم بذهبةٍ في أديم مقروظ، لم تحصل من ترابها، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر، بين عيينة بن بدر والأقرع بن حابس وزيد الخيل وعلقمة بن علاثة أو عامر بن الطفيل، فوجد من ذلك بعض أصحابه والأنصار وغيرهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا تأتمنوني ، وأنا أمين من في السماء يأتيني خبرٌ من السماء صباحاً ومساءً، ثم أتاه رجلٌ غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كثُّ اللحية، مشمّرُ الإزار، محلوق الرأس، فقال: اتق الله يا رسول الله، قال: فرفع رأسه إليه، فقال: ويلك أو ألست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟ ثم أدبر، فقال خالدٌ: يا رسول الله ألا أضرب عنقه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فلعلَّه يكون يصلي، فقال: إنَّه رُبَّ مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنـي لم أومر أنْ أنقب عن قلوب الناس، ولا أشقّ بطونهم، ثم نظر إليه النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مقفٍ، فقال: ها إنَّه سيخرجُ من ضئضئي هذا قومٌ يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"[1].

فقول خالد بن الوليد رضي الله عنه: "إنَّه رُبَّ مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه" يدلُّ على التكثير؛ لأنَّه أراد قتل هذا الرجل، فنهاهُ الرسول، فأراد إثبات كثرة هؤلاء النفر، فأتى بهذه الجملة، وفيها "رُبَّ" الدّالة على التكثير في هذه الجملة، ويدلّ أيضاً على أنَّ "رُبَّ" للتكثير قوله صلى الله عليه وسلم : ها إنَّه سيخرج من

---

١ صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول تركيا، كتاب المغازي، ٥: ١١١.

ضئضئ هذا قومٌ يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، فقوله صلى الله عليه وسلم تأييدٌ لقول خالد الذي أراد منه تكثير هؤلاء القوم.

ولعلّ من المفيد أن نبين أنّ للسياق والموقف الكلامي دوراً هاماً في المعنى، يقول نايف خرما: "هنالك إذن السياق اللغوي الذي يحدد معاني المفردات، والذي بدونه لا يتم ذلك ، ولكن هنالك أيضاً قرينة أخرى هي الموقف أو المناسبة التي يقال فيها الكلام والتي أطلق عليها اللغويون عبارة المقام ، فقالوا :لكلّ مقامٍ مقال، وهذا بالطبع يؤثر في معنى الجملة كلّها تأثيراً كبيراً.

وعناصر هذا المقام عديدة، أولها المتكلم نفسه: هل هو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير؟ واحد أم اثنان أمْ جماعة أمْ جمهور؟ وما هو جنسه ودينه وشكله الخارجي، ونبرة صوته ومكانه الاجتماعي إلى آخر هذه الصفات التي تميزه عن غيره ، وهذا ينطبق على المستمع أيضاً، ويشمل إضافة إلى ذلك علاقته بالمتكلم، من حيث القرابة أو الصداقة أو المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو اللامبالاة أو العداوة أو المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي الخ ، ومن عناصر المقام أيضاً موضوع الكلام، وفي أيّ جوّ يقال وفي أيّ مكان وأيّ زمان؟ وكيف يقال؟، وما الداعي لقوله؟ وغير ذلك من العناصر الكثيرة جداً التي يؤثر كلّ منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قوله"[1].

---

[1] أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: الدكتور نايف خرما، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٨م، ١٢٣.

"رُبَّما" والفعل المضارع*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجـــاني فـــي كتابـــه "المقتصد" مسألة جواز وقوع الفعل المضارع بعد "رُبّما"، نحو: رُبّما يأتي زيد، حيث منع أكثر النحويين ذلك، بينما أجاز ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام وقوع غير الماضي بعد "رُبَّما"، وقد كان الشيخ عبد القاهر مع الذين منعوا وقـــوع غـــير الماضي، يقول: "اعلم أنَّ رُبَّ موضوعة للماضي، تقول: رُبَّ بلـــدة قطعْـــتُ، ورُبَّ رجلٍ أتيتُ ، ولا تقول: رُبَّ رجل أراه غداً، وإذا كان كذلك كان الأصل في رُبّما أنْ تدخلَ على الماضي، كقوله: رُبَّما أوفيت[١]، وكقول الآخر: رُبّما أقام[٢].

وأمّا قوله تعالى: ﴿**رُبّما يود الذين كفروا**﴾[٣] فراجع إلى المضي إذا حققـــت، وذاك أنَّما ما يخبر الله تعالى بكونه فيما يستقبل، لصدق الوعد به وتحققـــه بمنزلـــة الموجود الحاصل ، وإذا كان كذلك كان "يودّ" في قوله تعالى بمنزلة "ودَّ" في المعنى، ويوضحه قوله تعالى: ﴿**فسوف يعلمون إذْ الأغلال في أعناقهم**﴾[٤] فـــأتى إذْ، وهـــو للماضي بعد مجيء سوف الذي هو علم الاستقبال؛ لأنَّ ذلك صار بمنزلة الموجود؛ لتعريه من الريب ، فلمّا كان كذلك أطلق عليه لفظ المضي، تنبيهاً على ما ذكرت من التحقق والجري مجرى ما دخل تحت الوجود في استحالة الامتناع عليـــه، فكذلـــك

---

* انظر: المقتضب ٢: ٤٧، ٥٤، الأصول ١: ٤١٩، اللباب ١: ٣٦٧، شـــرح المفصـــل ٨: ٢٩، شرح الرضي ٤: ٢٩٥ ، الجنى الداني ٤٥١، البسيط ٢: ٨٦٦، مغني اللبيب ١٨٢، الارتشاف ٢: ٤٦٣، المساعد ٢: ٢٨٧، الهمع ٤: ١٨٤، البحر المحيط ٥: ٤٣٢، الكشاف ٢: ٥٦٩، إعراب النحاس ٢: ٣٧٦.

١ تمام البيت: رُبّما أوفيت في علمٍ ترفعَنْ ثوبي شمَـــالاتُ

انظر: الكتاب ٣: ٥١٨.

٢ تمام البيت:

فإن تُمْسِ مهجورَ الفناءِ فربّمـــا أقام به بعدَ الوفودِ وفـــودُ.

انظر: الخزانة ٩: ٥٣٩.

٣ الحجر آية ٢.

٤ غافر آية ٧١.

أدخل رُبّما الذي هو للماضي على المضارع الذي هو يودّ؛ ليجري ذلـــك مجــرى الداخل تحت المضي في القرب من الموجود والتعري من الشك"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب أكثر النحويين إلى منع وقوع غير الماضي بعد "رُبّما"، نحو: رُبَّما يأتي زيدٌ، يقول ابن السراج: "ولمّا كانت رُبَّ، إنّما تأتي لما مضى، فكذلك رُبّما لمّا وقــع بعدها الفعل كان حقّه أن يكون ماضياً ، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثمَّ إضمار "كان"، قالوا: في قوله: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا لو كانوا مســلمين**﴾[2] إنَّــه لصــدق الوعد، كأنَّه قد كان، كما قال: ﴿**ولو ترى إذْ فزعوا فلا فوت**﴾[3]، ولم يكن، فكأنّه قــد كان لصدق الوعد، ولا يجوز: رُبَّ رجلٍ سيقوم، وليقومَنَّ غداً"[4].

ويقول أبو علي الفارسي: "ولمّا كانت رُبّ إنّما تأتي لما مضى وجب أنْ تكون رُبّما كذلك أيضاً، تدخل على الماضي كقوله:

رُبَّما أوفيت في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية، وذلك في نحو قولـــه تعـــالى: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا** ﴾ فهذه حكاية حال ، تكون كما قال الله تعالى: ﴿**فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه**﴾[5] "[6].

ويقول العكبري: "وتُكفّ "رُبَّ" بـــ "ما"، فتدخل على الفعل الماضي خاصـــة؛ لأنّه تحقق، فأمّا قوله تعالى: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا**﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: إنَّ "ما" نكرة موصوفة، أي: رُبَّ شيءٍ يودّه.

---

[1] المقتصد ٢: ٨٣٥.

[2] الحجر آية ٢.

[3] سبأ آية ٥١.

[4] الأصول ١: ٤١٩.

[5] القصص آية ١٥

[6] الإيضاح العضدي ٢٠٢.

والثاني: هي كافّة، ووقع المستقبل هنا؛ لأنَّه مقطوع بوقوعه، إذا كان خبراً من الله تعالى، فجرى مجرى الماضي في تحققه، وقيل: هو على حكاية الحال"[1].

ويقول ابن يعيش: "حكم " رُبَّ" أنْ يكون الفعل العامل فيها ماضياً، نحو قولك: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد لقيت، ورُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيت؛ لأنَّها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضي؛ لأنَّه قد يحقق قلتها؛ فلذلك لا يجوز: رُبَّ رجل عالمٍ سألقى، أو لألقينَّ"[2].

وقد احتجَّ النحاة المانعون وقوع الفعل غير الماضي بعد "رُبَّما" بأنَّ "رُبَّ" للتقليل، والتقليل لا يكون إلا ممّا مضى؛ فلذلك لا يجوز وقوع الفعل غير الماضي بعد "ربّما"، يقول الرضي الاستراباذي: "والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح: كون الفعل ماضياً؛ لأنَّ وضع "رُبّ" للتقليل في الماضي"[3].

ويقول المرادي: "وإنَّما لزم مضي فعلها؛ لأنَّها جوابٌ لفعلٍ ماضٍ، وقيل: لأنَّها للتقليل ، فأولوها الماضي؛ لأنَّه قد تحققت قلته"[4].

وقد اصطدم النحاة المانعون بقوله تعالى: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**﴾[5] ، حيث جاء الفعل المضارع "يود" بعد "رُبّما"، فأولّها النحاة المانعون على ثلاثة أوجه:

الأول: إنَّ الفعل المضارع إنّما وقع هنا ؛ لأنّ هذا إخبار من الله عزّ وجلّ، وما كان إخباراً من الله فهو في حكم الحاصل والموجود، يقول الفراء: "قوله عزّ وجلّ: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**﴾، يقال: كيف دخلت (رُبَّ) على فعل لم يكن؛ لأنّ مودّة الذين كفروا إنّما تكون في الآخرة؟ فيقال: إنَّ القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً فإنّه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن كمجراه في الكائن، ألا ترى قوله عزّ وجلّ: ﴿**ولو ترى إذ المجرمون**

---

[1] اللباب ١: ٣٦٧.

[2] شرح المفصل ٨: ٢٩.

[3] شرح الرضي ٤: ٢٩٥.

[4] الجنى الداني ٤٥١.

[5] الحجر آية ٢.

ناكسو رؤوسهم عند ربِّهم﴾[1]، وقوله: ﴿ولو ترى إذْ فزعوا﴾[2]، كأنَّه ماض، وهو منتظر؛ لصدقه في المعنى، وأنَّ القائل يقول إذا نهى أو أمَـــرَ فعصاه المأمور: أمَّا والله لرُبَّ ندامةٍ لك تذكر قولي فيها؛ لعلمه أنَّه سيندم ويقـــول: فقول الله عزّ وجلّ أصدق من قول المخلوقين"[3].

ويقول الزمخشري: "فإن قلت : لِمَ دخلت على المضارع، وقد أبوا دخولها إلا على الماضي؟ قلت: لأنَّ المترقب من أخبار الله تعـــالى بمنزلـــة المـــاضي المقطوع في تحققه ، فكأنَّه قيل: رُبّما ودّ"[4].

الثاني: إنّ هناك فعلاً ماضياً مقدّراً قبل "يودّ"، هو "كان"، والتقدير في الآية: رُبَّمـــا كان يودّ الذين كفروا.."؛ وقد قال بهذا الرأي ابن السراج والربعي، يقول ابن السّراج: "ولمّا كانت رُبّ إنّما تأتي لما مضى، فكذلك رُبَّما لمّا وقـــع بعدهـــا الفعل كان حقه أنْ يكون ماضياً، فإذا رأيت الفعل المضـــارع بعدهـــا، فثـــمَّ إضمار كان"[5].

ويقول الرضي الاستراباذي: "وقال الربعي: أصله: ربَّما كان يـــود، فحـــذف "كان"؛ لكثرة استعماله مع ربّما"[6].

الثالث: إنَّ "ما" التي جاءت مع "ربَّ" ليست كافّة، وإنَّما هي نكرة موصوفة بمعنـــى شيء، فالفعل المضارع صفة لــ "ما"، وقد قال بهذا القول الأخفش، وتبعـــه ابن يسعون، يقول أبو الحسن الأخفش: "قال: ﴿رُبَّما يودّ الذين كفروا﴾[7].

---

[1] السجدة آية ١٢.

[2] سبأ آية ٥١.

[3] معاني الفراء ٢: ٨٢.

[4] الكشاف ٢: ٥٦٩.

[5] الأصول ١: ٤١٩.

[6] شرح الرضي ٤: ٢٩.

[7] الحجر آية ٢.

وأدخل مع "رُبَّ" "ما"؛ ليتكلم بالفعل بعدها، وإن شئت جعلت "ما" بمنزلة "شيء"، فكأنَّك قلت: ورُبَّ شيْ يود، أي: رُبَّ ودّ يودّه الذين كفروا"[١].

ويقول أبو حيان: "قال ابن يسعون في قوله تعالى: ﴿**رُبَّما يود ...**﴾[٢] قد تكون "ما" نكرةً موصوفةً، أي رُبَّ ودّ يوده الذين كفروا".[٣]

وما قاله الفراء والزمخشري وأكثر النحويين يحتاج إلى مناقشةٍ من عدة أوجهٍ:

أولاً: إنَّ في هذا القول تكلفاً؛ لأنَّ الفعل المضارع لا يُعبر به عن الماضي، يقول ابن هشام: "ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿**رُبَّما يود الذين كفروا**﴾، وقيل: هو مؤول بالماضي على حدّ قوله تعالى: ﴿**ونُفخ في الصور**﴾[٤]، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجوزٍ به عن المستقبل"[٥].

ثانياً: إنّه قد ورد عن العرب ذلك في الشعر في أكثر من بيتٍ، يقول جحدر اللص:

فإن أهلك فَرُبَّ فتىً سَيبكي عليَّ مهذّبٍ رخصِ البنانِ[٦]

وكقول هند أم معاوية:

يا رُبّ قائلةٍ غداً يالَهفَ أمِّ معاويةْ[٧]

ويقول سليم القشيري:

ومعتصمٍ بالحيّ مِنْ خشيةِ الرّدَى سَيرْدَى وغازٍ مُشْفِقٍ سَيئوبُ[٨]

---

١ معاني الأخفش ٢: ٣٧٨.

٢ الحجر آية ٢.

٣ الارتشاف ٢: ٤٦٤.

٤ يس آية ٥١.

٥ مغني اللبيب ١٨٢.

٦ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٩، ومغني اللبيب ٢٨٣.

٧ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٩، ومغني اللبيب ٢٨٣.

٨ انظر: شرح التسهيل ٣: ١٧٩.

ويقول جرير:

يا رُبَّ غابِطنا لو كان يطلبكــمْ لاقى مباعدةٍ مِنْكم وحِرْمَانا[1]

ثالثاً: إنّ فيما قالوه تأويلاً ، ومن المعلوم أنَّ التأويل من أضعف مـــا يلجــأ إليــه النحوي في دراسته اللغة، يقول أبو حيان: "لا نصير إلى التأويل مع إمكـــان حمل الشيء على ظاهره"[2].

أمَّا ما قاله ابن السراج والربعي من تقدير "كان" ففيه ضعف؛ لأنَّ "كان" تدلّ على الزمان الماضي، ولو كانت منويّة لما حذفت؛ لذا قال النحاة إنّ "كان" لا يجــوز حذفها وتقديرها؛ لأنَّ تقديرها شاذٌ لا يقاس عليه، يقول سيبويه: "لا يجــوز لــك أنْ تقول: عبدَ الله المقتولَ ، وأنت تريد: كنْ عبد الله المقتول"[3].

ويقول أيضاً: "واعلم أنَّه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعــل، ولكنَّك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر بعد مـــا أظهروا"[4].

ويقول ابن أبي الربيع: "وذهب الكوفيون إلى أنَّ قوله تعالى : ﴿رُبَّمـــا يــود الذين كفروا ﴾[5] على إضمار "كان"، وسيبويه يذهــب إلــى أنَّ الحــروف الطالبــة بالأفعــال لا يضمر بعدها الفعل إلا بالسماع، ولا يقاس عليه، نحو قولهم: "المــرء مقتول بما قتل، إن خنجراً فخنجرٌ (فخنجراً)، الأول منصوب بإضمار فعل، والتقدير: إنْ كان خنجراً ، ولا يقاس على هذا"[6].

---

١ انظر: ديوان جرير ٤٥٢، وشرح التسهيل ٣: ١٧٩.

٢ البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

٣ الكتاب ١: ٢٦٤.

٤ الكتاب ١: ٢٦٥.

٥ الحجر آية ٢.

٦ البسيط ٢: ٨٦٧.

ويقول الفخر الرازي: "قال الزجاج: ومن زعم أنَّ الآية على إضمار كـــان، وتقديره: ربَّما كان يود الذين كفروا ، فقد خرج بذلك عن قول سيبويه: ألا تـــرى أنَّ كان لا تضمر عنده، ولم يجز عبدُ الله المقتولَ، وأنت تريد كان عبد الله المقتول"[1].

ويقول أبو حيان: "وأمَّا من تأول ذلك على إضمار كان، أيْ: ربَّما كان يـــودّ فقوله ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار كان"[2].

أمَّا ما قاله الأخفش وابن يسعون فهي محاولة لتأويل الآية؛ لكي تتفق مع مـــا يذهبان إليه من وجوب وقوع الفعل الماضي لا غير، ولكنَّ هذا الرأي لا يثبت عنـــد النظر؛ لأنَّ النحاة أجمعوا على أنّ "ما" تكفّ "رُبَّ" عن العمل، وتهيؤهـــا للدخـــول علـــى الفعل فقط، فهي حرف لا اسم، يقول المبرد: "وكذلك "رُبَّ" تقول: رُبَّ رجلٍ، ولا تقول: رُبَّ يقوم زيدٌ، فإذا ألحقت "ما" هيأتها للأفعال، فقلت: ربَّما يقوم زيـــد، و ﴿ربَّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[3] "[4].

ويقول ابن هشام: "وإذا زيدت "ما" بعدها، فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأنْ تهيئها للدخول على الجمل الفعلية"[5].

هذا بالإضافة إلى أنَّ "ما" هذه لا تحمل أيّ خاصية من خواص الأسماء ؛ لأنَّ الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، وهذه الدلالة مفقودة في "ما"، والقـــول بأنَّهـــا بمعنى شيء يفسد القيمة الدلالية والمعنى في الآية كلّها، ويجعل التركيب ركيكاً فـــي معناه وفي نسجه اللغوي.

أمَّا ابن مالك والرضي الاستراباذي وأبو حيان وابن هشام فقد ذهبـــوا إلـــى جواز وقوع الفعل غير الماضي بعد "رُبما"، نحو: ربّما يأتي زيدٌ، يقول ابن مـــالك: "وقول المبرد : ربَّ ينبئ عمّاً وقعت عليه أنّه قد كان، هذا هو الأكثر. وأمَّـــا كـــون

---

[1] تفسير الفخر الرازي ١٩: ١٥٧.

[2] البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٥: ٤٣٣.

[3] الحجر آية ٢.

[4] المقتضب ٢: ٥٤.

[5] مغني اللبيب ١٨٢.

ذلك لازماً لا يوجد غيره، فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلاً، (وأورد الأبيات السابقة لجحدر اللص وهند أم معاوية وسليم القشيري وجرير).

ولا مبالاة بقول المبرد، ولا بقول ابن السراج، فإنّهما لم يستندا في ذلك إلا إلى مجرد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادعياه مسموعاً، لكان مساوياً لما ادعياه في إمكان الأخذ به، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.

وقد يكون ما وقعت عليه ربَّ حالاً، كقولك لمن قال: ما في وقتنا امرؤ مستريحٌ: رُبَّ امرئ في وقتنا مستريح، ومنه قول ابن أبي ربيعة:

فَقمتُ ولم تُعلمْ عليَّ خيانةٌ ... ألا رُبَّ باغي الربحِ ليسَ بِرابحِ[1]

ومثله:

ألا رُبَّ من تغتشُّه لك ناصحٍ ... ومؤتمنٍ بالغَيبِ غيرِ أمينِ[2] "[3]

ويقول الرضي الاستراباذي: "والمشهور جواز دخول "ربَّما" على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح"[4].

ويقول أبو حيّان: "ولمّا كانت "رُبَّ" عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل تأولوا "يودّ" في معنى "ودَّ" لمّا كان المستقبل في إخبار الله ؛ لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنّه قيل: ودّ، وليس ذلك بلازمٍ، بل قد تدخل على المستقبل، لكنّه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي، (ثم أورد الأبيات السابقة)"[5].

ويقول ابن هشام: "ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: **﴿رُبَّما يود الذين كفروا ﴾**[6] وقيل: هو مؤول بالماضي، على حد قوله تعالى **﴿ونفخ في**

---

[1] انظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ص٤٦٤.

[2] انظر: الكتاب ٢: ١٠٩.

[3] شرح التسهيل ٣: ١٨٠.

[4] شرح الرضي ٤: ٢٩٥.

[5] البحر المحيط ، طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عادل عبد الموجود ٥: ٤٣٣.

[6] الحجر آية ٢.

الصور﴾[1] ، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله:

فإنْ أهلكْ فربُّ فتىً سيبكِي ... عليَّ مُهذّبٍ رَخْصِ البنانِ

وقوله:

يا رُبَّ قائلةٍ غداً ... يا لهْفَ أمِّ معاويه"[2]

وقد استدل هؤلاء النحاة بالأبيات السابقة وبالآية الكريمة التي سبق أن أوردناها، فدلّت الآية الكريمة والأبيات الشعرية على جواز وقوع الفعل غير الماضي بعد "رُبَّما"، وقد أخذ بهذا الرأي الألوسي، يقول: "والمختار عندي ما اختاره أبو حيّان وكذا صاحب اللب من أنَّ رُبَّ تدخل على الماضي والمضارع، إلا أنَّ دخولها على الماضي أكثر، ومن تتبع أشعار العرب رأى فيها ممَّا دخلت فيه على المضارع ما يبعد ارتكاب التأويل معه، كما لا يخفى على المنصف"[3].

والذي نرتضيه هو ما قاله ابن مالك والرضي وأبو حيّان وابن هشام والألوسي؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ هذا القول يتفق مع المنهج الوصفي القائم على معالجة الظاهرة اللغوية، كما هي عليه في الاستعمال اللغوي، كما جاء عن العرب الذين نطقوا العربية سليقة، فلا يحتاج القول في ذلك إلى تأويل أو تعليل كما ذهب المانعون.

ثانياً: إنّ هذا القول يجعل الآية الكريمة والأبيات الشعرية متسقة مع القاعدة دون اللجوء إلى التعليل أو القول بالشذوذ، ومن المعلوم أنّ حمل الشيء على ظاهره أولى، إذا لم يقم دليل على خلافه، يقول أبو حيان: "لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهرة، ولا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[4].

---

[1] يس آية ٥١.

[2] مغني اللبيب ١٨٣.

[3] روح المعاني: الألوسي ٧: ٢٥٥.

[4] البحر المحيط، طبعة دار إحياء التراث، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ١: ٣٠٨.

ثالثاً: إنَّ النحاة المانعين قد اعتمدوا في قولهم هذا على أنّ معنى "رُبَّ" التقليل؛ لذا فالتقليل لا يناسبه إلا المضي، ومن المعلوم أنّ هناك خلافاً كبيراً بين النحاة في معنى "رُبَّ" فقد ذهب بعض النحاة إلى أنَّها للتقليل، وذهب فريق منهم إلى أنَّها للتكثير، وقال آخرون إنَّها للتكثير والتقليل معاً، وذهب بعض النحاة إلى أنَّ التقليل والتكثير مستفاد من السياق ، يقول أبو حيّان: "وزعم صاحب كتاب العين أنّها للتكثير، ولم يذكر أنَّها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب "الحروف" له أنَّها تكون تقليلاً وتكثيراً، وذهب بعضهم إلى أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وذهب بعضهم إلى أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفادٌ من سياق الكلام"[1]، وقد فصلنا القول في هذا في المسألة السابقة.

فقول هؤلاء النحاة إنَّ "رُبَّ" تفيد التقليل ليس قولاً مجمعاً عليه؛ لأنّ النحاة مختلفون اختلافاً كبيراً في معنى هذا الحرف؛ وبذلك يسقط هذا الدليل الذي لا يملك أصحابه سواه، وما تسرب إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، كما يقول أصحاب الأصول، ولما كانت "رُبَّما" قد استعملها العرب القدماء، ووردت في القرآن الكريم، وبعدها الفعل المضارع والماضي، فإنّه لا مسوغ أبداً إلى ردّها بحجّة أنّ القاعدة لا تقر ذلك؛ إذ إنّ الأصل أن تقوم القاعدة على ما هو مستعمل وارد في اللغة عن أصحابها، وأمَّا القول بالقلة أو الكثرة فلا مقياس له، فهل تعني القلة في ما قاله النحاة أنَّهم لم يجدوا عدداً كبيراً من الشواهد، ألا يكفي ورودها في عدد كبير من أبيات الشعر لشعراء ينتمون إلى عدد من القبائل العربية، وقد عزّز القرآن الكريم هذا الاستعمال، ألا يكفي للاتساق مع القاعدة ولرد الخروج عليها، أن نقول: إنَّه يجوز أن يأتي بعد "رُبَّما" المضارع والماضي، يقول الرضي الاستراباذي عن أبي عليّ الفارسي: "والمشهور جواز دخول "رُبَّما" على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح"[2].

---

[1] الارتشاف ٢: ٤٥٥.

[2] شرح الرضي ٤: ٢٩٥.

إضافة الاسم إلى اسم يوافقه معنى*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة جواز إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى، نحو: حبّة الحمقاء، وحب الحصيد، وسحق عمامةٍ، يقول الجرجاني: "وإذا ثبت هذا علمت أنَّ جميع ما ذكره من قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي لا يصحّ حمله على ظاهره، وأنَّ التقدير على ما ذكره من قوله: صلاة الساعة الأولى، ومسجد اليوم الجامع، ودار الساعة الآخرة، وجانب المكان الغربي"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، إذا اختلف اللفظان ، سواء أكانت من إضافة الموصوف إلى صفته، نحو مسجد الجامع، وجانب الغربي أم من إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : جردُ قطيفةٍ، يقول الفراء: "وقوله: ﴿وللدار الآخرة﴾[2]، جعلت الدار هاهنا اسماً، وجعلت الآخرة من صفتها، وأضيفت في غير هذا الموضع، ومثله ممّا يضاف إلى مثله في المعنى قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا لهو حق اليقين﴾[3]، والحق هو اليقين ، كما أنَّ الدار هو الآخرة، وكذلك أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حقّ اليقين، ولا يقين اليقين؛ لأنَّهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنَّهما مختلفان في المعنى"[4].

---

* انظر: الأصول ٢: ٨، المقتصد ٢: ٨٩٥، الإنصاف ٢: ٤٣٦ م٦٢، معاني الفراء ١: ٣٣١، شرح المفصل ٣: ١٠، ابن الطراوة النحوي ١٥١، شرح الرضي ٢: ٢٤٣، الارتشاف ٢: ٥٠٥، المساعد ٢: ٣٣٣، الهمع ٤: ٢٧٥، التصريح ٢: ٣٣.

١ المقتصد ٢: ٨٩٥.

٢ الأنعام آية ٣٢

٣ الواقعة آية ٩٥.

٤ معاني الفراء ١: ٣٣١.

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان"[1].

وقد استدلّ الكوفيون بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى:

- **﴿فأنبتنا به جنات وحب الحصيد﴾**[2]
- **﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾**[3]
- **﴿إنَّ هذا لهو حق اليقين﴾**[4]
- **﴿استكباراً في الأرض ومكر السيىء﴾**[5]
- **﴿ولدار الآخرة خير للذين اتقوا﴾**[6]

أمَّا في الشعر فقول الشاعر:

وقرّبَ جانبَ الغربيّ يأدُو   مدبَّ السّيلِ واجتنبَ الشّعارا[7]

وقول الآخر:

أتمدحُ فَقْعَساً وتذمُّ عبْساً   ألاَ لله أمُّكَ مَنْ هَجِيْنِ
ولو أقوتْ عليكَ ديارُ عبسٍ   عرفْتَ الذلّ عِرفْانَ اليقينِ[8]

وقول الآخر:

إذا خاطَ عينيهِ كَرَى النّوم لَمْ يزلْ   لهُ كالئٌ من قلبِ شيخانَ فاتكِ[9]

---

[1] الإنصاف ٢: ٤٣٦، م٦١.
[2] ق آية ٩.
[3] ق آية ١٦.
[4] الواقعة آية ٩٥
[5] فاطر ٤٣.
[6] يوسف آية ١٠٩.
[7] انظر: الإيضاح العضدي ٢١٤.
[8] انظر: معاني القرآن ٢: ٥٦.
[9] انظر: ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٥٢، والارتشاف ٢: ٥٠٦.

أمَّا في النثر فقولهم: "صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، وحبة الخضراء، وليلة القمر، ويوم الأول، وباب الحديد، وساعة الأولى".

أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، يقول ابن السراج: "فإن يكُ من الصفة، وأضيف إلى الاسم، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته ؛ لأنَّ معناه النعت وحده، الصلاة الأولى والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، وهو قبيح بإقامة النعت مقام المنعوت، ولو أراد نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلةً؛ لأنَّك لا تضيف الشيء إلى نفسه"[1].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز"[2].

وقد استدلّ البصريون لهذا المذهب بأنَّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تفيد لا تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنَّ الشيء لا يتعرف بنفسه، يقول الأنباري: "وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الإضافة إنّما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنَّه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذْ يستحيل أنْ يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب ألا يجوز، كما لو كان لفظهما متفقاً"[3].

وكان بعض البصريين قد قصروا ما ورد من شواهد على السماع، يقول أبو حيان: "وما جاء منه حفظ، ولم يقس عليه"[4]، ويقول ابن عقيل: "وهذا النوع مقصور على السماع، ولا ينقاس"[5].

وقد تأولّ البصريون ما استدل به الكوفيون على النحو التالي:

---

[1] الأصول ٢: ٨.

[2] الإنصاف ٢: ٤٣٦، م٦١.

[3] السابق ٢: ٤٣٨، م٦١.

[4] الارتشاف ٢: ٥٠٥.

[5] المساعد ٢: ٣٣٣.

أولاً: إذا كانت الإضافة من إضافة الموصوف إلى صفته، قُدّر موصوف محذوف لهذا المجرور، والتقدير في مسجد الجامع: مسجدُ الوقت الجامع، يقول الأنباري: "أمَّا ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه: أمّا قوله تعالى: ﴿**إنّ هذا لهو حق اليقين**﴾[1]، فالتقدير فيه: حق الأمر اليقين"[2].

ويقول الرضي الاستراباذي: "فعند البصريين، نحو بقلة الحمقاء، سيف شجاع، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور، إلا أنَّه حذف، وأقيمت الصفة مقامه، أيْ بقلة الحبة الحمقاء"[3].

ثانياً: أمَّا إذا كانت الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: سحق عمامة، وجرد قطيفة، فإنَّهم يجعلونها بالتأويل من باب خاتم حديد، إذْ يقدّرون موصوفاً محذوفاً، تكون الكلمة الأولى صفة له، ثمّ تضاف هذه الصفة إلى جنسها للتبيين، يقول الرضي الاسترباذي: "ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة؛ لأنَّ المعنى: شيء جرد، أي بال، ثمّ حذف الموصوف، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجرد يحتمل أنْ يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان "خاتم" محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى من"[4].

وعلى الرغم من أنَّ الأخذ بهذا القول يؤدي إلى التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، إلا أنَّ هذا النمط من التركيب باستعمال النعت مقام المنعوت قد كثر في كلام العرب، وورد به القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿**أن اعمل سابغات**﴾[5].

ولعلّ من الواضح أنّ ما ذهب إليه البصريون من المنع يعود إلى رغبتهم في تطبيق المنطق النحوي على هذا التركيب، إذ ينصُّ المنطق النحوي على أنَّ

---

١ الواقعة آية ٩٥.

٢ الإنصاف ٢: ٤٣٨، م٦١

٣ شرح الرضي ٢: ٢٤٤.

٤ شرح الرضي ١: ٢٤٥.

٥ سبأ آية ١١.

الموصوف لا بدّ أنْ يكون قبل الصفة ، ولا بُدَّ أيضاً أنْ تكون حركتهما واحدةً، يقول الرضي: "وقال المصنف: لا يجوز؛ لأنَّ توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب"[1].

وكان هذا هو الذي دعا ابن يعيش إلى وصف هذا التركيب بالقبح، يقول: "وإنْ أضفت فوجهه ما ذكرناه ، وهو قبيح"[2] ؛ ولهذا قال ابن يعيش إنَّ الجيد الأكثر هو عدم الإضافة، يقول: "فإنْ قلت: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، فأجريته وصفاً له فهو الجيد الأكثر"[3].

وقد ردَّ الرضي ما قاله البصريون، يقول: "وليس بشيء؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمَّا مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له"[4].

وكان الرضي الاستراباذي وابن الطراوة قد اختارا مذهب الكوفيين، يقول الرضي: "والإنصاف أنَّ مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة "لنسخ الرجاء منهم شقّقات وجلهم" وقوله "ورخاء الدّعة، وسكائك الهواء" "[5].

ويقول ابن الطراوة: "وذكر إضافة الاسم إلى الصفة، ووجّه ما جاء في القرآن إلى غير وجهه، حتى أدّاه سوء النظر إلى قوله : دار الساعة الآخرة، فإن أراد بقوله: الساعة، القيامة فلا تأقيت لها، وإنْ أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية ولا آخر لها، إلا بانتهاء المخلوقات، وطيّ السموات، وقد بينت هذا الفصل في المقدمات، وهو إضافة التخصيص، ومنه: "بسم الله"، "مكر السيئ"[6]، وقوله صلى الله عليه وسلم: يا نساء المؤمنات" ومنه قول الشاعر:

إذَا خَاطَ عَيْنيهِ كَرى النّومِ لمْ يَزَلْ

---

[1] شرح الرضيّ ٢: ٢٤٤.

[2] شرح المفصل ٣: ١١.

[3] شرح المفصل ٣: ١١.

[4] شرح الرضي ٢: ٢٤٤.

[5] شرح الرضي ٢: ٢٤٥.

[6] فاطر آية ٤٣.

و ﴿حب الحصيد﴾[1]، و﴿حبل الوريد﴾[2]، و ﴿حق اليقين﴾[3]، ونحـــوه ممّـــا لا يحصى ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظين، فشبها بمـــا اختلـــف لفظه ومعناه"[4].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون واختاره الرضي وابن الطراوة هو الراجح، إذْ إنَّ اللغة تجيز هذا الاستعمال، فقد نطق العربي في عصور السليقة اللغوية علـــى فطرته التي نشأ عليها، فأجاز هذا الاستعمال جوازاً مطلقاً، سواء اختلف المعنـــى أم لم يختلف، وقد ورد في القرآن الكريم وأشعار العرب ما يؤيد ذلك، وكان غرضـــه، فيمـــا يبدو، هو التخفيف كما يقول الرضي : "وليس بشيءٍ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكـــون إذا بقيا على حالهما، فأمَّا مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له"[5].

---

[1] ق آية ٩.

[2] ق آية ١٦.

[3] الواقعة آية ٩٥.

[4] رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ابن الطراوة، ت: الدكتـــور حـــاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـــ، ٩٤.

[5] شرح الرضي ٢: ٢٤٤.

الفصل بين المتضايفين*

من المسائل الخلافية التي ذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" مسألة الفصل بين المتضايفين، يقول الجرجاني: "... ويروى: طبّاخ ساعاتِ الكرى زادِ الكسل[1] بجر زاد، فساعات الكرى على هذه الرواية في موضع نصب، وفي مقدَّرةَ معها، حتّى كأنَّه قال: طبّاخ في ساعات الكرى زادِ الكسل، وفصل ما بين المضاف والمضاف إليه بالظرف كقول الآخر:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنَّ بنا　　　أواخِرِ الميسِ أصواتُ الفراريج[2]

أراد كأنَّ أصواتَ أواخِرِ الميس، ففصل بينهما بقوله من إيغالهنَّ بنا، ولا يجوز هذا إلا في ضرورة الشعر على قبح"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذكر أبو البركات الأنباري أنَّ البصريين والكوفيين قد اختلفوا في جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، فأجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"[4].

---

* انظر: الكتاب ١: ١٧٦، معاني الفراء ١: ٣٥٨، ٢: ٨١، المقتضب ٤: ٣٧٦، الأصول ٢: ٢٢٦، المقتصد ١: ٦٥١، الإنصاف ٢: ٤٢٧، م٦٠، الحجة لابن خالويه ١٥١، الكشاف ٢: ٧٠، المحرر الوجيز ٦: ١٥٨، مشكل مكي ١: ٢٧٢، التبيان ١: ٥٤١، شرح المفصل ٣: ١٩، شرح التسهيل ٣: ٢٧٣، الارتشاف ٢: ٥٣٣، البحر المحيط ٤: ٢٣١، الهمع ٤: ٢٩٤.

١ البيت بكماله: رُبَّ ابن عمّ لسليمي مشمعلْ　　　طبّاخ ساعاتِ الكرى زادِ الكسلْ
انظر: ديوان الشماخ ١٠٩، والكتاب ١: ١٧٧.

٢ انظر: ديوان ذي الرمة ٧٦، والكتاب ١: ١٧٩، ٢: ١٦٦، ٢٨٠.

٣ المقتصد ١: ٦٥١.

٤ الإنصاف ٢: ٤٢٧، م٦٠.

وقد استدلَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه باستعمال العرب لهذا الأسلوب، يقول الشاعر:

فزَجَجْتُها بمزجّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادَهْ[1]

ويقول الآخر:

يطُفْنَ بحُوزيِّ المراتِعِ لم تُرَعْ بواديهِ من قرْعِ القسيَّ الكنائنِ[2]

ويقول الآخر:

تَمُرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ منها صُدُورِها[3]

والتقدير في البيت الأول: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول به، وكذلك الأمر في البيت الثاني، أمّا البيت الثالث فإنَّ التقدير فيه: شفت غلائلَ صدورِها عبدُ القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل.

وممّا استدلَّ به الكوفيون أيضاً قراءة ابن عامر ﴿**وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**﴾[4] بنصب (أولادَهم) ورفع (قتلُ) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والتقدير: قتلُ شركائِهم أولادَهم.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الفراء، وهو من مؤسسي مدرسة الكوفة، قد ذهب إلى غير هذا المذهب ، فقد ردَّ قراءة ابن عامر، وهذا يشير إلى منعه الفصل بين المتضايفين، يقول: "وليس قول من قال ﴿**مخلفَ وعدَه رسلِه**﴾[5] ولا ﴿**زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم**﴾ بشيء. وقد فُسِّر ذلك، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

[1] انظر: معاني القرآن ١: ٣٥٨.

[2] انظر: ديوان الطرمّاح بن حكيم، ت: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ص٢٦٩، وانظر أيضاً الخصائص ٢: ٤٠٦.

[3] انظر: الإنصاف ٢: ٤٢٨، م٦٠.

[4] الأنعام آية ١٣٧، وانظر القراءة في السبعة لابن مجاهد ٢٧٠.

[5] إبراهيم آية ٤٧، وانظر البحر المحيط، ت: عادل عبد الموجود ٥: ٤٢٧.

فزججتُهـــا بمزجّـــــةٍ   زجَّ القلوصَ أبـي مـــــزادَهْ

قال الفراء: باطلٌ، والصواب:

زجَّ القلوصِ أبو مزادهْ "[1]

فالفراء في هذه المسألة مع البصريين، بدليل ردّه القراءة، وشكه في روايـــة البيت الذي يستدلّ به الكوفيون.

أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك ما يلي:

أولاً: إنَّ المضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين؛ فلذلك لا يجوز الفصـــلُ بينهما، يقول الأنباري: "أمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنـــا إنَّـــه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فلا يجـــوز أنْ يفصل بينهما"[2].

ويقول أبو حيان: "والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنويـــن، وهـــو مـــن تمامه، فالقياس يقتضي أنْ لا يجوز الفصل بينهما"[3].

ثانياً: إنّما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر، نحو قول عمرو بن قميئة:

لمّا رأَتْ ساتيدَ ما استَعبَـــرتْ   لله درُّ اليـــومَ مَـــنْ لامـــــها[4]

وقول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يومـــاً   يهـــوديٍّ يقـــارِبُ أو يـــــزيلُ[5]

---

[1] معاني الفراء ٢: ٨١.

[2] الإنصاف ٢: ٤٣١، م٦٠.

[3] الارتشاف ٢: ٥٣٣.

[4] انظر: ديوان عمرو بن قميئة، ت: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربيـــة، معهـــد المخطوطات العربية ١٣٨٥هـــ ص١٨٢، والكتاب ١: ١٧٨، ١٩٤.

[5] انظر: الكتاب ١: ١٧٩.

وقول ذي الرمة:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالهنَّ بنــا   أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج

لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، يقــول الأنباري: "الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما"[١].

وقد تأوّل البصريون ما استدلَّ به الكوفيون، فقالوا في الأبيات التي اســتدلوا بها إنَّها مجهولة القائل، والبيت الذي لا يعرف قائله لا يعتدُّ به، يقول الأنباري: "أمَّا ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"[٢].

أمَّا قراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زُيِّنَ لكثير مـــن المشـــركين قتـلُ أولادَهــم شركائِهم**﴾[٣] فقد اختلفتْ نظرتهم إليها على النحو التالي:

أولاً: ذهب بعض النحويين إلى قبول هذه القراءة؛ لأنَّها قراءةٌ ســبعيةٌ متواتــرة، لكنهم أوّلوها على أنَّ هناك مضافاً محذوفاً ، وممّنْ أخذ بهــذا الــرأي أبــو يعقوب السكاكي ، يقول: "ونحو قوله: بين ذراعي وجبهة الأســد[٤]، محمــولٌ على حذف المضاف إليه من الأول، ونحو قراءة من قرأ: ﴿**قتـــلُ أولادَهــم شركائِهم**﴾ و ﴿**مخلفَ وعدَه رسلِه**﴾[٥]؛ لاستنادها إلـــى الثقــات، ...، ومــا ذكرت، وإن كان فيه نوع من البعد، فتخطئة الثقات والفصحاء أبعد"[٦].

---

١ الإنصاف ٢: ٤٣٥، م٦٠.

٢ السابق ٢: ٤٣٥، م٦٠.

٣ الأنعام آية ١٣٧.

٤ البيت بكماله : يا مَنْ رأى عارضاً أسرُّ به بيْنَ ذِراعيْ وجبهة الأسد
انظر: الكتاب ١: ١٨٠، وانظر: ديوان الفرزدق، مفردات الأبيات ٢٠٠.

٥ إبراهيم آية ٤٧.

٦ مفتاح العلوم: السكاكي، ضبط: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانيـــة ١٤٠٧هـ ١٣٠.

ثانياً: ذهب أكثر النحويين البصريين إلى ردِّ هذه القراءة والطعن فيها وفي قارئها؛ لأنَّ الفصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيحٌ في الشعر، فكيف بــه فــي القرآن الكريم، يقول أبو علي الفارسي في الطعن في هذه القراءة: "هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى؛ لأنَّهم لم يجيزوا الفصل بيــن المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنَّمــا جاز في الشعر"[1].

وكان ابن خالويه قد تعرض لهذه القراءة في كتابه "الحجة"، فخرجها على أنَّها على الفصل بين المتضايفين، لكنَّه وصفها بالقبح، ولم يكتفِ بذلك؛ بــل ادّعــى أنَّ القارئ وهم؛ لأنَّه رأى "شركائهم" مكتوبة بالياء في مصاحف الشام، يقول: "والحجة لمن قرأه بضم الزّايْ: أنَّه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى شركائهم، فخفضهم، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيحٌ في القرآن، وإنَّما يجوز في الشعر، كقــول ذي الرّمة:

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهنَّ بنا — أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريجِ

وإنَّما حمل القارئ بهذا عليه: أنَّه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء، فــاتبع الخط"[2].

وهذا قول غريب من ابن خالويه؛ لأنَّه ألّف كتابه "الحجة"؛ ليحتج للقــراءات بمذاهب العرب في كلامهم، لا ليطعن فيها، ويصفها بالقبح.

أمَّا النّحاس فقد وصف هذه القراءة بأنَّها لحنٌ، يقول: "فأمَّا ما حكاه أبو عبيــد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنَّمــا أجــاز النحويــون

---

[1] الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهــم أبــو بكربــن مجاهد: أبو علي الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للــتراث، الطبعــة الأولى ١٤٠٧هـــ، ٣: ٤١٢.

[2] الحجة لابن خالويه ١٥١.

التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنَّه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن"[1].

أمَّا مكي بن أبي طالب فقد ضعّف هذه القراءة، ووصفها بالبعد، يقول: "هذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّه إنَّما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظرف؛ لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيدٌ، فإجازته في القرآن أبعد"[2]، ويقول: "ومن قرأ هذه القراءة بنصب الأولاد، وخفض الشركاء، فهي قراءة بعيدة"[3].

أمَّا الزمخشري، فقد عاب هذه القراءة، وقال إنَّها لا تليق بإعجاز القرآن وحسن نظمه وجزالته، يقول: "وأمَّا قراءة ابن عامر ﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[4] برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردوداً، كما سمج وردّ:

زجَّ القلوصَ أبيْ مزادهْ

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء"[5].

وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية، يقول: "وقرأ ابن عامر "وكذلك زُيِّن" بضم الزاي، "قتل" بالرفع، "أولادهم" بنصب الدال، "شركائهم" بخفض الشركاء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل، وهو

---

١ إعراب القرآن: النحّاس، ت: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ٢: ٩٨.

٢ الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب، ت: الدكتور: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١: ٤٥٤.

٣ مشكل إعراب القرآن ١: ٢٧٢.

٤ الأنعام ١٣٧.

٥ الكشاف ٢: ٧٠.

الشركاء، ثُمَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه بـــالمفعول، ورؤســاء العربيــة لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومـــاً   يهوديٍّ يقــارِبُ أو يـــزيلُ

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام"[1].

وقد ذكر الأنباري أنَّ هذه القراءة ضعيفةٌ في القياس والإجماع، يقول: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع"[2].

أمَّا أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي فقد كان قاسياً على ابن عامر، حيث قال إنَّ قراءته هذه لا تجوز؛ لأنَّها مخالفة للإجماع، فهي زلَّة من ابـــن عـــامر، يقـــول القرطبي: "وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: قراءة ابن عامر لا تجـــوز فـــي العربية، وهي زلّة عالمٍ، وإذا زلَّ العالم لم يجز اتباعه، ورُدَّ قوله إلـــى الإجمـــاع، وكذلك يجب أن يرد من زلّ منهم، أو سها إلى الإجماع، فهو أولى مـــن الإصـــرار على غير الصواب"[3].

لكنَّ ما قاله هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ هؤلاء النحاة قد طعنوا في قراءة سبعية متواترة، يتصل سندها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ورد ذلك في كتب القراءات المعتمدة.

ثانياً: إنَّ هؤلاء النحاة قد نسبوا إلى ابن عامر الغلط والسهو والزلـــل؛ لأنَّـــه رأى "شركائهم" مكتوباً بالياء في مصاحف الشام، ومن المعلوم أنَّ ابن عامر أحـــد القراء السبعة الموثوق بهم الذين أخذوا القراءة عن الصحابة الذين أخذوهـــا بدورهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو متبع للقراءة لا مبتدع لها، يقول عنه ابن الجزري: "ويكفي في ذلك دليـــلاً هـــذه القـــراءة الصحيحـــة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين

---

[1] المحرر الوجيز ٦: ١٥٨.

[2] البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، ت: طـــه عبـــد الحميـــد، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـــ ١: ٣٤٣.

[3] الجامع لأحكام القرآن ٧: ٦١.

أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريحٌ من صميم العرب، فكلامه حجةٌ، وقوله دليل؛ لأنَّه كان قبل أنْ يوجد اللحن، ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقىّ وتلقّن، وروى وسمع ورأى، إذْ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع علـــى اتباعــه، وأنـــا رأيتهـــا فيه كذلك، مع أنَّ قائلها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف، ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب...

وقد بلغنا عن هذا الإمام أنَّه كان في حلقته أربعمائة عريــف يقومـــون عنـــه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحدٍ من السلف رضي الله عنهم علـــى اختـــلاف مذاهبهـــم وتباين لغاتهم وشدّة ورعهم أنَّه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءتــــه ، ولا طعـــن فيها، ولا أشار إليها بضعفٍ، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتّى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حــــدود الخمسمائة"[١].

وفي رفض قراءته خطورة كبيرة على الأخذ بها في مواضــع أخـــرى مـــن القرآن الكريم، فهو ثقة يروي بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعـــل العلماء يقصدون برفض قراءته رفض الأخذ باللهجة التـــي جـــاءت هـــذه القـــراءة عليهـــا، وهو أمر مردود أيضاً.

ولعلَّ من المفيد أنْ نشير إلى أنَّ ابن مالك قد ذهب إلى جواز الفصـــل بيـــن المتضايفين في السعة إذا كان الفاصل معمولاً للمضاف نحو قول الشاعر:

فَرِشْنِي بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتِيْ　　كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيــــلِ[٢]

وقول الآخر:

يَطفْنَ بحوزيٍّ المراتعِ لم تُرَعْ　　بوَاديه من قَرْعِ القسيَّ الكنائـــنِ

فـــ"يوماً" و "القسيَّ" معمولان للمضاف (ناحت - قرع)

---

[١] النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ت: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي ٢: ٢٦٤.

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣: ٢٧٣.

يقول ابن مالك: "من أمثلة فصل المضاف بالظرف قول الشاعر:

فَرِشْنِي بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتِي كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيـــلِ

ومن أمثلة فصله بالجار والمجرور قول الآخر:

لأنتَ معتادُ في الهيجا مُصَابرةٍ يصْلَى بها كلُّ منْ عاداكَ نيْرانَا[١]

فتقدير الأول: كناحت صخرةٍ يوماً، وتقدير الثاني: لأنتَ معتادُ مصابرةٍ فـــي الهيجا، فهذا النوع من أحسن الفصل، لأنَّه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قُــوة، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار"[٢]، ويقول أيضاً: "وتقــدم أيضاً أنَّ الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً، جديرٌ بأنْ يكون جائزاً فـــي الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[٣]، وبقول بعض العرب: "ترك يوماً نفسِـــك وهواهـــا، سعيٌ لها في رداها"، وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضـــي اللـــه عنـــه: **﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾**[٤] "[٥].

واضحٌ أنَّ ابن مالك قد تجاوز بهذه المسألة إلى النثر، مع أنَّ الخلاف، كمـــا ذكر الأنباري، محصور في الضرورة الشعرية.[٦]

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا حيان قد ذكر أنَّ الكوفيين قد أجازوا الفصل بغـــير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي النثر، يقول: "وفي النهايـــة أجـــاز الكوفيـــون

---

١ شرح التسهيل ٣: ٢٧٣.

٢ شرح التسهيل ٣: ٢٧٧.

٣ صحيح البخاري: البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، كتاب التفسير ٥: ١٩٧.

٤ الأنعام آية ١٣٧.

٥ شرح التسهيل ٣: ٢٧٧.

٦ من الجدير بالذكر أنَّ أبا حيّان وابن هشام وخالد الأزهري قد تابعوا ابن مالك في بعـــضِ ممّا ذهب إليه في جوازه في السعة، انظر: أوضح المسالك ٣: ١٧٧، الارتشاف ٢: ٥٣٣.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر، وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر"[1].

ومما يقوّي ما قاله أبو حيان أنَّ الكوفيين استدلوا بقراءة ابن عامر؛ لذلك ردَّ أبو البركات الأنباري هذا الاستدلال بأنَّ الخلاف في ضرورة الشعر لا في السعة، يقول: "وأمَّا قراءة من قرأ من القراء **﴿وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾** فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنّكم لا تقولون بموجبها؛ لأنَّ الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها في حالة الاضطرار"[2].

ويبدو أنْ ما ذكره أبو حيان هو الصحيح، وإلا ما استدلّ الكوفيون بالقراءة.

والذي يراه الباحث أنَّ بين المضاف والمضاف إليه تلازماً شديداً، فالمضاف إليه جزء من المضاف، أتى به المتكلم العربي للتعريف أو التخصيص، والفصل بينهما يفوت هذا الغرض، إذْ قد يلتبس الأمر على السامع، فلا يستطيع الربط بينهما؛ لذا فإنَّ أكثر العرب لا تكاد تفصل بينهما.

ولعلَّ من المعلوم أنَّ اللغة أداة للتعبير والاتصال بين الأشخاص، والفصل بين المتضايفين يفوت هذه الدلالة، كما في هذه الأبيات:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقَدْ شَفَتْ   غلائلَ عبدُ القيسِ منها صُدُورِها

فأصْبَحَتْ بَعْدَ خطَّ بَهْجَتِها   كأنَّ قَفْراً رُسُومَها قَلَما[3]

أمَّا عن الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، كما في قراءة ابن عامر، فيبدو أنَّها عادة لهجية عند بعض القبائل العربية، جاءت هذه القراءة ممثلةً لها، وهذا ما كان يريد قوله أبو حيان حينما نقل أقوال ابن جني وأبي عمرو بن العلاء وابن سيرين، يقول: "وقال أبو الفتح: "إذا اتفق شيء من ذلك نُظِر في حال العربي وما

---

[1] الارتشاف ٢: ٥٣٥.

[2] الإنصاف ٢: ٤٣٦، م٦٠.

[3] انظر: الخصائص ١: ٣٣٠، ٢: ٣٩٣.

جاء به، فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أنْ يحسن به الظن؛ لأنَّه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها"، وقال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه، ولو جـــاءكم وافــراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير"، ونحوه ما روي عن ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنّه حفظ أقلّ ذلك، وذهب عنهم كثيرُه، يعني الشعر في حكاية فيها طول"، وقــــال أبــو الفتح: "فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهــور بالخطأ"[١].

أمَّا ما قاله البصريون عن الأبيات التي استشهد بها الكوفيون، علـــى جــواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، فإنّا نرى أنَّها، وإنْ كانت مجهولة القــــائل، إلاَّ أنَّها تشير إلى أنَّ هذه عادة لهجية عند بعض القبائل العربية، وقــد ورد ذلــك فـــي شعـــر أكثر من شاعر:

يقول عمرو بن كلثوم:

وحلَق الماذيِّ في القَوانِـــــسِ فَدَاسَهُمْ دوسَ الحصادَ الدائسِ[٢]

ويقول أبو جندل الطائي:

يفركنَ حبَّ السّنْبلِ الكنَافـــــجِ بالقاع فركَ القطنَ المحَالــجِ[٣]

وقول الآخر:

عتَوا إذا أجَبْنَاهُمْ إلى السِّلم رأفةً فَسُقْناهم سَوْقَ البغاثَ الأجادلِ[٤]

ومنه قول الطرماح:

يَطُفْنَ بحوزيِّ المراتعِ لم يُرَع بواديهِ من قرعِ القسيَّ الكنائنِ

---

١ البحر المحيط، طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق عادل عبد الموجود ٤: ٢٣٣.

٢ انظر: شرح التسهيل ٣: ٢٧٨.

٣ انظر: شرح التسهيل ٣: ٢٧٨.

٤ انظر: شرح التصريح ٢: ٥٧.

أمَّا عن الفصل بالظرف والجار والمجرور فإنَّها، وإن كـــانت جــائزة فـــي ضرورة الشعر، كما أشار النحويون، إلا أنَّها قليلة الاستعمال، وبخاصةٍ في النـــثر، وهذه القلّة لا تمكننا من جواز القياس في الفصل بين المتضايفين.

ولعل من قال برد قراءة ابن عامر كان يقصد أنه قد قرأ بها على لهجة مـــن لهجات العرب، وهذه اللهجة قبيحة، وليست القراءة ذاتها قبيحـــة، أو لعلهـــم أرادوا ذلك، فهو أولى من الطعن في القراءة، أو في أخلاق القارئ، خشية من امتداد الشك إلى القراءات القرآنية السبع الموثوقة.